منشورات جامعة دمشق
كليـة الاقتصـاد

اقتصاديات الدول العربية

والعمل الاقتصادي العربي المشترك

الدكتور
مصطفى العبد الله الكفري
أستاذ في قسم الاقتصاد

جامعة دمشق
١٤٢٩ - ١٤٣٠هـ
٢٠٠٨-٢٠٠٩م

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

اقتصاديات الدول العربية

(والعمل الاقتصادي العربي المشترك)

مقرر لطلاب السنة الثالثة
قسم الاقتصاد

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ خير الكلام ﴾

تقديراً للعلم والعلماء

أقسم ﷻ بالقلم، وبما يُكتب بالقلم:

﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ [القلم: 1].

وخاطب ﷻ

رسوله الكريم أول نزول الوحي:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق: 1].

خلق ﷻ

الإِنْسَانَ وعَلَّمَهُ البيان:

﴿ الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ البَيَانَ ﴾ [الرحمن: 1– 4].

﴿ صدق الله العظيم ﴾

اقتصاديات الدول العربية

والعمل الاقتصادي العربي المشترؤك

الفهرس

مدخل – التكامل الاقتصادي والعمل الاقتصادي العربي المشترك

الفصل الأول – الوطن العربي

المبحث الأول – (نظرة عامة):

أولاً – الموقع الجغرافي للوطن العربي.

ثانياً – دول الوطن العربي.

ثالثاً – تضاريس الوطن العربي.

رابعاً – المناخ في الوطن العربي.

خامساً – العوامل المؤثرة في توزع السكان في الوطن العربي.

المبحث الثاني – ملامح الاقتصاد المصري

المبحث الثالث – ملامح الاقتصاد الليبي

المبحث الرابع – ملامح الاقتصاد السعودي

المبحث الخامس – خصائص الاقتصاد السوري والتجربة التنموية

الفصل الثاني – جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك

بروتوكول الإسكندرية

ميثاق الجامعة العربية.

الانضمام والعضوية في جامعة الدول العربية.

أهداف جامعة الدول العربية.

مبادئ جامعة الدول العربية.

الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية:

- مجلس الجامعة.
- اللجان الدائمة.
- مؤسسة القمة العربية.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك:

المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة:

أولاً – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ثانياً – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ثالثاً – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC).

رابعاً – منظمة العمل العربية.

خامساً – المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

سادساً – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . أكساد.

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسة.

الفصل الثالث – العمل الاقتصادي العربي المشترك

(الواقع – الأهداف – المعوقات – الإستراتيجية)

(الواقع – الأهداف – المعوقات – الإستراتيجية)

1. أهداف و أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك.
2. مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
3. جامعة الدول العربية و العمل الاقتصادي العربي المشترك.
4. معوقات ومحددات العمل الاقتصادي العربي المشترك.
5. تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.
6. إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

الفصل الرابع – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولاً – مستويات التعاون الاقتصادي بين الدول:

ثانياً – نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

ثالثاً – نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقيام منطقة التجارة الحرة العربية

رابعاً – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقواعد المنشأ: حدد قرار المجلس الاقتصاد خامساً – المشاكل والصعوبات الرئيسة التي تعترض تنفيذ الكامل منطقة التجارة الحرة العربية سادساً – تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: وبهدف تفعيل منطقة التجارة الحرة

سابعاً – (ملحق) درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي عن طريق التجارة الخارجية:

1 – مؤشر الميل للتجارة الخارجية.

2 . مؤشر الميل للتصدير.

3 . مؤشر الميل للاستيراد.

الفصل الخامس – تحدي التنمية الاقتصادية في الدول العربية

- التنمية المستقلة في الوطن العربي.
- التنمية هل هي خبيثة ؟ أم أنها طيبة ؟
- التنمية المتمحورة على الذات:
- أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية:
  - ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية.
  - النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية.
  - التبعية وهيمنة قطاع النفط في الدول العربية.
  - التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية.
  - التراكم، الادخار والاستثمار في الدول العربية.

الفصل السادس – مناخ الاستثمار ومحفزاته في الدول العربية

تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ المناسب لجذب للاستثمارات الأجنبية

تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ المناسب لجذب للاستثمارات الأجنبية

- مناخ الاستثمار (عوامل الجذب والعوائق).

آ- مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار.

ب – مجموعة العناصر المعوقة للاستثمار.

- سياسات تشجيع الاستثمار في الدول العربية.
- دور الضمان في جذب الاستثمارات.

الفصل السابع – صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي في الدول العربية

أنواع مؤسسات التمويل الإنمائي:

1- مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية.

2- مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية.

3- مجموعة البنك الدولي.

4 – صندوق النقد العربي.

- أهداف صندوق النقد العربي.
- وسائل تحقيق أهداف صندوق النقد العربي.
- موارد صندوق النقد العربي.
- النشاط الاستثماري للصندوق.

- استخدام الموارد "الإقراض".
- دور الصندوق في تطوير أسواق المال العربية.
- دور الصندوق في تعزيز التبادل التجاري العربي.
- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي.

الفصل الثامن – الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية

قضايا اقتصادية ملحة في الوطن العربي أهمها.

أولاً – اقتصاد السوق المصطلح والمفهوم.

ثانياً – آليات السوق وإمكانية تطبيقها في الدول العربية:

- أهم عناصر سياسات التكيف وإعادة الهيكلة في الدول العربية.
- مكونات برامج التكيف الهيكلي والتصحيح.
- أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية.
- الأهداف الرئيسية لعمليات التصحيحات الهيكلية وعناصرها.
- وصفة صندوق النقد الدولي في برامج إعادة الهيكلة والبرنامج البديل.

الفصل التاسع – الأمن الغذائي العربي

أولاً – ثورة التطلعات في الدول العربية.

ثانياً – التصادم بين التطلعات والواقع في مجال الأمن الغذائي.

ثالثاً – قدرة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي.

رابعاً – العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي.

خامساً – برامج الأمن الغذائي العربي.

الفصل العاشر – التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية

1 – تحدي السكان.

2 – البطالة وتحدي التشغيل الكامل.

3 – تحدي التنمية الإنسانية – التنمية الإنسانية في الدول العربية لا ترقى لمستوى غناها.

4 – تحدي نقص المعرفة في الدول العربية.

5 – تحدي النمو الاقتصادي السريع.

6 – تحدي انخفاض الإنتاجية في الدول العربية.

7 – تحدي التبعية الاقتصادية في الدول العربية.

8 – تحدي البيئة والمياه والتنمية الزراعية في الوطن العربي.

9 – التحديات التي تواجه المصارف العربية في ظل عولمة الخدمات المصرفية.

10 – تحدي التعاون العربي: كان حلماً وأصبح ضرورة للبقاء والمنافسة.

مدخل

التكامل الاقتصادي

والعمل الاقتصادي العربي المشترك

يواجه العمل الاقتصـــادي العربي المشــترك العديد من الصــعوبات والعراقيل إلا أنه بالرغم من ذلك فقد تمكن العرب من إنجاز عدد من الخطوات الهامة على طريق التكامل الاقتصـــادي العربي، وذلك بعد أن تم تخصيص القمة العربية التي استضافها الأردن في عام 1980 للجوانب الاقتصادية حيث عرفت بـــــ (القمة الاقتصـادية العربية)، والتي أقرت عدداً من الوثائق الهامة وفي مقدمتها إســتراتيجية العمل العربي المشــترك للفترة من 1980 إلى 2000. وبانتهاء أجل هذه الإســتراتيجية أصبح من الضروري النظر في وضع إستراتيجية جديدة تحدد معالم الحركة خلال العقدين المقبلين في مجال التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها على مجمل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى مهام مؤسســاته. تقوم إســتراتيجية التكامل الاقتصـــادي العربي الجديدة للعشـرين سـنة القادمة 2000 – 2020 على مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها:

- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية.
- إقامة اتحاد جمركي عربي.
- إقامة منطقة استثمارية عربية تتضمن برامج التنسيق والتعريف والترويج للاستثمار.
- تحرير وضمان الاستثمار وتسوية منازعاته.
- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها وتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي .
- إقامة منطقة تكنولوجية عربية تتضـــمن برامج شـــبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وتحويل الوطن العربي إلى منطقة إلكترونية، ونشر التجارة الإلكترونية.
- تطوير البنية الأساسية العربية.
- قيام السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات
- النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة .
- إقامة منطقة مواطنة عربية تتضـــمن برامج التقريب بين مســـتويات العيش في المواقع المختلفة، تحقيق التماسك الاجتماعي،
- الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا، وتبادل زيارات الشباب والطلبة.
- ومعالجة قضايا المرأة وتمكينها.
- اعتماد برامج تدريب مشتركة.
- اعتماد برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية موحدة.
- وضع برامج للتصنيع المشترك.

- إقامة صناعة إلكترونية عربية.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

(وتنطلق هذه الإســـتراتيجية من الســـعي نحو تحقيق مجموعة الأهداف التي حددتها اتفاقية الوحدة الاقتصـــادية بين الدول العربية التي تمت الموافقة عليها عام1957 ودخلت حيز التنفيذ عام 1964 وذلك لبلوغ الوحدة الاقتصـــادية العربية المقبلة بدعم جهود الدول العربية الرامية إلى إزالة لفوارق القائمة بينها وتعزيز قدراتها نحو تحقيق تنمية عربية جديرة بالاعتبار). والحقيقة أن بواعث وأسباب وضع هذه الإستراتيجية والعمل على تنفيذها (لا تعود فقط إلى ضرورة التحدث باللغة التي يتحدثها العالم اليوم والأهمية المحورية للجانب الاقتصـادي في العلاقات الدولية المعاصـرة وانتشـار وتعميق التكتلات الاقتصـادية، بل يرجع أيضـا إلى المصـالح المتبادلة والمنافع المشـتركة بين الدول العربية وذلك لأســباب عديدة في مقدمتها من المنظور الاســتراتيجي مجموعة مترابطة من العوامل تتلخص في أن تطوير ودفع العلاقات الاقتصـادية العربية العربية نحو التكامل والتعاون يجعل منها أداة للتنمية والتقدم والقوة الذاتية والأمن القومي وســـداً منيعاً في وجه المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة بالوطن العربي وأسـاسـاً للحوار مع التكتلات الاقتصـادية المتنامية والنظام التجاري العالمي الجديد). [1]

لا بد من تجاوز حدود الكيانات الوطنية الصـــغيرة والأســـواق المحلية المحدودة إلى كيان اقتصادي إقليمي عربي أكبر وأسواق أوسع بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة لمواجهة والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وتدفق الاستثمارات.

إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

يتطلب تفعيل العمل الاقتصـادي العربي المشـترك قبل كل شـيء تحديد إسـتراتيجية اقتصـادية عربية موحدة، والشـــيء الذي يميز الإســـتراتيجية هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، وما تتضـــمنه لتحديد مســـار حركة هذا المجتمع لتحقيق هذه الأهداف. حيث تم تحديد منطلقات وأهداف وأولويات وبرامج وآليات العمل الاقتصـادي المشـترك بين الدول العربية، ونصـت على أن فعالية العمل الاقتصـــادي العربي المشـــترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل بوصفها شريكاً متساوياً مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي.[2]

---

[1] – إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982.

[2] – إسـتراتيجية العمل الاقتصـادي العربي المشـترك، وثائق اقتصـادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982 ص 5.

وتم تحديد الأهداف بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له أمتنا العربية. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي و السعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي، لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى.

والاقتصاديون العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتفكير في مخطط للعمل الاقتصادي العربي المشترك يؤدي إلى تفعيله ومن الممكن أن تتضمن هذا السيناريو العمليات التالية :

- ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفقها القومي ومد بصرها للمدى الأبعد، أي أنه في كل هذا الواقع العربي الذي يشهد تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية، فليس أقل من العمل على حث كل قطر على أنه وهو يفكر في مصالحه القطرية ألا يضيف عقبة أو صعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل أنه لو نظر إلى مصالحه القطرية في الأمد الطويل، وهو الأفضل، لعمد إلى إزاحة عقبة أو صعوبة من العقبات أو الصعوبات القائمة حالياً ليعجل في عملية التكامل الاقتصادي العربي وطبيعي أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأنشطة والأجهزة التخطيطية في الدول العربية.
- اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم ودفع التنمية القومية (الدول الأخرى)، مثل: الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية...الخ، ذلك أنه قد يكون من الأفضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري، حيث أنها تتسم في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.
- الالتفات الجماعي حول بعض القضايا و المشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية،.... الخ، مثل تلك القضايا والمشاكل قد يكون من الصعب على أي قطر أن يواجهها بمفرده سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو

لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة، وإذا لم يكن هذا أو ذاك و افترضنا قيام كل قطر بالإنفاق على مثل تلك القضايا، أليس من الممكن الترشيد و تجنب ازدواجية الإنفاق؟.

- لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربي إلى دور الحكومات و الأنظمة ولا ينصرف أيضاً إلى دور الشعوب والأفراد ؟ إن إنجاز التكامل ليس مسؤولية الحكومات والأنظمة فقط، بل إن هناك دوراً هاماً يجب أن تؤديه الشعوب في الدول العربية و الهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات.

وحين انعقد مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية بتاريخ **1995/5/29** واشترك فيه أكثر من ألف مستثمر عربي، أجمع الحضور على ضرورة مواجهة التحديات بقيام الكتل الاقتصادية بإنعاش وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، ويعتقد المؤتمرون أن البدء بمنظمة تجارة حرة ربما تكون الخطوة الصحيحة على طريق تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ومع ذلك ظل التهافت عند بعض الحكومات العربية على مشروع السوق الشرق أوسطي قائماً.

مما تقدم يتضح أن التصور العملي الذي نراه مناسباً للتكامل العربي لا بد وأن يبدأ جزئياً حتى نصل الشمولية، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات وبالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق والنجاح، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون التكامل في نشاط أو أكثر و قطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة و القطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي، فهذا هو الطموح الذي لا يسمح بتحقيقه الواقع و لا الإمكانات و يعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحديد، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربي، و إن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردي أو الخاص المشترك بدور هام في هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى.

بما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) و في الوقت نفسه هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي الاقتصاد العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، وعليه فإن العودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصور واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي بنوعيه القطري والمشترك، ويجب الاستفادة من الجهود التي

تبذلها مؤسسات البحث العلمي، ومن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب وتكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها. [3]

ويمكننا أن نذكر ببعض عوامل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي: [4]

1. توفر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي، أي أن تكون التنمية العربية ذاتية المركز. وهذا يقاس بدرجة قوة علاقات التشابك وعلاقات الترابط الأمامية والخلفية في بنية الإنتاج الوطني على مستوى الدولة أو على مستوى الوطن العربي.
2. القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، من خلال:

- التحكم في توقيت فتح وتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات،
- حصر حجم الدين الخارجي وأعباء خدمته السنوية، وضبط عمليات الاقتراض قصير الأجل وبخاصة بالعملات الأجنبية،
- الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي،

3. تنوع سلة الصادرات من حيث الهيكل السلعي أو التنوع الجغرافي، وكذلك بين السلع التقليدية والسلع عالية التقنية.
4. تطوير رأس المال البشري، عن طريق تحسين المهارات وتطوير التدريب والتأهيل لقوة العمل الوطنية.
5. تطوير القدرات الذاتية التكنولوجية.
6. تعديل نمط توزيع الدخل.
7. خلق منطقة تكاملية اقتصادية عربية.
8. القضاء على الفساد وآلياته.

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

إن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي منطلقاً للتنمية، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوربية بدأً بالاقتصاد، تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً، ومن ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً

---

[3] – انظر، التكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

[4] – د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، كتاب الهلال العدد 585 أيلول 1999، ص ص 257 – 263.

للتكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي والمواطَني بين مختلف الدول العربية وخاصةً المجاورة لبعضها بعضاً.

الفصل الأول – الوطن العربي

المبحث الأول

(نظرة عامة)

منذ تأسيس الجامعة العربية في عام 1945 مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل عدة تعد في حقيقتها محاولات لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصـــادية العربية وتنمية المبادلات التجارية للوصـول إلى مرحلة التكامل الاقتصـادي أو الوحدة الاقتصـادية بين الدول العربية، فهل اسـتطاعت الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية؟

تبلغ مســـاحة الدول العربية مجتمعة 14.2 مليون كم وهي تشـــكل 10.2 بالمائة من مســـاحة العالم، ويتوزع سـكان الوطن العربي البالغ عددهم 318.3 مليون نسـمه في عام 2006 بين قارتي آســيا وأفريقيا يمثلون 4.8 بالمائة من ســكان العالم، ويبلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية 118.9 مليون عامل أي بنســبة تزيد عن 30 بالمائة من إجمالي الســكان. وتعد الدول العربية من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز حيث تصـــل نســـبة احتياطي النفط المؤكد 57.6 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ونســـبة احتياطي الغاز الطبيعي 29.5 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وبلغ حجم إنتاج الدول العربية من النفط 23.00 مليون برميل يومياً بنسـبة تصـل إلى 31.7 من الإنتاج العالمي، كما بلغت قيمة الصـــادرات النفطية للدول العربية 419.1 مليار دولار، وهي تشـــكل أكثر من 65 بالمائة من إجمالي الصـــادرات الســلعية للدول العربية التي بلغت 659.6 مليار دولار، في حين وصـلت قيمة الواردات السلعية العربية إلى 373.0 مليار دولار تشكل نسبة 3.00 بالمائة من الواردات العالمية، في عام 2006. وتمتد الســواحل العربية حول محيطات وبحور وخلجان ليصـــل طولها إلى حوالي 22828 كم.

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية 1276.3 مليار دولار بمعدل نمو سـنوي 16.9 بالمائة، ومعدل نمو 5.7 بالمائة بالأسـعار الثابتة، كما بلغ متوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 4142.00 دولار في عام 2006.

بلغت قيمـة التجـارة الخـارجيـة بين الـدول العربيـة (التجـارة العربيـة البينيـة) 55.4 مليـار دولار تشكل نسبة 11.2 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2006م.

من الصـــعب تحديد حجم الأموال العربية المهاجرة خارج الوطن العربي بســـبب تعدد أشـــكال ومناطق الاسـتثمارات العربية إضـافة إلى السرية التي تحيط بكثير من الحسابات. تتفاوت التقديرات حول حجم الثروات العربيـة المهـاجرة والتي تقدر مـا بين 800 – 2400 مليـار دولار بعضـــهـا استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة من الدول العربية المصدرة للنفط.

توضـــح لنا هذه الأرقام والإحصـــائيات رغم التباين في تقديراتها وضـــعاً اقتصـــادياً عربياً غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العمل الاقتصـــادي العربي المشـــترك. وهذا يعني فشـــل الدول العربية في التغلب على انقســاماتها الســياســية وتحييد المصــالح الاقتصــادية المتبادلة عن تقلبات الســياســة العربية، ولم تتمكن الحكومات العربية من تفعيل عمل اقتصــادي عربي مشــترك وتكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال.

يمتد الوطن العربي في قارتي إفريقيا وآسيا من المحيط الأطلسي غرباً، إلى الخليج العربي شرقاً، بين خطي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء و37 درجة شمال خط الاستواء تقريباً، وبين خطي طول 15 درجة غرباً، و60 درجة شــرقاً، وهو بذلك يغطي 39 درجة عرضــية و75 درجة طولية. وتبلغ مســـــاحة الوطن العربي حوالي 13 مليون كيلو متر (23% من تلك المســـــاحة في القارة الآسيوية، 77% منها في القارة الإفريقية). وهو بذلك أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنه يفوق بمساحته مساحة القارة الأوروبية.

الموقع الجغرافي للوطن العربي: الدول العربية ذات موقع جغرافي اســـــتراتيجي هام، ويصـــل امتدادها من الغرب إلى الشرق حوالي 6000 كيلو متر ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000 كيلو متر.

ويطل الوطن العربي على المحيط الأطلســي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوســط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويســـيطر على أهم ثلاثة ممرات مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهي البحر الأبيض المتوســط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهو يتحكم في أربعة مواقع بحرية بالغة الأهمية هي: مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز.

دول الوطن العربي: يتكون الوطن العربي من عشـــرين دولة مســـتقلة (بالإضـــافة إلى دولة فلسطين) تتوزع على أربع مجموعات شبة إقليمية هي:

1- **دول الشرق الأدنى وهي:** الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، المملكة العربية الأردنية الهاشمية، والجمهورية العراقية.

2- **دول وادي النيل وشـــرق إفريقيا وهي:** جمهورية مصـــر العربية، جمهورية الســـودان، جمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية جيبوتي.

3- **دول شـــمال إفريقيا وهي:** الجماهيرية العربية الليبية الشـــعبية الاشـــتراكية، الجمهورية التونســـية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، المملكة المغربية، والجمهورية الإســـلامية الموريتانية.

4- **دول شـــبة الجزيرة العربية وهي:** المملكة العربية الســـعودية، الجمهورية اليمنية، دولة الكويت، دولة البحرين، دولة قطر، ســلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة (وتضـم ســبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة).

تضـاريس الوطن العربي: يتميز الوطن العربي بالأشـكال التضـاريسـية المتنوعة والتي تشـمل الجبال والمرتفعات والهضاب والسهول والصحارى والأنهار والبحيرات والسواحل.

أ- **الهضاب متوسطة الارتفاع:** تنتشر هذه الهضـاب في معظم أرجاء الدول العربية، ويتراوح متوسـط ارتفاعها بين 500 م و 1500 م، وتتميز بسـطحها الهضـبي الذي يغلب عليه الاسـتواء، ويتخلل تلك الهضاب كثير من المنخفضات التي ترجع إلى عامل التعرية الهوائية.

ب- **الجبال والمرتفعات:** تنتشـــر الجبال في أرجاء الدول العربية حيث نجد الجبال الالتوائية الشـاهقة حديثة التكوين كجبال الأطلس في المغرب العربي، وسـلاسـل جبال زغروس في العراق، ومرتفعات عمان في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وهناك السلاسل القديمة المقطعة وهي جبال انكسـارية قديمة جداً تأثرت بعوامل التعرية، وتتمثل في مجموعة سـلاسـل جبال البحر الأحمر في مصر والسودان، ومجموعة سلاسل جبال الحجاز وعسير ومرتفعات اليمن ومجموعة سلاسل جبال الشام.

ج- السـهول: ينتشـر نوعان من السـهول في الدول العربية هما: السـهول الفيضـية والسـهول الساحلية. وتشمل **السهول الفيضية** سهول وادي النيل وسهول دجلة والفرات، ويختلف اتساع سهول وادي النيل من مكان إلى آخر، فبينما تتسع وتصبح على شكل مروحة في جنوب السودان، نلاحظ أن مجموعة سهول بحر الجبل وبحر الغزال تمتد لتشمل سهول النيل الجنوبي، وتبدأ بالاتساع بعد أسوان ثم تتسع أكثر حتى تبلغ الدلتا.

د- الأنـهار: في الدول العربية ثروة مائية كبيرة، وإن كان توزعها بين أقطاره غير متكافئ، وهذه الثروة تتكون من أنهار داخلية، محصـــورة في كل قطر من أقطاره، ومن أنهار تمتد عبر أكثر من دولة، سواء نبعت في الدول العربية أو جرت عبرها، وأشهر هذه الأنهار:

1- **نـهر النيل:** الذي يبلغ طوله بين منبعه، عند بحيرة فكتوريا، ومصـــبه في البحر الأبيض المتوسـط 6700 كلم، وهو يخترق تسـع دول إفريقية هي: بوروندي، روندا، تانزانيا، أوغندة، كينيا، زئير، الحبشة، السودان، ومصر.

2- **نـهر السـنغال:** طوله 1700كلم، وهو يتكون من رافدين أسـاسـيين في غينيا، ثم يخترق موريتانيا، ويصب في المحيط الأطلسي.

3- **نـهر الفرات:** وطوله 2780 كلم، وهو ينبع في تركيا، ثم يخترق سوريا، قبل أن يلتقي بنهر دجلة في العراق، حيث يجريان معاً ليصبا في شط العرب.

4- **نـهر العاصـي:** وطوله 570 كلم، وهو ينبع في لبنان ويخترق سـوريا، ليصـب في خليج اسكندرونة.

5- **نـهر الأردن:** وطوله 360 كلم، وهو ينبع من سفوح جبل الشيخ ويخترق الأراضـي اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية ليصب في البحر الميت.

هـــــ- الصحارى: تغطي الصحراء مساحة كبيرة من الدول العربية، في الشطر الإفريقي وفي الشطر الآسيوي منه. وتجدر الإشارة إلى أن معظم مناطق التعدين في الدول العربية تقع في جهات صــحراوية فقيرة في مياهها ونباتاتها وثروتها الحيوانية وسـكانها، كما تفتقر تلك الجهات إلى سـبل المواصــلات الســهلة، الســريعة، الرخيصــة. وقد أدى اكتشــاف النفط واســتخراجه في المناطق الصحراوية إلى اجتذاب القوى العاملة وزيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم كما أدى إلى نشأة مراكز عمرانية لم يكن لها وجود قبل اكتشاف النفط واستغلال الموارد الطبيعية الأخرى.

و) ســواحل الدول العربية: يطل الوطن العربي على بحار ومحيطات وخلجان وســواحل يزيد طولها عن 14 ألف كيلو متر، وأهم هذه الســواحل **ســواحل البحر الأحمر والمحيط الهادي وبحر العرب والخليج العربي، وسواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي:** وهو أطول السواحل العربية وأهمها، وتمتد من خليج اسكندرونة في الجمهورية العربية السورية حتى مضيق جبل طارق على البحر الأبيض المتوســط، ومن مضــيق جبل طارق في المملكة المغربية حتى مصــب نهر السنغال على المحيط الأطلسي.

أما الجزر القريبة من سواحل البحر فأهمها **جزيرة أرواد** الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات غرب طرطوس في الجمهورية العربية السورية، ويعيش أهلها على الملاحة وصيد الأسماك وبناء السفن الشراعية الصغيرة، **وجزيرة قرقنة وجزيرة جربا** الواقعتان على الساحل الشرقي للجمهورية التونسية، ويشتغل أهلها بالصيد البحري والسياحة، كما أن وجود رصيف قاري ممتد في المحيط الأطلسي إلى مساحات واسعة جعل السواحل العربية المطلة على المحيط الأطلسي غنية بثرواتها السمكية.

المناخ: يقع القســم الأكبر من الدول العربية داخل المنطقة المدارية الحارة، وهناك مســاحة محدودة من أرضــه تشــغل هامشــاً في نطاق المنطقة المعتدلة الدافئة، وقد نتج عن ذلك تنوع في درجة الحرارة مما ســاعد على نمو النباتات الاســتوائية في الجنوب والنباتات التي تنمو في مناخ معتدل في الشمال، كما ساعد الارتفاع في الشمال على نمو نباتات المناطق الباردة فوق المنحدرات وقمم الجبال، وقد انعكس تنوع المطر من حيث كميته ونظام سقوطه على النباتات بصفة عامة إذ يتدرج في الغنى والتنوع من الوسـط نحو الشـمال ونحو الجنوب. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أقاليم مناخية كبرى هي:

أ- **إقليم البحر الأبيض المتوســط (نطاق المطر الشــتوي):** يوجد هذا الإقليم في الأطراف الشمالية للوطن العربي على امتداد خط الساحل، وهو يتميز بانقسام السنة إلى فصلين متميزين: شتاء معتدل يتميز بتساقط المطر وصيف حار يتميز بالجفاف، ويتركز سقوط المطر في الشتاء في أشهر ديسمبر ويناير وفبراير (كانون الأول، كانون الثاني، شباط).

ب- **الإقليم المداري (نطاق المطر الصــيفي):** يوجد هذا الإقليم في الأطراف الجنوبية للوطن العربي كما في الســودان وفي المركز الجنوبي الغربي من شــــبه الجزيرة العربية، ويتميز الإقليم

السوداني في الوطن العربي الإفريقي بارتفاع درجات الحرارة على مدار السنة، ويتركز الفصل الماطر في أشهر الصيف من يونيو إلى أكتوبر (حزيران إلى تشرين الأول). أما إقليم المطر الصيفي في شبه الجزيرة العربية فيتميز بانقسام السنة إلى فصل حار مطير وفصل جاف يقع في أشهر الشتاء ويتميز بانخفاض الحرارة.

ج- الإقليم الصحراوي (النطاق الجاف): يوجد هذا الإقليم في القسم الأكبر من مساحة الدول العربية وهو يشمل الصحراء الإفريقية الكبرى وامتدادها في الجزيرة العربية، ويمثل هذا الامتداد الهائل أضخم امتداد للصحراء الحارة في العالم وتقع مساحة جمهورية الصومال الديمقراطية في ذلك الإقليم، ويتميز هذا الأخير بارتفاع شديد في درجات الحرارة في أشهر الصيف، وبانخفاضها الملحوظ في أشهر الشتاء، وبالجفاف شبه التام، فلا يسقط من المطر إلى النزر اليسير، وثمة احتمال لسقوط المطر القليل في الهوامش الشمالية شتاء وفي الهوامش الجنوبية صيفاً.

يؤدي عامل المناخ دوراً بارزاً في نمط توزع السكان في الدول العربية، فثمة ارتباط وثيق بين توزع السكان والتوزع السنوي للأمطار في الدول العربية، فالمناطق الصحراوية التي تقل فيها كمية المطر التي تهطل سنوياً عن عشرة ملليمترات تكاد تمثل المناطق غير المعمورة التي تقل فيها كثافة السكان. إلا أن السكان يتجمعون وترتفع كثافتهم في بعض المناطق قليلة المطر إذا توافر الماء من مصادر أخرى غير المطر سواء ما كان على شكل مياه سطحية، أو مياه جوفية كما في وادي النيل.

وبما أن الأطراف الجنوبية للوطن العربي تقع في صميم الإقليم المداري، وتقع أطرافه الشمالية في الإقليم المعتدل الدافئ، فقد أدى هذا تنوع الغلات الزراعية فيه كالقطن والأرز وقصب السكر والقنب، كما تجود في بعض جهاته الأخرى غلات المنطقة الانتقالية التي تتطلب حرارة معتدلة كالقمح والشعير.

العوامل المؤثرة في توزع السكان في الدول العربية: تتحكم مجموعة من العوامل المتشابكة، بعضها طبيعي وبعضها بشري، في توزع السكان في الدول العربية. وتشمل **العوامل الطبيعية** المناخ والتضاريس والتربة والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية. أما **العوامل البشرية** فهي اتجاهات النمو السكاني (المواليد – الوفيات – الهجرة)، النشاط الاقتصادي السائد، المواصلات والعامل السياسي والمذهبي.

أ- العوامل الطبيعية:

1. **عامل المناخ:** ثمة ارتباط وثيق بين كثافة السكان وتوزع كمية المطر التي تهطل سنوياً في الدول العربية. فالمناطق الصحراوية، التي تشغل الجزء الأكبر من مساحة الدول العربية، والتي تقل فيها كثافة السكان عن نسمة واحدة في الكيلومتر المربع الواحد. وفي بعض المناطق قليلة المطر يتجمع السكان، إذا توفر الماء على شكل مياه سطحية جارية كالأنهار، أو على شكل مياه جوفية.

وتعد الحرارة عاملاً مناخياً في توزع السـكان عموماً، إلا أن أثرها في توزع السـكان في الدول العربية محدود، نوعاً ما، نظراً لهيمنة العامل الاقتصادي والحضاري في الأرجاء الحارة من الدول العربية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

2. **عامل التضاريس:** إن القاعدة العامة، التي مفادها، أن السكان يميلون إلى السكن في السهول لا تنطبق تماماً على الدول العربية، لأن معظم أراضيه تقع في العروض المدارية الحارة ويشكو من قلة المطر وعدم توافر الماء، مما أدى إلى اجتذاب السكان إلى المرتفعات. فالارتفاع يؤدي إلى تلطيف الحرارة من جهة، كما يعدُ عاملاً في زيادة الأمطار من جهة أخرى.

3. **عامل التربة:** يرجع الاختلاف الإقليمي في توزع التربة إلى المناخ والتضاريس والنبات الطبيعي، وثمة علاقة واضحة بين توزع السكان وكثافتهم في الدول العربية وتوزع التربة، فيلاحظ أن كثافة السكان ترتفع،إذ توجد التربة الفضية كما في مصر والعراق، وتربة البحر المتوسط السمراء والحمراء كما في شمال إفريقيا وبلاد الشام، والتربة الطينية السوداء في بعض جهات السودان، وتربة المرتفعات في اليمن وتلال النوبة بكردفان في جمهورية السودان، ويلاحظ أيضاً أن كثافة السكان تنخفض حيث توجد التربة الصحراوية الرملية أو الجيرية.

4. **الموارد الطبيعية المعدنية:** لتوافر الموارد الطبيعية المعدنية الخام آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في توزع السكان وارتفاع كثافتهم. وتجتذب تلك المصادر السكان، وإن انعدمت فيها عوامل العمران الأخرى ما دام الإنتاج اقتصادياً.

وخير مثال على ذلك مناطق استخراج النفط في **منطقة الإحساء** في شرق المملكة العربية السعودية وفي الكويت، ومناطق استخراج النفط في الصحراء الليبية والجزائرية. ففي كل تلك المناطق الصحراوية الغنية بالثروات الباطنية أدى اكتشاف النفط واستخراجه إلى اجتذاب القوى العاملة، وإلى زيادة عدد السكان، ونشأت مراكز عمرانية لم يكن لها وجود قبل اكتشاف النفط.

ب- العوامل البشرية والاقتصادية:

1. اتجاهات النمو السكاني: يترك اختلاف معدلات النمو السكاني بمرور الزمن أثره في نمط توزع السكان. إن النمو السريع لسكان الدول العربية واختلاف معدلات النمو الإجمالي من دولة إلى أخرى بفعل المواليد والوفيات والهجرة، يؤثر تأثيراً جلياً – بمرور الزمن – في توزع السكان في الدول العربية. وتعمل **الهجرة الداخلية** (من الريف إلى المدن) على زيادة عدد سكان المناطق الحضرية وتؤدي من ثم إلى ارتفاع كثافة السكان في المدن.

أما **الهجرة الخارجية** (بين الأقطار العربية وخارجها) فتؤدي هي الأخرى دوراً هاماً في إعادة توزع السكان. فثمة أقطار عربية تصدر القوى العاملة وهناك أقطار عربية أخرى مستقبلة لهذه القوى.

2. **النشاط الاقتصادي السائد:** ثمة علاقة بين كثافة السكان والنشاط الاقتصادي السائد بينهم. وتتدرج الكثافة في الارتفاع، بصفة عامة، من قطاع الرعي والزراعة إلى قطاع الصناعة إلى قطاع التجارة والخدمات.

3. **المواصلات:** تؤدي الموصلات الدولية والمحلية (الداخلية) دوراً هاماً في الاستثمارات الاقتصادية ومن ثم في اجتذاب السكان الذين يقومون بتلك الاستثمارات ويعيشون على إنتاجها.

جـ – العامل السياسي: يؤثر العامل السياسي بطريقة غير مباشرة في توزع السكان، إذ إنه يرتبط بعامل الهجرة. ويؤثر الوضع السكاني في التنمية تأثيراً يختلف من بلد عربي إلى آخر. ففي بعض الدول يشكل النمو السكاني السريع عقبة في طريق التنمية، فلا يجعل أثر تلك التنمية واضحاً في رفع مستوى المعيشة، نظراً للضغط السكاني الشديد على الموارد.

المؤشرات الاقتصادية للدول العربية [5]

- **مساحة الدول العربية 14.2 مليون كيلو متر مربع تشكل 10.2% من مساحة العالم.**
- **يقدر سكان العالم العربي في عام 2007 حوالي ثلاثمائة وثمانية عشر مليون نسمة.**
- **تتوفر البلدان العربية على موارد مائية ولأغلبها نوافذ على البحر.**
- **نسبة احتياطي النفط المؤكد في الدول العربية 57.6% من احتياطي النفط العالمي.**
- **احتياطي الغاز المؤكد في الدول العربية يبلغ 29.5% من احتياطي الغاز العالمي.**
- **تقدر القوة العاملة الكلية في عام 2007 بنحو 118.9 مليون عامل .**
- **معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى 15% من إجمالي القوة العاملة.**
- **الناتج المحلي الإجمالي العربي 1276.00 مليار دولار أميركي.**
- **حصة الفرد العربي من الناتج المحلي تزيد على 4142.00 دولارا.**
- **هيكل النتائج المحلي في الدول العربية:**
  - **الصناعات الاستخراجية بنسبة 38.38%.**
  - **قطاع الخدمات بنسبة 36.8%.**
  - **الصناعات التحويلية بنسبة 9.8%.**
  - **الزراعة بنسبة 6.7%.**
- **تقدر رؤوس الأموال العربية في الخارج بين 800 – 2400 مليار دولار أميركي.**
- **الديون العربية المتراكمة منذ 2005 تصل إلى 149.3 مليار دولار أميركي.**
- **نسبة الدين إلى الناتج المحلي العربي 36.1%.**
- **نسبة خدمة الدين مقارنة مع حصيلة صادرات السلع والخدمات العربية إلى 10.8%.**
- **تشكل التجارة البينية العربية نسبة 10% من إجمالي التجارة العربية.**

توضح لنا الأرقام والمؤشرات الاقتصادية العربية أمور عديدة من أبرزها:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني في مختلف الدول العربية،
2. التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي،
3. انخفاض مستوى الادخار مع تراكم رأس المال،
4. تراجع الاستثمارات البينية.

[5] – المصدر: الجزيرة، محمد سلمان القضاة، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية.

المبحث الثاني

ملامح الاقتصاد المصري

مر الاقتصـــــاد المصــــري بعدد من المراحل منذ انتهاء العهد الملكي والتحول إلى النظام الجمهوري إثر قيام ثورة الضباط الأحرار في عام 1952 أهمها:

المرحلة الأولى – إعادة توزيع الدخل والثروة (1952 – 1960): تميزت هذه المرحلة باتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب في اتجاه **إعادة توزيع الدخل والثروة،** من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكانت أبرز هذه السياسات قانون الإصلاح الزراعي في أيلول / سبتمبر 1952، واتباع سياسة التصنيع لاستيعاب مزيد من العمالة وإنشاء (المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي) وبدء الاستثمار الحكومي المباشر من خلاله في شركة الحديد والصلب عام 1954، ثم تأميم قناة الســـويس عام 1956. ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 بدلاً من مجلس الإنتاج القومي.

المرحلة الثانية – التخطيط الشـــامل (1960 – 1966): يطلق عليها مرحلة **التخطيط الشامل** ومن أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة 60 – 1965 يرتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تسنده عدة سياسات أهمها القوانين الاشـــتراكية وتحديد ســـاعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمســـتأجر والتدخل في تحديد الأسعار، وقد أسفرت تلك المرحلة عن تحقيق معدل نمو بلغ 38% خلال الخطة الخمسية.

المرحلة الثالثة – اقتصـاد الحرب (1967 – 1973): مرحلة تطور الاقتصـــادي المصـــري ومرحلة اقتصـــاد الحرب، حيث عانى الاقتصـــاد من مشـــكلة تمويل الخطة وكانت الســـياســـات الاقتصادية تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وزاد الإنفاق العسكري من 5.5% من الناتج المحلي في عام 1962 إلى 10% في عام 1967، ثم إلى20% في عام 1973.

المرحلة الرابعة – الانفتاح الاقتصادي (1974 – 1981): تميزت بالانفتاح الاقتصادي وتم إحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي الشامل، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في تمويل التنمية وظهرت قوانين الانفتاح الاقتصـــادي، ومن أهم نتائج هذه المرحلة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وصل إلى 9.8% ولكنه كان مرتبطاً بالنمو في قطاع الخدمات أكثر مما هو مرتبط بقطاع الإنتاج.

المرحلة الخامســـة – عودة التخطيط الشـــامل (1982– 1990): مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، فقد شرع بتنفيذ

مشروع وطني للتنمية الاقتصادية، وأطلقت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي في فبراير/ شباط عام 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر؟

اتفق الخبراء الاقتصاديون والمتخصصون في هذا المؤتمر الاقتصادي على ضرورة إتباع إستراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة من خلال الخطط الخمسية والتي بدأت عام 1982. وقد تم تحديد أولويات عملية التنمية في المرحلة الأولى كما يلي:

- بناء بنية تحتية أساسية قوية،
- جدولة الديون،
- تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق،
- إلغاء نظام التخطيط المركزي والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط ألتأشيري،
- إعادة النظر في أولويات الخطة،
- تقليص دور القطاع العام تدريجياً،
- التحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلي على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار،
- الانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

تُعد السياسات الاقتصادية المذكورة أعلاه بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد المصري، حيث انعكست آثارها على الخطة الخمسية الأولى (82 / 83 – 86 / 1987). (والتي تعتبر ثاني الخطط الثابتة بعد الخطة الأولى في 60 / 1964). نظراً لوجود عاملي الثبات والمرونة وما تضمنته من أهداف تفصيلية يمكن أن توصف بأنها خطة (واضحة الأهداف والأسس) كما كانت ذات طابع تطبيقي توزعت فيه الأهداف الإجمالية على الأنشطة الاقتصادية وعلى جهات الإسناد الرئيسية بحيث تصبح الجهات على وعي كامل بالأهداف المطلوب تحقيقها.

المرحلة السادسة – مرحلة الإصلاح الاقتصادي في مصر (1991 – 1997): بدأت هذه المرحلة منذ عام 1990 وهي مستمرة حتى الآن. وقد جاءت هذه المرحلة في إطار التحول إلى آليات اقتصاد السوق وتم اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية ومن أهمها:

- تحرير سعر الفائدة،
- إصلاح وتحرير سعر الصرف،
- إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي،
- تنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية .

بذلت مصر خلال التسعينيات من القرن العشرين الجهد الكبير للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر مما أدى إلى تخفيض العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من

3% واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار، وخصـــخصـــت أكثر من 50% من شـــركات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى 5%.

خلال الفترة من عام 1991 – 1997 نجحت مصــر في برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادي وبدأ الاقتصـاد المصـري يحقق مزيد من النجاح مع أنه واجه بعض الصـعوبات نتيجة التأثر بالاقتصـاد العالمي منذ عام 1997 بسـبب الأزمة الاقتصـادية في دول شـرق أسـيا التي تسـببت في دخول الاقتصـــاد العالمي في فترة من التباطؤ، فمنذ ذلك العام واجه الاقتصـــاد المصـــري مجموعة من التحديات تمثلت في:

- ارتفاع نسبة العجز في الموازنة
- ارتفاع معدلات الائتمان
- انخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي،

ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة علي عجز الموازنة من خلال العديد من الإجراءات الاقتصـادية والإصـلاحات التشـريعية في مجال الضـرائب والجمارك وبعض القوانين الاقتصادية الهامة.

وفيما يلي عرض لمسيرة التطور الاقتصـادي في مختلف القطاعات خلال المرحلة السـادسـة مرحلة الإصلاح وتحرير الاقتصاد المصري:

إصــلاح النظام الضــريبي المصــري: الذي تضــمن العديد من الإجراءات المتعلقة بالضــرائب والرسوم وبخاصة الضرائب على الدخل و الضرائب على أرباح شركات الأموال و ضريبة المبيعات و التعريفة الجمركية. والهدف من ذلك جذب الاســـتثمارات المباشـــرة المحلية والأجنبية، وبذلك تم تطوير شامل للنظام الضريبي، تتمثل أبعاده الأساسية فيما يلي:

* تسهيل عمليات الإنتاج والاستثمار.
* إتاحة موارد متواصلة من الإيرادات العامة.
* تشجيع نقل التكنولوجيا وتخفيض تكلفتها.
* تخفيف عبء التمويل على الشركات.
* تفعيل مبادئ العدالة الضريبية.

1 – الضرائب على الدخل: صـدر قانون الضـرائب رقم 91 لسـنة 2005 ولائحته التنفيذية وهو يمثل نقلة نوعية ومنعطفاً جديداً في الســياســة الضــريبية المصــرية، فيما يتعلق بتعامل الجهاز الضـريبي مع الممولين. حيث تم تخفيض شـرائح الضـرائب إلى نحو 50 % أو أقل بحيث يسـتفيد منه المواطنون وكل من يعمل في مجال النشاط الاقتصادي.

2 – الضــرائب على أرباح شــركات الأموال: بهدف حفز الاســتثمارات بجميع أنواعها، نص النظام الضـريبي على منح شـركات الأموال حزمة كبيرة من الإعفاءات الضـريبية، وتأجيل اسـتيفاء حق المجتمع في إخضاع دخول هذه الشركات للضريبة لمدد زمنية متفاوتة، تتراوح بين 5–20 سنة حسب الموقع الجغرافي، تخضع بعدها هذه الدخول للضريبة.

3 – ضريبة المبيعات: مع البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، تم التحول إلى نظام الضــريبة على المبيعات ليحل محل الضــرائب النوعية على الاســتهلاك. ولقد خضــع نظام الضــريبة على المبيعات لتطورات متعددة، أدت إلى اســتقرار ذلك النظام وترسـيخ مفاهيمه داخل المجتمع.

4 – تطوير التعريفة الجمركية: صــدر قرار وزير المالية رقم 10 لســنة 2006 المتضــمن اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، وتم تجميع الإجراءات والتعليمات والتفسيرات كافةً في وثيقة واحدة لتكون المرجع الوحيد للتعامل مع الجمارك في كافة المنافذ المصــرية، ويعد تبســيط الإجراءات الجمركية من أبرز عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة الراهنة عبر مجموعة من التعديلات الجمركية التي تهدف إلى:

أ – تبسيط هيكل **التعريفة** الجمركية.

ب – تشــجيع الاســتثمارات في ظل تخفيض الجمارك على الواردات من الآلات والمعدات وقطع الغيار.

ج – تحريك السوق وخفض الأسعار وتشجيع الصادرات.

د – رفع الكفاءة الاقتصادية عبر وصول السلعة للمستهلك بجودة عالية.

هـــ – الحد من المنازعات التي قد تنتج عن كثرة فئات التعريفة الجمركية وخفض عدد فئات التعريفة من 26 فئة جمركية إلى نحو 5 فئات فقط، وتخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية إلى نحو 9%.

إصلاح النظام المصرفي المصري: بدأت عملية إصلاح النظام المصرفي في مصر مع صدور قانون جديد في عام 2003، يمنح البنك المركزي المصــري الاســتقلالية الكافية لممارســة مهامه بحرية وكفاءة، وإجراء التعديلات اللازمة في الســياســة النقدية بهدف زيادة موارد البنوك من النقد الأجنبي. وتولى الحكومة المصــرية أهمية بالغة لبرنامج إعادة هيكلة البنوك والتوســع في عمليات الدمج وزيادة المســاهمات الأجنبية في القطاع المصــرفي حيث شــهد هذا القطاع عمليات دمج واسعة خلال عام 2006، الأمر الذي أسهم في تحرير سـعر صـرف الجنيه المصـري تجاه العملات الأجنبية وتنشـيط حركة التعامل السـوقي، وتحفيز وجذب المزيد من الاســتثمارات لترتفع قيمة السيولة المحلية إلى نحو 560.4 مليار جنيه في حزيران / يونيو 2006.

سياسات الخصخصة في مصر: بدأت مصر منذ عام 1991 بتطبيق سياسة الخصخصة (بيع منشآت وشركات القطاع العام للقطاع الخاص)، ولم تعد الدولة هي المستثمر الوحيد وأصبح دورها يرتكز على التخطيط ألتأشيري والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتركز بصفة رئيسية في مشروعات البنية الأساسية.

وباعتبار سياسة الخصخصة مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي، فقد استند برنامجها على آليات خاصة تستهدف تهيئة الاقتصاد المصري لعملية الخصخصة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية واستعادة التوازن المطلوب في المتغيرات الاقتصادية الأساسية مع اتباع سياسات أسهمت في فتح الباب أمام القطاع الخاص لتعزيز مشاركته في النشاط الاقتصادي.

ومن أهم أهداف عملية الخصخصة في مصر:

- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لشركات القطاع العام،
- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين،
- تخصيص عائد البيع لسداد مديونية البنوك،
- جذب واستقدام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار،
- تنشيط سوق المال.

التجارة الخارجية المصرية وتشجيع الصادرات: ارتفعت نسبة اندماج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي خلال عام2005 / 2006 فزادت نسبة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وحققت الصادرات السلعية ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 16.60 مليار جنيه منها صادرات بترولية 7.10 مليار جنيه، كما بلغت قيمة الواردات السلعية نحو 27.87 مليار جنيه. كما شهد الفائض الجاري والتحويلات في العام نفسه زيادة تقدر بنحو 3.5 مليار دولار بالمقارنة مع فائض قدره 2.9 مليار دولار في العام السابق.

الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر: يسعى الصندوق الاجتماعي **للتنمية** منذ إنشاءه عام 1991 إلى **تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر** وخلق وتوفير المزيد من فرص العمل وبخاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة ويوفر لهم الحزم الائتمانية والمساعدة الفنية ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية سواء كانت مصرية أو دولية. ومن أهم أهداف الصندوق:

أ – خلق فرص عمل للخريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل،

ب . المزيد من الاستثمار في الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية،

ج ـــ إيجاد آليات من شأنها تحسين مستوى المعيشة وحماية الفئات المتضررة وتشمل المرآة والطفل وكبار السن،

د . إشراك الجمعيات الأهلية والتطوعية الخاصة في تنفيذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة،

هـ. تقوية الشراكة مع الجهات الحكومية وكل الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية صنع القرار.

أسهم الصندوق في إنشاء وتمويل أكثر من 510 آلاف مشروع صغير ومتناهي الصغر بتمويل حجمه 6 مليارات جنيه، وأوجد 1.2 مليون فرصة عمل، بالإضافة إلي 500 ألف فرصة عمل مؤقتة وفرتها مشروعات قطاع التنمية البشرية والمجتمعية بالصندوق. [6]

وخطة الصندوق المستقبلية هي العمل على التوسع في منح القروض لتنمية المشروعات الصغيرة كأحد الآليات المهمة لمواجهة البطالة، حيث سيتم توفير جميع التيسيرات والحوافز لتشجيع إقامة وإنشاء الشباب للمشروعات الصغيرة. كما يقدم الصندوق لأصحاب المشروعات الصغيرة العديد من التيسيرات في مجالات التدريب ورفع مستويات المهارة وتسويق منتجاتهم من خلال إقامة المعارض داخل وخارج الجمهورية. ذلك لأن تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهم الموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر.

مشكلة الديون الخارجية: تعاني مصر من حجم المديونية الخارجية الكبير وخدمة الدين. وتسعى الحكومة جاهدة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية، حيث بلغت قيمة الدين طويل الأجل في عام 2004 حوالي 31.09 مليار دولار. [7]

يواجه الاقتصاد المصري مجموعة من التحديات يحتاج للتعامل معها سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي من أهمها: [8]

– **خطة للتنمية الاقتصادية:** تهدف إلى تحقيق الأمن القومي وتلبية احتياجات المواطنين واستمرارية النمو، أي الخطة التي تحدث التوازن الصعب بين العناصر الثلاث (الدفاع والاستهلاك والاستثمار)، فخطة التنمية الاقتصادية تتحدد أساساً ببلوغ عدد من معطيات التحديث، مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية و الخدمية، كما عليها أن تحدث التوازن الدقيق بين مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي وبين مخاطر هذا الانفتاح وبخاصة على الصناعة الوطنية.

– **هيكل الإنتاج الصناعي المصري:** أصبح من الضروري إعادة تقييم هيكل الإنتاج الصناعي المصري على أساس المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا. وعلى الصناعة المصرية أن تحدد أولاً الصناعات ذات الميزة النسبية في عوامل الإنتاج الأساسية. وهذا المحور هو نقطة البداية ولكن هذا لا يضمن الاستمرار أو التقدم، فهذه الصناعات يجب أن تتحول إلى مرحلة الابتكار، وهذا بالتالي يجعل الاختيار محكوما بمجموعة الصناعات التي لا تعتمد اعتماداً كبيراً

---

[6] – أمين عام الصندوق في منتدى الشباب من أجل السلام، بمعسكر أبي قير بالإسكندرية 4 – 8 – 2006.

[7] – صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص 354.

[8] – المهندس شريف دلاور رجل أعمال مصري عمل مستشارا مع منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة.

على اقتصاديات الحجم (الصناعات الجلدية – النسيجية – الأثاث الغذائية الصناعات التعاقدية) ثم التحول إلى الابتكار من خلال الحصول على أفضل تكنولوجيا، من خلال تحالفات عالمية لإمكان توفير أساليب الاستثمار والإدارة والتسويق العالمية.

– **مشكلة البطالة:** تعد مشكلة البطالة في مصر من أهم التحديات أمام واضعي السياسات الاقتصادية وأمام المجتمع بأسرة، ويأتي التوسع في الاستثمارات وتشجيع مشروعات الخدمات في مقدمة السياسات لمعالجة مشكلة البطالة يليها الصناعات الصغيرة والحرفية، وسيكون للتكنولوجيا الجديدة تأثيراً على نمط الأعمال والمهارات المطلوبة من القوى العاملة، حيث سيتم إلغاء كثير من المهن وخلق مهن أخرى في مجالات جديدة وخاصة في قطاع الخدمات الذي سيستمر في التوسع لاستيعاب النمو المتوقع في القوى العاملة، ولكن التحول إلى مجتمع الاتصالات والمعلومات سوف يتطلب مجموعة لم يسبق لها مثيل من المهن والمهارات، لا يجوز بالتالي مقاومة التكنولوجيات الجديدة لأن ذلك سيؤدي على المدى الطويل إلى تدهور الصناعة المحلية والقدرة التنافسية.

– **الخصخصة (التخصصية):** يجب أن يتجه برنامج التخصصية أو الخصخصة في مصر أولاً إلى فك الاحتكارات العامة في مجال شبكات التوزيع والنقل والمواصلات والطيران والكهرباء والغاز وخدمات البريد وغيرها، وتحويلها للقطاع الخاص (وهو أقدر في هذه الحالة على أدارتها بشرط عدم وجود احتكار) ثم الاتجاه بعد ذلك إلى المشروعات الصناعية الكبيرة، كما أن تحقيق نتائج ملموسة وسريعة في قطاع الخدمة عند تخصيصها سيخلق الثقة لدى الجمهور في عملية التخصصية برمتها ويحيي بالتالي تعاملات سوق المال بسرعة مما لا يتوافر بنفس القدر في حالة الصناعة.

لن يجدي نقل ملكية المصانع والشركات من الدولة إلى الأفراد إذا لم يقترن بتطوير الإدارة، فالرأسمالية الصناعية المصرية مازالت حديثة ولم تحدث بعد تراكمات رأسمالية كبيرة، وبالتالي فإن الإسراع في تخصيص منشآت الصناعة المصرية، يعني أن رأس المال الأجنبي مطلوب وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية وفتح أسواق خارجية، ولكن بالقدر الذي لا يقضي على الرأسمالية المصرية مع التركيز في حوار التخصصية حول (إشكالية الإدارة). حيث يتم قياس مزايا وعيوب التخصصية في كل حالة بمقاييس الإدارة الجيدة.

إن سياسة تخصيص بعض المصارف الحكومية أكدت جدية الحكومة في إصلاح القطاع المصرفي، هذا كما أن جهود البنك المركزي في تعزيز المراكز المالية للبنوك سواء من خلال زيادة رساميلها أو من خلال تخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها كانت جهوداً موفقة.

– **النهوض بمستوي معيشة المواطن:** تقع مسئولية النهوض بمستوى معيشة المواطنين على القطاع الخاص والحكم المحلي، ولهما الدور الرئيس في عملية التنمية الحديثة، فاقتصاد السوق يقوم على دعامتين أساسيتين (القطاع الخاص والنظام اللامركزي للحكم المحلي)، ولا يمكن بالتالي

أن تتحقق كفاءة وفاعلية دور القطاع الخاص في التنمية دون تطوير لنظام الحكم المركزي بما يشمل قطاعات التعليم والصحة وبعض أنواع الضرائب والإعفاءات كذلك في مجالات خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

– **بنية الاتصالات والمعلومات:** يبدو أن الاختراع والابتكار والإبداع أضحت الأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية، وصارت المعرفة هي التي تحرك الاقتصاد، وهذا يتطلب نظام للاتصالات والمعلومات يربط أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة كما يربطها بالعالم الخارجي وبنوك المعلومات الدولية، وهو ما أصطلح علي تسميته (بالطرق السريعة الفائقة) حيث تقوم شبكة الاتصالات والمعلومات بمقام شبكات الطرق السريعة في عصر الثورة الصناعية وتمثل بالتالي (الجهاز العصبي الإلكتروني) لاقتصاد القرن الواحد والعشرين.

– **الإدارة الاقتصادية الحديثة:** تواجه الإدارة الاقتصادية المصرية تحدياً هائلاً في إعادة تشكيل عقليتها وإعادة توجيهها لتواكب فكر وديناميكية السوق العالمي. أن الإدارة هي ممارسة لنشاط فكرى عالي المستوى، فالذين يديرون المنشآت يجب أن يتميزوا بالمهارة والحذق في إدراك القضايا المعقدة وتحليل المشاكل وتقديم الحلول، وبالتالي فإن إدارة الأعمال في مصر يجب أن تسند إلى النخبة المتميزة في المجتمع ، وعلى النظام التعليمي والاجتماعي أن يؤمن أحسن العقول المصرية في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي على السواء.

– **السياسة المالية:** تحتاج السياسة المالية إلى جهود مضاعفة لتحقيق إنجاز أفضل فيما يتعلق بعجز الموازنة الذي حقق انخفاضاً من حوالي 9% إلى أقل من 7% لكن يظل المستوى الحالي يمثل نسبة مرتفعة ولها تأثيرها السلبي في المديونية العامة التي تعتبر بحد ذاتها مرتفعة. إن عبء خدمة المديونية العامة ممثلة بأسعار الفائدة على هذه المديونية تعتبر مرتفعة وقد تزيد على 15% من الإيرادات. إن الانخفاض البسيط الذي حصل في عجز الموازنة لا يبدو مطمئناً بشكل كبير حيث اعتمد على بعض الإيرادات غير المتكررة من خلال بيع بعض الأصول وقد يستدعي الأمر للوصول إلى تخفيض مستمر لعجز الموازنة إجراء إصلاحات في كل من جانبي الإيرادات والنفقات للميزانية.

– **السياسة النقدية:** كان للسياسة النقدية الدور المهم في استقرار سعر الصرف وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعزيز المراكز المالية لبقية القطاع المصرفي، إلا أن هناك تحديات يحتاج البنك المركزي للتعامل معها بكفاءة خاصة في مجال مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار والعمل على استمرار تحسين خدمات الوساطة المالية للقطاع المصرفي.

تعويم الجنيه المصري:

أصدرت الحكومة المصرية في بداية عام 2003 قراراً بتعويم الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، مما يعني أن خفضاً فعلياً كبيراً يمكن أن يلحق بالجنيه

المصري تجاه العملات الأجنبية. وفي اليوم الأول للجنيه المعوّم شهدت السوق المصرفية تهافتاً كبيراً من جانب الأفراد، خصوصاً المسافرين لأداء فريضة الحج. ولبّت البنوك – في سابقة الأولى من نوعها منذ 12 عاماً – كل الطلبات التي انهالت عليها لشراء العملات الأجنبية. ووفقاً للمعايير الاقتصادية السليمة فإن النظام الجديد سيدفع حاملي الدولار إلى التخلص مما في حوزتهم، ما يؤدي إلى تدفق الحصيلة الدولارية للبنوك مرة أخرى، إلا أن سعر الدولار ارتفع في اليوم الأول لتطبيق القرار من 4.62 جنيه إلى 5.35 للشراء و5.39 للبيع، واعتبر مصرفيون هذا الارتفاع طبيعياً كونه بداية نظام جديد. إلا أن المخاوف من انهيار كبير للعملة المصرية سيطرت أمس على أوساط المواطنين العاديين الذين لا تعنيهم السياسات المصرفية، إلا في ما يمسّ حياتهم ومستوى معيشتهم المتدني أصلاً.

وكان قرار تعويم الجنية المصري مقابل الدولار قد ألزم شركات الصرافة بتحديد أسعارها وفقا للسعر الذي تقرره البنوك التجارية في هذا الصدد. وتلتزم البنوك التجارية في ظل الإجراءات الجديدة بإبلاغ البنك المركزي المصري كل ساعة عن التغير في أسعار الصرف.

أما الخبراء فتباينت تقويماتهم وتوقعاتهم للقرارات الجديدة. إذ رأى البعض أن الوقت غير مناسب لاتخاذ قرار تعويم الجنيه لأسباب عدة في مقدمها أن السوق تعاني من عدم توافر العملة الصعبة من خلال الجهاز المصرفي، بسبب الخلل في التوازن بين العرض والطلب، إضافة إلى ارتفاع الطلب في الفترة الحالية بسبب موسم الحج وازدياد الطلب على الدولار والريال السعودي.

يجب التركيز على عملية التوفيق بين النجاح في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع معدل النمو وزيادة الاستثمارات وبين الإنجاز فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية مثل مستوى الفقر والبطالة ومستوى التعليم والخدمات الأخرى. على ضوء هذه المعطيات يبدو أن مصر تحتاج للتقدم في هذا الاتجاه التعامل مع مجموعة من الخيارات قد لا تكون خيارات سهلة.

الأول: كيفية تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وترشيد الدعم لتخفيف عجز الميزانية.

الثاني: كيفية زيادة الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية وتخفيض العجز في الميزانية.

الثالث: كيفية القبول باستمرار التحسن في القوة الشرائية للجنيه دون الإضرار بتنافسية الصادرات المصرية والسياحية.

الرابع: كيفية رفع سعر الفائدة لمكافحة التضخم مع الحاجة إلى تخفيض أعباء تكاليف خدمة المديونية العامة.

الخامس: كيفية رفع سعر الفائدة لمكافحة التضخم مع الحاجة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وهذا يعني أن جهود الإصلاح في مصر يجب أن تؤدي إلى تحسين ملموس في مستوى

معيشة الأفراد خاصة الطبقات الفقيرة وتخفيض مستوى الفقر والبطالة وتضييق الفوارق الطبقية وتقاسم أكثر عدالة لثمرات الإصلاح والانتعاش الاقتصادي بين فئات المجتمع المختلفة.

التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد المصري:

ما هو التحدي الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد المصري؟ هل يتمثل تقوية بنية الاقتصاد العيني من حيث تطوير هياكل الإنتاج، وتوجيهها نحو الصناعات والخدمات الحديثة عالية التقنية، والتوسع في الطاقة التصديرية للاقتصاد الوطني، والتوزيع الرشيد للمدخرات والاستثمارات بين القطاعات ذات العائد الإنمائي الكبير، وبعيدا عن القطاعات التي تقوم على المضاربة والربح السريع؟

أن نقطة الضعف في الوضع الاقتصادي الراهن والمستقبلي هي اتساع (فجوة الميزان التجاري) بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، تلك الفجوة التي تصل أحياناً إلى نحو 9 مليار دولار في العام الواحد. وإذا كانت مصر تتمتع بفترة سماح محدودة خلال السنوات القادمة، من خلال تمويل هذا العجز بواسطة الصادرات غير المنظورة مثل دخل قناة السويس والدخل السياحي وتحويلات المصريين العاملين في الخارج وتدفق المعونات الأجنبية، فإن هذه المصادر متقلبة واتجاهها نزولي في المستقبل وبالتالي، فما لم يتم تقليص " فجوة الميزان التجاري " بتحقيق طفرة حقيقية في الصادرات السلعية من خلال تحسين بنية وهيكل وجودة الإنتاج، فإن مشكلة عجز الميزان التجاري قد تشكل مصدر تهديد للاقتصادي المصري، من خلال الضغط على سعر صرف الجنيه المصري وعلى احتياطيات النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية المصرية، في ظل سياسات التحرير التجاري والمالي التي تسير عليها مصر. [9]

خلاصة القول هنا إن مصر لم تعمل جدياً خلال الأعوام الماضية على تحسين أوضاع الاقتصاد العيني ورفع الإنتاجية وتحسين كفاءة توزيع الاستثمارات، ورفع الطاقة التصديرية، وتحسين رصيد وهيكل رأى المال البشري. كذلك مايزال الاقتصاد المصري يسعى إلى الانتقال من مرحلة الإصلاح الاقتصادي إلى النمو والتنمية. وبالتالي فإن الرهان الحقيقي هو في تحقيق توازن دقيق بين نمو " الاقتصاد العيني، من ناحية، والتوسع في القطاع المالي (أسواق المال والخدمات المالية) من ناحية أخرى.

ويقتضي ذلك الاستمرار في السياسة الحذرة التي ينتجها البنك المركزي المصري في مجال السيطرة على حجم التوسع في الائتمان المصرفي ونمط توزيع محفظة القروض ومراقبة تحركات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل التي تدخل سوق المال المصرية. وكذا تطور مديونيات القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية مما يحافظ على انضباط القطاع المالي وسلامة مؤشراته.

---

[9] – د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، سلسلة كتاب الهلال ص 6 .

مصر ومشكلة عجز الموازنة:

أقر البرلمان المصـري في منتصـف أيار فرض رسـوم جديدة وزيادات ضـريبية على السـيارات والمطاعم والسـفر للخارج وخدمات الخلوي، مما أوضـح أن مصـر تعيش منذ سـنوات في مسـتوى أعلى من إمكانياتها مع تزايد عجز الموازنة العامة الذي يتم تمويله بالدين الداخلي وهي مشـــكلة مستمرة للحكومة تتباين آراء الخبراء حول أساليب حلها. [10]

وتؤدي الزيادة المضطردة في عجز الموازنة التي ترتفع بمعدل اكبر من الناتج المحلي الإجمالي إلى ازدياد عبء الدين الداخلي. وقد بلغ حجم هذا الدين حوالي 370 مليار جنيه (59,6 مليار دولار) في العام 2004 – 2003 من بينها 266 مليار جنيه ديون مسـتحقة على الحكومة مباشـرة والبقية مستحقة على مؤسسات عامة. وبلغ حجم الدين الخارجي لمصر 28,7 مليار دولار في آخر حزيران 2003 . [11]

وبحســب الخبراء ومن المتوقع أن تظل موارد الدولة (الضــرائب والجمارك والرســوم وأرباح الشـركات العامة) أدنى من النفقات الجارية (الأجور ودعم السـلع الأسـاسـية وخدمات الدين وغير ذلك) مما يؤدي إلى تزايد حجم ديون الحكومة. وبذلك يبلغ الفرق بين الموارد والنفقات حوالي 20 مليار جنيه عام 2004 – 2003. [12]

وتضـطر الدولة بسبب الفرق بين الموارد والنفقات إلى الاقتراض لتغطية الاحتياجات الأسـاسـية وهو ما يدعو إلى القول إن (مصــر تعيش فوق مســتوى إمكانياتها). وهذا يعني أن الدولة لم تعد تســهم في الادخار القومي بل إنها تســهم في (الادخار الســلبي) بالاقتراض من مدخرات الأفراد والشركات للإنفاق على احتياجاتها على حساب الاستثمار. [13]

---

[10] – وفقاً لما ذكره السيد عاطف عبيد رئيس الحكومة المصرية.

[11] – وفقاً لما ذكره السيد مدحت حسانين وزير المالية المصري .

[12] – حسب أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر الدكتور محمد عبد الحليم.

[13] – حسب الدكتور إبراهيم العيسوي الخبير في معهد التخطيط القومي.

العلاقات الاقتصادية السورية المصرية

شـهدت العلاقات التجارية السـورية المصـرية تطوراً بارزاً خلال عام **2006** حيث ازدادت الصـادرات المصـرية إلى سـورية من **259** مليون دولار عام **2005** إلى حوالي **550** مليون دولار طبقاً لإحصـاءات المكتب المركزي للإحصـاء في سـورية. بالمقابل بلغت قيمة إجمالي الصـادرات السـورية إلى مصر في عام **2006** حوالي **383** مليون دولار أمريكي مقابل **135** مليون دولار عام **2005**. اسـتوردت مصـر حوالي **700** ألف طن من القمح السـوري خلال عامي **2007/2006** مقابل قيام مصر بتصدير **150** ألف طن أرز لسورية.

وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة المذكورة إذ بلغت ولأول مرة **933** مليون دولار خلال العام **2006** مقابل **394** مليون دولار أمريكي للعام **2005** بزيادة بلغت قيمتها **539** مليون دولار أمريكي تقدر نسـبتها **8ر136** بالمائة، كما حقق الميزان التجاري خلال العام **2006** فائضا لصالح مصر بقيمة **167** مليون دولار أمريكي بزيادة **7ر34** بالمائة عن الفترة المماثلة للعام **2005**.

وتشـمل الصـادرات المصـرية إلى سـورية الأرز، الخضـار والفواكه، زيوتاً عطرية، اجباناً، صابوناً، منظفات، الأسمدة، الألمونيوم، الاسمنت، منتجات صلبة ومدرفلة، أما مستوردات مصر من سـورية هي القمح، العدس، قمر الدين، خيوط القطن، الجلود، زيت الزيتون، ومنتجات مخابز، بياضات، مفروشات، ملابس غير مصنعة، بذور يانسون وكمون.

وفيما يخص الاستثمارات السـورية في مصـر بينت إحصـائيات الهيئة العامة للاسـتثمار في مصـر أن قيمة هذه الاسـتثمارات بلغت **929.84** مليون جنيه مصـري حتى نهاية عام **2007** ل **431** شـركة موزعة بين الغزل والنسـيج والصـناعات الغذائية والكيماوية والزراعية والتحويلية والسياحة، بالمقابل بلغت قيمة الاستثمارات المصرية في سورية حوالي **22.4** مليون دولار في مجالات المحولات والكابلات الكهربائية والاسمنت ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من **50** مليون دولار نهاية عام **2007**.

ينظم العلاقات الاقتصـادية المصـرية عدداً من الاتفاقيات منها اتفاقية التعاون الاقتصـادي عام **1990**، وبرتوكول للتنسـيق والتعاون والتكامل الزراعي في العام نفسـه وبرتوكول لتشـجيع الاسـتثمارات بين الدولتين عام **1997**. ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بين وزارة الاقتصـاد والتجارة السـورية ووزارة التجارة والصـناعة المصـرية عام **2006**. وآخر اتفاق للتعاون وقع بين غرفتي تجارة القاهرة ودمشق في **2007/9/8**. [14]

---

[14] – دمشق – سانا الخميس, 20 آذار , 2008 ، سفيرة اسماعيل.

ملحق رقم (1) المناطق الصناعية المؤهلة الكويز

وقعت مصـــر بروتوكولاً ينص على إقامة المناطق الصـــناعية المؤهلة الكويز (QIZ) التي يجب أن يدخل في منتجاتها نسبة من المكون الإسرائيلي 11.7% لتتمكن من تصدير منتجاتها للسوق الأمريكية بدون رسوم جمركية، وبلغ عدد المصانع المصرية داخل هذه المناطق 680 مصنعا منها 203 مصانع قامت بالتصدير للسوق الأمريكية، معظم منتجات هذه المصانع تتركز في الملابس الجاهزة والمنسوجات، في حين أبدت شركات الأغذية وبخاصة المجففات رغبتها في الانضمام للبروتوكول لإعفائهم من الجمارك على منتجاتهم في حال دخولها السوق الأمريكية.

وبتاريخ 2007/10/9 تم تعديل بروتوكول المناطق الصـــناعية المؤهلة الكويز بحيث يتم تخفيض نسبة المكون الإسرائيلي من 11.7% إلي 10.5%. وسيسهم هذا التخفيض في زيادة إنتاجية الشركات المصرية وزيادة عدد العاملين المصريين بها وكذلك زيادة الصادرات في إطار اتفاقية الكويز.

كما تم أيضـا توقيع خطاب مشـترك من الجانبين المصـري والإسـرائيلي سـيتم توجيهه إلي مكاتب الممثل التجاري الأمريكي لطلب الموافقة على ضـم محافظات الصــعيد وهي الفيوم وبني سويف والوادي الجديد والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان، 8 محافظات جديدة إلي بروتوكول المناطق القائمة المؤهلة الكويز.

المبحث الثالث

ملامح الاقتصاد الليبي

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، إذ يعدُ اقتصاداً صغير الحجم نسبياً منفتحاً على الخارج، يعتمد على مورد طبيعي وحيد وناضب (النفط والغاز)، ويفتقر إلى العمالة الماهرة. فالاقتصاد الليبي ما زال يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل وللعملة الأجنبية وما زال القطاع العام يهيمن على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بالرغم من فتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة إلا أنه ما زال نشاطه ضعيفا ولم يحقق التنوع المنشود.

ظل الوضع الاقتصادي في ليبيا خلال الخمسينيات من القرن العشرين متخلفاً جداً، لدرجة أوفدت معها الأمم المتحدة فريقاً من خبرائها برئاسة الاقتصادي الأميركي الشهير (بنيامين هيكنز) لتقييم الوضع الاقتصادي الليبي وإمكانيات تطويره، وتوصل التقرير إلى أنه لا يمكن إنجاز تنمية حقيقية في ليبيا.[15]

بلغ عدد سكان الجماهيرية الليبية استناداً إلى التعداد العام للسكان في عام 2004 حوالي 6.68 مليون نسمة، مع الإشارة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي في ليبيا يقترب من 4 في المائة، وتصل مساحة الجماهيرية إلى حوالي 1.750 مليون كيلو متر مربع، يضم شاطئ طويل على البحر الأبيض المتوسط يزيد طوله عن 1900 كلم.

ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول 1969 :

بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول 1969 انتقلت ليبيا من واقع اقتصادي بالغ التخلف إلى واقع اقتصادي مفارق حسب مؤشرات التنمية البشرية المنجزة في الجماهيرية، إذ يصل العمر المتوقع عند الولادة إلى 73 عاما، وتقل نسبة الأمية بين البالغين عن 30%، وفي كل ألف طفل مولود حي لا يموت سوى 28 طفلا تقريبا.

تحقق ذلك نتيجة صياغة وتنفيذ خطط التنموية أهمها: الخطة الثلاثية 1973–1975، والخطة الخماسية الأولى 1976–1980، والخطة الخماسية الثانية 198-1981، استطاعت أن تؤمن بنية تحتية مناسبة، ووضعت نواة لمشاريع متطورة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والإستراتيجية التي وجهت إليها موارد استثمارية ضخمة أنفق عليها أكثر من 50 مليار دينار ليبي خلال ثلاثة عقود من 1970 إلى 2000.

سيطر القطاع العام سيطرة مطلقة على النشاط الاقتصادي في ليبيا منذ بداية الثورة واستمر حتى سنة 1977، حيث تم تأميم المصارف والمؤسسات الأجنبية، وقامت الشركات الوطنية العامة

---

15 – أحمد ولد نافع، باحث موريتاني مقيم في ليبيا، الاقتصاد الليبي وتوسيع قاعدة الملكية، المصدر: الجزيرة.

التي تضطلع بريادية في توفير حاجات المجتمع، كما كان للقطاع العام نصيب الأسد في الصياغة والإشـراف والتنفيذ والمتابعة لأغلب الخطط الاقتصـادية، وقد أسـهم في تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية.

شعار (شركاء لا أجراء):

عندما نشـر العقيد معمر القذافي الكتاب الأخضـر في عام 1977 نادى بنظرية جديدة سـميت بالنظرية العالمية الثالثة، وطالب بأن يكون هناك اتجاه ضاغط للدعوة إلى نظام اقتصادي جديد من شـعاراته (شـركاء لا أجراء)، وهو نظام تشـاركي يدعو إلى أن يكون كل فرد في المجتمع شـريكا إما بجهده أو ماله دون استغلال أو أجر. وبعد صدور القانون رقم (9) للنشاط الاقتصادي في ليبيا، ظهرت أكثر من 2500 شـركة وتشـاركية تمارس مجالات النشـاط في التجارة والزراعة والتوزيع والإنشاء والخدمات.

أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الليبي:

وضـعت ليبيا برنامجاً إنمائياً ضـخماً دخل مرحلة التنفيذ منذ عام 1970، بلغ مجمل ما أنفق خلال فترة البرنـامج 1970-1990 أكثر من 26.4 مليـار دينـار ليبي، بهدف العمل على تنويع مصـادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، معالجة الخلل الهيكلي في الاقتصـاد. ورغم ما بذل من مجهود لإقامة مشروعات البنية التحتية والأسـاسـية إلا أنه في ظل انخفاض كفاءة أسـاليب التشغيل صارت هذه المشروعات تشكل عبئا وتدنت نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين. ونتيجة السياسـات الاقتصـادية التي اتبعتها الحكومات الليبية المتتالية خلال عقدين من الزمن (خلال الفترة 1975 و 1995)، واجه الاقتصاد الليبي خللاً هيكلياً وعدداً من الصعوبات والمشاكل أهمها:

- اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط.
- سيطرة قطاع الخدمات والتجارة وتراجع قطاعي الصناعة والزراعة.
- ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.
- تضخم الجهاز الحكومي وزيادة التوظيف في الخدمات العامة.
- ارتفاع كبير في مستوى الأسعار.
- خلل هيكلي في التجارة الخارجية بسبب عدم مرونة الصادرات وعدم تنوعها،
- تدني سعر صرف الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية.
- تنامي دور النشاط الاقتصادي غير المنظم (غير الرسمي).
- وهيمنة السوق الموازية (السوق السوداء).
- تنامي العجز في الميزانية العامة للدولة والاعتماد على أسلوب التمويل بالعجز.

- تزايد حجم الدين العام المحلي. وتقدر ديون ليبيا الخارجية بحوالي 5 مليار دولار.[16]
- تراجع الدخول الحقيقية للمواطنين.
- تزايد حجم العمالة الأجنبية الداخلة إلى ليبيا بصورة غير نظامية.
- عانى سوق السلع وسوق العمل وقيمة الدينار الليبي من ضغوط كبيرة.
- عدم كفاءة الاستثمارات المنفذة في قطاع الإنتاج وبخاصة الصناعة والزراعة.
- تدني مستويات الإنتاج والإنتاجية في كافة القطاعات غيرا لنفطية.
- تدني مستويات الإنتاجية والكفاءة في الكثير من المنشآت والوحدات الخدمية العامة وبخاصة في مجال الصحة والتعليم.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات غير النفطية.
- الفساد الإداري والرشوة.
- لا تزال إسهامات القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي محدودة.

(وترافق مع هذه الآثار مجموعة من التغيرات الأخرى، أهمها تركز الخدمات في المدن الكبرى، وتزايد الهجرة من القرى إلى المدن الكبيرة، مما أدى إلى تعميق الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان، كذلك يعاني الاقتصاد الليبي من مشاكل عدم الاستقرار الهيكلي والتنظيمي الأمر الذي أعاق تنفيذ سياسات التنمية، هذا بالإضافة لعدم توفر الإرادة الحقيقية للتنمية، ويظهر ذلك من زيادة نفقات الميزانية التسييرية مقارنة بميزانية التحول، واستمرار العجز في الميزانية طوال العقدين السابقين، حتى مع توافر الاحتياطيات النقدية الكافية للإنفاق عليها).[17]

الحصار الاقتصادي الأمريكي الأوروبي على ليبيا:

في عام 1992 تم فرض الحصار الاقتصادي الأمريكي الأوروبي على ليبيا الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الصعوبات والمشكلات البنيوية التي حاصرت تجربة النظام التشاركي الجديد. ومن بينها عدم توفر السيولة الكافية، وتأخر فتح الاعتمادات، غياب التنسيق والتوازن. وأصبح الاقتصاد الليبي يسمى باقتصاد المتناقضات، مثال ذلك وجود بطالة مستفحلة بين أوساط فئة الشباب تصل إلى ربع مليون عاطل عن العمل، في حين تصل العمالة الوافدة إلى مليوني عامل تقريبا.

(قامت الحكومة الليبية بعد تعليق الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الأمم المتحدة عام 1999 بحملة واسعة تضمنت جملة من اللقاءات والمؤتمرات مع شركات أوروبية وأخرى أمريكية بغاية تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا، وخصوصا في قطاعات النفط والغاز ومنتجاتهما. وقد

---

[16] – حسب بيانات 2001 .

[17] – المصدر السابق.

قدرت الحكومة الليبية هذه الاستثمارات بحوالي 40 مليار دولار لفترة تتجاوز الخمس سنوات. هذا وقد أعلنت الحكومة أيضا عن خطة ليبية للاستثمار تقدر بحوالي 25 مليار دولار، وتشمل هذه الخطة تطوير وتحديث قطاعات النفط والغاز، إلى جانب تطوير البنية التحتية في قطاعات الكهرباء والمياه والزراعة والصحة والمواصلات والسياحة والتعليم). [18]

وظل القطاع العام مسيطراً على النشاط الاقتصادي مع ما يترتب على ذلك من تنامي الأزمات الهيكلية في الاقتصاد الليبي الأمر الذي دفع ليبيا للبحث عن مسار مختلف يتجه نحو توسيع قاعدة الملكية، ومن أبرز دعاة هذا الطرح الخبير الاقتصادي السابق في منظمة الدول المصدرة للنفط وأمين اللجنة الشعبية العامة الدكتور شكري غانم ويعني توسيع قاعدة الملكية تحفيز الجميع للمشاركة، وتوسيع دائرة التملك ليستفيد منها المواطنون، وإيجاد مقاييس واضحة لحسن الأداء. وقد حددت الحكومة الليبية برنامجاً للإصلاح يعتمد سلسلة من الإجراءات أهمها:

- معالجة وتصفية مشروعات القطاع العام الذي يعمل فيه 750 ألف موظف حكومي.
- إلغاء الدعم عن السلع التموينية، وهو يقدر بحوالي مليار دينار سنويا،
- الاستعاضة عن الدعم بزيادة الأجور،
- إقرار قانون العمل بأجر مادي،
- تعديل قانون الخدمة الوطنية بإقرار تعويض مادي يدفع مقابلها .

ومن أهم السمات المميزة للأداء الاقتصادي في الجماهيرية الليبية:

– **اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على قطاع النفط.** فما زال هذا القطاع حسب بيانات سنة 1992 يسهم بأكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت نسبة الصادرات الليبية من النفط الخام والغاز الطبيعي 96.3% من إجمالي الصادرات في عام 2004، وتتجه 70% من الصادرات النفطية إلى الأسواق الأوروبية، منها 39.3% للسوق الإيطالي و 18.3% للسوق الأسباني و 13.4% للسوق الألماني، في حين لم تتجاوز الصادرات غير النفطية نسبة 3.7% من إجمالي الصادرات. وما زال النفط المورد الرئيس للعملة الصعبة. وتمثل إيرادات النفط عنصراً أساسيا في الاقتصاد الليبي.

[18] – عادل مكراز، الوضع الاقتصادي في ليبيا.

جدول رقم (1) هيكل الصادرات الليبية 1003– 2004 (مليون دينار ليبي)

البيان	2003		2004	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مواد غذائية وحيوانات	**3.3**	**000**	**4.7**	**000**
نفط وغاز خام	**14047.4**	**%94.9**	**20085.6**	**%96.3**
مواد كيماوية	**616.7**	**4.2**	**675.9**	**3.2**
مصنوعات	**139.2**	**0.9**	**73.2**	**0.4**
آلات ومعدات نقل	**000**	**000**	**8.9**	**0.1**
الإجمالي	**14806.6**	**100**	**20848.3**	**100**

المصدر: الدكتور عبد الله شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، استناداً إلى التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي رقم 2005 – 49، جداول رقم 33 – 70 بتصرف.

– **الاعتماد على الاستيراد من الخارج** لتأمين احتياجات ليبيا من السلع الاستهلاكية والوسيطة وتامة الصنع، وبخاصة والمعدات والآلات.

– **عدم كفاءة ما أنفق من استثمارات** ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة والتي بلغت 17,3% لكل قطاع خلال الفترة 1970– 1990 من إجمالي الاستثمارات البالغة 26,4 مليار دينار ليبي.

– **تراجع نشاط القطاع الخاص وتنامي سيطرة القطاع العام**، فقد توسع نشاط القطاع العام، الذي تميز مع مرور الزمن بتدني الأداء ونقص الكفاءة، ثم أصبح يعاني من مشاكل تمويلية وإدارية وصار مقرا للعمالة الزائدة، والتسيب الإداري.

– **تزايد حجم الدين العام** حيث وصل حجمه في سنة 1994 إلى 7.77 مليار دينار ليبي، وأصبح يشكل نحو 67% من الناتج المحلي الإجمالي. [19]

– **ظهور مشكلة البطالة** نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على العمالة الوافدة وبخاصة في قطاع الزراعة والصناعة.

– **ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار الليبي**. إذ وصلت نسبة الانخفاض في قيمة الدينار عام 1994 إلى حوالي 90%.

[19] – اقتصادياً يجب ألا تزيد النسبة المقبولة للدين العام من إجمالي الناتج المحلي عن 20%.

– **ظهور الضـــغوط التضـــخمية**، وانخفاض الدخل الحقيقي، وتدني مســـتوى الرفاهية للغالبية الكبرى من المواطنين. [20]

رصـدت الحكومة الليبية 35 مليار دولار أمريكي لتنفيذ مشـروعات خطتها الخمسـية 2001–2005 التي تهدف إلى تصـحيح مسـار الاقتصـاد والتعامل مع التطورات المحلية الإقليمية والدولية وإلى تنويع هياكل الاقتصاد الليبي، كما تهدف إلى إعادة هيكلة صادراتها وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية من شـأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصـة الليبية والأجنبية بما يحسـن المعيشـة ويحقق نموا في الإنتاج المحلي لا يقل عن 5% سـنويا. وسـيتم تمويل 70% من إجمالي المبالغ التي تم رصدها عن طريق ميزانية الدولة، وستوجه بشكل أساسـي نحو البنية التحتية الأساسـية، الموانئ والمطارات والطرق والمياه والتعليم والصـحة، وسـيترك المجال للاسـتثمار الخاص الليبي والأجنبي بحوالي 30% من إجمالي تمويل الخطة في القطاعات الأخرى. [21]

جدول رقم (2) الميزان العام للموازنة **2000 – 2005** (مليون دينار ليبي)

السنوات	الإيرادات الكلية للموازنة	النفقات الكلية للموازنة	الميزان بدون إيرادات نفطية	نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للنفقات الكلية - %	الميزان العام للموازنة	نسبة الميزان غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2000	4729	5528	-3226	41.6	-799	17.5
2001	5802	8038	-5803	27.8	-2236	32.1
2002	9417	10063	-7969	20.8	-646	30.8
2003	11332	13396	-11709	12.6	-2064	36.9
2004	13755	17231	-14392	16.5	-3476	34.6
2005	19845	18319	-15900	13.2	1526	28.4
متوسط الفترة	10813	12096	-9835	18.7	-1283	30.1

المصدر : مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية : المجلد 43 – 2003 والمجلد 46 – 2006

وتقوم الخطة الخمسية 2001–2005 على المرتكزات التالية:

1– تبني سياسات اقتصادية واجتماعية لخلق مناخ جاذب للمبادرة الخاصة.

2– رفع كفاءة التشغيل من خلال الاستثمار المشترك.

3– تنويع هياكل الاقتصاد الوطني (الناتج المحلي، هيكل الصادرات).

---

[20] – قدر متوسط المرتب الشهري الحقيقي للفرد بنحو 35 ديناراً في عام 1993 باستخدام أسعار عام 1975. وبالنظر إلى قيمة الدينار في السـوق الموازية فإن القوة الشـرائية لمتوسـط المرتب مقدرة بالدولار لم تتجاوز 60 دولاراً في عام 1995.

[21] – وفقاً لما طرحه مبارك الشـامخ، أمين اللجنة الشـعبية العامة (رئيس الوزراء) في المؤتمر الأول للاسـتثمار الخارجي الذي عقد في طرابلس في يونيو 2000، ندوة الاستثمار الخارجي، المجلة الاقتصادية الليبية.

4- المحافظة على الموارد الطبيعية وتوسيع مجال الاكتشاف وتطوير الحقول المنتجة.

5- الاهتمام بالتنمية السياحية وخدمات العبور.

وتعد سوق الاتحاد الأوروبي المورد الرئيس للواردات الليبية ويستحوذ على نسبة 63% من إجمالي الواردات، ويحتل السوق الأسيوي المرتبة الثانية بنسبة 22.6%، في حين لا تتجاوز نسبة الواردات من الدول العربية تبلغ 6%. ويعد الاقتصاد الليبي مستورداً صافياً للخدمات حيث يبلغ صافي العجز أكثر من 1.9 مليار دينار عام 2005. [22]

جدول رقم (3) هيكل الواردات الليبية 2003 – 2004 (مليون دينار ليبي)

السلع	2003		2004	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبية
مواد غذائية وحيونات حية	749.0	13.4	1159.8	14.1
مشروبات وتبغ	8.6	0.1	15.1	0.2
مواد خام	77.2	1.4	118.1	1.4
وقود ومحروقات ومواد مصنعة بها	38.2	0.7	56.4	0.7
زيوت وشحوم	176.0	3.1	156.5	1.9
مواد كيماوية	294.1	5.3	334.4	4.0
مصنوعات مصنفة	1169.7	20.9	1646.7	19.9
آلات ومعدات	2685.7	48.0	3960.3	48.0
منصوعات غير مصنفة	399.4	7.1	807.9	9.8
إجمالي الواردات	5597.9	100	8255.2	100

المصدر: المصدر: الدكتور عبد الله شامية، الاقتصاد الليبي وتحديات منظمة التجارة العالمية، استناداً إلى التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي رقم 2005 – 49، جداول رقم 33 – 70 بتصرف.

(إن النظر إلى واقع الاقتصاد الليبي يشير بوضوح إلى أن السياسات التنموية في ليبيا قد فشلت في تحقيق أهدافها، وخاصة على صعيد تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات غير النفطية، والاعتماد على قطاعي الصناعة والزراعة خلق مصادر للدخل بديلة للنفط وتحقيق التنمية المكانية، ويتناول هذا الجزء من البحث واقع الاقتصاد الليبي بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من تنفيذ السياسات التنموية السابقة وما هي الآثار التي ترتبت عنها). [23]

[22] – انظر، صحيفة قورينا بتاريخ 2007/12/9.

[23] – انظر، الدكتور عمر إبراهيم العفاس، فادى محمد نوري المغيربي، ابتهال عبد الله الشحومي، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تحديد أولويات التنمية لصانع السياسة العامة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس . بنغازي، (11-13 يونيو/حزيران 2007).

برامج إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي:

بدأ التفكير في برامج إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، والتوجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية، والعمل على رفع كفاءة المنشات الإنتاجية والخدمية، والدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية الخاصة في مرحلة مبكرة ترجع إلى أوائل الثمانينيات واستمرت حتى نهاية عقد التسعينيات، وأوائل العقد الحالي من القرن الواحد والعشرين. وقد صدرت مجموعة من التشريعات تهدف إلى تصحيح وملء بعض الثغرات والتناقضات في البيئة القانونية القائمة وتشجيع برامج إعادة الهيكلة، ودفع القطاع الخاص للمشاركة وبجدية في الحياة الاقتصادية، وتهدف وبشكل أكثر تحديدا إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في النمو والاستقرار الاقتصادي، ومن أهم هذه القوانين والقرارات : [24]

- القانون رقم (9) لسنة 1985 بشان الأحكام الخاصة بالتشاركيات،
- القانون رقم (8) لسنة 1988 بشان بعض الأحكام الخاصة بالنشاط الاقتصادي،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (724) لسنة 1989 بشأن أسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات الاقتصادية، و تم حقاً نقل ملكية العديد من الوحدات الاقتصادية العامة إلى الإفراد وذلك في إطار سياسة عامة ترمي إلى إعادة هيكلة البنية الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، ولقد توج هذا التوجه بصدور
- القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، الذي يشجع على الملكية الفردية، وتكوين الشركات المساهمة، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي.
- قانون النقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993
- القانون رقم (5) لسنة 1997 بشان تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية , والذي تم تعديله عام 2006،
- القانون رقم (9) لسنة 1430م (2001) بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة،
- القانون رقم (8) لسنة 1430م (2001) بتعديل بعض مواد القانون رقم (9) لسنة 1992 بشان مزاولة الأنشطة الاقتصادية،
- القانون رقم (21) لسنة 1369ور (2001) بتقرير بعض الإحكام في شان مزاولة الأنشطة الاقتصادية،

---

24 – الدكتور عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس . بنغازي، (11–13 يونيو/حزيران 2007).

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 2001 بشأن الإقراض السكني وإيجاد فرص عمل والتحول للإنتاج،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (275) لسنة 2001 بشأن اعتماد برنامج الإقراض الإسكاني والإنتاجي،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (105) لسنة 2002 بشأن إصلاح القطاع المصرفي،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (12) لسنة 2002 بشأن تأسيس المصرف الريفي،
- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لسنة 1370 ور (2002) بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي،
- قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (70) لسنة 1370ور (2002) بتقرير بعض الأحكام بشان الاستيراد،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (70) لسنة 1370ور (2002) بشان الملكيات الخاصة،
- القانون رقم (1) لسنة 1372ور (2004) بإضافة وتعديل بعض المواد القانون رقم (21) لسنة 1369ور (2001) بشان تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية،
- القانون رقم (3) لسنة 1372ور (2004) بشان تعديل بعض الإحكام الخاصة بالملكية العقارية،
- القانون رقم (6) لسنة1372ور (2004) بشان تنظيم أعمال الوكالات التجارية،
- القانونان رقم (11) و رقم (12) لسنة 1372ور (2004) بشان ضريبة الدخل وضريبة الدمغة،
- القانون رقم (1) لسنة 1372ور (2004) بإضافة وتعديل بعض المواد القانون رقم (21) لسنة 1369ور (2001) بشان تنظيم مزاولة الأنشطة الاقتصادية،
- القانون رقم (3) لسنة 1372ور (2004) بشان تعديل بعض الإحكام الخاصة بالملكية العقارية،
- القانون رقم (6) لسنة1372ور (2004) بشان تنظيم أعمال الوكالات التجارية،
- القانونان رقم (11) و رقم (12) لسنة 1372ور (2004) بشان ضريبة الدخل وضريبة الدمغة،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (318) لسنة 2004 بشأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بتسعيرة المنتجات المحلية
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (373) لسنة 2004 بن الاستثمار وسياسة الإقراض
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (114) لسنة 2005 بشأن تعديل بعض فئات ضريبتي الإنتاج والاستهلاك بقصد حماية المنتج المحلي

- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (3) لسنة 2005 بشأن فرض رسوم خدمات على كافة السلع المستوردة بمقدار 4% من قيمة هذه السلع
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (130) لسنة 2006 بشأن تأسيس مركز تنمية الصادرات
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (109) لسنة 1374 ور (2006) بإنشاء صندوق التشغيل،
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 1374 ور (2006) بإنشاء سوق الأوراق المالية.

هذه التشريعات بنصوصها ولوائحها التنفيذية، وزخمها الشديد، مهدت الأرضية القانونية لبدء برامج إعادة هيكلة حقيقية، ووفرت إطاراً للقطاع الخاص لينضج ويشارك مشاركة حقيقية في العملية الاقتصادية التنموية بكامل أبعادها. ولكن ما زالت الإنجازات بسيطة و المشاركة دون المستوى المأمول، وما زالت هيمنة المؤسسات الاقتصادية العامة واضحة.

أهم ملامح السياسة الاقتصادية لتحديث الاقتصاد الليبي:

ويمكن تحديد أهم ملامح السياسة الاقتصادية من خلال هذه التشريعات والتي تهدف لتطوير وتحديث الاقتصاد الليبي كما يلي:

- خصخصة القطاع العام كخيار استراتيجي.
- التحول من دولة منتجة إلي دولة راعية.
- تطوير القطاع المصرفي.
- تقليص الرقابة على النقد.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إعادة تنظيم علاقات الملكية والعمل.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا.
- تخفيض الرسوم الجمركية.
- معالجة مشكلة الدين العام

إن المتتبع لصدور القوانين والتشريعات والإجراءات المتخذة في ليبيا يلاحظ وجود سياسة عامة تهدف إلي تحرير التجارة وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي لكي يتمشى وتحديات الألفية الجديدة. وكان هدف السياسة الاقتصادية إيجاد مصادر بديلة لعائدات النفط، الأمر الذي أدى إلي ظهور بداية الإصلاحات الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1990. [25]

[25] – الدكتور مصطفى عبدالله خشيم ، تأثير شروط صندوق النقد الدولي على السياسة العامة: حالة السياسة العامة الليبية للخصخصة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس ـــ بنغازي، (11–13 يونيو/حزيران 2007).

(ولا شك في أن السياسات الجديدة وما سينجم عنها من "إجراءات" تمس حياة الليبيين، كإلغاء الدعم نهائيا عن السلع التموينية مقابل زيادة الأجور، قد يفتح المجال واسعا أمام حرية استيراد الغذاء،ترتيبات ما بعد الدخول في منظمة التجارة العالمية، لتوفير احتياجات المواطنين، وهو ما قد يتسبب في استيراد التضخم من الأسواق العالمية، وهي ظاهرة سلبية دون شك، زيادة على أنها قد تلتهم الزيادة الظاهرية في الأجور ما لم تكن هناك فعالية ويقظة لجمعيات الأمان الاجتماعي وحماية المستهلك، هذا الأخير الذي سيجد نفسه أعزلا في معركة بلا سلاح، الشيء الذي يزيح الغطاء عن الوجه غير الأخلاقي لليبرالية). [26]

جدول رقم (4) معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي

والميزان التجاري خلال السنوات 1980-2004 (مليون دينار ليبي)

السنوات	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة	الناتج المحلي الإجمالي "GDP"	% إجمالي التجارة إلى GDP	% الواردات إلى GDP	الميزان التجاري
1980	6489.2	2006.2	8495.4	10271.0	82.7	19.5	+4483.0
1990	3744.9	1510.9	5255.8	7749.6	67.8	19.5	+2234.0
1995	3222.1	1728.5	4950.6	10672.3	46.4	16.2	+1493.6
1996	3578.7	1914.8	5493.5	12327.3	44,6	15.5	+1663.9
1997	3455.6	2138.6	5594.2	13800.5	40.5	15.5	+1317.0
1998	2374.1	2203.8	4577.9	12610.6	36.3	17.5	+170.3
1999	3682.2	1928.6	5610.8	14075.2	39.9	13.7	+1753.6
2000	5221.5	1911.4	7132.9	17620.2	40.5	10.8	+3310.1
2001	5394.0	2660.4	8054.4	17604.5	45.8	15.1	+2733.6
2002	10177.0	5585.7	15762.7	25914.0	60.8	21.5	+4591.3
2003	14806.6	5597.9	20404.5	31731.6	64.3	17.6	+9208.7
2004	20848.3	8255.2	29103.5	40307.0	70.0	20.5	+12593.1

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي. (طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء، 2006)، جدول رقم 35.

(يعيش الاقتصاد الليبي، هذه الفترة، حالة من إعادة هيكلة بنيانه، والتحول نحو إعطاء دور أكبر وأوسع للقطاع الخاص لخوض غمار الاستثمار والتوظيف والإنتاج والتوزيع، بل دور الريادة في العملية الاقتصادية، و فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي ليسهم، إلى جانب الاستثمار الوطني، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تجلى كل ذلك من خلال تحولات اقتصادية والتي تمثلت في السماح بمزاولة بعض الأنشطة التي كانت محظورة في السابق، وبداية برامج عملية لتمليك بعض الوحدات الاقتصادية العامة، ومحاولة نشر ثقافة المنافسة والشفافية، وأخيرا الإعلان عن قيام سوق للأوراق المالية وإنشاء صندوق التشغيل لدعم وتمويل المبادرات الفردية، وكل ذلك

[26] - أحمد ولد نافع، مصدر السابق.

وفق حزمة دسمة من القوانين والقرارات الاقتصادية الجديدة وحسب ما تم ذكره في مقدمة هذه الورقة).[27]

ونورد فيما يلي بعض المقترحات الخاصة بالسياسات الاقتصادية النقدية والمالية والتجارية الليبية قدمها الدكتور عبد الله امحمد شاميه في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس . بنغازي، 11–13 يونيو/حزيران 2007 :

1– توحيد الميزانية العامة ضمن ميزانية موحدة تتولى مسؤولية إعدادها وتنفيذها ومتابعتها، أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية .[28]

2– رفع كفاءة الإنفاق العام عن طريق انتهاج الأسس العلمية لاختيار ودراسة البرامج الاستثمارية العامة، والتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مع وضع الأساليب الفعالة والكفؤة للتنفيذ، وتحري الدقة والموضوعية في المراجعة والمتابعة .

3– الحد من الإعفاءات الضريبية المطلقة والعمل على ضبطها واستبدالها بحوافز ضريبية تشجع مباشرة على رفع الأداء والكفاءة، مع ضرورة مراجعة النظام الضريبي من وقت لآخر وتعديله وبما يكفل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض أسعار الضرائب الحدية لتحفيز الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الإنتاج .

4– إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبما يحقق تغييرا حقيقيا في نمط الملكية، وبما يضفي على أداء القطاع الكفاءة والمقدرة على مواكبة المستجدات على الساحة الدولية في مجالات العمل المصرفي والمالي، خاصة فيما يتعلق بتطوير وتحديث الأدوات المصرفية والمالية، وتلبية المعايير المتعلقة بالكفاءة والفاعلية والشفافية.

5– الاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي، مع اتباع سياسة سعر فائدة مصرفي متوازن يعبر عن ندرة رأس المال، وحاجة الاقتصاد إلى قروض إنتاجية من جهة، والحاجة إلى قروض استهلاكية من جهة أخرى، وبما يكفل تشجيع تعبئة المدخرات المحلية، مع ضرورة مراجعة سياسة سعر الفائدة من فترة لأخرى لتحقيق تلك الأهداف .

6– التركيز على عرض النقود كمؤشر مهم للاستقرار النقدي والاقتصادي ومن ثم ضرورة مواكبة وارتباط الزيادة في عرض النقود وحجم الائتمان للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي دون غيره من احتياجات الخزانة العامة.

---

27 – الدكتور عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس . بنغازي، (11–13 يونيو/حزيران 2007).

28 – دمج الميزانية التسييرية وميزانية التحول وميزانية الدعم، وجميع العمليات خارج الميزانية في ميزانية واحدة.

7- التأكيد على ضرورة استقلال المصرف المركزي والخروج به من دائرة نفوذ أمانة الخزانة، ومنحه الاستقلالية الكافية في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق وظيفته دون الخوض في اختصاصات مالية بشكل مباشر، والاكتفاء بالتنسيق مع السياسات الأخرى وبما يضمن عدم تعارضها مع السياسة النقدية . بحيث يقتصر دور المصرف المركزي على توجيه الائتمان، من خلال المصارف التجارية، لأوجه الاستثمار المختلفة عن طريق أدوات السياسة النقدية المتنوعة دون التدخل المباشر في توجيه الائتمان أو تقييده.

8- تطوير الأنظمة والإجراءات الجمركية التجارية وبما يلبي شروط ونتائج مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بحيث يتم تطبيق النظم المعلوماتية في معالجة تدفق السلع والخدمات وفق التصنيف الدولي، وتطبيق نظم معلومات الإدارة، وزيادة تنمية الموارد البشرية في القطاع الجمركي وتدريبها. [29]

يعاني القطاع النقدي والمصرفي الليبي من عدة مشاكل منها ما هو كامن في تركيبته، ومنها ما هو متعلق بطبيعة ملكية مجموعة المصارف التجارية الرئيسية والمتخصصة، هذه المصارف تعمل كما لو كانت مصرفاً واحداً يقدم الحد الأدنى من الخدمات المصرفية، تلك الخدمات التقليدية المتمثلة في العمل كخزينة لصرف المرتبات، وتقديم التسهيلات الائتمانية وفي أضيق الحدود، وفي الواقع فإن القطاع النقدي والمصرفي مثقل بعدة معوقات انعكست في كفاءته خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى ذلك لم يؤد المصرف المركزي دوره كموجه ومراقب للحركة الاقتصادية، وهو ما يعرف بسلبية السياسة النقدية. [30]

من القضايا الهامة في الاقتصاد الليبي تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وتخفيف حدة اعتماده على النفط. وهذا يتطلب التركيز على قطاعين مهمين: الأول – قطاع السياحة الذي تأخر بسبب النقص الشديد في تقديم الخدمات للسياح وعدم توفر الخبرات والمهارات السياحية. الثاني – قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والثروة البحرية كروافد مهمة للتنويع الاقتصادي في ليبيا. ولتحقيق هدف التنويع الاقتصادي لابد من:

- تنمية قطاع الزراعة.
- تنمية قطاع السياحة.
- تطوير الصناعات البتروكيماوية وتنويع صادرات المشتقات النفطية كبديل للنفط الخام.
- الاهتمام بالثروة البحرية واستغلال الساحل الليبي.

---

29 – الدكتور عبد الله امحمد شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس . بنغازي، (11-13 يونيو/حزيران 2007).

30 – الدكتور عبد الله امحمد شامية، المصدر السابق.

- تطوير المهارات المهنية و توفير فرص جديدة خاصة للشباب الجدد والنساء في المجال الاقتصادي
- توفير الاستقرار لتحقيق النمو الاقتصادي و تقليل تحكم أسعار وصادرات النفط بالاقتصاد الليبي.
- تطوير قاعدة بيانات الموارد الطبيعية والبشرية في ليبيا ورفع مستويات الإدارة. [31]

(إن نجاح أي اقتصاد في التغلب على مشاكله يكمن في مدى دقة السياسات المتبعة وجديتها وتناسقها وعدم تعارضها مع بعضها البعض، من حيث تحقيق الأهداف المتوخاة. وفي بعض الأحيان لا بد من تحقيق توازن ما بين بعض الأهداف التي قد تبدو متعارضة، والسعي نحو تحقيق الأهداف حسب ما تحظى به من أولوية وما تتطلبه من وقت وجهد ووفقا لخطة متكاملة وبرنامج زمني محدد. وعليه فإن علاج أزمة الاقتصاد الليبي يكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطوات مدروسة وبرنامج زمني محدد وسياسات اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الإصلاح الاقتصادي وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية). [32]

---

[31] – انظر، هالة إبراهيم احويو، السياسات الليبية لتحسين مستوى المعيشة _ قراءة في ضوء إستراتيجية الأمم المتحدة لمحاربة الفقر، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس ـــ بنغازي، (11-13 يونيو/حزيران 2007).

[32] – عادل مكراز، الوضع الاقتصادي في ليبيا، حسب فريق من الخبراء الاقتصاديين الليبيين في دراسة جريئة حول أزمة الاقتصاد الليبي أعدت في منتصف التسعينيات.

العلاقات الاقتصادية السورية الليبية

تعد العلاقات الاقتصــادية بين ســورية وليبيا محطة هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين ويسعى البلدان إلى الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى العلاقات السياسية المميزة القائمة بينهما وتعزيزها في شتى المجالات. [33]

ويظل اســتمرار التشــاور والتنسـيق بين البلدين في إطار دعم التكامل والتعاون وإزالة جميع المعوقات التي تعترض مسـيرة العلاقات الاقتصـادية تجسـيداً لمسـيرة التعاون بين البلدين. وتعقد اللجنة العليا السـورية الليبية اجتماعاتها بشـكل دوري لتفعيل العمل المشـترك ومراجعة الاتفاقيات المبرمة ووضـع أسس لاتفاقيات جديدة وخاصـةً في المجال الاقتصـادي والمالي ما ينعكس بشـكل إيجابي على البلدين والشعبين الشقيقين.

وتعد اجتماعات اللجنة العليا المشـتركة مناسـبة هامة لاسـتعراض جوانب مسيرة التعاون بين البلدين وتقييم نتائجها وآليات عملها وتذليل الصـعوبات والعقبات التي تعترض بعض مســاراتها واتخاذ الصـيغ العملية والحلول المناسـبة لمعالجتها ووضـع سـبل التنفيذ الأكثر جدوى وملائمة لتعزيزها وتوسيع آفاقها.

وتعد اتفاقية التعاون الاقتصــــادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين من أهم الاتفاقيات التجارية الموقعة بين سـورية وليبيا إضـافة إلى الاتفاقيات في مجال الإسـكان والمرافق والتعمير والطرق والبناء. يؤكد البلدان أهمية وضـرورة تعزيز العلاقات بينهما وخاصـةً في مجال الاقتصـاد والتجارة والاستثمار.

ويفوق حجم التبادل التجاري بين ســـورية وليبيا **100** مليون دولار ســـنوياً. ومن أهم الصـادرات السـورية الأقمشـة المنسـوجة والسـجاد وأغطية الأرضـيات والألبسـة بأنواعها والجلود والأحذية والفواكه أما المستوردات السورية من ليبيا فتشمل اليوريا والبوتان للمنشآت الصناعية.

تقع ليبيا في شـمال أفريقيا على السـاحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسـط وتبلغ مسـاحتها **1٫8** ألف كيلومتر مربع يقطنها **6** ملايين نسمة بمعدل نمو **1٫9** بالمائة وتمتلك شبكة واسعة من المطارات والموانئ. وتمتلك ليبيا موارد طبيعيـة متعددة منها النفط والغاز الطبيعي والجبس ويعد النفط والغاز المصدر الرئيس للدخل في البلاد وتبلغ احتياطات ليبيا من النفط **41٫5** مليار برميل وهي بذلك تتصـدر الدول الإفريقية، كما تنتج ليبيا **2** مليون برميل يومياً من النفط وتعتزم زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً اعتباراً من عام**2010**.

[33] – دمشق– وكالة سانا الخميس, 20 آذار , 2008 تقرير:غياث مخول.

المبحث الرابع

ملامح الاقتصاد السعودي

شهد المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الماضية تحولاً كبيراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. من خلال قيام الدولة بوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، وتوظيف استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية الأساسية، شملت إنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ والأرصفة البحرية ومرافق الكهرباء وتحلية المياه ونظم الاتصالات. كما تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التعليم والتدريب بما في ذلك إنشاء المدارس والكليات والجامعات، والخدمات الصحية والمستشفيات العامة والتخصصية.

(وقد تمكنت مسيرة التخطيط للتنمية في المملكة من تحقيق ذلك في ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة، وفي إطار التزام المملكة بفلسفة الاقتصاد الحر وحرصها على زيادة إسهام القطاع الخاص وتوسيع نطاق مشاركته وتهيئته ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، وحرصها كذلك على إتاحة المناخ الاستثماري ودعمه بالحوافز المشجعة والتي أسهمت في تفعيل انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي وهو ما يؤكده تنامي حجم المبادلات التجارية والمالية الخارجية وتطور بنود ميزان المدفوعات المختلفة. وكما تشير البيانات، فإن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي [بالأسعار الثابتة لعام (1994) قد تضاعفت نحو أربعة أضعاف خلال الثلاثين سنة الماضية. كذلك شهد عام (2000) تحسناً ملحوظاً أيضاً في وضع الموازنة العامة، إذ حققت فائضاً مقداره (22.7) بليون ريال وكان ذلك بفضل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية ونمو الإيرادات غير النفطية من ناحية، ومن ناحية أخرى بفضل السياسات المرنة لمنهجية التخطيط في المملكة الذي يوائم بين متطلبات المرحلة والتطلعات المستقبلية).

أهم الأهداف الإستراتيجية للتنمية – تم تحديد الأهداف الإستراتيجية لخطة التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية وفقاً لما يلي:

1. الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن.
2. رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين .
3. تنمية القوى البشرية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وإحلال العمالة الوطنية المؤهلة محل العمالة الوافدة.
4. تنويع القاعدة الاقتصادية.
5. تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

6. توفير بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وأداء دور رئيس في عملية التنمية.

7. تعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي، وتحسين وضعها التنافسي، وتوسيع مجالات التعاون الإقليمي والدولي.

جدول رقم (1) السكان و القوى العاملة

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (أ)
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	**19.98**	**20.38**	**20.91**	**21.44**	**21.98**	**22.53**	**23.12**	**23.68**
سعوديون	14.57	14.83	15.22	15.61	16.01	16.42	16.85	17.27
غير سعوديين	5.41	5.55	5.69	5.83	5.97	6.11	6.27	6.41
إجمالي القوى العاملة (بالألف نسمة)	**7230.3**	**7155.6**	**7582.7**	**8244.7**	**8278.1**	**8281.8**	**8520.0**	**8707.6**
سعوديون	2712.0	2844.1	2991.5	3108.1	3303.3	3536.3	3741.3	4017.4
غير سعوديين	4518.3	4311.5	4591.2	5136.6	4974.8	4745.5	4778.7	4690.2
القطاع الحكومي	1001.2	1020.1	1036.2	1053.4	1072.7	1105.4	1151.9	1193.3
القطاع الخاص	6229.1	6135.5	6546.5	7191.3	7205.4	7176.4	7368.1	7514.3

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: (أ) تقديرات أولية.

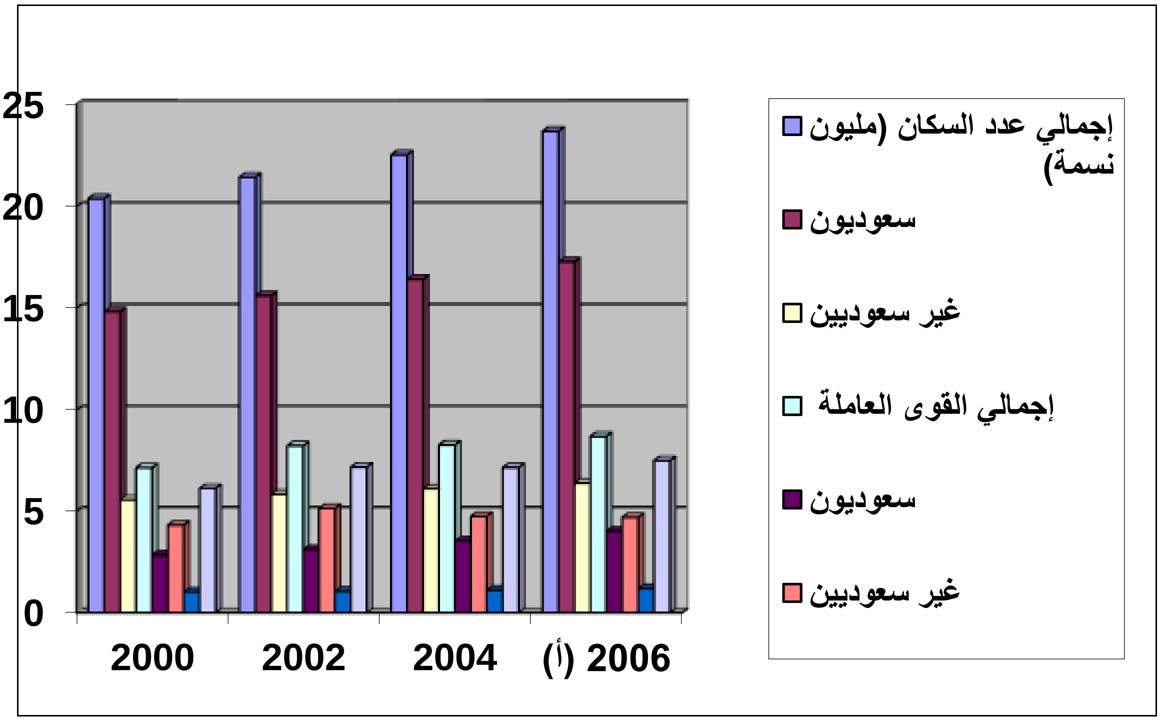

ومن أهم مؤشرات كفاءة الإنجاز في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لخطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية نذكر:

- النمو المستقر والمنتظم للاقتصاد الوطني في إطار التغيرات الهيكلية لقاعدته الإنتاجية،
- تزايد الاستثمارات وتنامي الموارد الاقتصادية،
- رسوخ الوضع المالي الداخلي،
- التوازن والاستقرار النقدي،
- ثبات المستوى العام للأسعار ،
- تحسن ميزان المدفوعات،
- الحفاظ على استقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد واكب ذلك النمو والتوسـع في القدرات الإنتاجية تعديلات إيجابية وأسـاسـية في هيكل الاقتصاد الوطني كان من أبرزها ازدياد إسهام القطاعات الإنتاجية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتزايـد حجم نشاط القطاع الخاص واتساع نطاق أنشطته الإنتاجية فضلاً عن انخفاض درجة اعتماده على الإنفاق الحكومي.

وفي القطاع الصناعي تم إقامة المنشآت الصناعية، والمدن الصناعية في المدن الرئيسية، منها المدينتين الصناعيتين الكبيرتين في الجبيل وينبع المزودتين بمرافق متطورة لاحتواء الصناعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيماوية الأساسية وصناعة الحديد والصلب ومصافي النفط العملاقة التي أنشأتها الدولة بمشاركة عدد من الشركات العالمية، والقطاع الخاص. كما تم تمديد شبكة أنابيب ضخمة شرق المملكة ووسطها ومن الشرق إلى الغرب لنقل النفط الخام والغاز لتزويد مصافي النفط ومصانع البتروكيماويات بالجبيل وينبع باحتياجاتها من النفط والغاز وكذلك محطات التصدير بالمدينتين لتصدير النفط الخام والغاز ومشتقاتهما. ووفرت الدولة، قروضاً ومنحاً كبيرة لدعم الصناعات التحويلية والمشروعات الزراعية ومشروعات الإسكان للمواطنين. [34]

الناتج المحلي الإجمالي: حقق الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية معدلات نمو مرتفعة على امتداد سنوات خطط التنمية الست 1970 – 2004، فتضاعفت قيمته الحقيقية (بالأسعار الثابتة لعام 1994) نحو أربعة أضعاف خلال الفترة 1969 – 1999، حيث زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (132.8) بليون ريال إلى (492.6) بليون ريال. وخلال العام الأول من خطة التنمية السابعة (عام 2000) ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو (4.7%) فارتفعت إلى (492.6) بليون ريال في عام 2000 ووصلت قيمته (بالأسعار الثابتة لعام 1999) في عام 2004 إلى حوالي 722.2 بليون ريال. وهذا يعد مؤشراً جيداً لنجاح إستراتيجية تعديل هيكل الاقتصاد الوطني السعودي من خلال تنامي إسهام القطاعات غير النفطية، السلعية والخدمية، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

---

[34] – http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1618&InNewsItemID=24601

(وتبرز معدلات النمو المتواصل للقطاعات الإنتاجية غير النفطية على امتداد سنوات خطط التنمية من عام إلى عام (1969–2000م)، الجهد الكبير في مجال التنمية الشاملة والمستديمة لاقتصاد المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي خلال هذه الفترة (5.2%) للقطاعات غير النفطية، وارتفع للقطاعات الإنتاجية بمعدل (5.6%)، وللقطاعات الخدمية بنسبة (4.9%)، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع البترول (3.1%). وقد حققت القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الصناعة معدل نمو مرتفع خلال هذه الفترة بلغ متوسطه (6.8%) سنوياً، كما ارتفع تكرير البترول بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (5.3%)، والصناعات التحويلية الأخرى بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (7.3%)، مما يوضح الوزن المتزايد للصناعة بجميع مفرداتها).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (أ)
الناتج المحلي الإجمالي - الاسمي (بليون ريال)	603.6	706.7	686.3	707.1	804.6	938.8	1182.5	1307.5
نمو الناتج المحلي الإجمالي - الاسمي (%)	10.4	17.1	-2.9	3.0	13.8	16.7	26.0	10.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار 1999 - بليون ريال)	603.6	633.0	636.4	637.2	686.0	722.2	766.0	798.9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	-0.7	4.9	0.5	0.1	7.7	5.3	6.1	4.3
النمو في القطاع الخاص (%)	3.8	4.3	3.7	3.8	4.4	5.7	5.7	6.3
النمو في القطاع الحكومي (%)	0.9	3.0	2.3	2.4	2.6	2.2	3.3	5.7
النمو في قطاع النفط (%)	-8.6	7.3	-4.5	-8.5	18.6	6.6	8.5	-0.2
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (أسعار 1999)	118.2	123.8	126.2	130.0	145.2	154.8	167.7	180.5
النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (%)	8.6	4.8	1.9	2.9	11.7	6.6	8.4	7.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - إجمالي السكان (ريال سعودي)	30210	34674	32821	32979	36608	41669	51147	55216
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - السكان السعوديون (ريال سعودي)	41427	47650	45092	45296	50259	57174	70179	75711

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: (أ) تقديرات أولية.

وتشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" في عام 2006 قد سجل نمواً بنسبة 10.6% ليبلغ حوالي 1307.5 بليون ريال سعودي، وقد ارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص بنسبة 6.3% لي، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي بنسبة 5.7%.

مستوى أداء الاقتصاد السعودي:

تأثر مستوى أداء الاقتصاد السعودي خلال عام 2001 بالتراجع الحاصل في أسعار النفط العالمية عندما وتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي وبخاصة في البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بنسبة 14.0 في المائة. فقد تراجع متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى حوالي 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بنحو 26.8 دولاراً للبرميل في عام 2000 ، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 8.8 في المائة، مما انعكس سلباً على وضع الميزانية العامة في المملكة التي سجلت عجزاً يقدر بنحو 27 مليار ريال. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط والكميات المنتجة منه في عام 2001 إلا أن الاقتصاد السعودي سجل تطورات إيجابية بارزة تمثلت في محافظته على معدل تضخم منخفض واستمرار النمو المرتفع للقطاع الخاص غير النفطي.

أما خلال الفترة (2002 – 2006) فقد واصل الاقتصاد السعودي تحقيق معدلات نمو ملحوظة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو إيجابي، وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً، واتسم وضع الأسعار بالاستقرار بشكل ملحوظ، وسجل عرض النقود نمواً مرتفعاً واكبه معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي، وحقق النظام المصرفي تقدماً مطرداً، واستمرت عملية التخصيص وإعادة الهيكلة الاقتصادية لجوانب عديدة من الأنشطة الاقتصادية.

ومن أهم الإجراءات والقرارات التي كان لها دور في استمرار تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني للملكة العربية السعودية:

– صدور التصنيف الائتماني للمملكة حيث حصلت على درجة (A+) بالنسبة للعملة المحلية ودرجة (A) بالنسبة للعملة الأجنبية من وكالة ستاندرد آند بورز (P&S). وتعد نتائج هذا التصنيف ممتازة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية والأمنية، مما يعكس مدى الثقة في متانة الاقتصاد السعودي ، وستعزز هذه النتائج مكانة الاقتصاد السعودي. ويعود أسباب الحصول على هذه الدرجة المتقدمة من التصنيف إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي على الرغم من التذبذب الكبير في أسعار النفط العالمية والنزاعات الإقليمية، إضافة لاستقرار أسعار الصرف، وانخفاض معدل التضخم، ووجود قطاع مصرفي قوي، والجهود الطموحة لدعم الانفتاح الاقتصادي وجهود القطاع الخاص.

– تم تطبيق اتفاقية الإتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعتبر مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي.

– في مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع الغاز تم مؤخراً توقيع اتفاقية بين كل من شركة شل الهولندية وشركة توتال الفرنسية وشركة أرامكو السعودية للتنقيب عن الغاز غير المصاحب وتطويره وإنتاجه في منطقة جنوب الربع الخالي، كما تم طرح مناطق أخرى للاستثمار.

– ومن أبرز التطورات في مجال مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية الأساسية ما توصلت إليه شركة أرامكو السعودية مع مستثمرين من القطاع الخاص لإنتاج المياه لمعاملها في رابغ وإقامة أربع محطات لإنتاج الكهرباء والبخار بطاقة كهربائية إجمالية تبلغ (1050) ميجاوات لاستخدامات الشركة وفقاً لأسلوب البناء والتملك والتشغيل والتحويل (BOOT) .

– طَرح 30% من أسهم شركة الاتصالات السعودية للاكتتاب، وكان الإقبال كبيراً على الاكتتاب حيث بلغت التغطية ما يقارب أربع أضعاف، وكان لذلك أثرٌ إيجابيٌ على نشاط وحجم التداول في سوق الأسهم.

– تم خلال عامي 2002، 2003 الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز بيئة الأعمال والبيئة الاستثمارية من أهمها:

1. نظام السوق المالية،
2. نظام ضريبة استثمار الغاز الطبيعي،
3. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني،
4. نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد والتأمينات الاجتماعية ،
5. نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة.

ويتم حالياً دراسة أمكاني إقرار نظام الضريبة على المستثمرين الأجانب والذي من المحتمل أن يكون له تأثير إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد حققت جهود التنمية تغيرات ملحوظة في هيكل الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970 – 2000) أدت إلى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي وفقاً لما يلي:

– سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (1994) معدل نمو سنوي يقدر بنحو 4.7 % في المتوسط خلال الفترة (1970–2000).
– سجل الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" في عام 2006 نمواً بنسبة 10.6% ليبلغ حوالي 1307.5 بليون ريال سعودي.
– حقق القطاع النفطي معدل نمو سنوي يقارب 4.1 % في المتوسط خلال الفترة،
– أنخفض متوسط نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (55.5 %) خلال خطة التنمية الأولى (1970 – 1974) إلى ما بين 29.0 إلى 32.0 % خلال سنوات خطة التنمية السادسة (1995 – 1999)، نتيجة لتوسع وتنوع النشاط الاقتصادي غير المرتبط مباشرة بالقطاع النفطي.
– حقق القطاع غير النفطي معدل نمو سنوي أعلى يقدر بنحو 5.8 % في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 45 % خلال الخطة الأولى إلى حوالي 68 % خلال الخطة السادسة.

- سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوي يقارب 6% في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي 73% في حين بلغ متوسط نصيب القطاع الحكومي حوالي 27%.
- ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي السنوي (نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1970-2000) بنحو ستة أمثال ونصف من حوالي 3750 ريالاً إلى حوالي 24150 ريالاً.
- ارتفع تقدير حجم العمالة السعودية من نحو 1.2 مليون شخص عام 1969 إلى نحو 3.2 مليون شخص عام 1999، بمعدل نمو سنوي يقارب 3.3 % في المتوسط.
- ارتفعت أعداد العمالة الأجنبية من حوالي 0.5 مليون عام 1975 إلى حوالي 4.0 مليون عام 1999، ممثلة حوالي 55.5 % من إجمالي القوى العاملة.
- زاد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو 0.6 مليون طالب وطالبة عام 1969 إلى حوالي 4.7 مليون طالب وطالبة عام 1999 بمعدل نمو سنوي مقداره 7% في المتوسط.

الموازنة العامة:

حرصت المملكة العربية السعودية ومن خلال الموازنة العامة على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (منذ الخطة الأولى 1970 - 1974 وحتى الخطة السابعة 2000 - 2004)، في ضوء الإمكانات المالية المتوفرة على الرغم من التقلبات الحادة في الأسعار العالمية للنفط الخام واتجاهها إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض السنوات، حتى بلغت ذروتها في عام 1998 ووصل متوسط سعر البرميل (8) دولارات، مع ما رافقه من تخفيض للإنتاج والتزام المملكة بتنفيذ قرارات منظمة الأوبك، حفاظاً على استقرار السوق العالمية للنفط وضمان استقرارها.

في ظل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية، وتوجه السياسات الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية نحو تحقيق إيرادات من المصادر غير النفطية في إطار برنامج شامل لتعميق الإصلاح المالي والاقتصادي، حققت الموازنة العامة عجزاً استمر خلال الفترة 1982-1999، ثم تحول العجز إلى فائض بلغ حوالي (22.7 بليون ريال) في عام 2000 مقابل عجز قيمته (36.3) بليون ريال في عام 1999، وعجز قيمته (48.4) بليون ريال في عام 1998 بسبب تراجع الإيرادات النفطية بمعدلات كبيرة في ظل أوضاع السوق العالمية للنفط خلال تلك الفترة.

ومع تحول عجز الموازنة في المملكة العربية إلى فائض، ازدادت القدرة على توسيع نطاق الإنفاق العام الجاري والاستثماري وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي وتحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة بالإضافة إلى توفير السيولة لسداد جميع المستحقات وخفض الدين

الداخلي العام وبالتالي تخفيض أعباء الأقساط والفوائد في الموازنة العامة.

جدول رقم (3) ميزانية الدولة خلال الفترة 1999 - 2006

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (أ)
رصيد ميزانية الدولة (بليون ريال)	**36.4-**	**22.8**	**26.9-**	**20.5-**	**38.0**	**107.1**	**217.8**	**280.4**
الإيرادات	147.4	258.1	228.2	213.0	295.0	392.3	564.3	673.7
النفقات	183.8	235.3	255.1	233.5	257.0	285.2	346.5	393.3
الرصيد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	6.0-	3.2	3.9-	2.9-	4.7	11.4	18.4	21.4

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: (أ) تقديرات أولية .

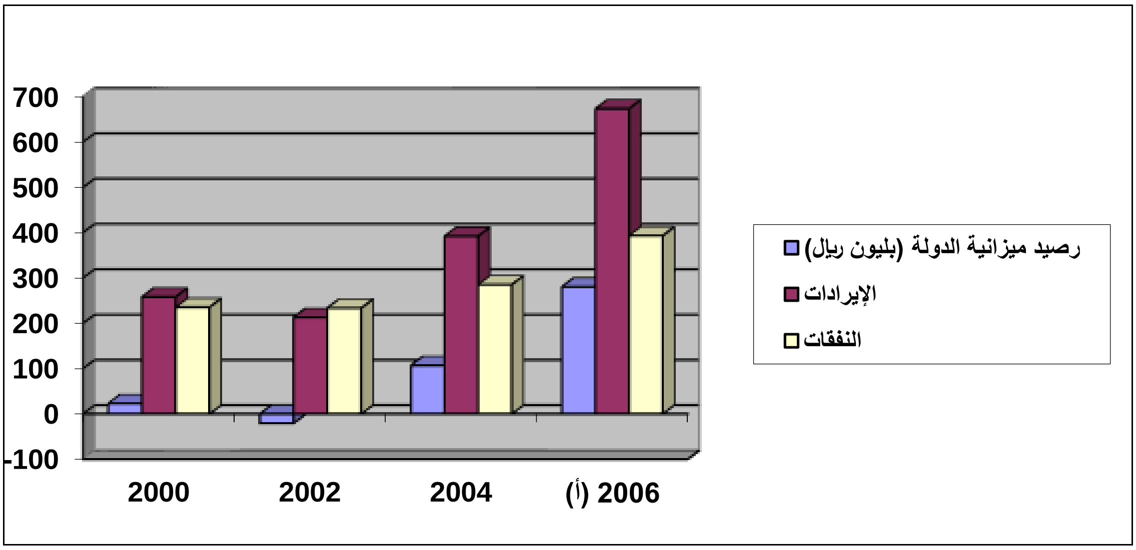

الملامح الرئيسية للموازنة في السنة المالية 2006: قُدِّرَتْ الإيرادات في الموازنة السعودية في عام 2006 بمبلغ 673.7 بليون ﷼ سعودي. كما حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ 393.3 بليون ﷼ سعودي. وبذلك قُدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ 280.4 بليون ﷼ سعودي. واشتملت الميزانية على تمويل مشاريع جديدة ومتابعة لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات والتجهيزات الأساسية.

ومن المتوقع أن يتنامى حجم القروض المقدمة من صناديق التنمية المتخصصة خلال السنوات القادمة. أما برامج التمويل الحكومية فقد تم اعتماد مبالغ لبرنامج ضمان قروض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي بدأ نشاطه في المملكة وسيتيح هذا البرنامج حصول هذه المؤسسات على

التمويل اللازم بشكل ميسر. كما اعتمدت مبالغ إضافية لبرنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية.

التجارة الخارجية:

تبدو أهمية التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية من خلال اعتماد الإيرادات العامة على عائدات تصدير النفط الخام في تمويل الإنفاق الحكومي. ازدادت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات زيادة مطردة خلال الفترة (1970–2000) من مبلغ (17.5) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (487.9) بليون ريال في عام (2000) وهو ما يعني أنها تضاعفت نحو ثمانية وعشرين ضعفاً، خلال الفترة المذكورة.مما يعكس التطور المستمر والازدياد الملحوظ في انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي. كما ازدادت قيمة الصادرات السلعية والخدمية من مبلغ (12.3) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (320.9) بليون ريال في عام (2000) أي أنها تضاعفت ستة وعشرين ضعفاً خلال الفترة المذكورة. من جانب آخر ازدادت قيمة الواردات السلعية والخدمية من مبلغ (5.2) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (167) بليون ريال في عام (2000) أي أنها تضاعفت اثنين وثلاثين ضعفاً خلال هذه الفترة.

جدول رقم (4) الميزان التجاري

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (أ)
الصادرات السلعية (فوب - بليون ريال)	190.1	290.6	254.9	271.7	349.7	472.5	677.1	791.3
النفط (النفط الخام والمنتجات المكررة)	168.2	265.7	224.2	239.3	308.5	415.3	604.7	705.8
أخرى (غير نفطية)	21.9	24.8	30.7	32.4	41.1	57.2	72.4	85.5
الواردات السلعية (سيف - بليون ريال)	105.0	113.2	116.9	121.1	138.4	167.8	222.8	261.4
الميزان التجاري السلعي (فوب - بليون ريال)	93.8	186.7	147.6	160.7	222.7	318.6	470.8	557.1
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	15.5	26.4	21.5	22.7	27.7	33.9	39.8	42.6
ميزان الحساب الجاري (بليون ريال)	1.5	53.7	35.1	44.5	105.2	194.7	337.3	357.7
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	0.3	7.6	5.1	6.3	13.1	20.7	28.5	27.4
إنتاج النفط الخام (مليون برميل/يومياً)	7.6	8.1	7.9	7.1	8.4	8.9	9.5	9.2
متوسط سعر الخام العربي الخفيف (دولار/برميل)	17.45	26.81	23.06	24.32	27.11	34.53	49.67	59.01

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: (أ) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

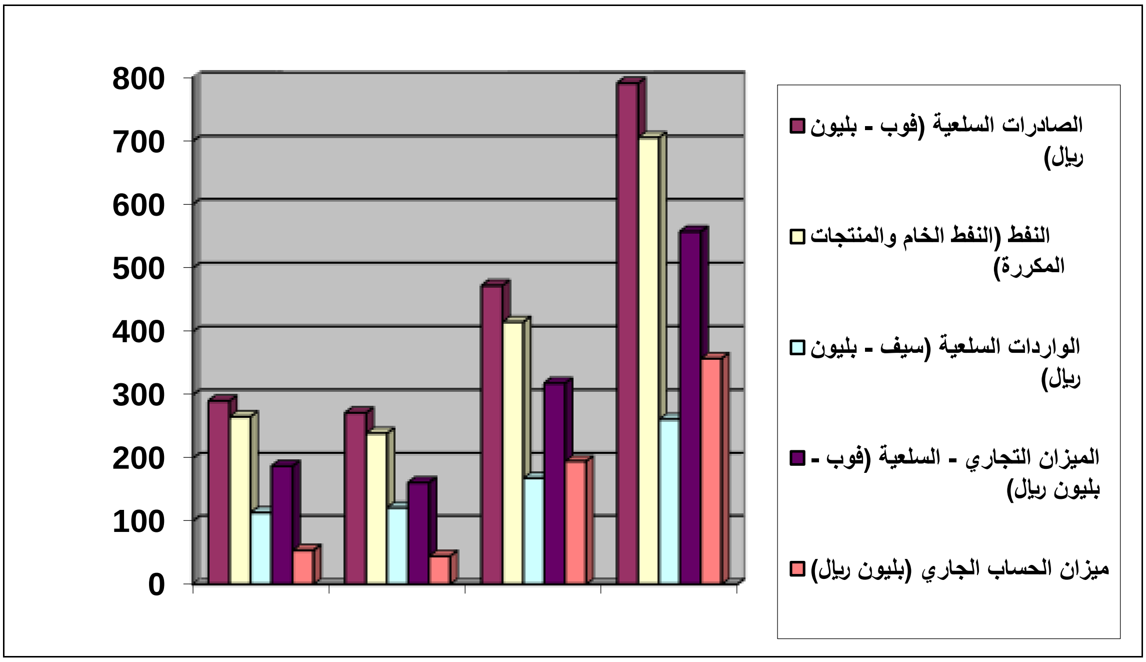

ميزان المدفوعات:

أدى تحسن أوضاع الأسواق العالمية للنفط وارتفاع أسعاره خلال عقد السبعينات إلى انعكاسات إيجابية ملموسة على بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات في هذا الحساب من (11.1) بليون ريال عام (1970) إلى (220.9) بليون ريال في عام (1979). وعلى الرغم من أن الزيادة قد شملت مختلف بنود المقبوضات في هذا الحساب إلا أن الزيادة في قيمة الصادرات السلعية كانت الأكبر، فقد قفزت قيمة هذه الصادرات من نحو (9.8) بليون ريال في عام (1970) إلى نحو (195) بليون ريال في عام (1979). كما إذ ازدادت القيمة الإجمالية للمدفوعات من نحو (10.7) بليون ريال في عام (1970) إلى نحو (180.5) بليون ريال في عام (1979).

الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم:

تهدف السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة اللازمة بما يلاءم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وقد نجحت الخطط الخمسية المتعاقبة في الإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى المستويات، وذلك من خلال تعزيز سياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقود للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي. ومن الأمثلة الواضحة للإنجاز في هذا المجال انخفاض معدل نمو عرض النقود خلال العام الأول من خطة التنمية السابعة (2000) إلى (4.5%) مقارنة بالمحقق في عام (1999) وقدره (6.8%) مما أسهم في تعزيز الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية، وأدى إلى الحفاظ على القوة

الشرائية للريال السعودي.

وقد حققت السياسات النقدية نجاحات ملحوظة خلال الفترة 1970 – 2000 تمثلت في الاستقرار النسبي للقاعدة النقدية عن طريق تجنب التقلبات الحادة، مع تحقيق زيادة مطردة في حجم الائتمان المصرفي طويل الأجل، وتوفير التمويل اللازم لواردات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، أدى نجاح السياسة النقدية إلى تحقيق زيادة مطردة في رأس المال والاحتياطيات وأرباح المصارف التجارية مما يعزز دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تمارس مهمات البنك المركزي بدور مهم في تنفيذ السياسة النقدية ومتابعة مؤشرات الاستقرار النقدي من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وغيرها من أنشطة الخدمات المالية، والتحقق من مدى إسهامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تشير مؤشرات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية إلى تحسن مستوى أداءه، كذلك زادت المصارف من إدخال التقنية المصرفية في أعمالها فارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وإصدار البطاقات، مما رسخ الوعي المصرفي لدى الجمهور وساهم في انخفاض النقد المتداول خارج المصارف.

أداء الاستثمارات السعودية الخارجية

أشار تقرير الاستثمار العالمي 2006 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد إلى تحسن أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال عام 2006، إلا أن أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال العقدين الماضيين لم ينمُ حسب التوقعات.

يثير تباين مستوى أداء **الاستثمارات السعودية الخارجية** طوال العقدين الماضيين العديد من التساؤلات حول أسباب تواضع الأداء، وحول وجود رؤية واضحة وإستراتيجية فاعلة لدى منظومة الاقتصاد السعودي لتطوير كل من دور الشركات القيادية السعودية، وسياسات التكامل والتوازن في هذا الجانب.

دأب مؤتمر الأونكتاد على إصدار مؤشر لقياس أداء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة. يسمى هذا المؤشر مؤشر أداء الاستثمارات المباشرة الخارجية. يتبع هذا القياس ترتيب اقتصادات 128 دولة ترتيبا تنازليا بناءً على درجة كفاءة استثماراتها الخارجية من الأكفأ (المركز الأول) إلى أقل كفاءة (المركز 128). أطلق المؤشر في عام 1991 لقياس أداء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت عام 1991 اعتمد المؤشر فترة ثلاثة أعوام، عوضا عن عام واحد، بهدف إعطاء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة الوقت الكافي للدخول في المنظومات الاقتصادية الأخرى، وإظهار انعكاساتها على نمو منظومتها الاقتصادية.

اعتمد المؤشـــر مكونين الأول الاســـتثمارات الخارجية، والثاني إجمالي الناتج المحلي. يتم حســـاب المؤشـــر الأول عن طريق نســـبة قيمة الاســـتثمارات الخارجية إلى القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة. كما يتم حساب المؤشر الثاني عن طريق نسبة إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني إلى إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات 128 دولة. يتم بعد ذلك حساب المعدل لفترة ثلاثة أعوام متعاقبة. عندما يكون ناتج هذه العملية الحسابية أكبر من واحد, فهذا يعني أن استثمارات الاقتصاد المحلي الخارجية كبيرة مقارنة بحجم الاقتصاد المحلي. والعكس صحيح عندما يكون ناتج هذه العملية الحسابية أقل من واحد. أما عندما يكون ناتج هذه العملية الحسابية أقل من صفر (سالب), فإن هذا يعني أن كفاءة استثمارات الاقتصاد المحلي الخارجية متواضعة لدرجة لا يمكن أن تؤثر في اقتصادات الدول 128، ناهيك عن منظومة الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (5) الموجودات الخارجية السعودية

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 [أ]
الموجودات الخارجية الرسمية – صافي (بليون ريال)	255.6	301.1	309.2	291.3	367.3	479.7	725.5	899.8
الموجودات الخارجية الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودية	141.8	178.3	181.3	157.1	223.2	324.1	563.6	829.2
المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة	113.8	122.8	127.9	134.2	144.1	155.6	161.9	70.6
سعر الصرف (ريال/دولار أمريكي)	3.745	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
نمو عرض النقود ن3 (%)	6.8	4.3	6.6	14.8	6.9	18.8	11.6	19.3
نسبة التغير في تكاليف المعيشة (1999م=100)	–	1.1-	1.1-	0.2	0.6	0.3	0.7	2.2
مؤشر أسعار الأسهم السعودية (1985م =1000) *	2028.5	2258.3	2430.1	2518.1	4437.6	8206.2	16712.6	7933.3

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: [أ] تقديرات أولية ، * نهاية الفترة.

نستنتج العديد من الملاحظات المهمة عندما ننظر إلى أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال العقدين الماضيين: [35]

[35] – محمد بن ناصر الجديد، جريدة (الاقتصادية) السعودية.

1. بلغت الاستثمارات السعودية الخارجية أفضل حالاتها خلال 1990-1988 عندما احتل الاقتصاد السعودي المرتبة 26 من بين 128 دولة وسجل المؤشر معدل 0.532.

2. واجهت الاستثمارات السعودية الخارجية أصعب تحدياتها خلال 2003-2001 عندما احتل الاقتصاد السعودي المرتبة 107 من بين 128 دولة وسجل المؤشر معدل 0.005.

3. لم يتعدّ مؤشر الاستثمارات السعودية الخارجية الرقم واحد منذ نشأة المؤشر وحتى اليوم.

4. اتسمت الاستثمارات السعودية الخارجية بالنمو والاستدامة منذ 2002 وحتى اليوم عندما تقدمت من المرتبة 107 خلال 2001–2003 إلى المرتبة 65 خلال 2003–2005، وسجل المؤشر معدل 0.147.

5. سجلت الاستثمارات السعودية الخارجية أداء سلبيا خلال 1989–1992 عندما انخفض المؤشر دون الصفر عند معدل 0.192– واحتل الاقتصاد السعودي المرتبة 105.

الاستثمارات السعودية الخارجية التي أوردها تقرير "الأونكتاد" هي بكل المعايير القياسية متواضعة مقارنة بحجم منظومة الاقتصاد السعودي. حيث ذكر التقرير استثمارات "أرامكو السعودية" في الصين والهند، واستثمارات "سابك" في أوروبا. كما ذكر التقرير على عجالة استثمارات كل من "المملكة القابضة" في سلسلة فنادق ومنتجعات موفنبك وفيرمون، و"سعودي أوجيه "في قطاع الاتصالات التركي. لم يذكر التقرير بطبيعة الحال استثمارات" الراجحي" في القطاع المصرفي الماليزي، عطفا على استثناء المؤسسات المالية والمصرفية من التقرير. كما لم يذكر التقرير استثمارات "الاتصالات السعودية" في مصر، عطفا على عدم محالفة الحظ للمرة الثانية على التوالي بعد تونس.

الإعانات الحكومية:

تهدف الإعانات الحكومية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تحقسق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية وتأمين المرافق العامة الحيوية بتكاليف رمزية وبما يسهم في رفع مستويات المعيشة، ومثال ذلك توفير الكهرباء للمشروعات الإنتاجية والخدمية بتكاليف ملائمة تسهم في تحفيز نشاطها وتشجعها على النمو وتزيد من قدرتها التنافسية لتعزيز توجهات التنمية ومساندة أهدافها الرئيسة في الأجل الطويل. وتعد الإعانات الحكومية أداة مهمة لمساندة النشاط الخاص في بعض القطاعات لتحقيق أهداف تنموية محددة، ويوضح ذلك المجالات التي تشملها الإعانات الحكومية والمتضمنة الإعانات المقدمة للمزارعين وإعانات الإنتاج المحلي للقمح والشعير، والضمان الاجتماعي، والإعانات الممنوحة لمرافق الكهرباء، وكذلك المدفوعات لجهات أخرى ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية وأندية الشباب، والنقل الجماعي.

وقد حققت سياسات الإعانات الحكومية نتائج تنموية مهمة وبخاصة في نطاق التنمية

الزراعية حيث حققت للمملكة الاكتفاء الذاتي من سلعة إستراتيجية هامة هي القمح، كما ضمنت امتداد مظلة الضمان الاجتماعي إلى جميع الفئات التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة اللازمة للرعاية الاجتماعية وأندية الشباب والنقل الجماعي، ويأتي ذلك إضافة إلى ما توفره الموازنة العامة والخطة من احتياجات المواطنين من خدمات الصحة والتعليم للمواطنين، وكذلك متطلبات المرافق والبنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسة للإسهام في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

خطط التنمية الخمسية في المملكة العربية السعودية:

وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتوج بالمرسوم الملكي رقم (م/6) وتاريخ 12/4/1407هـ، فقد تم اعتماد اليوم العاشر من الجدي من كل عام، الموافق الحادي والثلاثين من ديسمبر بداية للسنة المالية في المملكة وذلك منذ العام المالي 1407/1408هـ.

خطة التنمية الأولـى	**1390 – 1395 هـ (1970 – 1974)**
خطة التنمية الثانيـة	**1395 – 1400 هـ (1975 – 1979)**
خطة التنمية الثالثـة	**1400 – 1405 هـ (1980 – 1984)**
خطة التنمية الرابعـة	**1405 – 1410 هـ (1985 – 1989)**
خطة التنمية الخامسة	**1410 – 1415 هـ (1990 – 1994)**
خطة التنمية السادسة	**1415 – 1420 هـ (1995 – 1999)**
خطة التنمية السابعة	**1420 – 1425 هـ (2000 – 2004)**
خطة التنمية الثامنـة	**1425 – 1430 هـ (2005 – 2009)**

التقويم الهجري وما يعادله من التقويم الميلادي

السنة المالية	التقويم الميلادي
89/1390	1969
94/1395	1974
95/1396	1975
96/1397	1976
97/1398	1977
98/1399	1978
99/1400	1979
00/1401	1980
01/1402	1981
02/1403	1982
03/1404	1983
04/1405	1984
05/1406	1985
06/1407	1986
07/1408	1987
08/1409	1988
09/1410	1989
10/1411	1990
11/1412	1991
12/1413	1992
13/1414	1993
14/1415	1994
15/1416	1995
16/1417	1996
17/1418	1997
18/1419	1998
19/1420	1999
20/1421	2000
21/1422	2001
22/1423	2002
23/1424	2003
24/1425	2004
25/1426	2005
26/1427	2006

المملكة العربية السعودية إحصائيات أساسية

البيان	25/1426هـ 2005	26/1427هـ 2006
المساحة ألف كلم مربع	2000	2000
إجمالي عدد السكان (مليون)*	23.12	23.68
معدل نمو السكان (السعوديون) (%)	2.5	2.5
العمر المتوقع عند الولادة (ذكور واناث)	74.3	74.3
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (بليون ريال)	1182.50	1307.50
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :		
(بالأسعار الجارية بالريال السعودي)	51147	55216
(بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي)	13639	14724
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	6.1	4.3
معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) (%)	1.50	2.50
الصادرات السلعية – فوب (بليون ريال)	675.3	784.5
الواردات السلعية – فوب (بليون ريال)	204.4	227.5
الحساب الجاري لميزان المدفوعات (كنسبة		
من الناتج المحلي الإجمالي) (%)	28.5	27.4
أسعار الصرف (ريال سعودي / دولار أمريكي)	3.75	3.75

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

التقديرات مبنية على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004) .

المبحث الخامس

خصائص الاقتصاد السوري والتجربة التنموية

منذ منتصف الثمانينات في القرن العشرين كان هناك توافق آراء واسع النطاق على أن مستوى أداء الاقتصاد السوري أضحى أقل من إمكاناته، وكان هناك إقرار بالحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة. ومنذ ذلك الوقت طفا على السطح مناقشات علنية حول عملية الإصلاح الاقتصادي. واستمر توافق الآراء على ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية، وطالبت الأحزاب السياسية الرئيسية ببرنامج للإصلاح، يحقق معدلات نمو أعلى وينقذ الاقتصاد السوري من الركود والانكماش. [36]

ولابد من وضع سياسات تكفل توزيع نتائج وثمار النمو بشكل عادل ومتوازن، واستفادة الشرائح الفقيرة في المجتمع من نمط النمو، واستثمار الموارد المتاحة في بناء القدرات البشرية. وتحقيق نمواً اقتصادياً وحده لا يكفي، بل ويمكن أن يكون نمواً خبيثاً لا يرحم وخاصةً عندما نجده:

- نمواً لا يستفيد منه الفقراء ويترك الخاسرين نهباً للفقر المدقع.
- نمواً لا يولد فرص عمل جديدة كافية.
- نمواً بلا صوت، لا يكفل مشاركة الناس.
- نمواً لا يحقق وصول الناس إلى فرص العمل وأموال الإنتاج.
- نمواً بلا مستقبل، لأنه يدمر البيئة ولا يضمن حقوق الأجيال القادمة.
- نمواً يدمر التقاليد الثقافية والخصائص الاجتماعية والتاريخ.
- نمواً لا يؤمن وصول الناس إلى فرص التعليم والمعرفة.
- نمواً لا يؤمن وصول الناس إلى فرص الخدمات الصحية.

من الواضح أن هناك أعباء كبيرة تقع على كاهل سورية جراء المعطيات المذكورة سابقا وتجعل من مهمة الإصلاح مهمة فائقة الصعوبة، ولذلك لابد من وضع أولويات اقتصادية واستثمارية مستقبلية، تأخذ في الحسبان الموارد المحلية ودور سورية الإقليمي ودورها في خطط التنمية الإقليمية، هذا بالإضافة طبعا إلى تحديات التطوير التكنولوجي. وهنا لابد من تحديد الإطار النظري لنوع ونمط التنمية الاقتصادية الذي تريده سورية وتحديد دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وتوزيع الموارد. [37]

---

[36] – يمكن الإشارة هنا إلى ما ورد حول هذا الموضوع في خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد، وكذلك ما ورد في كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي السوري يوسف الفيصل في حفل افتتاح المؤتمر التاسع للحزب.

[37] – قام المكتب الاقتصادي القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في منتصف عام 2000 بوضع خارطة للاستثمار.

خصائص الاقتصاد السوري والتجربة التنموية:

منذ منتصف الثمانينات في القرن العشرين كان هناك توافق آراء واسع النطاق على أن مستوى أداء الاقتصاد السوري أضحى أقل من إمكاناته، وكان هناك إقرار بالحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة. ومنذ ذلك الوقت طفا على السطح مناقشات علنية حول عملية الإصلاح الاقتصادي. واستمر توافق الآراء على ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية، وطالبت الأحزاب السياسية الرئيسية ببرنامج للإصلاح، يحقق معدلات نمو أعلى وينقذ الاقتصاد السوري من الركود والانكماش. [38]

أولاً – خصائص الاقتصاد العربي السوري:

نلاحظ من البيانات أنه بالرغم من تذبذب معدلات النمو السنوية خلال الفترة 1990 – 1996 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة وسطي معدل نمو يقدر بحوالي 15 % سنوياً بالأسعار الجارية وحوالي 7 % سنوياً بأسعار عام 1985 الثابتة. ويعزى سبب التراجع الكبير في معدل النمو في عام 1995 إلى انخفاض أسعار النفط وأزمة ضعف السيولة التي عانى منها الاقتصاد السوري، والتي أثرت بشكل واضح على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص من حيث الاستثمار والاستهلاك والادخار المحلي.

وتوضح البيانات بأنه قد حدثت بعض التغيرات في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في سورية ففي حين حافظ قطاع الزراعة على حصته في الناتج المحلي الإجمالي (28 %) والتي تجعله يحتل المركز الأول في تركيب الناتج المحلي، نلاحظ تراجع نصيب قطاع الصناعة والتعدين الذي يحتل المركز الثالث من 20 % من إجمالي الناتج في عام 1990 إلى نحو 14 % في عام 1996. كما تزايدت حصة قطاع تجارة الجملة والمفرق الذي يحتل المركز الثاني وحصة قطاع النقل والمواصلات الذي يحتل المركز الرابع في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

استنادا للأرقام الرسمية انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,4 % في عام 1997. ومن المقدر أن يكون قد انخفض أيضا بنسبة 3 % في عام 1998. وقد أظهرت نتائج دراسة اقتصادية انخفاض الدخل الفردي كان بنسبة 20 % بالأسعار الجارية، ليسجل 837 دولار بين عام 1995 و 1997. [39]

ارتفعت الاستثمارات الإجمالية عام 1998 بنسبة 2,11 % مقارنة لتسجل 188 مليار ليرة سورية. واستمر القطاع الخاص بزيادة حصته في هذه الاستثمارات محققاً تحسناً بنسبة 10,7%

[38] – يمكن الإشارة هنا إلى ما ورد حول هذا الموضوع في خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد، وكذلك ما ورد في كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي السوري يوسف الفيصل في حفل افتتاح المؤتمر التاسع للحزب.

[39] – دراسة أعدتها السفارة الأميركية في دمشق.

مقارنة مع عام 1997 ليسجل 93 مليار ليرة سورية عام 1998. **ويمكننا تحديد أهم خصائص الاقتصاد العربي السوري وفقاً لما يلي:**

1 ـ **التنوع والشمولية:** فهو متنوع لأن التطور الاقتصادي شمل جميع فروع الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والنفط والغاز والتجارة والسياحة وجميع الخدمات الأخرى. وهو شامل لأنه يتبع أسلوب التخطيط المتوازن للتنمية (جغرافياً وقطاعياً).

2 ـ **التعددية الاقتصادية:** يعتمد النظام الاقتصادي في سورية على التعددية الاقتصادية. وهذا يعني التعاون بين كافة القطاعات (العام والخاص والتعاوني والمشترك)، للنهوض بعملية التنمية الشاملة. وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في عمليات التنمية.

3 ـ **الاستقرار والتطور:** يعد الاقتصاد العربي السوري اقتصاداً مستقراً فهو لم يتعرض لهزات عنيفة كما حدث في الاتحاد السوفيتي بعد انهيار التجربة الاشتراكية، أو ما حصل لدول جنوب شرق آسيا. ومن أهم عوامل الاستقرار والتطور في سورية تزايد عائدات سورية من النفط والمواسم الزراعية الجيدة والتي جاءت نتيجة للسياسات الزراعية الناجحة التي اعتمدتها الحكومة، والبنية التحتية التي تملكها سورية.

4 . **الاستقلال والانفتاح:** ظل الاقتصاد العربي السوري غير مرتبط بالدوائر الرأسمالية العالمية، من خلال تزايد نسبة الاعتماد على الذات في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي، ولكنه اقتصاد منفتح على مختلف بلدان العالم ويتعامل معها حسب مقتضيات المصلحة العامة.

وتجدر الإشارة إلى تزايد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث وصلت حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 60%، كما وصلت حصته من التجارة الخارجية إلى 70% وحصته في الاستثمار أصبحت متساوية مع القطاع العام، وذلك دون تسجيل خضات اجتماعية، أو تراكمات سلبية على المستويات الاجتماعية، ويبدو أن النهج الاقتصادي الجديد سيأخذ بعين الاعتبار أن يكون دور القطاع العام والقطاع الخاص مكملين لبعضهما البعض في مسألة التنمية بجوانبها المختلفة.

وتركزت استثمارات القطاع الخاص في المجالات الهامشية وسريعة الربح، وحدثت تخمة في بعض هذه المجالات كما حصل في قطاع النقل، وفي النهاية لم تستطع الإجراءات الإصلاحية تحفيز الإنتاج.

كما تزايد دور وأهمية النفط السوري في النشاط الاقتصاد بعد عام 1990، حيث تقدر قيمة واردات سورية من تصدير النفط بحوالي ملياري دولار في السنة، عوضت عن المساعدات الخارجية وخلقت نوعا من الاطمئنان والشعور بالأمان عزز من ذلك الاستجابة الأولية لقانون الاستثمار حيث نما الاقتصاد السوري خلال النصف الأول من التسعينات بمقدار 7% سنويا.

وجاء في تقرير اقتصادي أعدته الحكومة السورية أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في عام 2000 بنسبة 2.5 في المائة عما كانت عليه عام 1999، وبلغت قيمته بالأسعار الثابتة 680 بليون ليرة. كما بلغت قيمة الاستثمارات حوالي 1575 بليون ليرة سورية في عام 2000 مقابل 1540 بليون ليرة عام 1999 أي بزيادة قدرها 1.9 في المائة ساهم القطاع العام فيها بنسبة 60.5 في المائة في حين تراجعت استثمارات القطاع الخاص بمعدل 3.2 في المائة.[40]

ثانياً – التجربة التنموية السورية:

تعرضت التجربة التنموية السورية إلى ذات الأخطار التي تعرضت لها تجارب التنمية في دول العالم الثالث. تلك التجارب التي اعتمدت على تنامي دور الدولة في كافة المجالات وبخاصة في النشاط الاقتصادي. فقد قامت التجربة السورية للتنمية في الستينات والسبعينات من هذا القرن على عدد من العناصر أهمها:

1 . تزايد حجم الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

2 . تنامي الإنفاق العام والاهتمام بالجانب الاجتماعي.

3 . اعتماد سياسة دعم أسعار بعض السع الاستهلاكية.

4 . التخطيط المركزي لإدارة التنمية والنظام الاقتصادي.

5 . دعم وتنامي قواعد البيروقراطية السورية.

6 . إضعاف دور قوى السوق وآلياته.

7 . إغراق الاقتصاد السوري في المحلية وإضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

8 ـــ عدم الاهتمام الكافي بقطاع الزراعة والتركيز على الصناعة واتباع سياسة الإحلال محل الواردات، على حساب الجودة والميزة النسبية للصناعة السورية.

9 . انعزال الصناعة السورية وراء أسوار الحماية وإغراق الاقتصاد السوري في المحلية وإضعاف قدرته التنافسية وبخاصة في الأسواق العالمية.

ومع قيام الحركة التصحيحية في عام 1970، وبعد انتهاء حرب تشرين في عام 1973، شهدت سورية في منتصف السبعينات ظروفاً اقتصادية مواتية، تمثلت في تدفق المعونات الإنمائية العربية، وتزايد تحويلات العاملين في الدول النفطية إلى سورية، وارتفاع حجم وقيمة الصادرات النفطية. الأمر الذي أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال النصف الثاني من عقد السبعينات. واتجهت سورية إلى تنفيذ برنامج إنفاق عام ضخم وبخاصة في مجالات الدفاع والدعم وتوفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة إضافة إلى تزايد الاستثمارات العامة.[41]

---

[40] – رانية إسماعيل، جريدة الحياة العدد: 13975 لندن 20-06-2001 الصفحة:11.

[41] – لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى:

وقد اعتمدت الحكومة السـورية في تمويل جزء كبير من هذا البرنامج على المعونات المالية العربية الميسـرة إلا أن التحسـن في إيرادات سـورية من القطع الأجنبي ما لبث أن شـهد تراجعاً ملموسـاً مع بداية الثمانينات، نتيجة لانخفاض أسـعار النفط وما تبعه من انخفاض في باقي متحصـلات سـورية من القطع الأجنبي. ومع التزام الحكومة السـورية بنفقات عامة كبيرة جداً نتيجة ما تتحمله من أعباء من ناحية، وتراجع الإيرادات العامة من ناحية أخرى، تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة، بمعدلات سريعة وفي ظل مناخ اقتصادي يسوده التكدس الوظيفي وتراخي الأداء في الإدارة الحكومية وانعدام الكفاءة أو انخفاض مسـتواها في المشـروعات العامة وزيادة فجوة الموارد، نتيجة عدم التناسب بين الاستثمار والادخار واجه الاقتصاد السوري خلال عقد الثمانينات وبخاصة في النصف الثاني منه عدداً من الظواهر الاقتصادية السلبية منها:

. تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

. ارتفاع معدلات البطالة.

. ارتفاع معدلات التضخم.

. تزايد العجز التجاري.

. تدهور وضع ميزان المدفوعات.

. تراجع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي.

كما تعرض الاقتصاد السوري لعدد من الضغوطات الداخلية وتحديات خارجية. وتتمثل العوامل الداخلية الضاغطة بثلاثة عناصر رئيسية هي: [42]

1 – النمو غير المسـتدام، الذي يعتمد على المسـاعدات الخارجية أو إيرادات النفط أو المحاصـيل الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار. لقد انخفضـت المسـاعدات الخارجية اليوم، مقارنة بفترة السبعينات وبداية الثمانينات، وعندما توقفت المساعدات حدثت أزمة اقتصادية في عام 1986، والاعتماد على هذا المصـدر خطير. بعد توقف المسـاعدات الخارجية تزايد ولحسـن الحظ إنتاج النفط في سـورية، ولكن إيرادات النفط أيضـا غير مسـتقرة أو دائمة. إذن النمو غير المسـتدام هو مشكلة تعالج بإصلاح اقتصادي لخلق موارد داخلية بديلة حقيقية ودائمة.

2 – البطالة، في كل عام يدخل سوق العمل حوالي 300 ألف شخص، لذلك من الصعب حل هذه المشـكلة دون خلق فرص عمل واسـتثمارات وطنية وعربية وأجنبية تمتص البطالة الموجودة

Luiz C. Bresser Pereira, Adam Przeworski, Jose Maria Maravall, ECONOMIC REFORMS in NEW DEMOCRACIES: A Social Democratic Approach, Cambridge University Press / March 1993.

[42] – نبيل سكر: اقتصاديون سوريون يطالبون بتسريع الإصلاحات ووضع استراتيجية واضحة للقطاع الخاص، خبراء يتحدثون لـ«الشرق الأوسط» حول أهمية حل إشكالات البيروقراطية لدفع عجلة التنمية وجذب الاستثمار.

وتمتص العمالة الفائضــة في القطاع العام وتؤمن فرص عمل للعمالة التي تدخل سوق العمل لأول مرة. والبطالة مشكلة إذا لم تعالج فإنها تخلق مشاكل اجتماعية خطيرة.

3 – عدم القدرة على المنافســـة، ففي زمن العولمة علينا أن نقبل التحدي، وفي هذا الزمن لا يمكننا أن نهرب، وننطوي جانبا، وبالتالي علينا الانخراط والتعامل مع المعطيات الجديدة، وهذا يتطلب زيادة القدرة التنافسية، لأن الانفتاح على الأسواق الخارجية يتطلب زيادة القدرة على التنافس، وهذا يدفع إلى الإصلاح وتحسين الإنتاج ورفع مستوى القوى البشرية أيضا.

إلا أن هذا التحسن في إيرادات سورية من القطع الأجنبي ما لبث أن شهد تراجعاً ملموساً مع مطلع الثمانينات من هذا القرن نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في متحصلات سورية من النقد الأجنبي. ومع التزام الحكومة السورية بنفقات عامة كبيرة جداً نتيجة ما تحمله من أعباء دفاعية واجتماعية من ناحية، وتراجع الإيرادات العامة من ناحية أخرى، تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة بمعدلات متسارعة. وفي ظل مناخ اقتصادي يسوده التكدس الوظيفي وتراجع مستوى الأداء في الإدارة الحكومية وتراخيه وضعف الكفاءة في المشروعات العامة، وازدياد فجوة الموارد نتيجة انعدام التناسب بين الاستثمار والادخار.

وبرغم الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، استطاعت سورية أن تبني القاعدة التحتية، فأقامت شبكة حديثة للطرق والمواصلات، والسكك الحديدية والموانئ إضافة إلى مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها والمياه والاتصالات وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والفنادق الحديثة لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والسياحية.

4 – ومن أهم العوائق والمظاهر السلبية التي ما تزال تقف حجر عثرة أمام التطوير والانطلاق في الاقتصاد السوري، الافتقار إلى القوانين والتشريعات الاقتصادية المناسبة للمرحلة الجديدة وشعاراتها،[43] فالاقتصاد بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات، وهذا يتطلب تشريع قوانين تعطي الثقة والأمان وحرية التصرف، ولا يمكن أن يتم ذلك في ضوء القوانين المعمول بها حالياً، ولقد كانت تجربة قانون الاستثمار رقم 10 مثالاً حيا على أن تطوير التشريع يحتاج إلى وقت طويل، فهذا القانون خضع للتعديل، وما يزال بحاجة إلى التطوير. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بحزمة من القوانين المماثلة، مثل قانون إنشاء مصارف خاصة أو مشتركة، أو قانون إحداث سوق للأوراق المالية وإنشاء بورصة، أو قوانين تتعلق بالضرائب، أو قوانين تحرير التجارة، وقوانين صرف العملات، وما إلى ذلك من تشريعات، كلها مهمة لدفع عجلة الاقتصاد السوري.

[43] – انظر، هبه القيس (Heba Al Ghais) دراسة اقتصادية بعنوان: هل دخلت سورية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية؟

وقد عانى الاقتصاد السوري من عدد من الاختلالات التي ظهرت في المسار التنموي خلال العقود الثلاثة الماضية أهمها:

1 ــــ اختلال الميزان التجاري واختلال ميزان القطع الأجنبي، بسبب زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات السورية.

2 ــــ اختلال في الميزانية العامة للدولة، عدم قدرة الواردات الفعلية على تغطية النفقات الفعلية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العجز في الميزانية يصل أحياناً إلى نحو 25 % .

3 . الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك.

4 . الاختلال بين الاستثمار والادخار.

5 ــــ الاختلال بين الأسعار والأجور الناجم عن ظاهرة التضخم وارتفاع الميل الحدي نحو الاستهلاك.

يتعرض الاقتصاد السوري لمجموعة من التحديات الخارجية والداخلية، أهمها، تحديات آليات اقتصاد السوق، والتكتلات الاقتصادية، ودخول سورية في الشراكة الأوروبية، وعملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وآليات العولمة. [44]

كما فرض الصراع العربي الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي المستمر واحتلال الأرض على سورية ودول عربية أخرى (فلسطين، مصر، لبنان، الأردن)، الحروب والمواجهات العسكرية الدامية مع إسرائيل. وكانت التكاليف باهظة، حيث كانت الدولة تعيش في ظل تهديد مستمر بالإضافة إلى تكلفة المعارك ذاتها، وقد حتم ذلك تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق العسكري، وعندما تكون الموارد محدودة فإن ما يخصص للإنفاق العسكري سيكون على حساب القطاعات التنموية الأخرى.

ثالثاً . القطاعات الاقتصادية: وتشمل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة النفط والغاز، والتجارة والمصارف وغيرها.

1 . القطاع الزراعي: تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية حوالي 185 ألف كم2 منها حوالي 83000 كم2 أراضي صالحة للزراعة، والباقي وقدره 102 ألف كم2 هي عبارة عن البادية والسهوب. ومن أهم المحاصيل الزراعية التي تنتجها سورية:

. **الحبوب:** كالقمح والشعير والذرة الصفراء.

. **البقوليات:** كالعدس والحمص 53, والفول طن والفاصولياء الحب، إضافة إلى الجلبانة والبيقية والكرسنه ، والبازلاء واللوبياء.

ــ **المحاصيل الصناعية:** كالشوندر السكري والقطن والفول السوداني والتبغ والكمون والسمسم، دوار الشمس 6,9.

---

[44] – يمكن الاستفادة من تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي أنظر، T. N. Srinivasan (Editor), Eight Lectures on India's Economic Reforms, Oxford University Press, Incorporated / May 2000.

ـــــ الأشجار المثمرة: كالزيتون ، والعنب والتفاح والبرتقال وحمضيات أخرى والرمان ، والكرز والليمون, واللوز والمشمش.

. الإنتاج الحيواني: الأبقار الأغنام الفروج.

2 . القطاع الصناعي: يمكننا تصنيف معظم الإنتاج الصناعي التحويلي في سورية حسب نوع النشاط الصناعي في خمس مجموعات رئيسية هي:

– **صناعة الغزل والنسيج والحلج والجلود:** ويعد هذا النشاط من أهم نشاطات الصناعة التحويلية في سورية سواء من حيث حجم رأس المال المستثمر ، أو من حيث عدد العاملين إضافة إلى تنوع منتجاته التي تضم حلج القطن وغزله ونسجه كما ينتج الألبسة الداخلية والخارجية والجوارب والسجاد والأحذية.

– **الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.**

– **الصناعات الكيماوية ومشتقات النفط.**

– **الصناعات المعدنية.**

– **المنتجات غير المعدنية.** وهي عبارة عن صناعة الإسمنت والزجاج والخزف والجص ومواد البناء.

ويواجه قطاع الصناعة التحويلية في سورية عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها: انخفاض القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. العجز الكبير بين الصادرات والواردات من منتجات الصناعات التحويلية. التحديات الاقتصادية الراهنة والمرتبطة بالمتغيرات العالمية والاقتصاد العالمي.

3 – النفط والغاز: من أهم الصناعات الاستخراجية في سورية النفط، الفوسفات الملح والجير الإسفلتي والرخام وأحجار الزينة وغير ذلك.

4 . المصارف: 14 مصرفاً في سورية رأسمالها المدفوع 109 مليارات

نشر مجلس النقد والتسليف قائمة المصارف المسجلة في سورية العامة منها والخاصة التقليدية منها والإسلامية, وقد أوضحت هذه القائمة أن عدد المصارف القائمة فعلياً 14 مصرفاً. منها ستة مصارف حكومية هي:

1. المصرف التجاري السوري, برأسمال مدفوع وصل إلى 70 مليار ليرة سورية
2. والمصرف الصناعي برأسمال 1.027 مليار ليرة.
3. المصرف الزراعي التعاوني برأسمال 9.976 مليار ليرة.
4. مصرف التسليف الشعبي برأسمال 1,5 مليار ليرة.
5. المصرف العقاري برأسمال 1.5 مليار ليرة.
6. مصرف التوفير برأسمال 1.5 مليار ليرة.

وستة مصارف خاصة تقليدية مسجلة لدى مديرية مفوضية الحكومة هي:

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي, رأسماله المدفوع 1,750 مليار ليرة, ونوه قرار مجلس النقد والتسليف أن المجلس ذاته قد وافق لبنك بيمو بأن يزيد رأسماله ليصبح 2,5 مليار ليرة.
2. بنك سورية والمهجر الذي يصل رأسماله المدفوع إلى ثلاثة مليارات ليرة.
3. المصرف الدولي للتجارة والتمويل كذلك ثلاثة مليارات ليرة.
4. أما البنك العربي – سورية, والذي رأسماله المدفوع 1,5 مليار ليرة وافق مجلس النقد والتسليف على زيادة رأسماله أيضا إلى ثلاثة مليارات ليرة.
5. بنك عودة – سورية فقد أوضح القرار أن رأسماله المدفوع قد بلغ 2,5 مليار ليرة.
6. بنك بيبلوس سورية 2 مليار ليرة وبنك سورية والخليج ثلاثة مليارات ليرة سورية.

ومصرفان إسلاميان مسجلان في سجل المصارف لدى مديرية مفوضية الحكومة, هما:

1. بنك الشام الذي يصل رأسماله المدفوع إلى 2,5 مليار ليرة.
2. وبنك سورية الدولي الإسلامي رأسماله المدفوع خمسة مليارات ليرة سورية.

وبذلك يصل مجموع الرساميل المدفوعة إلى حوالي 109 مليارات ليرة سورية.

التجارة الخارجية: تعد دول الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجمهورية العربية السورية، وتحتل المركز الأول بين الموردين لها.

الثروة المائية: تتوزع الثروة المائية في سورية بين سبعة أحواض مائية هي: حوض الجزيرة، حوض حلب ويتألف من حوضي القويق والجبول، مجموعة أحواض البادية الشامية وتتألف من: أحواض الدور، وتدمر، وخناصر، والزلف، ووادي المياه، والرصافة، والتنف، والسبع بيار، حوض حوران، حوض دمشق، حوض العاصي، حوض الساحل.

والمصادر الرئيسية للمياه الجوفية لهذه الأحواض هي مياه الأمطار والثلوج المحلية، باستثناء حوضي الجزيرة والعاصي اللذين تشترك في تغذيتهما مصادر محلية ومصادر خارجية.

تهطل الثلوج في فصل الشتاء في المرتفعات الجبلية التي بتزيد ارتفاعها عن 1500 متر فوق سطح البحر، وتهطل الأمطار والثلوج في المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين 800 ــ 1500 م، أما المناطق التي يقل ارتفاعها عن 800 م عن سطح البحر فتهطل فيها الأمطار فقط باستثناء مناطق البادية الشامية حيث قلما تهطل فيها الأمطار الكافية.

ويلاحظ أن اكثر المناطق أمطاراً في سورية هي المناطق الساحلية ثم تليها المناطق الشمالية في حلب والقامشلي والمالكية، أما المناطق الداخلية والمناطق الجنوبية الشرقية والصحراوية فان كميات هطول الأمطار فيها قليلة. **وأهم الأنهار الواقعة في الأراضي السورية:**

- الفرات طوله ضمن الأراضي السورية 680 كم.
- الخابور وروافده طوله 442 كم.

- البليخ.
- العاصي وروافده 441 كم.

إضـافة إلى نهر جغجغ، السـاجور، عفرين، قويق، نهر الكبير الشـمالي، نهر السـن، بردى، الأعوج، اليرموك الكبير الجنوبي، بانياس، السيبراني، ابوقبيس.

أهم البحيرات في الأراضي السورية: بحيرة الأسد قرب مدينة الثورة مساحتها 674 كم2، وبحيرة جبول قرب حلب مسـاحتها 239كم2، بحيرة قطنية في حمص، بحيرة العتيبة، بحيرة المزيريب، بحيرة البعث قرب الرقة، وبحيرة مسعدة في القنيطرة.

رابعاً . تطور السياسات الاقتصادية: مر الاقتصاد السوري خلال العقود الثلاثة الأخيرة بخمسة مراحل مختلفة أثرت بشكل كبير على مستوى أدائه ومعدلات نموه وهي:

المرحلة الأولى (1970 . 1980): – تم خلال هذه المرحلة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة(1970 ـــ 1975) والخطة الخمسية الرابعة (1975 ـــ 1980). حيث تم التركيز على تطوير الصناعة وبخاصة القطاع العام، وكانت نسبة الاستثمار الصناعي تصل إلى حوالي (39 % ـــ 40 %) من إجمالي الاستثمارات الفعلية في الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة.

من أهم سمات الخطة الخمسية الثالثة:

- تعميق وتمتين القاعدة الاقتصادية وتعبئة الإمكانات المتاحة خدمة لمعركة التحرير.
- الاتجاه نحو تفعيل التكامل العربي.
- تعميق النظام الاشتراكي في سورية.
- تغيير تركيبة الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد صناعي زراعي متطور.

من أهم سمات الخطة الخمسية الرابعة:

- تحسين بنية الاقتصاد الوطني باتجاه إقامة اقتصاد زراعي صناعي متطور يشكل أساساً قوياً لتنمية ذاتية مستقرة.
- تحقيق التوزيع الأمثل الجغرافي للمشروعات بين مختلف المناطق.
- الاستثمار الكامل للثروات الطبيعية والزراعية والمعدنية.
- التشغيل الأمثل للقوة العاملة المتوفرة.
- إنتاج جميع وسائل الإنتاج الزراعي محلياً والاتجاه نحو التصنيع المحلي لوسائل الإنتاج.
- تطوير شبكة النقل والاتصالات والربط بين الدول العربية و العالم الخارجي.
- الإحلال التدريجي للصيغة التعاونية الزراعية محل الصيغ الفردية.
- تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المالية العامة المحلية.
- تحسين الميزان التجاري.
- ترسيخ تجربة الإدارة المحلية.

نلاحظ التوسع الكبير في حجم الاستثمار في مجال الصناعة وإقامة المشاريع الصناعية التي أقيمت في سورية بهدف تلبية حاجة الاستهلاك المحلي أي باتباع سياسة (الإحلال محل الواردات). وقد تدفقت معونات مالية كبيرة إلى سورية من الدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الاستثماري خلال هذه المرحلة كما ارتفعت الأسعار في السوق الداخلية والخارجية. وقد بلغ وسطي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975 – 1980 حوالي 20 % سنوياً بالأسعار الجارية وحوالي 5.5 % سنوياً بالأسعار الثابتة.

المرحلة الثانية (1981 ـــ 1988): تتميز هذه المرحلة بظهور عدد من الصعوبات والمشاكل التي عانى منها الاقتصاد السوري، وبخاصة تراجع حجم المعونات المالية والدعم المالي العربي، كما ظهرت بعض النتائج السلبية للسياسة التنموية التي اتبعت خلال المرحلة السابقة. و**من أهم سمات الخطة الخمسية الخامسة (1981 1985)** التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة:

- زيادة دخل المواطن ورفع مستواه المعاشي والثقافي.
- تعديل بنية الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات السلعية.
- التحرر الاقتصادي بتحقيق نسب متزايدة من الاكتفاء الذاتي.
- تأمين العدالة في توزيع الدخل بما يحقق حياة أفضل للجماهير.
- الاستفادة من القطاع الخاص الزراعي والصناعي المنتج.
- تشجيع القطاع المشترك.
- ترشيد الاستهلاك.
- زيادة نسبة المتعلمين وذوي الاختصاص في مجموع عدد المشتغلين.
- الحد من الأمية.
- تأمين السكن الملائم للمواطن.
- الإصلاح الإداري في القطاعين الحكومي والاقتصادي.
- تحديد الأجور والرواتب والحوافز في ضوء معايير التكلفة الاقتصادية للإنتاج ومعايير الأداء وتكاليف المعيشة.

المرحلة الثالثة (1989 . 1996): من أهم سمات الخطة الخمسية السابعة (**1991 1995 -)** التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة:

- مراعاة التكامل الاقتصادي العربي.
- زيادة الإنتاج برفع الإنتاجية أولاً ومن ثم التوسع الأفقي.
- التكامل بين القطاعين العام والخاص والمشترك، وتوفير المناخ التنافسي بين القطاعات.
- إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وهي الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية.

- تحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي.
- تقريب الفجوة بين الكتلة النقدية وكتلة السلع والخدمات.
- الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث.
- زيادة دخل المواطن ورفع مستواه المعاشي والثقافي.
- تحقيق تناسب أفضل بين دخل المواطن وتكاليف المعيشة.
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

حدثت خلال هذه المرحلة تطورات كبيرة في الاقتصاد السوري وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات التي كانت تهدف إلى مواجهة الصعوبات والمشاكل التي ظهرت في عقد الثمانينات ومن أهم هذه التطورات:

ـــ التوسع في التنقيب عن النفط واستثماره عن طريق عقود الخدمة مع الشركات الأجنبية، مما أدى إلى تزايد إنتاج النفط من 194 ألف برميل يومياً في عام 1986 إلى نحو 600 ألف برميل يومياً في عام 1995 يخصص منها حوالي 250 ألف برميل يومياً للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير.

ـــ اكتشاف كميات كبيرة من الغاز، استخدم قسم هام منها في محطات توليد الطاقة الكهربائية وبعض معامل الصناعات التحويلية.

. ترشيد الاستيراد والاستهلاك وتشجيع التصدير.

ـ فتح مجالات أوسع للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في النشاط الاقتصادي واتباع سياسة متدرجة في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة.

ـــ صدور القانون رقم 10 لعام 1991 لتشجيع الاستثمار وإفساح المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي ومنحه تسهيلات وامتيازات وإعفاءات لم تكن موجودة في السابق.

ـــ السعي إلى توحيد أسعار الصرف والاتجاه نحو رفع أسعار الصرف الرسمية لتصبح مساوية لأسعار الصرف في الأسواق المجاورة.

ـــ زيادة الإنتاج الزراعي بسبب الأسعار التشجيعية التي منحت للمزارعين وبخاصة في إنتاج الحبوب. إضافة إلى التوسع في المساحات المروية والمواسم الزراعية الجيدة في السنوات الأخيرة. فانتقلت سورية من دولة مستوردة للقمح والدقيق إلى دولة مصدرة.

وقد حدث نتيجة لذلك تحسن كبير في مستوى ى أداء الاقتصاد السوري شمل معظم قطاعات الاقتصاد الوطني وبخاصة في الصناعة والزراعة.

المرحلة الرابعة (1996 – 2000): نمو دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومن أهم سمات الخطة الخمسية الثامنة (1996 – 2000) تم تنفيذها خلال هذه المرحلة**:**

- رفع المستوى المعاشي والثقافي في السكان وتحقيق تناسب أفضل بين الدخل والاستهلاك.

- تفعيل دور البحث العلمي بما يحقق الغرض منه وتوجيهه نحو الاهتمام بالموضوعات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية المادية والمالية.
- إيلاء القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الأهمية التي تتناسب وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز دور القطاع الصناعي مع التوجه نحو إقامة صناعات متطورة تلبي أذواق المستهلكين في السوق الداخلية وقادرة على المنافسة في السوق الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك النهائي في ضوء التناسب بين أنماط الاستهلاك والإمكانيات الإنتاجية.
- زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني بما يخدم تخفيض العجز في الميزان التجاري من جهة وتحقيق عوائد بالقطع الأجنبي من جهة أخرى.
- توجيه المستوردات نحو سلع تكوين الأصول الثابتة.
- تنمية الريف وتطويره وتقليل الفوارق بينه وبين المدينة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- دمج الاعتبارات السكانية والبيئية في خطط التنمية.

يعد قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 من أهم التشريعات التي كان لها أثراً كبيراً على نشاط القطاع الخاص الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة. حيث منح هذا القانون امتيازات وتسهيلات وإعفاءات من الرسوم والضرائب شجعت القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار في سورية .

وكانت الغاية من صدور هذا القانون تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي على توجيه الفوائض النقدية للمشاركة في بناء القاعدة الاقتصادية والإسهام في دفع مسيرة التنمية الشاملة في سورية. ومن أهم المزايا والإعفاءات التي ضمنها القانون ولمدة خمس سنوات منذ بدء التشغيل:

. الإعفاء من ضريبة الدخل والأرباح،

. الإعفاء من ضريبة ريع العقارات ،

. الإعفاء من الرسوم الجمركية ،

. السماح باستيراد كل ما يلزم لإقامة المشروع وتشغيله،

ـــ السماح بفتح حساب بالقطع الأجنبي، وتسجيل عائدات المستثمر من التصدير في حسابه بالقطع الأجنبي،

. السماح بإعادة تحويل قيمة المشروع بالنقد الأجنبي بعد مضي خمس سنوات على إقامته،

. السماح بتحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج،

. حق المستثمر بتملك مشروعه بغض النظر عن جنسيته.

ولقد أدى تطبيق القانون رقم 10 لعام 1991 إلى إقامة بعض الصناعات التي لم تكن موجودة في سورية من قبل كما سمح بإقامة صناعات كانت محتكره من قبل القطاع العام وغير مسموح بها للقطاع الخاص، منها: إنتاج وتكرير السكر، طحن الحبوب، إنتاج الأعلاف، المعكرونة، ملح الطعام، إنتاج الغزول القطنية والسجاد والموكيت، والورق الصحي،والمنظفات، والبطاريات، والمحركات الكهربائية والكبلات وغيرها.

بالرغم من التشجيع الكبير الذي منح للقطاع الخاص في سورية وفتح العديد من المجالات التي كانت محتكرة من قبل القطاع العام، فانه مازال للقطاع العام أهميته الكبرى في النشاط والاقتصادي وهذا يعني أن سورية تؤمن بالتعددية الاقتصادية التي تقتضي تعاون القطاع العام والخاص والمشترك للإسهام في عملية البناء والتنمية. وهذا يعني أن موضوع الخصخصة والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص مازال غير وارد على الأقل في هذه المرحلة. ومن هذا المنظور مازالت الدولة تتابع إنشاء المشروعات الاقتصادية الجديدة التي يتم تمويلها عن طريق قروض ميسرة عربية أو أجنبية، كما تتابع تأمين استبدال وتجديد آلات المعامل وخطوط الإنتاج القائمة في كافة المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة.

كما تسعى الحكومة لتحسين ظروف عمل القطاع العام الذي بدأ يواجه مشاكل وصعوبات عديدة أهمها المنافسة الحادة من قبل مشروعات القطاع الخاص الجديدة والحاصلة على امتيازات وإعفاء وتسهيلات تفوق ما حصل عليه القطاع العام. فقد صدر في عام 1994 المرسوم التشريعي رقم 20 ليحل محل المرسوم 18 الذي كان ينظم عمل القطاع العام في سورية. وقد أعطى هذا المرسوم صلاحيات أوسع للجان الإدارية ومجالس الإدارة في مشروعات القطاع العام الصناعي، وبخاصة تعاملها مع الغير وإدارة منشآتها بالطريقة الاقتصادية المناسبة. ومع ذلك لابد من تحسين بيئة وظروف العمل في القطاع العام وإزالة المحددات والمعوقات التي يواجهها .

المرحلة الخامسة (2000 – 2008):

شهد الاقتصاد السوري مزيداً من التقدم والازدهار منذ عام 2001. وذلك ضمن سعي الحكومة السورية إلى التحرير والانفتاح الاقتصادي المدروس، الذي سيشكّل مساراً مفيداً لمسيرتها الاقتصادية وضامناً لتقدم قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، رغم الضغوط الخارجية الكبيرة التي برزت مع نهاية العام 2005. **من أهم سمات الخطة الخمسية التاسعة (2000 - 2005)** التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة**:**

- تأمين متطلبات الدفاع الوطني والأمن القومي.

- رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال بناء وتفعيل مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير السياسات الاستثمارية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة (المدن والمناطق الصناعية، المصارف، أسواق الأوراق المالية، الطرق والخدمات الأخرى، الموانئ والمطارات، الإصلاح المالي والضريبي.

- تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني، والخروج من تركيبته التقليدية بإدخال صناعات حديثة (صناعات التقانة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،) وإيجاد بدائل تنموية مستقبلية، تقلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المواد الخام (النفط الخام ، القطن)

- تعزيز التعددية الاقتصادية في إطار الشراكة الوطنية، وذلك بتحفيز القطاعات المختلفة للنهوض بأدوارها التنموية.

- إصلاح القطاع العام الاقتصادي وفق مبادئ الإدارة الاقتصادية .

- إيلاء الأهمية الكبيرة لتنمية الموارد البشرية من حيث الاستثمار في تطويرها وتأهيلها وتدريبها، وذلك بما ينسجم مع رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

- التقييم المستمر لمستويات الرواتب والأجور اقتصادياً، بما يحقق تناسبها مع تكاليف المعيشة ومتطلبات مساهمتها في تحريض الطلب وزيادة الإنتاجية .

- إصلاح النظام المالي والنقدي والضريبي بهدف تشجيع الادخار، وتحفيز الاستثمار العام والخاص، والبحث عن مطارح ضريبية جديدة، وتفعيل القائم منها لتحقيق العدالة الضريبية.

شهدت سورية تطورات اقتصادية إيجابية عديدة منذ عام 2001، نتجت عن الإجراءات التي تبنتها الحكومة السورية، والتي كان لها الأثر الكبير والهام في إنعاش الحركة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص المحلي والعربي والخارجي في النهضة الاقتصادية، التي أصبحت تعم سورية، رغم المصاعب والعقبات المستجدة التي تواجهها.

ولقد أسهمت هذه التطورات التي لحظها الاقتصاد السوري في تحضير سورية للاشتراك بقوة في التطورات العالمية المتلاحقة، وفي بلوغ مستويات اقتصادية جد متقدمة، ضمن سياسة واقعية متبعة وقائمة، تنبثق من أن التحول باتجاه اقتصاد السوق يجب أن يتم بشكل تدريجي، ويأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية السورية الأساسية، ولا يساهم في زيادة المشاكل والمشاغل الاقتصادية الداخلية، التي يمكن أن تنتج عن تحولات غير مبرمج لها أو غير محسوبة النتائج. من هنا فإن التحولات الجارية في الاقتصاد السوري، وإن بدت بطيئة بعض الشيء، إلا أن نتائجها سوف تكون ذات آثار إيجابية تعم النشاط الاقتصادي الكلي وتخدم المصالح المشروعة للشعب السوري، وتساهم في تذليل الضغوط التي يمكن أن تتعرّض لها سورية.

تمكّن الاقتصاد السوري من تنمية وتحسين ومتابعة مسيرته التنموية والإصلاحية المتواصلة، فلقد استطاع من تسجيل تقدم واضح في العديد من المجالات، وذلك بفضل الجهود الحثيثة التي تبذل على غير صعيد، إضافة إلى الدور المحوري الذي أصبح يقوم به القطاع الخاص السوري والمتوقع توسعه مستقبلاً. وتؤكّد هذه المصادر أن المستقبل الاقتصادي لسورية لا بد وأن يكون زاهراً وزاخراً بالعديد من الإنجازات التي سوف يكون لها الأثر الهام في تنشيط الحركة الاقتصادية المحلية والعربية أيضاً. ولا بد من التأكيد أن هذه التوقعات تنطلق من الخصائص العديدة التي يتمتع بها الاقتصاد السوري، ولاسيما فيما خص ثرواته الطبيعية، وتوافر الأيدي الماهرة فضلاً عن المستوى التعليمي العالي للشعب السوري، إضافة إلى وضوح الرؤية لدى المسؤولين.

شهدت مسيرة الإصلاح الاقتصادي المتتابعة في سورية، العديد من التطورات الملحوظة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد أعدت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2010. ولقد سمحت التشريعات الجديدة بإقامة البنوك الخاصة وتم افتتاح أول مصرفين في دمشق خلال مطلع عام 2004 (يعتبر بنك سورية والمهجر أول مصرف خاص يدشن في سورية إذ تم افتتاحه في 2004/1/7، ويسهم في رأس مال المصرف بنك لبنان والمهجر بنسبة 39% المؤسسة الدولية للتمويل إحدى شقيقات البنك الدولي بنسبة 10%، والنسبة الباقية 51% من نصيب القطاع الخاص في سورية)، وبذلك ينهي هذا الإجراء، احتكار الدولة للقطاع المصرفي في سورية، الذي دام أكثر من أربعة عقود، ويفتح مرحلة جديدة أمام القطاع المصرفي السوري. هذا ويبلغ رأسمال كل مصرف حوالي 30 مليون دولار. وفي عام 2001، صدر قانون يسمح بتأسيس مصارف خاصة في سورية لتحسين الخدمات في القطاع المصرفي وتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص.

أدت سياسة التطوير والتحديث التي اتبعتها سورية بدءاً من عام 2001، إلى تحسين الوضع الاقتصادي بصورة ملموسة. فقد اتخذت الحكومة السورية عدداً من الإجراءات المتعلقة بحيازة القطع الأجنبي والإصلاح الضريبي والمصرفي، كما تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتحسين فعالية التعرفة الجمركية. واستمرت سورية بتخفيض التعرفة الجمركية على المواد الأولية وإلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الناجم عن الصادرات الزراعية وتخفيض قائمة السلع الممنوع استيرادها بما فيها السيارات. واستمرت سورية بتخفيض التعرفة الجمركية المفروضة على المستوردات من الدول العربية في إطار انضمامها إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وسجلت سورية خطوات بارزة ولافتة في مجال الإصلاح الاقتصادي. ففي مجال التخصيص وإن كانت العملية ما تزال تتصف بالبطء والتأني، إلا أن السياسة الاقتصادية المتبعة اتجهت إلى إعادة تأهيل عمل القطاع العام ووضع قانون لتطوير المؤسسات العامة من خلال تحويل الشركات العامة الصناعية أولاً والشركات الأخرى إلى شركات قابضة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري

والصــلاحيات الواسـعة لإدارتها، بهدف جعلها قادرة على المنافسـة وتحقيق الأرباح. وهنا لا بد من ذكر، أنه تم تحرير قطاع الاتصـــالات جزئياً منذ العام 2001، عندما أعطت الحكومة الترخيص لمستثمرين في القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء وتشغيل شبكتين للهاتف الخليوي. ومن الأمور الجوهرية والأسـاســية، البدء بتحرير القطاع النقدي والمالي من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات الهامة التي شـــهدها الاقتصـــاد الســوري منذ العام 2001، كتوحيد ســعر الصرف.

ونتيجة لكل الإجراءات المتخذة من قبل الســلطات الســورية، فلقد أصــبح هنالك إقبالاً متزايداً للاســتثمار في ســورية من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما تم البدء بإعادة النظر في قانون الاسـتثمار الرقم (10) الذي صـدر عام 1991، والهادف إلى تسـهيل وتشـجيع الاسـتثمار الخاص والأجنبي في سـورية، وخاصــةً بعد صــدور المرسـوم رقم 7 لعام 2000 الذي تم بموجبه تعديل القانون رقم 10 لتشجيع الاستثمار، سمح بموجبه للأجانب حق التملك. كما تم التركيز على إزالة المعوقات الإدارية كالقيود على استيراد المعدات أو المواد الأولية وإجراءات الروتين الإداري.

تسـعى سـورية إلى مواكبة المتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية في العالم والاسـتفادة منها والتقليل من انعكاسـاتها السـلبية، من خلال برنامج الإصـلاح الاقتصـادي الطموح الذي ما زالت تنتهجه الحكومة السـورية. فبرنامج الإصــلاح الاقتصــادي المعمول به حالياً ما يزال يتناول بشــكل رئيســي التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية وتبســيط الإجراءات الإدارية وتحســين المناخ الاستثماري، لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات ، فضلاً عن الاهتمام بالإصلاح المالي والنقدي والمصـرفي والإداري والصـحة والتعليم وتطوير الكوادر البشـرية. وتتعاون سـورية مع جهات عديدة لتحقيق هذا البرنامج مثل الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة والمنظمات الدولية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري. هناك العديد من التحولات الاقتصادية التي تشهدها سورية، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، والشروع في تحرير بعض عمليات التجارة الخارجية والداخلية وتفعيل دور القطاع الخاص.

صــدر تقرير عن صــندوق النقد الدولي بتاريخ 2005/10/4، وفيه وصــف لحالة الاقتصــاد الســوري. وقد أشــار التقرير إلى أن النفط الســوري الذي يشــكّل 20% من الناتج المحلي الإجمالي ويحقق نصف دخل الحكومة سوف ينضب خلال العقدين المقبلين. وأشار إلى أهمية قيام الحكومة السورية بإصـلاحات سريعة واستحداث مصـادر أخرى للدخل وخلق المزيد من الوظائف. ولفت إلى أن التحديات التي يمكن أن تواجه سورية في المستقبل القريب عديدة. مؤكداً ضرورة تشجيع القطاع الخاص، ورأس المال الأجنبي للاسـتثمار في سـورية، منوهاً بأهمية اسـتمرار الحكومة السـورية في تطوير القوانين المالية وتشجيع قطاع البنوك وترسيخ الأمن الاجتماعي وإتباع المزيد من الشفافية.

كما صــــدر تقرير آخر عن بيت الاســـتثمار العالمي "غلوبل" خلال الربع الأخير من عام 2005، وهو يتناول الاقتصاد الكلي السوري، جاء فيه أن سورية تعتبر دولة نامية يرتكز اقتصادها في المقام الأول على الزراعة والطاقة. وحتى وقت قريب، اتسم الاقتصاد السوري بمواجهته لتحديات وعوائق خطيرة تعترض مسيرة النمو الاقتصادي، من ضمنها انخفاض معدلات إنتاج النفط، الأداء الضـــعيف للقطاع العام، وازدياد العجز التجاري، ضـــعف أداء الأســـواق المالية، وارتفاع معدلات البطالة المقترن بارتفاع معدلات النمو السكاني. أضف إلى ذلك، تعرض سورية في الوقت الراهن لتهديدات خارجية بفرض عقوبات اقتصـــادية عليها. ورغم ذلك فقد لوحظ خلال الأشـــهر الأخيرة اجتذاب سورية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الأعمال المصرفية، العقارات، الصناعة والسياحة.

وأضاف تقرير غلوبل بأن الحكومة السورية استهلت جهودها الإصلاحية بتغيير البيئة التنظيمية في القطاع المالي. حيث قامت سورية في عام 2001، بإجازة عمل البنوك الخاصة، وبدأت العديد من البنوك مزاولة أنشطتها في عام 2004. إلا أن إحكام السيطرة على تداول العملات الأجنبية لا يزال من أكبر المعوقات التي تحول دون نمو القطاع المصـــرفي، بالرغم من اتخاذ ســـورية لعدة إجراءات تدريجية لتخفيف تلك القيود. وفي عام 2005، أصـــدرت ســـورية قانونا يســـمح للبنوك الخاصـــة المرخصـــة ببيع العملات الأجنبية إلى المواطنين الســـوريين والى القطاع الخاص بغرض تمويل الواردات. ويعد سـعر الصـرف السـوري ثابتا. وفي ذات الوقت، تم السـماح للبنوك المحلية بإصـدار خطابات الاعتماد الخاصـة بتصـدير واسـتيراد ما يقرب من 950 سلعة مختلفة، في قائمة تمثل قرابة ربع إجمالي التجارة الســـورية. علاوة على ذلك، تم تخفيض رســـوم المعاملات ورســـوم الطابع بهدف تعجيل عمليات الإقراض وخفض التكاليف الإضـــافية الناجمة عن إجراءات تســـجيل القروض. ويعتبر ما تقدم بعض الخطوات الرامية إلى إصلاح القطاع المصرفي السوري.

في قطاع التأمين، صـــادق مجلس الوزراء الســـوري في الرابع من شـــهر أيار (مايو) من عام 2005، على مشـروع قانون ينظم قطاع التأمين ويسـمح بتأسـيس شـركات سـورية خاصـة لمزاولة أعمال التأمين وإعادة التأمين. وعلى صـعيد سـوق رأس المال، فمن المتوقع أن تفتتح سـورية سـوقا للأوراق المالية قريباً. وتأمل الحكومة في جذب استثمارات جديدة إلى قطاعات الأعمال المصـرفية، السياحة، الغاز والتأمين، بغية تنويع مصـادرها الاقتصـادية بعيداً عن الاعتماد على النفط والزراعة. هذا، حققت سـورية وفي عام 2004 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت نسـبته 2% ، كما يتوقع أن تحقق ســـورية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما نســـبته 3.5% في عام 2005، رغم تراجع إنتاج النفط من 600.000 برميل يومياً في عام 1995، وصـــولاً إلى حوالي 450.000 برميل يومياً في عام 2004.

بالنسبة لتحرير الاقتصاد السوري، فقد تم تخفيض عدد من الرسوم الجمركية كما ألغيت القيود غير الجمركية. وعلى صعيد الديون الخارجية، حققت سورية تقدما في تخفيف عبء ديونها الخارجية الثقيلة من خلال عقد اتفاقات ثنائية لإعادة جدولة الديون مع معظم دائنيها الرئيسيين. ومن ضمن الاتفاقات الكبرى لتسوية الديون، تلك التي جرت في شهر كانون الثاني (يناير) من العام 2005، والتي قامت روسيا بموجبها بإلغاء حوالي 73% من ديون سورية البالغ قيمتها 13 مليار دولار أميركي، والتي كانت مستحقة منذ فترة طويلة. كما عقدت سورية اتفاقات مماثلة مع الدول الدائنة الأخرى من أجل تقليل أعبائها من الديون الخارجية.

لقد بدأت سورية خطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد بدخول "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، وتشير التطورات المدرجة أدناه إلى التوجهات الإصلاحية التي تنتهجها الحكومة:

- تبنى المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي رسمياً مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي".
- وقبل ذلك عكس المؤتمر الصناعي الوطني المعقد عام 2005 توجهاً جديداً لدى الحكومة، حيث جمع بين صناعيي القطاع الخاص والحكومة لمناقشة العقبات التي يواجهها الاستثمار، واقتراح الأفكار لتطوير القطاع الخاص الصناعي، وقد أدى اللقاء إلى سلسلة من القرارات كإلغاء الرسوم الجمركية على جميع المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الأخرى، وإلغاء الرسم القنصلي على الاستيراد والتصدير، وخفض جميع رسوم المرافئ بنسبة 25%، وخفض مدفوعات رب العمل الخاصة بالضمان الصحي للعاملين .. الخ، بالإضافة إلى عقد مؤتمرات مماثلة كمؤتمر المغتربين وندواتٍ وطنيةٍ للقطاعات الأخرى، كالسياحة، والنقل، والمعلوماتية والاتصالات وغيرها.
- وفي تموز 2005 أطلقت سورية التقرير الوطني للتنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو التقرير الذي طرح اقتصاد السوق الاجتماعي كاقتصادٍ يجعل من الإنسان هدفاً نهائياً لكل الجهود، والذي أكد التزام البلاد بالحد من الفقر، وقد أظهرت الأرقام أن معدل الفقر في تراجع مستمر.
- لقد شدد برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار وإصلاح القطاع النقدي (افتتاح مصارف خاصة، وتحرير معدلات الفائدة، وتحرير تحويل الأموال، وتوحيد سعر الصرف، وضمان قابلية التحويل الكاملة لليرة السورية، والسماح بالمصارف الإسلامية، وإيجاد سوق للأسهم)، وفي القطاع المالي (تخفيض ضريبة الدخل، وتطبيق ضريبة المبيعات لتعوض التراجع التدريجي في إيرادات الرسوم الجمركية والضرائب)، إضافةً إلى إصلاح النظام القضائي، وتحرير التجارة الخارجية، وتقليل البيروقراطية والعقبات الإدارية، وإيجاد دور أكبر للقطاع الخاص.

إن الخطوة الأولى في أية عملية إصلاحٍ اقتصادي تسير على درب تحرير الاستثمار هي توفير الإطار القانوني الموائم للاستثمار والتجارة، وذلك عبر إصلاح القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريع والتدابير التنظيمية، وقد شهدت سورية سلسلة من تلك الإجراءات نورد أهمها:

- توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، كما خفضت معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام 2004، وذلك للمرة الأولى منذ 1981، وسُمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
- صدور القانون رقم 23 لعام 2000 "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.
- صدور القانون رقم 28 لعام 2001 الذي فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص، وقد بلغ عدد المصارف المرخصة حتى الآن ثمانية مصارف.
- صدور القانون رقم 29 لعام 2001 والخاص بالسرية المصرفية.
- إلغاء المرسوم رقم 33 لعام 2003 للقانون 24 لعام 1986 وتعديلاته الواردة في القانون 6 لعام 2000، وهما القانونان المقيّدان للتعامل بالعملات الأجنبية والمعتبران من العقبات التي كانت تواجه الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- صدور القانون رقم 59 لعام 2003 الخاص بغسيل الأموال، فأحدثت هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML).
- صدور المرسوم رقم 55 لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- سمح المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
- صدور المرسوم رقم 43 لعام 2005 الذي فتح باب قطاع التأمين أمام الاستثمار الخاص، وكذلك تم سابقاً فتح الباب للاستثمار الخاص في الصحة والتعليم العالي.
- حلّ القانون رقم 24 لعام 2003 والخاص بضريبة الدخل محل القانون 85 لعام 1949، وهو إصلاحٌ في الإطار الاقتصادي والقانوني، ثم جاء صدور المرسوم رقم /51/ لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 ليخفض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
- كما تم إصدار قانون جمركي جديد، ويتوقع صدور قانون للتجارة الإلكترونية وآخر للاستثمار العقاري.
- وفي عام 2004 أنشأت محكمة بداية مدنية (غرفة رقم 2) في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة حول قانون الاستثمار، وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل الدعاوى من غير تأخير.

- أقر المرسوم رقم 92 لعام 2004 انضمام سورية إلى "نظام مدريد" للتسجيل الدولي للعلامات التجارية، وإلى معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع (PCT) الخاصة بتسجيل الاختراعات.
- وقد انضمت سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي تأسس للمساعدة في التوسط في حل النزعات الاستثمارية بين الحكومات وبين المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص، وفي تموز 2002، أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).
- إن انضمام سورية إلى كلٍّ من (ICSID) و(MIGA) أمرٌ متوقع من أجل إشاعة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين الأجانب المتوقع قدومهم فيما يخص تعاملهم مع الحكومة السورية.
- وقد تم إنشاء هيئة لمكافحة البطالة، حيث أعلنت سورية في تشرين الأول 2001 عن خطة خمسية لخلق 440 ألف فرصة عمل بكلفة (50) مليار ل.س .
- صدور القانون رقم 25 لعام 2006 المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- صدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار بدلاً من قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته.

وقد تم القيام بإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها:

- تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (**WOT**).
- وُقع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (مع تركيا وتونس، واليمن ومصر، وإيران، والصين، والأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي .. الخ)، وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول.
- وتنوي سورية افتتاح أول مكتب لها في الخارج من أجل تشجيع التجارة والأعمال، وذلك في أعقاب توقيع اتفاقية بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة وصناعة ميلانو، وسوف تستضيف الأخيرة المكتب التجاري الذي يعمل بوصفه مكتباً تمثيلياً دائماً لاتحاد غرف التجارة السورية في إيطاليا، يقدّم المعلومات والخدمات الاستشارية للشركات الإيطالية والسورية.
- خُطط لإقامة منطقتين اقتصاديتين خاصتين تركز الأولى على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى البحث والتطوير (القرية الإلكترونية)، والثانية تقوم بإنتاج وتصدير منتجات الصناعة الزراعية ذات القيمة المضافة، كما تتجه الجهود لزيادة عدد مشتركي الإنترنت، وزيادة عدد الحواسب من 300 ألف إلى 750 ألف حاسوب.

- وفي عام 2003 صــــدرت التعليمات التنفيذية للقانون الجديد المنظِّم للمناطق الحرة والذي يسـمح بالاسـتثمار في جميع أنواع الخدمات إضــافةً إلى النشـاطات الصـناعية والتجارية في هذه المناطق.
- إحداث المدن الصناعية في ثلاث محافظات (ريف دمشق، حمص، حلب) ودراسة مشاريع إحداث مدن جديدة.
- وفي عام 2004 تم فتح قطاعات اقتصـــادية كانت الدولة تحتكرها أمام القطاع الخاص، وهي صناعة الإسمنت والأجهزة التلفزيونية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية المنزلية إضافةً إلى تعبئة المياه.
- بالنظر إلى تطور الموازنة العامة للدولة يظهر ازدياد حجم الموازنة بشــقيها (الاســتثماري والجاري) خلال السـنوات الخمس الأخيرة بنسـبة (40 %)، فازداد حجم الموازنة الاسـتثمارية بنسـبة (22 %)، وازداد حجم الموازنـة الجاريـة خلال نفس الفترة بنســـبة (58 %)، ويبين ذلك الجدول التالي:

تطور الموازنة العامة للدولة للأعوام 2003– 2007 (مليار ل.س)

السنوات	الاستثماري	الجاري	المجموع
2003	211	209	420
2004	217	233	450
2005	180	208	460
2006	195	300	495
2007	258	330	588
معدل الزيادة	% 22.3	% 57.9	% 40

خامساً – أهم متغيرات الاقتصاد الوطني والاستثمار:

رغم تأثير العديد من العوامل السـلبية على الخطط الموضـوعة لمختلف الفعاليات الاقتصـادية فقد حافظ كل من الإنتاج والناتج على الاتجاه العام للنمو في عام 2006 حسب ما أظهرته البيانات الخاصــة بتقديرات الإنتاج والناتج لغاية الشــهر التاســع من عام 2006 ، الذي يعتبر العام الأول للخطة الخمسـية العاشـرة التي تضـمنت توجهات وأهداف طموحة وواقعية للاقتصـاد السـوري في السنوات الخمس القادمة من أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن (7%) في نهاية الخطة، وإعطاء الأهمية لقطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة ومياه الشرب والإسكان.

الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 :

ارتفع معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال الفترة (2000-2005) من (4%) في عام 2004 إلى (4.2%) في عام 2005 ويتوقع أن يصل في عام 2006 إلى حدود (4.9%)، وهذا يدل على زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي ليبلغ في عام 2006 حسب البيانات الأولية ما مقداره (2106) مليار ل.س أي بزيادة عن عام 2005 قدرها (8.2%)، في حين أن زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2005 كانت بنسبة (5.1%)، وقد شملت الزيادة أغلب القطاعات الاقتصادية والخدمية باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية الذي تراجع بسبب تناقص إنتاج كميات النفط.

وقد أسهم قطاع الزراعة والري بحوالي (19.5%)، والصناعة الاستخراجية بحدود (8.3%)، والصناعة التحويلية (21.9%)، والتجارة (12.6%) والخدمات بحدود (11.6%)، وباقي القطاعات بحدود (15.7%) ويوضح ذلك الجدول التالي:

الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	2004		2005		نسبة الزيادة	2006		نسبة الزيادة
	قيمة الإنتاج	**المساهمة**	**قيمة الإنتاج**	**المساهمة**		**قيمة الإنتاج**	**المساهمة**	
الزراعة والري	**371455**	**20.1**	**391532**	**20.1**	**504**	**411107**	**1905**	5.0
الصناعات الاستخراجية	**217068**	**11.7**	**199856**	**10.3**	**-7.9**	**174817**	**8.3**	-12.5
الصناعات التحويلية	**433250**	**23.4**	**438170**	**22.5**	**1.1**	**462186**	**21.9**	5.5
الكهرباء والماء	**52147**	**2.8**	**58003**	**3.0**	**11.2**	**66889**	**3.2**	15.3
البناء والتشييد	**88684**	**4.8**	**93238**	**4.8**	**5.1**	**98539**	**4.7**	5.7
التجارة	**239650**	**12.9**	**227628**	**11.7**	**-5.0**	**265165**	**12.6**	16.5
النقل والمواصلات	**173298**	**9.4**	**226430**	**11.6**	**30.7**	**249744**	**11.9**	10.3
المال والتأمين	**52196**	**2.8**	**68453**	**3.5**	**31.3**	**102953**	**4.9**	50.4
الخدمات	**197419**	**10.7**	**217111**	**11.2**	**10.0**	**244067**	**11.6**	12.4
صافي الرسوم الجمركية	**27023**	**1.4**	**26608**	**1.3**	**-1.5**	**30924**	**1.4**	16.2
المجموع	1852190	100	1947029	100	5.1	2106391	100	8.2

يضاف إلى ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (56%) في عام 2004 إلى (61 %) في عام 2005 لتصل إلى (62%) في عام 2006، مع تراجع مساهمة القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي وفق الجدول الآتي:

مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي (مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الإنتاج %		
	قطاع عام	**قطاع خاص**	**مجموع**	**عام**	**خاص**	مجموع
2004	**806028**	**1046103**	**1852131**	**44**	**56**	100
2005	**750949**	**1196080**	**1947029**	**39**	**61**	100
2006	793754	1312636	2106390	38	62	100

2- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 :

حافظ الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو اقتصادي بحدود (4.5%) في عام 2005 ووصل في عام 2006 إلى حدود (5%)، وهذا يدل على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في عام 2006 حسب البيانات الأولية ما مقداره /1213/ مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام 2000 ورافق ذلك زيادة مجمل الناتج في عام 2006 للقطاعات (الزراعة، الكهرباء والماء، البناء والتشييد، النقل والمواصلات، المال والتأمين، الخدمات).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	2004		2005		نسبة الزيادة	2006		نسبة الزيادة
	قيمة الناتج	**المساهمة %**	**قيمة الناتج**	**المساهمة %**		**قيمة الناتج**	**المساهمة %**	
الزراعة والري	**257958**	**23.3**	**276532**	**23.9**	**7.2**	**286886**	**23.6**	3.7
الصناعة الاستخراجية	**204991**	**18.5**	**188206**	**16.3**	**8.2-**	**164423**	**13.6**	12.6-
الصناعة التحويلية	**72510**	**6.6**	**72347**	**6.3**	**0.2-**	**37652**	**3.1**	48.0-
الكهرباء والماء	**19259**	**1.7**	**14908**	**1.3**	**22.6-**	**18631**	**1.5**	25.0
البناء والتشييد	**32508**	**2.9**	**38438**	**3.3**	**18.2**	**41048**	**3.4**	6.8
التجارة	**201102**	**18.2**	**187849**	**16.3**	**6.6-**	**219427**	**18.1**	16.8
النقل والمواصلات	**122057**	**11.0**	**155041**	**13.4**	**27.0**	**172265**	**14.2**	11.1
المال والتأمين	**47051**	**4.3**	**61285**	**5.3**	**30.3**	**93057**	**7.7**	51.8
الخدمات	**130968**	**11.9**	**145930**	**12.6**	**11.4**	**163401**	**13.5**	12.0
صافي الرسوم الجمركية	**17177**	**1.6**	**14849**	**1.3**	**13.5-**	**16364**	**1.3**	10.2
المجموع العام	1105581	100	1155385	100	4.5	1213154	100	5.0

وقد أثر ذلك على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث بقيت مساهمة قطاع الزراعة والري بحوالي (23.6%)، في حين تراجعت نسبة

مساهمة الصناعة الاستخراجية من (16.3%) في عام 2005 إلى (13.3%) في عام 2006، وكذلك الصناعات التحويلية من (6.3%) في عام 2005 إلى (3.1%) في عام 2006، وارتفعت نسبة مساهمة التجارة إلى (18.1%) والنقل إلى (14.2%) والخدمات إلى (13.5%)، والجدول التالي يوضح نسب مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي:

وتدل البيانات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (58 %) في عام 2004 إلى (65 %) في عام 2005 ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى (68 %) في عام 2006، أما القطاع العام فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج:

مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي (مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الإنتاج%		
	قطاع عام	**قطاع خاص**	**مجموع**	**عام**	**خاص**	مجموع
2004	**463565**	**642016**	**1105581**	**42**	**58**	100
2005	**400018**	**755367**	**1155385**	**35**	**65**	100
2006	382314	830840	1213154	32	68	100

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الازدياد الملحوظ لقيم (الدعم الحكومي) لعدد من الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة أثر على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وعلى نسب مساهمة تلك القطاعات فيه وسجلت تراجعا بسبب ازدياد مقدار الدعم من (49) مليار ل.س في عام 2003 ليصل إلى (95) مليار ل.س في عام 2004 والى (185) مليار ل.س في عام 2005 أي بمعدل زيادة سنوية 100% تقريباً، والمتوقع ارتفاع هذا الرقم.

التكوين الرأسمالي (الاستثمارات قطاع عام وخاص):

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني (26 %) في عام 2006 بالأسعار الثابتة لعام 2000 وبما يعادل (315) مليار ليرة سورية، ساهم فيها القطاع العام بنسبة (46 %) من مجمل هذا التكوين، والقطاع الخاص بنسبة (54 %) مقابل (26.2 %) في عام 2005 وبما يعادل (303) مليار ل.س، أسهم القطاع العام بنسبة (48 %) من مجمل التكوين والقطاع الخاص بنسبة (52 %)، مما يلاحظ تقدم مساهمة القطاع الخاص عن القطاع العام في عملية التنمية خلال الفترة (2003–2006) مبيناً ذلك في الجدول التالي:

مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي (مليون ل.س)

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000			نسبة المساهمة %		
	قطاع عام	**قطاع خاص**	**مجموع**	**عام**	**خاص**	مجموع
2003	**147087**	**87731**	**234818**	**62.6**	**37.4**	% 100
2004	**135770**	**145649**	**281419**	**48.2**	**51.8**	% 100
2005	**145798**	**157331**	**303129**	**48**	**52**	% 100
2006	145000	170232	315232	46	54	% 100

أ. معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

تدل البيانات إلى ازدياد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الثابتة لعام 2000) بمقدار (1.6%) في عام 2004 عن عام 2003 ، لترتفع إلى (2.8%) في عام 2005 مع توقع أن تستمر هذه الزيادة في عام 2006 بذات النسبة (2.8%) تقريبا عن عام 2005 مع ثبات معدل نمو حصة الفرد من الناتج ليبقى بحدود (2.7%) خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ب. البطالة :

تشير بيانات المسوح التي نفذت خلال الفترة (2003-2006) إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة فقد انخفضت البطالة من حوالي (10.9%) عام 2003 إلى حوالي (9%) عام 2004 وإلى (8%) عام 2005 وإلى حوالي (8.6%) في منتصف عام 2006 وقد قدر عدد المتعطلين عن العمل في منتصف عام 2006 بحوالي (462) ألف متعطل، وكان ذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ظاهرة البطالة وزيادة الاستثمارات.

ج. في مجال الميزان التجاري :

يميل الميزان التجاري لصالح الاستيراد من السلع بالأسعار الجارية خلال السنوات (2003-2005) حيث بلغت قيمة المستوردات والصادرات من السلع فقط وفق الجدول التالي:

الميزان التجاري للسنوات 2005/2003 (مليار ل.س)

السنوات	السلع والخدمات بالأسعار الجارية		
	الصادرات	**المستوردات**	الفائض + العجز-
2003	**265**	**237**	28+
2004	**346**	**389**	43-
2005	424	502	78-

د. ميزان المدفوعات :

اتجه الميزان الكلي للمدفوعات (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي) بالأسعار الجارية خلال السنوات 2005/2003 لتسجيل عجزا في ميزان المدفوعات وفق ما هو مبين في الجدول:

ميزان المدفوعات للسنوات 2005/2003 (مليار ل.س)

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	**مدين**	الرصيد
2003	**473**	**438**	35+
2004	**574**	**598**	24−
2005	692	737	45−

سادساً – نقاط ضعف مناخ الأعمال في سورية:

- ثمة بعض العقبات الإدارية التي لازال يعاني منها المستثمرون في الحصول على التراخيص، وذلك يعود إلى تعدد الإجراءات الخاصة بالأعمال أمام المستثمر ووجود حلقات من الروتين الذي بدأت تضعف وطأته شيئاً فشيئاً، وهو ما يرتب زيادة في التكاليف ويستهلك المزيد من الوقت.
- ضعف التمويل بالنسبة للمشاريع الصناعية، فالتمويل الذي تقدمه المصارف الحكومية المتخصصة يتطلب شروطاً وضمانات إضافية مرهقة، أما المصارف الخاصة فجاهزيتها لازالت محدودة.
- ضعف آلية التسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين في المشروعات الاستثمارية عامة درءاً لظاهرة تهرب المستثمرين من تسجيل عامليهم أو عدم التصريح الحقيقي عن أجورهم وبتنظيم سوق العمل بشكل أفضل للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة في امتصاص البطالة.
- عدم اكتمال عملية تطوير وتحديث القوانين التشريعات التي تؤمن بيئة صحية للاستثمار كقانون الشركات، قانون الاستثمار العقاري الخ.
- عدم الانتهاء من مخططات استعمالات الأراضي التي تمكننا من تصور خارطة استثمارية مستقبلية لسورية، علماً أنه لا زالت الجهود مستمرة نحو إنجاز خارطة استثمار متطورة ترشد المستثمر إلى الفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات التنافسية أو المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية.

أما فيما يختص باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، فقد شهدت سورية تطورات إيجابية كبيرة. فوفقاً لما جاء بتقرير الاستثمار العالمي لعام 2005، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في شهر أيلول (سبتمبر) من عام 2005، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية كنسبة من القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت من 5.8% فقط في عام 2002 إلى 22.7% في العام 2004. وتجتذب سورية في الوقت الحاضر انتباه المستثمرين العرب والأجانب المتطلعين إلى الفرص الاستثمارية في قطاعات العقارات، السياحة والأعمال المصرفية. كما تستهدف العديد من المشاريع العقارية تطوير قطاع السياحة

السوري تطويرا أكبر، حيث ارتفع عدد السائحين الوافدين لزيارة سورية. ويذكر أن عدد السائحين الذين توافدوا على سورية في عام 2004 وصل إلى حوالي 6.2 مليون سائح قاموا بإنفاق 1.85 مليار دولار أميركي، بارتفاع بلغت نسبته 31% عن ما تم إنفاقه في عام 2003. على صعيد آخر، شرعت سورية في إجراء إصلاحات اقتصادية استهدفت تحرير معظم الأسواق وكذلك إعطاء المؤسسات مرونة أكبر من أجل إدارة شؤونهم بصورة لا مركزية، عوضاً عن قيام الإدارة بالإشراف المباشر عليها.

ومع ذلك لا زال هناك عدة قوانين تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز في سورية، ومنها:

- القانون رقم 47 لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
- المرسوم رقم 103 لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
- القانون رقم 21 لعام 1958.
- المرسوم رقم 10 لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
- النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.
- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 198 لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
- قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
- قانون وزارة التعليم العالي القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
- قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.
- المرسوم رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.

سابعاً – واقع تشميل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وفق أحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته:

يظهر وبوضوح تحليل بيانات المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بأن آفاق الاستثمار في سورية لازالت واسعة وفرصه واعدة ومجزية، وقد أخذت تتبوأ مكانتها الصحيحة كمركز جذب واهتمام، فقد عقد المجلس الأعلى للاستثمار /11/ جلسة خلال عام 2006 وافق خلالها على تشميل **(703)** مشروعاً بمختلف القطاعات الاقتصادية شكلت ما نسبته **(18.4%)** من إجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991 – 2006) والبالغة **(3824)** مشروعاً.

المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991
خلال الفترة (1991 – 2006)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى		التكاليف الاستثمارية المحلية	منه بالقطع الأجنبي	
1991-1995	**233**	**8**	**279**	**3**	**523**	**68314.9**	**50129.9**	35848
1996-2000	**174**	**6**	**231**	**7**	**418**	**58012.8**	**45530.5**	18235
2001	**124**	**9**	**265**	**1**	**399**	**36067.2**	**29284.5**	12093
2002	**94**	**5**	**382**	**1**	**482**	**43925.3**	**25223.7**	12548
2003	**95**	**19**	**140**	**2**	**256**	**42894**	**32237**	10011
2004	**227**	**21**	**241**	**3**	**492**	**180450.4**	**136757.8**	30750
2005	**236**	**26**	**281**	**8**	**551**	**363745.3**	**270259.8**	53828
2006	**351**	**66**	**280**	**6**	**703**	**470143.6**	**344133.7**	46681
المجموع	1534	160	2099	31	3824	1264254	934257	219994

واستأثرت المشاريع الصناعية عام 2006 بحصة وفيرة منها فبلغت **(351)** مشروعاً، والزراعية **(66)** مشروعاً ومشاريع النقل بأنواعه **(280)** مشروعاً، بالإضافة إلى **(6)** مشاريع لأنشطة مختلفة في الخدمات النفطية والكهرباء والطاقة والصحة، ومن جهة ثانية بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية لهذه المشاريع **(470)** مليار ليرة سورية منها بالقطع الأجنبي **(344)** مليار ليرة سورية، محققة بذلك قفزة نوعية هذا العام حيث بلغت نسبة التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع **(37.2 %)** من قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لكافة المشاريع التي شملت منذ صدور هذا القانون عام 1991.

أما من ناحية تنفيذ المشاريع الصناعية فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة أو التي اتخذت إجراءات تنفيذية (ترخيص صناعي، سجل صناعي جزئي، سجل صناعي نهائي) **(895)** مشروعاً صناعياً محققة نسبة وقدرها **(58.3 %)** من إجمالي المشاريع المشمولة خلال الفترة (1991 – 2006) والبالغ عددها **(1534)** مشروعاً صناعياً، وإذا تم استبعاد ما تم تشميله أو تنفيذه في عام 2006 باعتبار أنها مشاريع جديدة ولم تنته مدة تنفيذها فتصبح النسبة أقرب إلى الواقع وهي **(75.6%)**.

جدول تتبع التنفيذ للمشاريع الصناعية المنفذة أو التي قيد التنفيذ للفترة (1991 – 2006)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			العدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		ترخيص صناعي	**سجل جزئي**	**سجل نهائي**		
1991–2000	**407**	**23**	**92**	**292**	**407**	%100
2001	**124**	**30**	**43**	**51**	**124**	%100
2002	**94**	**36**	**23**	**20**	**79**	% 84
2003	**95**	**25**	**17**	**14**	**56**	% 59
2004	**227**	**76**	**22**	**8**	**106**	% 46.7
2005	**236**	**67**	**6**	**2**	**75**	% 31.8
2006	**351**	**41**	**7**	**0**	**48**	% 13.6
المجموع	1534	298	210	387	895	% 58.3

ولا بد من ملاحظة المؤشرات التالية:

- وصـل إجمالي التكاليف الاسـتثماري للمشـاريع المشـمولة في الفترة (1991–2006) إلى **(1264.2)** مليار ل.س.
- يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى من إجمالي عدد المشـاريع المشـمولة خلال الفترة 1991–2006 **(2099)** مشروعاً، بينما تأتي المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية **(1534)** مشروعاً.
- يتضـح تطور أعداد المشـاريع الصـناعية منذ عام 2000 وما بعده، أي منذ تعديل القانون رقم /10/ بالمرسوم رقم /7/ لعام 2000 الذي سمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأرض والمشروع وفتح حسابات مصرفية بالقطع.
- في عام 2006 وحده تم تشميل ما نسبته **(18.4%)** من مجمل أعداد المشاريع في الأعوام الخمسة عشر، حيث كان هذا العام هاماً جداً بالنسبة للاستثمار في سورية.
- ثمة ملاحظة بأن فرص العمل المصرح بها أقل من الأرقام الفعلية، وذلك يعود لأسباب لها علاقة بالتهرب من دفع التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى أسباب أخرى.
- يعود حوالي 99 % من هذه المشـاريع إلى القطاع الخاص، بينما يشـكل القطاع المشـترك أقل من 1 %.

عدد المنشآت الصناعية المنفذة وفق القانون رقم /21/ لعام 1958خلال السنوات (2000-2006) (وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط	البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	**102**	**100**	**119**	**123**	**127**	**140**	97
	رأس المال	**748.5**	**726.26**	**928.54**	**502.4**	**598.5**	**950.76**	2008
	عدد العمال	**603**	**614**	**935**	**760**	**727**	**792**	643
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	**149**	**159**	**162**	**175**	**207**	**247**	175
	رأس المال	**1784.6**	**2082.1**	**1324**	**1462.9**	**2761**	**2496.4**	4076
	عدد العمال	**621**	**1363**	**1201**	**1119**	**1835**	**1604**	1685
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	**122**	**145**	**206**	**210**	**328**	**380**	238
	رأس المال	**1147**	**1420.6**	**1260**	**1611.4**	**2580**	**2837.7**	3704
	عدد العمال	**578**	**1169**	**845**	**1342**	**1906**	**1724**	1290
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	**217**	**196**	**227**	**187**	**244**	**227**	174
	رأس المال	**632.5**	**624.65**	**540.31**	**862.45**	**1220**	**1258.9**	3889
	عدد العمال	**1001**	**1268**	**1263**	**952**	**1752**	**1773**	1473
المجموع العام	عدد المنشآت	**590**	**600**	**714**	**695**	**906**	**994**	684
	رأس المال	**4312.6**	**4853.6**	**4052.9**	**4439.2**	**7160**	**7543.7**	13677
	عدد العمال	2803	4414	4244	4173	6220	5893	5091

* بيانات 2006 تشمل المنفذ حتى الربع الثالث منه.

وبنهاية عام 2005 منحت تراخيص لســـتة بنوك خاصـــة للعمل في ســـورية، أربعة منهم مدعومين من قبل بنوك عاملة في لبنان. وتجدر الإشـــارة إلى أن البنوك الخاصـــة ما تزال تعتبر ظاهرة جديدة، إذ بعد خمس سنوات من بدء الحكومة لعملية الإصـلاح المالي والنقدي، طبقاً للمادة رقم (6) من قانون (28) لسنة 2001، أصبح بمقدور البنوك مزاولة العمل بشكل رسمي في سورية إما كشـركات خاصـة أو شـركات مشـتركة، على أن يتوفر للبنوك الجديدة رأس مال لا يقل عن 1.500 مليون ليرة سورية (28.5 مليون دولار)، مع نسبة مشاركة لا تتعدى الـــ49% للمالك أو المستثمر الأجنبي.

هناك إجراءين يجب اتخاذهما لتطوير القطاع المصـرفي الخاص؛ الأول هو زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصـــارف الخاصـــة (30 مليون دولار)، مع بعض المرونة التي تبديها الســلطات السورية في هذا الأمر. أما الأمر الثاني فهو الحاجة إلى خلق هيئة لسوق رأس المال وتوافر سوق فاعل لرأس المال. الأمر الذي من شـــأنه زيادة الســيولة، وفتح المجال أمام وزارة المالية الســـورية لإصـدار سـندات خزينة، مما يسمح باسـتخدام المردود في تمويل المشـاريع الإنمائية. وهناك بعض

التقدم في هذا المجال. فقد صـــدر القانون رقم (22) خلال 19 حزيران (يونيو) 2005، يدعو إلى إنشاء سلطة رقابية مع مسؤولية تنظيم السوق.

ثامناً – أهداف للخطة الخمسية العاشرة (2006 – 2010):

1. نمو اقتصادي مستدام:
   - رفع حجم الاستثمار
   - تحسين مناخ الاستثمار
   - تعزيز التنافسية محليا ودوليا
   - رفع المكون التقاني عبر البحث والتطوير والابتكار والقيمة المضافة
   - تعزيز الترابطات بين القطاعات وأنواع الصناعات
   - إجراء تحول في التركيب الهيكلي نحو قيم مضافة عالية
   - تغير هيكلي في الصادرات السورية بعيدا عن النفط
   - بناء سوق يعتمد على المنافسة وإلغاء الاحتكارات العامة والخاصة
2. خلق فرص العمل:
   - تشجيع قيام وتنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
   - تطوير التدريب والتأهيل
   - تشجيع المبادرة والابتكار والابتعاد عن الاتكالية في خلق فرص العمل
   - بناء الحاضنات التقانية
   - تطوير مزيج تنافسي من الصناعات الكثيفة العمالة وكثيفة رأس المال
   - تطوير آليات وتشريعات سوق العمل
3. رفع إنتاجية عوامل الإنتاج:
   - زيادة معدل كثافة رأس المال للعامل
   - إصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث العلمي والصحة
   - تطوير القدرات والنظم الإدارية
   - الاستثمار في العلوم والتقانة
   - تطوير النظم الاجتماعية المشجعة للاقتصاد المعرفي بدلا من الاقتصاد الريعي
4. تخفيف الفقر:
   - رفع مستوى التعليمي للفئات المهددة بالفقر والقضاء على الأمية
   - تحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق الأكثر فقر
   - بناء شبكات وحزم الأمان الاجتماعي وتامين السكن الشعبي وتطوير واقع السكن
   - سياسة مالية تستهدف الفقراء لتحسين توزيع الدخل

- تامين وصول الفقراء إلى الموارد المالية عبر التمويل الصغير
- تعزيز دور المجتمع المحلي والأهلي في العملية التنموية

5. بناء أسس اقتصاد معرفي.
6. تحسين كفاءة الإدارة العامة:

- تعزيز سيادة القانون والشفافية وثقة المواطن بعدالة القضاء
- ترسيخ مبدأ الخدمة المدنية المستقلة والمهنية والمسؤولة
- ترسيخ مبدأ المحاسبة والمسائلة أمام المواطنين وممثليهم مركزيا ومحليا
- تعزيز الإدارة المحلية واللامركزية
- خلق مناخ مناسب للمجتمع الأهلي للعمل كآلية رقابة ومساءلة
- تطوير دور الإعلام المستقل للرقابة والتوجيه
- تطوير تعزيز دور ممثلي الشعب مركزيا ومحليا عبر بناء قدرات المؤسسات.
- تطوير نظام حوافز وأجور مبني على أساس الكفاءة والمهنية والمسائلة والنتائج

صدر خلال شهر حزيران (يونيو) 2005 مرسوم يقضي بإحداث سوق للأوراق المالية – بورصة، للمرة الأولى في تاريخ سورية. وينص المرسوم على أن تشكل في سورية جهة ناظمة تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بشخصية اعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، على أن يكون لهذه الهيئة جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها وبما يحقق أهدافها ويحظر عليها القيام بأي عمل أو نشاط بقصد الربح أو إقراض الأموال أو إصدار الأوراق المالية. ومن هذه الأهداف تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وحماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش. ومن الأهداف التي حددها المرسوم أيضا تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد السوري.

إن إحداث هيئة للأوراق والأسواق المالية السورية سيسهم في استكمال بناء الاقتصاد السوري الحديث الذي يتطلع إلى مزيد من النمو والاندماج مع الاقتصاد العالمي. فلهذه السوق أهمية كبرى في تشجيع الاستثمار وتشجيع الانتقال إلى إحداث الشركات المساهمة العامة، حيث ستشكّل السوق إطاراً شفافاً وعملياً لتعبئة مدخرات السوريين وإعادة توظيفها في أنشطة استثمارية ومشروعات تنموية إضافة إلى تشجيع المستثمرين العرب والأجانب على توجيه استثماراتهم إلى سورية. فأحداث هيئة الأوراق المالية وفتح قطاع التأمين أمام الشركات الخاصة وكذلك إحداث المصارف الخاصة ومؤخراً السماح للمصارف الإسلامية للعمل في سورية تؤكد أن سورية عازمة بجدية لمتابعة نهج الإصلاح الاقتصادي.

أصـــدر مجلس الوزراء الســوري خلال شـــهر أيلول (ســبتمبر) 2005، قراراً يســـمح للبنوك المرخصـــة في ســورية ببيع العملات الأجنبية من موجوداتها للمواطنين بناءا على تعليمات الرئيس الســـوري. هذا وقامت الحكومة الســـورية مؤخرا بطرح مجموعة من الإجراءات النقدية لتخفيف الضــغوط على الليرة الســورية التي شــهدت تراجعاً ملحوظاً أمام الدولار الأمريكي في ضــوء إقبال السوريين على شراء العملات الصعبة. وساهمت الإجراءات الجديدة بتراجع عمليات البيع والشراء.

على صــعيد آخر، بدأت الحكومة الســورية منذ أن عُدت الســياحة صــناعة إســتراتيجية بعقد مؤتمرات وملتقيات عديدة خلال العام 2005، طرحت خلالها 33 موقعاً سياحياً موزعة على ثماني محافظات بكلفة 500 مليون دولار، تم حتى الآن التعاقد على 19 مشـروعاً. وتجهد وزارة السـياحة على أن يصل عدد السياح إلى سورية عام 2010، إلى 8 مليون سائح، وبعائدات تصل إلى ستة مليارات دولار. في حين وصــل عدد الســياح الذين قصــدوا ســورية عام 2004، أكثر من ثلاثة ملايين سائح، وبعائدات بلغت ملياري و200 مليون دولار. وتسعى سورية لتطوير صناعة السياحة لتصبح إحدى دعائم اقتصادها الذي يعاني من بعض الاختلالات البنيوية والهيكلية.

مؤشرات عامة للجمهورية العربية السورية

المؤشـــر	2005	2006	2007
عدد السكان: (مليون نسمة /عام 2007)	**18356**	**18941**	19.405
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)	**1134861**	**1192739**	1269820
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة (ل.س)	**61384**	**62971**	65438
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ل.س)	**1490798**	**1708748**	1993233
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (ل.س)	**80636**	**90214**	102717
نسبة السكان الحضر: (%)	–	–	53.5
معدل النمو السكاني: (%)	–	–	2.37
متوسط عدد أفراد الأسرة: (فرد)	–	–	5.3
الكثافة السكانية: (نسمة)	–	–	102
المسـاحة: (كم2)	–	–	185.180
العاصمـة:	–	–	دمشـق
عدد المحافظات:	–	–	14
اللغة الرسمية:	–	–	العربية
العملة الوطنية:	–	–	الليرة السورية
نظام الحكم:	–	–	جمهوري
العطلة الأسبوعية:	–	–	الجمعة والسبت

أهم المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، 2003-2004

البيان	2003	2004
الناتج لمحلي الإجمالي (مليار دولار)	**21.5**	23.1
% الاستثمار الثابت إلى الناتج الإجمالي	**23.7**	23.0
% نمو الناتج المحلي الإجمالي	**2.5**	3.6
% مساهمة القطاعات بالناتج الإجمالي		
الزراعة	**23.5**	23.5
الصناعة	**28.6**	27.1
الصناعات التحويلية	**25.5**	24.2
الخدمات	**47.9**	49.4
الأسعار ومالية الدولة		
% التغير في أسعار الاستهلاك	**1.3**	3.3
% الإيرادات الجارية إلى الناتج	**24.8**	22.1
التجارة (مليون دولار)		
إجمالي الصادرات (فوب)	**5.593**	4.823
صناعات تحويلية	**263**	266
إجمالي الواردات (سيف)	**5.001**	5.177
السلع الرأسمالية	**2.369**	2.450
ميزان المدفوعات (مليون دولار)		
صادرات السلع والخدمات	**6.601**	6.351
واردات السلع والخدمات	**6.956**	7.168
ميزان الحساب الجاري	**-477**	514
إجمالي الدين العام	**21.566**	-
إجمالي خدمة الدين	339	-

المصدر: البنك الدولي. * أرقام أولية.

الفصل الثاني

جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك

بحلول عام 2006 أتمت الجامعة العربية ستين عاماً على نشأتها التي تؤرخ لنشأة النظام الإقليمي العربي وتطبعه بالسمة المتفردة التي ميزته ثم لازمته: السمة القومية، واتسعت عضوية الجامعة من سبع دول عربية هي الدول العربية المستقلة في أوساط الأربعينيات من القرن العشرين لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي. وشهدت الجامعة العربية تطورات كبيرة واجتازت مراحل عديدة وعاصرت محاولات مختلفة لإعادة الهيكلة هي مراحل ومحاولات عاكسة لجهود تحديث النظام الإقليمي العربي.

جامعة الدول العربية هيئة عربية تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي. وبذلك تكون الجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تتميز عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة تسكنها أمة عربية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة وآمال وطموحات مشتركة، وينص ميثاقها على أنها تأسست استجابة للرأي العام في الدول العربية. وتعد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، فقد تأسست في (22) آذار 1945 وهذا يعني أنها تأسست قبل منظمة الأمم المتحدة بثلاثة شهور.

تبلورت فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية واتضحت معالمها خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية. على المستوى أدى تزايد الاحتكاك بالغرب نتيجة البعثات التعليمية إلى الانفتاح على بعض الأفكار والتيارات السياسية التي كانت تعتمل فيه، وفى مقدمتها الفكرة القومية. وبدت أن هناك درجة معقولة من التبادل التجاري وانتقال الأشخاص وبخاصة بين دول المشرق العربي على نحو كأنه يوفر الأساس المادي للوحدة إضافة إلى الأساس الروحي والثقافي.

عندما اجتمعت اللجنة التحضيرية التي تضم ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة 25 أيلول إلى 7 تشرين الأول 1944 رجحت اللجنة الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. كما استقرت على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بـ "جامعة الدول العربية".

قبل أن يتفق المؤسسون على الاسم (جامعة الدول العربية)، كان من الممكن أن يكون اسم الجامعة العربية (التحالف العربي) وفقاً للمقترح السوري أو (الاتحاد العربي) كما كانت تقترح العراق، إلا أن الوفد المصري رأى أن اسم (الجامعة العربية) الذي تقدم به أكثر ملائمة من الناحيتين اللغوية والسياسية ويتوافق مع أهداف الدول العربية، وفي النهاية اتفق الجميع على

التســـمية **(جامعة الدول العربية)**. وأصـــدر المندوبون العرب الذين حضـــروا اجتماعات اللجنة التحضـيرية للمؤتمر العربي العام بالإسـكندرية بروتوكولاً عرف باسـم بروتوكول الإسـكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة وينص على موافقتهم على إنشاء **جامعة الدول العربية**.

بروتوكول الإسكندرية – نص بروتوكول الإسكندرية على المبادئ الآتية: [45]

- قيام **جامعة الدول العربية** وتضـم الدول العربية المسـتقلة التي تقبل الانضـمام إليها ويكون للجامعة مجلساً (مجلس الجامعة) تمثل فيه الدول الأعضاء على قدم المساواة.
- **مهمة مجلس الجامعة هي:** مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضـاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصـلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقات للتعاون فيما بينها وصـيانة اسـتقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسـائل السياسـية الممكنة، والنظر بصـفة عامة في شئون البلاد العربية.
- قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضـــاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة ونافذة.
- لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها.
- يجوز لكل دولة من الدول الأعضـاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها.
- الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلاً.

كما اشـتمل البروتوكول على قرار خاص بضـرورة احترام اسـتقلال لبنان وسـيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلســطين جزأً هاماً من البلاد العربية، وحقوق العرب فيها لا يمكن المســاس بها من غير إضـرار بالسـلم والاسـتقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضـية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشـكل فوراً لجنة فرعية سـياسـية من أعضـاء اللجنة التحضـيرية المذكورة للقيام بإعداد مشـروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسـائل السـياسـية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية.) ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضـيرية وذلك في 7 تشـرين الأول 1944 باسـتثناء السـعودية التي وقعته في 3 كانون الثاني 1945 واليمن التي وقعته 5 شباط 1945.

---

[45] – الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا.

هوية جامعة الدولة العربية

تاريخ التأسيس	22 مارس/آذار 1945
المقر الرسمي	القاهرة – جمهورية مصر العربية
عدد دول التأسيس	7 دول
عدد الدول الأعضاء	22 دولة
عدد الأمناء منذ التأسيس	6 أمناء
الأمين الحالي للجامعة	عمرو موسى – 2001

ميثاق الجامعة العربية:

مثّل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده كل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها ومندوبي الدول العربية الموقعين على بروتوكول الإسكندرية، مضافاً إليهم مندوب عام كل من السعودية واليمن وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية بوصفها مراقباً. وبعد اكتمال مشروع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعا عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية في الفترة بين 17 فبراير/ شباط و3 مارس/ آذار 1945 تم إقرار الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية بتاريخ 19 مارس/آذار 1945 ووقع عليه مندوبو الدول العربية (وعددها سبع دول) في احتفال أقيم لهذا الغرض بقصر الزعفران بالقاهرة في 22 مارس/آذار 1945. وأصبح يوم 22 مارس/آذار من كل عام هو يوم الاحتفال بالعيد السنوي لجامعة الدول العربية.

الانضمام والعضوية في جامعة الدول العربية:

يتألف ميثاق جامعة الدول العربية من ديباجة و20 مادة وثلاثة ملاحق، نص الميثاق على أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة الانضمام لجامعة الدول العربية، ويتم تقديم طلب الانضمام للأمانة العامة الدائمة، ويعرض الطلب على مجلس الجامعة في أول اجتماع يعقده بعد تقديم الطلب.[46] وتنقسم عضوية الجامعة العربية إلى عضو أصلية وعضو بالانضمام، والعضوية الأصلية هي المثبتة للدول العربية المستقلة السبع التي وقعت على ميثاق الجامعة. والعضوية بالانضمام عن

[46] – المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية.

طريق تقديم طلب بذلك بعد توافر عدة شروط أهمها أن تكون الدولة عربية ومستقلة. بدأت عضوية جامعة الدول العربية بسبع دول وأصبح عددها الآن 22 دولة، وكانت جزر القمر آخر دولة انضمت للجامعة عام 1993.

ومن خلال تحليل ميثاق جامعة الدول العربية والمبادئ التي اشتمل عليها يمكن تسجيل الملاحظات الثلاث الآتية: الأولى أن الميثاق جاء توفيقا بين الاتجاهين القطري والقومي مما انعكس على اعتبار الجامعة منظمة تقوم على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء فيها على أساس قاعدتي المساواة والاحترام المتبادل للاستقلال، كما انعكس على وضعها كمنظمة بين الحكومات وليست سلطة فوقية تعلوها. والثانية أن الميثاق جسد حالة من التوافق السياسي والرضاء العام بمعنى أن الجامعة لم تنشأ من خلال قيام قوة إقليمية مسيطرة بفرض إرادتها على الآخرين بل جاءت ثمرة لمجموعة من التوازنات بين الأطراف المعنية. والثالثة أن مبدأي السيادة والمساواة رتبا الأخذ بقاعدة الإجماع في التصويت واختيارية نظام الأمن المشترك وحل المنازعات بالطرق السليمة.

ومثل هذا الرضاء العام كأساس لبناء المنظمة كانت له إيجابية كما كانت له سلبياته. أما أنه كان عاملا إيجابيا فلأنه حافظ على تماسك النظام وضمن له مرونته وحال دون انفراد دولة واحدة أو عدد محدود من الدول بالسيطرة على الجامعة. وأما أن له سلبياته فلأن قاعدة الإجماع أدت أحيانا إلى قدر من الجمود والشكلية في الأداء بحيث تحركت الجامعة بفعالية حيثما توفر الإجماع لقراراتهما والعكس صحيح.

وتم إدراج موضوع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لأول مرة على جدول أعمال قمة الرباط عام 1974، ثم توالت مناقشته في عدة مؤتمرات قمة لاحقة، كما تمت مناقشة إمكانية تطوير الجامعة الهيكلي أو الإداري ومنصب الأمانة العامة، وكذلك نوقش موضوع تطوير المنظمات العربية المتخصصة في قمة عمان عام 1987 وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أثر ذلك تقليص عدد المنظمات القائمة بدمج بعضها، بحيث لم يحتفظ بكيان مستقل من المنظمات العربية المتخصصة سوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ومنظمة العمل العربية.

أهداف جامعة الدول العربية:

تهدف جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات وتمتين الروابط بين الدول العربية، وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، على أساس احترام استقلال هذه الدول وسيادتها، وتوجيه جهودها لما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها استجابة للرأي العام العربي في جميع الدول العربية. كما تهدف إلى تعاون الدول الأعضاء

في الجامعة تعاوناً وثيقاً وفقاً لأنظمة كل دولة منها وظروفها الموضوعية وبخاصة في المجالات التالية: [47]

1- الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك أيضا التبادل التجاري والمعاملات الجمركية والنقود والزراعة والصناعة.

2- شؤون الاتصالات والمواصلات، الطرق والسكك الحديدية والطيران والملاحة والبريد والبرق والهاتف.

3- الشؤون الاجتماعية والثقافية والصحية. [48]

4- المحافظة على السلام والأمن العربيين، إذ تختص الجامعة العربية بمنع الحروب بين الدول العربية وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء.

بالإضافة إلى الأهداف المنصوص عليها صراحة في ميثاق الجامعة العربية، يمكننا استخلاص أهداف أخرى من نص الميثاق بصورة ضمنية ومن بينها:

- تحرير الوطن العربي: وبخاصة الدول المحتلة احتلالاً عسكريا من قبل دول أجنبية، بالرغم من عدم تضمين الميثاق نصوصا صريحة تطالب بالمواجهة المباشرة مع الدول الاستعمارية. ولكن هدف تحرير فلسطين كان دائما أحد الأهداف الرئيسية لجامعة الدول العربية.[49]

- تحقيق الوحدة العربية: لم ينص ميثاق الجامعة العربية صراحة على اعتبار الوحدة العربية من أهداف الجامعة. إلا أن البعض يرى أن التمهيد لتحقيق الوحدة العربية يعد الهدف الأصيل والبعيد للجامعة. ويرى فريق آخر في الجامعة العربية (بديلا هزيلا للوحدة العربية) [50] حيث أكد ميثاق الجامعة على استقلال الدول العربية وسيادتها.

ولتحقيق هذه الأهداف أنشئ العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.
- التعريفة الجمركية الموحدة.
- إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

---

[47] - انظر كمال غالي، ميثاق جامعة الدول العربية ، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، القاهرة 1948ص36 وما بعدها. انظر أيضاً، الجامعة العربية مؤتمرات القمة، منشورات الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي دمشق 1985 ص40.

[48] - هكذا وردت في ميثاق جامعة الدول العربية، ووجه إلى المادة التي تتضمن الأهداف العديد من الانتقادات..

[49] - د.محمد السعيد القاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية بيروت ص457 1983.

[50] - د.محمد طلعت الغنيمي، الجامعة العربية، دراسة قانونية وسياسية منشأة المعارف الإسكندرية 1974 ص74.

أوجبت المادتان الخامسة والسادسة من الميثاق على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، لتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي، كما أوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها إما بالتحكيم أو بالوســـاطة، ومن واجبات مجلس الجامعة حال نشــوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع، فإذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضـــه إلا إذا طلب منها ذلك، كما أن قراراتها ليســت ملزمة للأطراف المتنازعة. وقد تم تعديل هذا النظام بعد توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشـــترك عام 1950، والتي أقرت اتخاذ التدابير والوســائل – بما في ذلك القوة المســلحة – لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضــاء، كما أقرت الاتفاقية قاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، وتركت الاختصــاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن. [51]

مبادئ جامعة الدول العربية:

تضمن ميثاق الجامعة المبادئ الرئيسة التي تسير عليها جامعة الدول العربية وهي:

- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.
- المساواة القانونية يبن الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء.
- المساعدة المتبادلة.

1– المســـاواة بين الدول الأعضـــاء، حيث يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول الأعضاء ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس. فالدول العربية والأعضاء في الجامعة تمثل جميعا كقاعدة عامة – مهما كان وزنها السياسي أو الاقتصادي ومهما كان حجمها الإقليمي – في أجهزة الجامعة، كما أن لكل دولة منها صوت واحد ولها ذات الوزن.

2– المحافظة على ســيادة الدول الأعضـــاء. فقد أكد الميثاق على اســتقلال الدول العربية وســيادتها ليس في مواجهة الدول غير العربية فحســـب بل في مواجهة بعضـــها البعض. أما أحكام التصـويت في الجامعة فقد جعلت القاعدة العامة في إصـدار القرارات هي الإجماع، والقرار الذي لا يتخذ بالإجماع لا يلزم إلا من صوت على هذا القرار. [52]

3– مبدأ المسـاعدات المتبادلة، والمقصـود بالمسـاعدات هنا هو المسـاعدة التي تقدمها الجامعة للدول الأعضـــاء في حال الاعتداء عليها أو التهديد بالاعتداء عليها. حيث نص الميثاق على انه في حال وقوع اعتداء دولة على دولة من أعضـاء الجامعة أو خشـي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها

---

[51] – المادة الحادية عشرة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام 1950،

[52] – لقد كان لأحكام التصويت الدور الأكبر لإعاقة عمل جامعة الدول العربية وخاصـةً في مجال اتخاذ القرارات التي تفعل العمل العربي المشترك.

أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد فورا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء.

وتعاهدت الدول الأعضـــاء في الجامعة على أن كل اعتداء مســلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة كافة التدابير والإجراءات وتســتخدم كل ما لديها في وســائل بما في ذلك اســتخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام. [53]

4- مبدأ عدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأعضـــاء، بحيث تحترم كل دولة في الدول الأعضاء نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يهدف إلى تغيير ذلك النظام.ويكون التعاون فيم بين الدول العربية بحســـب نظام كل دولة منها وأحوالها. وقد تأرجح تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الضيق والاتساع، فتارة نجد أن الدول الأعضـــاء في الجامعة قد تناولوا أمورا تدخل في إطار الشــؤون الداخلية بحجة الدفاع عن الفكرة القومية وتارة أخرى نجد أن تعاون الدول الأعضـــاء يتم في إطار هذا المبدأ. وقد اســتبعد واضــعو الميثاق كل ما من شــأنه أن يمس هذا المبدأ كاســتبعادهم مثلا مبدأ عدم جواز أن تنتهج دولة عربية سياسة تخالف سياسة الجامعة العربية. [54]

5- مبدأ فض المنازعات بين الدول الأعضـــاء في الجامعة بالطرق الســلمية، حيث لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باســتقلال الدولة أو ســيادتها أو ســلامة أراضــيها، ولجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف،كان قرار المجلس نافذا وملزما.

الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية:

يتكون الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية من ثلاثة فروع رئيسية أنشئت بمقتضى نصوص الميثاق، وهي مجلس الجامعة، اللجان الدائمة، والأمانة العامة. إضـــافة إلى الأجهزة التي أنشـــأتها معاهدة الدفاع العربي المشــترك التي أُبرمت في عام **1950**، والأجهزة التي تم إنشــاؤها بمقتضـــى قرارات صادرة عن مجلس جامعة الدول العربية مثل هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، ومعهد الغابات العربي.. الخ كما أنشأت الجامعة أو شجعت على إنشـــاء منظمات متخصـصـــة بهدف تجميع الأنشــطة الاقتصـــادية والاجتماعية على أســس فنية

---

[53] – الجامعة العربية، المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشــترك والتعاون الاقتصـــادي في إطار الجامعة العربية التي أضحت نافذة المفعول منذ 22 آب 1952.

[54] – انظر، مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1974 طبعة (2) ص425.

وتخليصها، بدرجة أو بأخرى، من التعقيدات السياسية. إضافة إلى المجالس الوزارية المعنية بشئون الصحة والسياحة والأمن (الداخلية). وفيما يلي إشارة للأجهزة الثلاثة الرئيسية التي نص الميثاق على إنشائها:

أ- مجلس الجامعة:

يعد مجلس الجامعة أعلى سلطة داخل الجامعة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء بما فيهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، ويكون لكل منهم صوت واحد مهما بلغ عدد الممثلين، علما بأن من حق الدول الأعضاء أن تحدد مستوى التمثيل الذي قد يرقى إلى مستوى رؤسائها أو يقل عنه، دون أن يغير ذلك من طبيعة المجلس. ويختص المجلس بحسب المادة الثالثة من الميثاق بتحقيق الإغراض الآتية:

- مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء من اتفاقيات في مختلف المجالات.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الفعلي أو المحتمل الذي قد يقع على إحدى الدول الأعضاء.
- فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم.
- تحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين.
- تعيين الأمين العام للجامعة.
- تحديد أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة وإقرارها.
- وضع النظام الداخلي الخاص به، وباللجان الدائمة، وبالأمانة العامة.

ب - اللجان الدائمة:

ينصص ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الرابعة منه على تشكيل عدد من اللجان الدائمة (غير محدد) المعنية بمختلف مجالات التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وهى اللجان التي ظهرت فيما بعد لمواجهة مستجدات العلاقات العربية- العربية مثل اللجنة السياسية التي أنشأتها الممارسة العملية ولم تنشأ بنص صريح من الميثاق. ويجرى التمثيل في كل من اللجان الدائمة بمندوب واحد عن كل دولة، ويكون له صوت واحد.

ويعين مجلس الجامعة رئيس كل لجنة لمدة عامين قابلين للتجديد. وتصدر قرارات اللجان بأغلبية أصوات الدول الأعضاء علما بأن اجتماعاتها لا تصح إلا بحضور أغلبية الدول الأعضاء منها وتتمتع هذه اللجان بحق تشكيل لجان فرعية تعنى بالشئون الفنية المتخصصة، كما يحق لها أن توصى بدعوة خبراء من الدول الأعضاء في الجامعة للاستفادة بخبراتهم عند الحاجة وفى مجال تقويم أداء هذه اللجان، يمكن الإشارة إلى دورها في إنجاز العديد من مشروعات الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء والتي تدخل فيها إضافة إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، واتفاقية الاتحاد العربي، واتفاقية تسليم المجرمين وبروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية.

تشكلت اللجنة السياسية في الجامعة العربية بتاريخ 1946/11/30 مع احتدام الصراع الدائر في فلسطين مع قوى الصهيونية وبروز الحاجة إلى تفعيل المشاورات السياسية بين الدول الأعضاء والتنسيق بين مواقفها في هذا الصدد. وكان أهم ما أنجزته اللجنة السياسية من أعمال: بلورة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والإعداد لجدول أعمال القمم العربية ورفع تقاريرها إلى اجتماعات القمة العربية، وهو ما تحقق بالفعل في القمم الخمس الأولى فضلا عن تنسيق المواقف العربية من بعض القضايا الدولية.

مؤسسة القمة العربية:

انعقدت أول قمة عربية في القاهرة عام 1964 لمناقشة موضوع قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، واتخذت القمة قرارا ينص على ضرورة انعقاد القمم العربية بشكل دوري أي سنويا، وهذا المطلب يمثل مطلبا عربيا متكررا خاصة مع تنامي الدور الذي باتت تقوم به مؤسسة القمة على مستوى النظام العربي وتعدد أبعاد هذا الدور وتشعبها، وذلك بدءا من محاولتها (أي القمة) إنشاء مؤسسات سواء نص عليها الميثاق أو لم ينص مثل محكمة العدل العربية وآلية تسوية المنازعات بين الدول العربية والوقاية منها.

ثم اتخذت قمة القاهرة المنعقدة في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000 قرارا ينص على إقرار هذا مبدأ دورية انعقاد القمة العربية وإدراجه في ملف مكمل للميثاق: يقرر القادة العرب وهم يلتقون في هذه المرحلة الدقيقة اعتماد الآلية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأخيرة (114) وأقر صيغتها النهائية اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لهذه القمة..

وعبر القادة العرب عن ثقتهم في أن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية سوف يسهم في دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات وبخاصة المجال الاقتصادي.." وكما يلاحظ فإنه مثلما كانت القضية المركزية أي قضية الصراع العربي – الإسرائيلي هي المحرك لعقد أول قمة عربية لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، فإنها كانت هي الداعي لمأسسة القمة واعتماد دوريتها على أثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 28 سبتمبر/أيلول 2000 وتصاعد سياسات القمع الإسرائيلي بشكل غير مسبوق في محاولة لإخمادها.

ج – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

استناداً للمادة الثانية عشرة من الميثاق تشكل الأمانة العامة للجامعة من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد من الموظفين، ويقوم مجلس الجامعة بتعيين الأمين العام بأغلبية الثلثين ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، فيما يتولى الأمين العام – بموافقة المجلس – تعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ولقد تعاقب على منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ستة أمناء هم السادة:

الأمناء العامون لجامعة الدول العربية

بحسب المادة الثانية عشر من ميثاق جامعة الدول العربية، يتم تعين أمين عام للجامعة بموافقة ثلثي أعضائها. وهو الممثل الرسمي للجامعة في جميع المحافل الدولية. ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية في مارس 1945 تولي رئاسة الأمانة العامة عدد من الشخصيات العربية المرموقة.

الأمناء العامون لجامعة الدول العربية حسب سنة الاختيار

الاسم	الجنسية	سنة الاختيار	سنة الانتهاء من الخدمة
عبد الرحمن حسن عزام	مصري	1945	1952
محمد عبد الخالق حسونة	مصري	1952	1971
محمود رياض	مصري	1971	1979
الشاذلي القليبي	تونسي	1979	1990
أحمد عصمت عبد المجيد	مصري	1991	2001
عمرو موسى	مصري	2001	حتى الآن

ويحدد النظام الأساسي مهام الأمين العام على النحو التالي:

– تقوم الأمانة العامة بالمهام الإدارية والفنية، وتشمل متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ولجانها، وتحديد تاريخ دورات انعقاد مجلس الجامعة، و توجيه الدعوة لعقد اجتماعات مجلس الجامعة واللجان الدائمة، وتنظيم أعمال السكرتارية ذات الصلة، وإعداد ميزانية الجامعة.

– وتتضمن المهام السياسية التي تقوم بها الأمانة العامة، حق حضور اجتماعات مجلس الجامعة والمشاركة في مناقشة الموضوعات المعروضة عليه، وحق تقديم تقارير أو بيانات شفوية ومكتوبة عن أية مسألة يبحثها المجلس، وحق توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء في الجامعة إلى مسألة يقدر الأمين العام أهميتها، وحق تمثيل الجامعة لدى المنظمات الدولية، وحق التحدث باسم الجامعة والتوجه للرأي العام بالبيانات اللازمة. والجدير بالذكر أن المهمة السياسية من عمل الأمين العام قد تطورت تطورا كبيرا مع اتساع أنشطة الجامعة وتعدد أبعاد تلك الأنشطة ومجالاتها.

ارتبط موضوع التطوير الهيكلي أو المؤسسي للجامعة العربية والأمانة العامة بقضية تعديل ميثاق الجامعة التي أدرجت على جدول إعمال عدد من القمم العربية، دون أن يعنى ذلك التلازم بين الجانبين. فلقد أقرت قمة الرباط في عام 1974 تشكيل لجنة رباعية كلفت بإعداد تقرير عن تطوير الجامعة للعرض على مؤتمر القمة العربي الثامن. وطالبت قمة تونس في عام 1979 بالعمل على إعادة بناء أجهزة الجامعة على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة أكثر على التحرك. كما أشار البيان الختامي لقمة الدار البيضاء في عام 1989 إلى ضرورة تطوير التنظيم الإداري

والهيكلي للجامعة. وكلفت قمة عمان في عام 2001 الأمين العام للجامعة السيد عمرو موسى "باتخاذ الخطوات اللازمة"، واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، بهدف إعادة هيكلتها، والارتقاء بأساليب عملها وأدائها وتمكينها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك:

مثل الجانب الاقتصادي من جوانب العمل العربي المشترك اهتماما رئيسيا من اهتمامات جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عبر عنه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي في عام 1953، وكذلك إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957، ثم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964. تزايدت أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويمكن القول أنها مثلت رافعة للعمل العربي المشترك وبخاصة في فترات تأزم العلاقات السياسية العربية.

حيث تطرقت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت في عام 1950 إلى الجانب الاقتصادي، ودعت إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وإلى قوننتها، وتبنت من تلك الزاوية فكرة تأسيس مجلس اقتصادي يكون له دور استشاري من خلال تقديم مقترحاته لحكومات الدول العربية حول ما يراه كفيلا بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

واتخذت أول قمة تعقد بالقاهرة في عام 1996 قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقام المجلس بالفعل بوضع برنامج تنفيذي لإنشاء المنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في 1998/1/1. كما أطلق على قمة عمان في عام 2001 – وهى أول قمة دورية تنعقد إعمالا لقرار قمة القاهرة في عام 2000– وصف "القمة الاقتصادية" وتبنت هذه القمة المبادرة المصرية الخاصة بعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر /تشرين الثاني 2001 تحت شعار " الارتقاء بأداء الاقتصادات العربية".

المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة:

أولاً – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: تأسس **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في دور انعقاده الرابع بقراره رقم 85 بتاريخ 1957/6/3 وباشر المجلس عمله بتاريخ 1964/4/30، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و إخراجها إلى ارض الواقع. ومنذ نشأة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن قدم العديد من الإنجازات التي تهدف إلى تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية علي ارض الواقع لما تتميز به هذه الاتفاقية من صيغ و أساليب تستطيع تحقيق طموح المواطن العربي. حيث اعتمدت، صيغة مرحلية متدرجة للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية، وحددت لذلك الوسائل و الأساليب والإجراءات التي من شأنها الوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال:

1- حق التملك والإيصاء والإرث.

2- حرية انتقال الأشـــخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والاســتخدام وممارســة النشاط الاقتصادي.

3- حرية تبادل البضـــائع والمنتجات الوطنية والأجنبية. وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ولتحقيق **الوحدة الاقتصادية العربية** تعمل كافة الأطراف المتعاقدة على الآتي:

1- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضـع لإدارة موحدة وتوحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها، وتوحيد سياسـة الاسـتيراد والتصـدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت.

2- تنسـيق تشـريع الضـرائب والرسـوم الحكومية والبلدية وسـائر الضـرائب والرسـوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصـــناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص. وتلافي الازدواج الضريبي والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

3- تنسـيق السياسـة المتعلقة بالزراعة والصـناعة الداخلية وتوحيد التشـريع الاقتصـادي بشـكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

4- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

5- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

6- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

وتقوم الدول الأعضـاء باتخاذ أية إجراءات لازمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ومن الممكن التجاوز عند مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصـــة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ويضـــم مجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية في عضـــويته عشـــرة دول عربية فقط من الدول الأعضـــاء في الجامعة هي: المملكة الأردنية الهاشـمية، جمهورية السـودان، جمهورية السـودان، الجمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

الهيكل التنظيمي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

وتتكون أجهزة المنظمة: من مجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية. والأمانة العامة. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة تحضيرية. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة متابعة. إضافة إلى اللجان الدائمة، واللجان الفنية.

1-المجلس: وهو الجهاز التشـريعي لمجلس الوحدة الاقتصـادية العربية، ويمثل أعلى سـلطة فنية ويتكون من وزراء الاقتصـاد أو التجارة أو المالية في الدول العربية الأعضـاء يتألف المجلس من ممثل دائم أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة، ويقوم وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء بتعيين نواب للممثلين الدائمين بدرجات وظيفية لا تقل عن درجة وكيل وزارة.

2- اللجان الدائمة والمؤقتة: وهى اللجان المنبثقة عن المجلس، ويتحدد دورها في التمهيد الفني، و إعداد الدراسات الضرورية لاتخاذ المجلس لقراراته.

3- الأمانة العامة: وهى الجهاز القائم على تنفيذ ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس .

ورقة عمل طرحها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على القمة العربية في عمان:

طرح مجلس الوحدة الاقتصادية التاسع للجامعة العربية ورقة عمل على مؤتمر القمة العربية بعمان تشمل اقتراحات حول العمل الاقتصادي العربي المشترك، تضمنت أربع استراتيجيات هي: [55]

1 – إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي للفترة المقبلة لابد من تحقيق مجموعة من الأهداف هي استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية تتضمن برنامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وبرنامج تحويل الدول العربية إلى منطقة إلكترونية.

2 – إستراتيجية تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق توسيع العضوية للدول غير الأعضاء ودعوة الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الهدف الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي العربي.

مع إمكانية تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق النقد العربي لوضع آلية لتعويض الدول العربية الأقل نمواً لسرعة اندماجها في مسيرة الاقتصاد العربي.

3 – كيفية التعامل مع منظمة التجارة العالمية، وحذرت الإستراتيجية الثالثة من قرب موعد العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية وأهمية السعي لاستكمال انضمام الدول العربية إلى المنظمة وضرورة تقديم الدعم الفني للدول العربية.

4 – دعم دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

وتم التأكيد على ضرورة إعداد برنامج تفصيلي يتضمن الآليات اللازمة لتنمية التجارة العربية البينية وزيادتها من 8.5 في المائة إلى 20 في المائة خلال خمس سنوات.

ثانياً – المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تأسـست **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** اسـتناداً لموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 2635 في دور انعقاده الثالث والخمسين بتاريخ 1970/3/11. وباشرت عملها في عام 1972. وتضم في عضويتها كافة الدول

---

55 – مشيرة أبو غالي الشرق الأوسط عن طريق الانترنت.

أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. وتتكون أجهزة المنظمة من أ – الجمعية العمومية، ب– المجلس التنفيذي، ج– الإدارة العامة.

تهدف المنظمة إلى مساعدة الدول العربية في تنمية وتطوير أداء القطاع الزراعي إضافة إلى المساهمة في تحقيق التكامل والتنسيق الزراعي في المجالات الإنتاجية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج، وهي تعمل بشكل خاص على تحقيق الأهداف الآتية:

1– تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس سليمة.

2– تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

3– إعداد المشروعات التنفيذية في فروع الزراعة وتنفيذها. والتعاون مع الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ المشروعات التي تمولها مؤسسات التمويل الإنمائي.

4– رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.

5– دراسة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي والعمل على حلها.

6– عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة لمناقشة قضايا التنمية الزراعية العربية وتقديم مقترحات لإيجاد الحلول لمعوقاته.

7– دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والمساهمة في تنفيذها والإشراف عليها.

8– النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

9– إعداد برامج التنمية البشرية وإقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية.

10– رصد وتحليل المتغيرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة العربية، وكذلك انعكاسات المتغيرات التي تشهدها الساحتين الإقليمية والدولية على الزراعة العربية.

11– تدريب المزارعين على نطاق الدول العربية للحفاظ على التنمية الزراعية المستدامة.

ثالثاً – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC): تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بتاريخ 1968/1/9، وباشرت عملها في عام 1968. وتضم المنظمة في عضويتها الدول العربية التالية: دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية. وتتكون أجهزة المنظمة من مجلس وزراء يضم وزراء النفط في الدول الأعضاء والمكتب التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة والهيئة القضائية.

- **الأهداف الرئيسة:**

الهدف الرئيس للمنظمة هو التعاون فيما بين الدول الأعضـــــاء في مختلف أوجه النشــــاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الدول الأعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصــول البترول إلى أســواق اســتهلاكه بشــروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المنظمة بالإجراءات التالية:

أ- تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.

ب- التوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضـــاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.

ج- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيه إمكانيات ذلك.

د- تعاون الأعضاء في حل ما تعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.

هـــ- الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشــاط في صــناعة البترول التي يقوم بها جميع الأعضــاء أو من يرغب منهم في ذلك.

رابعاً – منظمة العمل العربية: تأسست **منظمة العمل العربية** كمنظمة متخصصة في إطار جامعة الدول العربية تعني بشـــؤون العمل والعمال، في عام 1965. بعد أن وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل والشـــؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في بغداد في 1965/1/12 على الميثاق العربي للعمل ودســتور منظمة العمل العربية. وباشــرت عملها بتاريخ 1965/3/21. كما وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين بموجب قراره رقم 2102 بتاريخ 1965/3/21 على الميثاق العربي للعمل ودســتور منظمة العمل العربية. وتضــم في عضــويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

وتطبق المنظمة مبدأ التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك أصحاب الأعمال والعمال مع الحكومات في أنشـــطة المنظمة. وتتكون أجهزة المنظمة من أ – المؤتمر العام. ب- مجلس الإدارة. ج – مكتب العمل العربي.

وتهدف منظمة العمل العربية إلى ما يلي:

- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
- تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية.
- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
- السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.

- العمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء بما يحقق:

1. تامين وسائل السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة.
2. توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
3. توفير الخدمات الاجتماعية للعمال وتحسين مستواها.
4. تقنين الحد الأدنى للأجور وضـــمان أجر للعامل يتناســـب مع المتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية.
5. تنمية علاقات العمل.
6. توفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والإحداث.

خامساً – المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تأسست **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 1754 في دور انعقاده الخامس والثلاثين بتاريخ 1961/4/1، وباشرت عملها بتاريخ 1969/1/1. وتتكون أجهزة المنظمـــة من المجلس التنفيذي والجمعية العمومية والمديرية العامة وتضم في عضويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باســـتثناء: جمهورية جيبوتي وجمهورية القمر الاتحادية الإســـلامية. والهدف الرئيس للمنظمة الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في الدول العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة.

وتعمل المنظمة على تحقيق الأهداف التالية:

1– وضـــع إســـتراتيجية قومية للتنمية الإدارية في الدول العربية وتطويرها بما ينســـجم مع استراتيجيات التنمية القومية الشاملة.

2– تنمية الإنسان العربي وتحرير قدراته الإبداعية لتمكينه من الإسهام في عملية التنمية.

3– إثراء الفكر الإداري العربي والممارسة الإدارية العربية.

4– دراسة ونشر التجارب الإدارية المتميزة المعاصرة.

5– إبراز الدور الهام والفعال للإدارة في تحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

6– اعتبار التطوير الإداري عملية مســـتمرة بما يمكن الإدارة العامة من مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول العربية.

7– الإسهام في مواجهة التحديات الإدارية العربية القائمة والمستقبلية.

8– الاهتمام بالتنمية الإدارية في الدول العربية الأكثر احتياجاً بما يســـاعد على تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.

9– مساعدة الدول العربية، التي تجد صعوبة في استخدام اللغة العربية في الإدارة في جهودها لتعريب المصطلحات والمفاهيم والنماذج الإدارية.

سادساً – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ـــ أكساد: تم تأسيس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بتاريخ 1968/9/3 في دمشق بالجمهورية العربية السورية. وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق.

يشرف على عمل أكساد جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية، ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة، وهي: إدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه، الدراسات المائية، دراسات الثروة الحيوانية، دراسات الثروة النباتية، الاقتصاد والتخطيط، المالية والإدارية.

تتجسد مهام أكساد في مواجهة التحدي الذي تفرضه البيئات الجافة وشبه الجافة ذات الأنظمة الزراعية الهشة فمن خلال توفير المعطيات العلمية والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجاً واقتباساً وتطويراً بما يمكن من التنفيذ الواسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الجافة. ويضم المركز في عضويته الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. وتتكون أجهزة المركز من: أ ـــ الجمعية العمومية. ب ـــ المجلس التنفيذي. ج . الإدارة العامة.

يضطلع المركز (أكساد) بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق باستنباط أصناف جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية تحت أحوال الجفاف وتعميمها، وتوفير المصادر الوراثية الموثوقة من الأشجار المثمرة، والمحاصيل الرعوية، وسلالات الثروة الحيوانية الملائمة للبيئة الجافة العربية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وترشيد استعمالها، والإدارة السليمة لاستعمالات المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة، والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، وإعادة إحياء المناطق المتصحرة، وإنشاء قواعد معلومات لموارد المياه والأراضي فضلاً عن الثروتين النباتية والحيوانية.

يجري أكساد بحوثه ودراساته واختباراته في محطاته البحثية المنتشرة في سورية وفي مراكز البحوث بالدول العربية، ويربط بين نتائج البحوث والدراسات وبين تطبيقها ونشرها عل نطاق واسع.

إن الخبرات المتميزة التي راكمها خلال مسيرته الطويلة والسمعة المرموقة التي حظي بها في الوطن العربي جعلت منه بيت خبرة على المستويين الإقليمي والدولي.

تعمم نتائج البحوث والدراسـات من خلال التعاون بين أكسـاد ومراكز البحوث الزراعية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك من خلال المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية التي ينظمها في مراكزه التدريبية التي أحدثها، بدءاً من الدورات الجماعية طويلة الأمد إلى فرص التدريب للأفراد، إضافة إلى عقد حلقات عمل وإصدار التقارير والنشرات العلمية المتخصصة. واعتمد أكساد التعاون الفني كإحدى الوسائل الفعالة في تنظيم برامجه وأنشطته من خلال إقامته صلات وروابط وثيقة مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية ومراكز البحث العلمي في العديد من دول العالم المتقدم.

يقوم المركز (أكساد) بالبحوث والدراسات والتدريب في المجالات التالية:

* حصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية.

* حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتمنيتها وتحديد الأشـكال والبدائل المثلى لإعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة.

* توليد ونقل وتطويع التقانات الزراعية الملائمة بيئياً والمجدية اقتصـادياً والمقبولة اجتماعياً بالتعاون مع مراكز البحث والإرشاد الزراعي في الدول العربية.

* حصر وتقييم الخصائص والاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق الإنتاجية، وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم.

* التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة.

* تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها.

* تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية.

* رفع كفاءة الكوادر الأطر الفنية الزراعية العربية في مختلف مجالات عمل المركز العربي.

* مراقبة التصحر ومكافحته وإعادة تأهيل المناطق المتصحرة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، والتنسيق مع الدول والمنظمات العربية في هذا المجال.

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسة:

أ – مساعدة الدول العربية في الحصول على استقلالها ودعم جهود التحرر من الاستعمار، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال في مجال دعم جهود التحرر في دول مثل الجزائر، وسلطنة عمان، واليمن الجنوبي (قبل وحدة شطري اليمن)، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر في اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقد، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي سبع دول.

ب – المشاركة في حل وتسوية أهم المنازعات العربية – العربية، منها النزاع المصري – السوداني عام 1958، و النزاع المغربي – الجزائري عام 1963، و النزاع اليمنى – اليمنى عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها، وهى نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الدول الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي – العراقي عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

ج – تشجيع التعاون العربي – العربي عبر مجموعة المنظمات المتخصصة التي تشكلت على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه. ففي إطار الجامعة، تم إنشاء منظمات اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشئون العلمية والثقافية، ووسائل الاتصال والإعلام، ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة. وخارج إطار الجامعة نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... الخ.

د– تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، والصندوق العربي للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا في حقبة السبعينيات.

وسواء أكانت الجامعة العربية فكرة عربية صافية وتسعى لتحقيق الوحدة العربية أم كانت فكرة الجامعة العربية إنكليزية الأصل وضعها (إيدن) في محاولة لإجهاض فكرة القومية العربية والوحدة العربية الحقيقية. فالجامعة العربية اليوم حقيقة واقعة، علينا أن نطورها ونحولها إلى هيئة عربية تخدم الوحدة العربية وتسعى لتحقيقها.

مجلس الوحدة الاقتصادية
- الأمين العام: السيد/ د. أحمد أحمد جويلي
- المقر الدائم: القاهرة - جمهورية مصر العربية
- العنوان: ص.ب (1) محمد فريد / القاهرة - 1113 شارع كورنيش النيل - الدور الرابع - مبنى الحزب الوطني
. - هاتف : 5755321 - 202 - فاكس: 202-5754090
- البريد الإليكتروني: caeu@idsc.net.eg الموقع على شبكة الإنترنت: www.caeu.org.eg

ملحق رقم 1 - أنتوني إيدن وفكرة نشأة جامعة الدول العربية

تلت الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، صرفت انتباه الولايات المتحدة إلى المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين، فيما تركت المنطقة العربية، مؤقتاً، لتقع ضمن اهتمامات بريطانيا وفرنسا بخبرتيهما الطويلة في الشئون العربية. وفيما يخص بريطانيا تحديداً فمن المهم في تحليل موقفها من تأسيس الجامعة العربية توضيح حقيقتين بالغتي الأهمية.

الحقيقة الأولى، أنها لعبت بالفعل دوراً داعماً لتأسيس الجامعة العربية لأسباب مصلحية. والحقيقة الثانية، أن هذا الدور كان دوراً مكملاً أو مساعداً ولم يكن دوراً منشئا أو مبادرا، سواء لأنه لا توجد دولة ما كانت ومهما بلغت درجة هيمنتها السياسية في حقبة تاريخية معينة قادرة على نفخ الروح في فكرة من العدم، أو لأن السلوك السياسي البريطاني، وكما اتضح لاحقاً كان سلوكاً معادياً للوحدة العربية وساعياً إلى منافستها بمشروعات مصطنعة أهمها مشروع الشرق أوسطية. لقد اكتشفت بريطانيا في الأربعينيات من القرن العشرين أن وجود أحد الأشكال المؤسسية التي تنتظم فيها الدول العربية المستقلة في حينه يخدم مصالحها من عدة وجوه أساسية. الأول - التعاطي مع أماني شعوب المنطقة تعاطياً جديداً تحسباً للمنافسات الدولية، وبخاصة الفرنسية. والثاني - التجاوب مع المد الاستقلالي والتحرري الذي بدا أنه سيكون أحد معالم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب. والثالث - الانتفاضات التي حصلت ضدها، ومنها ثورة العراق أيام رشيد على الكيلاني، وحركات التمرد ضدها في مصر. والرابع - حل قضية اليهود في فلسطين، توهما منها أن تأسيس دولة يهودية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطار عربي عام قادر على إعطاء التنازلات للصهاينة وموحد لكلمة العرب ومنسقها في هذا الشأن. والخامس - الاستفادة من خبرة الحرب العالمية الثانية التي أكدت الطبيعة الواحدة اقتصاديا واستراتيجيا للمنطقة العربية كمنطقة تزخر باحتياطي نفطي ضخم يقدر بثلثي الاحتياطي العالمي تقريباً، وكمعبر لأحد أهم الممرات والمضائق المائية الدولية: قناة السويس مضيق جبل طارق مضيق باب المندب ومضيق هرمز، وكحلقة وصل بين الشرق

والغرب، وبالتالي شـــعور بريطانيا العظمى بالحاجة للتعامل مع هذه الحقائق بما يتوافق مع مصالحها.

بتاريخ 29 مايو 1941 ألقى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا حينذاك خطاباً ذكر فيه " إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التســـوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضــــية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشـــعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مســـاعيهم نحو هذا الهدف ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصـــدقائنا ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجود تقوية الروابط الثقافية والاقتصـــادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط الســـياســـية أيضـــاً... وحكومة جلالته (الحكومة البريطانية) سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة ". وفى 24 فبراير 1943 صرح إيدن في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية " تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمى إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية."

وعلى أثر ذلك، وبعد عام تقريبا من خطاب إيدن، بدأت ســلســلة من المشـــاورات الثنائية بين مصــر من جانب وممثلي كل من العراق وسـوريا ولبنان والمملكة العربية السـعودية والأردن واليمن من جانب آخر، وهى المشـاورات التي أسـفرت عن تبلور اتجاهين رئيسـيين بخصـوص موضـوع الوحدة. الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية أو الجهوية وقوامها سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. والاتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يظم عموم الدول العربية المســـتقلة وإن تضـــمن هذا الاتجاه بدوره رأيين فرعيين أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية والآخر يطالب بصـــيغة وســـط تحقق التعاون والتنســـيق في ســـائر المجالات وتحافظ في الوقت نفســـه على اســتقلال الدول وســيادتها. وتم ترجيح الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها.

وسواء أكانت الجامعة العربية فكرة عربية صافية وتسعى لقيام نظام إقليمي عربي واحد وتحقيق الوحدة العربية، أم كانت فكرة الجامعة العربية إنكليزية الأصل وضعها (إيدن) في محاولة لإجهاض فكرة القومية العربية والوحدة العربية الحقيقية. فالجامعة العربية اليوم حقيقة واقعة علينا أن نطورها ونحولها إلى هيئة عربية تخدم قضايا الشعب العربي والوحدة العربية وتسعى لتحقيقها.

ملحق رقم 2 – الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية المساحة والسكان

(المساحة، عدد السكان وتاريخ الانضمام للجامعة العربية)

الدولة	عدد السكان 2006 (نسمة)	المساحة (كم^2)	سنة الانضمام للجامعة العربية
الجمهورية العراقية	26,783,383	437,072	1945
الجمهورية العربية السورية	18,881,361	185,180	1945
الجمهورية اللبنانية	3,874,050	17,818	1945
المملكة الأردنية الهاشمية	5,906,760	92,300	1945
المملكة العربية السعودية	27,019,731	1,960,582	1945
مملكة البحرين	698,585	665	1971
دولة قطر	885,359	11,437	1971
الإمارات العربية المتحدة	2,602,713	83,600	1971
سلطنة عمان	3,102,229	309,500	1971
الجمهورية اليمنية	21,456,188	527,970	1945
دولة الكويت	2,418,393	17,820	1961
جمهورية مصر العربية	78,887,007	1,001,450	1945
الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية الشعبية العظمى	5,900,754	1,759,540	1953
الجمهورية التونسية	10,175,014	163,610	1958
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	32,930,091	2,381,740	1962
المملكة المغربية	33,241,259	710,850	1958
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3,177,388	1,030,700	1973
الجمهورية السودانية	41,236,378	2,505,810	1956
جمهورية الصومال	8,863,338	637,657	1974
دولة فلسطين	3,889,249	6000	1976
جمهورية جيبوتي	486,530	23,000	1977
جمهورية القمر المتحدة	690,948	2,170	1993
مجموع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية	333,379,716	13,868,171	تأسست 1945

المصدر : كتاب World Fact book 2006 الذي يصدره جهاز المخابرات الأمريكية سنويا. نقلاً عن الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

ملحق رقم 3 – مكان وتاريخ القمم العربية

1. قمة أنشاص: الإسكندرية، مصر (28-29 مايو/أيار 1946)
2. قمة بيروت: بيروت، لبنان (13-15 نوفمبر/تشرين الثاني 1956)
3. مؤتمر القمة العربي الأول: القاهرة، مصر (13-17 يناير/كانون الثاني 1964)
4. مؤتمر القمة العربي الثاني: الإسكندرية، مصر (5-11 سبتمبر/أيلول 1964)
5. مؤتمر القمة العربي الثالث: الدار البيضاء، المغرب (13-17 سبتمبر/أيلول 1965)
6. مؤتمر القمة العربي الرابع: الخرطوم، السودان (29 /آب - 2 سبتمبر/أيلول 1967)
7. مؤتمر القمة العربي الخامس: الرباط، المغرب (21-23 ديسمبر/كانون الأول 1969)
8. مؤتمر القمة غير العادي الأول: القاهرة، مصر (21-27 سبتمبر/أيلول 1970)
9. مؤتمر القمة العربي السادس: الجزائر، الجزائر (26-28 نوفمبر/تشرين الثاني 1973)
10. مؤتمر القمة العربي السابع: الرباط، المغرب (26-29 أكتوبر/تشرين الأول 1974)
11. مؤتمر القمة السداسي: الرياض، السعودية (6-18 أكتوبر/تشرين الأول 1976)
12. مؤتمر القمة العربي الثامن: القاهرة، مصر (25-26 أكتوبر/تشرين الأول 1976) (1)
13. مؤتمر القمة العربي التاسع: بغداد، العراق (2-5 نوفمبر/تشرين الثاني 1978)
14. مؤتمر القمة العربي العاشر: تونس، تونس (20-22 نوفمبر/تشرين الثاني 1979)
15. مؤتمر القمة العربي الحادي عشر: عمان، الأردن (25-27 /تشرين الثاني 1980)
16. مؤتمر القمة العربي الثاني عشر: فاس، المغرب (25 نوفمبر/تشرين الثاني 1981)
17. مؤتمر القمة العربي غير العادي الثاني: فاس، المغرب (6-9 سبتمبر/أيلول 1982)
18. مؤتمر القمة العربي غير العادي الثالث: الدار البيضاء، المغرب (7-9 /آب 1985)
19. مؤتمر القمة العربي غير العادي الرابع: عمّان، الأردن (8-12 /تشرين الثاني 1987)
20. مؤتمر القمة العربي غير العادي الخامس: الجزائر، الجزائر (7-9 /حزيران 1988)
21. مؤتمر القمة العربي غير العادي السادس: الدار البيضاء، المغرب (23-26 أيار 1989)
22. مؤتمر القمة العربي غير العادي السابع: بغداد، العراق (28-30 مايو/أيار 1990)
23. مؤتمر القمة العربي غير العادي الثامن: القاهرة، مصر (9-10 أغسطس/آب 1990)
24. مؤتمر القمة العربي غير العادي التاسع: القاهرة، مصر (15 أغسطس/آب 1991) (2)
25. مؤتمر القمة العربي غير العادي العاشر: القاهرة، مصر (22-23 /حزيران 1996)
26. مؤتمر القمة العربي غير العادي الحادي عشر: القاهرة، مصر (21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2000)
27. مؤتمر قمة عمان: عمّان، الأردن (27-30 مارس/آذار 2001)
28. مؤتمر قمة بيروت: بيروت، لبنان (27-28 مارس/آذار 2002)
29. مؤتمر قمة شرم الشيخ: شرم الشيخ، مصر (1 مارس/آذار 2003)
30. مؤتمر قمة تونس: تونس، تونس (22-23 مايو/أيار 2004)
31. مؤتمر قمة الجزائر: الجزائر، الجزائر (22-23 مارس/آذار 2005)
32. مؤتمر قمة الخرطوم: الخرطوم، السودان (28-29 مارس/آذار 2006)
33. مؤتمر قمة الرياض: الرياض، المملكة العربية السعودية (28-29 مارس/آذار 2007)

34. مؤتمر قمة دمشق: قمة التضامن العربي، الجمهورية العربية السورية (29 – 30 آذار 2008)

الهوامش:

1. **كان هذا المؤتمر عبارة عن تتمة لمؤتمر القمة السداسي.**
2. **عقدت هذه القمة الطارئة اثر اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت.**

مؤتمر قمة دمشق: دمشق، الجمهورية العربية السورية (29 – 30مارس/آذار 2008)

(أن سورية معروفة عبر تاريخها بدورها المهم في دعم التضامن العربي وما زالت مستمرة رغم الضغوط التي تتعرض لها والمشاكل المحيطة بها بدءاً من العراق مروراً بلبنان وصولاً إلى فلسطين وهذا ما ستعمل عليه خلال فترة رئاستها للقمة لمدة عام).

معالي الدكتور أحمد أحمد الجويلي

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الفصل الثالث

العمل الاقتصادي العربي المشترك

(الواقع – الأهداف – المعوقات – الإستراتيجية)

تبدو أهمية البحث وخطورته في موضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك كونه يمر الآن في مرحلة مراجعة و بخاصة موضوع ارتباطه بالظرفية و التطورات العالمية التي غيرت معالم الخريطة الاقتصادية و أصبح أهم ما يميزها،اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية إن ذلك يدفعنا لتجديد الدعوة من أجل تحقيق التكتل الاقتصادي العربي و عدم الاستمرار في هدر إمكانية الوحدة الاقتصادية العربية، و الوطن العربي غني بمقوماته و رجاله، و لكن لابد من التنسيق و التعاون ليصبح العرب قادرون على مواكبة عولمة الاقتصاد ومواجهة المشاريع الاقتصادية الإقليمية المطروحة كالشراكة المتوسطية والشرق أوسطية، و ما يترتب عليها من نتائج تخص مختلف البلدان العربية.

عندما نتحدث عن مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك من المفيد أن نسأل ما هي المميزات و الخصائص الاقتصادية العامة للدول العربية، و قد أظهرت الدراسات تنوع ظروف البلدان العربية و أوضاعها مثل التفاوت من حيث تركيب هياكلها الاقتصادية و توزيع القوى المنتجة و الثروات الطبيعية إضافة إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية و حجم السوق المحلية، و مع ذلك فإن الدول العربية يقدم تنوعاً كبيرا. فسكان الدول العربية يتراوح تعدادهم بين أقل من **593** ألف نسمة (قطر) وأكثر من **60** مليون نسمة (مصر) و متوسط دخل الفرد يتراوح من **260** دولار في (الصومال) إلى أكثر من **18000** دولار في (الكويت). وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة. على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية إضافة إلى كونها اقتصاديات مزدوجة مؤلفة من اقتصاد وطني متخلف يتعايش إلى جانب اقتصاد متقدم يرتبط بالاقتصاد العالمي المتقدم،كما أن الاقتصاديات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة و تتسم بتخلف و تفكك هياكلها الإنتاجية و انخفاض الإنتاج و الإنتاجية كما أن الاقتصاديات العربية تتميز بضيق السوق المحلية العربية و تفتتها و اعتمادها المطلق على التجارة الخارجية و ضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

ومع ذلك فان (المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً و لها تاريخ و ثقافة وعقيدة مشتركة و تواجه تحديات التخلف و التبعية الخارجية و التجزئة و هي بذلك ترتبط بمصير واحد).

أما من حيث نمط نمو إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها و هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: و تشمل الإمارات _ السعودية _ عمان _ قطر _ ليبيا _ الكويت _ إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة **64.4%** من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها لا يمثل أكثر من **9.8%** من إجمالي السكان في الدول العربية، أما المجموعة الثانية: والتي تشمل البحرين_ تونس_ الجزائر_ سورية_ العراق_ مصر فان الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ **29.6%** من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يبلغ **54.8%** من إجمالي السكان في الدول العربية، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن _ لبنان _ المغرب ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي **4.4%** من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي **14.9%** من إجمالي السكان في الدول العربية، أما المجموعة الرابعة: و التي تشمل جيبوتي _ الصومال _ السودان _ موريتانيا _ اليمن فإن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ **1.6%** من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى **20.5%** من إجمالي سكان الدول العربية.

يجب أن يظل دائماً العمل الاقتصادي العربي المشترك هو الأصل و القاعدة و المنطلق، و أن تكون التكتلات الإقليمية إن وجدت مجرد تفرعات عنه تستسقي من مصادره القومية والشمولية و تصب في أهدافه الوحدوية العربية.

ـــــ أهداف و أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك: تبدو أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحيتين:

الأولى _ أنه يتضمن العديد من الجوانب الإنتاجية، التمويلية، التسويقية، انتقال المنتجات و عناصر الإنتاج، التبادل و العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

الثانية _ أن هذا العمل لا يتم وينتهي مرة واحدة في نقطة زمنية معينة ولكنه يتطلب بعداً زمنياً يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية، و هو بعد زمني متحرك لا يثبت عند تاريخ معين في المستقبل، حيث أن هذا المستقبل نفسه ينتقل و يتحرك، وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك، و في إطار حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين، يأتي تحركه المتتالي خلال فترات زمنية عديدة يجب أن يقطعها للوصول لهذا المستقبل المحدد.[56]

ومن أهم أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك: [57]

---

[56] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 ص 1009.

[57] يوسف محمد بادي، المصدر السابق ص46.

- رفع معدلات التنمية الاقتصـادية وضـمان اسـتمرارها اسـتناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك و الارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية.
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
- تنويع الصادرات و تقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- إدخال الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

– **مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك:** لقد وضعت المسيرة الاقتصادية العربية لنفسها في البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية و حركيتها، ومع أن القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفاً واضحاً فقد كانت ترمي إلى تكتيل و تجميع الجهود العربية في سبيل الصالح المشترك، و في سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم في العيش الآمن الكريم و المساهمة في الحضارة العالمية، وقد التقى الهدف الأمني مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي أساساً لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسي و العسكري و الاقتصادي لدرء الخطر الإسرائيلي، و الثاني يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات المجزأة التي أقيمت في المنطقة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وقد سارت هذه الحركة شوطاً في الاتجاه الصحيح، غير أنها توقفت في النهاية عند سد لم تستطيع اختراقه، و هو سد الأسوار الحمائية المختلفة التي أقامتها الأقطار العربية و عززتها بمفاهيم محددة للسياسة و المصلحة، و في إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولي و الحمائيات القطرية فان الحمائيات تبدو الآن و كأنها امتلكت الساحة تماماً و تغلب القطري على القومي.

إن الخيار الثاني المطروح في الساحة العربية هو الخيار التكتلي الإقليمي القائم على ساق جغرافية، و هناك نوع آخر من الخيارات التي تتبدى من منطلق جغرافي أو تاريخي أو عقائدي بحكم موضع الأمة العربية من هذه المنطلقات الثلاث، وهو موقع مركزي، فالعامل الجغرافي يطلق أحاديث عن تكامل بين دولة عربي أو أكثر و منطقة محاذية له، مجلس التعاون الخليجي _ اتحاد دول المغرب العربي _ مجلس التعاون العربي _ دول إعلان دمشق.

وثمة خيار من نوع مختلف يتجاوز الإطار الجغرافي و التاريخي و القومي و يقوم على أساس من توازنات القوى العالمية، و هناك خيار آخر، و هو أن تتجذب مسارات الدول العربية إلى مراكز القوة المختلفة، و هناك مسار آخر أخذ يحدث تأثيراته الكبرى في مصائر الأمم و الشعوب، وذلك هو التغير الحاصل في حجم وحدات الإنتاج الاقتصادي، فالمنشآت الاقتصادية قد كبر حجمها من

الشركة الصغيرة إلى الشركة الكبيرة، فالشركة الكبرى العملاقة، ومن الشركة القطرية إلى الشركة القومية (متعدية الجنسية)فالأممية.[58]

بدأت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك المنظم مع قيام جامعة الدول العربية عام **1945**، وصدور عدد من مواثيق و اتفاقيات التعاون الاقتصادي و الأمني و الاجتماعي، و شقت محاولات التعاون و التكامل الاقتصاديين طريقها إلى خمسة محاور رئيسة، و هي التجارة، و المعونات، و الاستثمار، و القطاعات الإنتاجية، و القطاع العمالي، و أخذت هذه المحاولات شكلين رئيسيين، أحدهما ثنائي و الآخر جماعي، و كان الشكل الأخير حتى عهد قريب يتم عادة في ظل الجامعة العربية و منظماتها المتخصصة.

لكن العمل الاقتصادي العربي المشترك اصطدم بعقبات التجزئة و القطرية التي كانت تقيده و تحد من مداه و من سرعته، واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها، و تحفظ بعضها الآخر على كثير من بنودها و أحكامها، كذلك فان بعض الدول التي وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعلي.

و رغم كل ما قيل حول العمل الاقتصادي العربي المشترك أو ما حرر من اتفاقيات، فإن مسيرة التنمية في البلدان العربية اتخذت الخط القطري، وكانت مخططات التنمية العربية متباعدة عن بعضها البعض و لا تعكس سوى واقع التجزئة الاقتصادي، وليست المشكلة في قصور الفكر عن تشخيص أسباب عجز الجهود الإنمائية وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل في غياب أي ارتباط بين أهداف التنمية في المفهوم القومي و المسار الذي يؤدي إلى بلوغها، وما يتم فعلاً على أرض الواقع[59].

مراحل تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك:

استمرت **المرحلة الأولى** من العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى أوائل السبعينات تمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلالها من تحقيق إنجازات هامة على طريق بناء السوق العربية المشتركة، كان أبرزها استكمال أسباب تحقيق حرية تبادل المنتجات الوطنية والإعلان عن قيام " منطقة للتجارة الحرة " في 1971/1/1 بين أربع دول مؤسسة هي الأردن، وسورية، والعراق، ومصر. كما تمكن من اتخاذ خطوات هامة على صعيد تحقيق حرية انتقال الأشخاص وتنظيم استثمار رؤوس الأموال وانتقالها.

---

[58] انظر، تقرير الدورة الثانية و الثلاثون لمؤتمر غرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، المصدر السابق ص11.

[59] انظر، الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، إلى الدورة الثانية و الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، الرباط 5 _ 8 أيار 1992.

علاوة على ذلك، فقد سـعى المجلس خلال هذه المرحلة بكل الجهد الممكن لتعبيد الطرق أمام إنجازات أخرى في هذا المضمار، ولقد كان أهم هذه الجهود ما اتخذ من خطوات وإجراءات تستهدف إنشاء اتحاد عربي للمدفوعات بلغت ذروتها عام 1970، حيث اعتبر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الاتحاد قائماً لأغراض المعلومات والإحصائيات وترك للدول اتخاذ الإجراءات للتصديق على الاتفاق الخاص بذلك ودفع رأس المال المقرر. كما بدا المجلس مصمماً على التقدم في بناء السوق بشكل عاجل من منطقة التجارة الحرة والاقتراب بها إلى الاتحاد الجمركي والمنطقة الجمركية الموحدة، حيث حدد لنفسه بداية فترة خمس سنوات اعتباراً من أول عام 1965 لإنجاز توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية وخمس سنوات لاحقة اعتباراً من أول عام 1970 لتوحيد الرسوم الجمركية، وفي مطلع عام 1970 قرر إضافة هذه الأحكام إلى قرار السوق العربية المشتركة على أن يبدأ تنفيذ توحيد التعريفة الخارجية في أول عام 1972.

كما اهتم المجلس بموضوع تبادل المعلومات التجارية وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وسعى من جانب آخر إلى تعزيز السوق العربية المشتركة كتكتل سواء من خلال مواقفه تجاه الاتفاقيات الثنائية التي تعقد مع الدول غير الأعضاء، أو من خلال محاولاته لعقد اتفاقيات مشتركة مع البلدان والتكتلات الأخرى.

وتمتد المرحلة الثانية من السبعينات وحتى بداية التسعينات فعلى الرغم مما بذله المجلس من جهود، جاء الحصاد متواضعا باستثناء ما تحقق على صعيد توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية، بصدور الصيغة النموذجية للقانون الجمركي، وبعض الأدلة الجمركية الأخرى، وتبني عدد متزايد من الدول الأعضاء في المجلس لهذه الصيغة النموذجية كأساس استمدت منه قوانينها الجمركية. وما تحقق أيضا على صعيد توسيع قاعدة عضوية السوق بانضمام ثلاثة دول عربية هي ليبيا (1977) وموريتانيا (1980) واليمن الديمقراطية (1981). وفي حين انضمت ليبيا على أساس التطبيق الكامل لإحكام السوق فإن كلا من موريتانيا واليمن الديمقراطية انظم على أساس صيغة مرنة تتضمن شروطا تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل منهما باعتبارهما من الدول العربية الأقل نموا.

إضافة إلى ذلك فقد حاول المجلس، ولا يزال، استكمال بناء السوق العربية المشتركة إلا أن مصاعب وعقبات متنوعة ومتعددة اضطرته في بعض الأحيان للتريث في البت في بعض القضايا لفترات طويلة نسبيا، والى التأخر في إنجاز بعض الأهداف عن البرنامج الزمني الذي سبق أن حدده لنفسه والتخلي في بعض الأحيان عن البحث في اتجاهات معينة. كما أن وتيرة انضمام الدول إلى المجلس على الرغم من بطئها، لا زالت أسرع بكثير من وتيرة الالتزام بتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة.

ولقد وقف المجلس أكثر من مرة، منذ مطلع هذه المرحلة وقفة مراجعة شـــاملة بهدف تطوير السوق العربية المشتركة والسير بها خطوات إلى الأمام، كما تم في الأعوام 1972 و 1979 وفي عام 1984، ولقد تمخض ذلك عن صـــدور قرارات وإجراءات من شـــانها حل بعض من أهم الصـــعوبات القائمة. ولازال المجلس يسـعى، بين وقت وآخر، لإزالة ما اسـتجد من عقبات وقيود، وإيجاد وسائل لتنظيم المدفوعات، ووضع برامج للتبادل التجاري، والعمل على السير باتجاه التعريفة الجمركية الخارجية، علاوة على قيامه بمحاولات جادة لتوســيع قاعدة عضـــوية الســـوق العربية المشتركة التي تضم ستاً من الدول الأعضاء في المجلس، باستثناء مصر التي علقت عضويتها في المجلس والســوق في عام 1979، وبما يكفل انضـــمام الدول الأعضـــاء الخمس الأخرى في المجلس والتي لا تزال خارج السوق العربية المشتركة.

إن الصــعوبات والعقبات التي اعترضــت حركة التبادل التجاري البيني بشــكل خاص ومســيرة السوق العربية المشتركة بشكل عام، عديدة ومتنوعة، منها ما يقلل في الوقت الراهن فرص استنفاذ الإمكانيات القائمة، ومنها ما يمكن أن يعرقل تعظيم التبادل التجاري بين دول السوق في المستقبل.

بدهيٌ أن أهم الصـــعوبات الراهنة، يرتبط بواقع العلاقات الســـياســـية بين الدول الأعضـــاء وانعكاســاته الحادة على العلاقات الاقتصــادية فيما بينها. سـيما في المجال الثنائي وكذلك التبدلات العميقة في طبيعة البنى الاقتصـــادية للدول الأعضـــاء وزيادة ارتباط هذه البنى وتبعيتها للعالم الخارجي، والتي ظهرت بشكل خاص مع مطلع النصف الثاني من السبعينات خلال ما هو متعارف على تسـميته (بحقبة النفط). إضــافة إلى عدم التوصــل بعد إلى إيجاد حلول عملية مناســبة في مجال تسـوية المدفوعات، وتوحيد التعريفة الخارجية وعدم وجود صــيغ تنظيمية ومؤســســية ترعى التبادل التجاري البيني وتؤدي إلى تنميته.

وفي الأجل الطويل، يمكننا القول بأن أهم الصـعوبات التي يمكن أن تعرقل مسـيرة السـوق هي تعثر النمو الاقتصـادي في الدول الأعضـاء واسـتمرارية تأكيد الصـفة القطرية، غير المنسـقة قوميا لأنماط التنمية والإنتاج، واســتمرار نهج إقامة صــناعات متماثلة بديلة عن الاســتيراد، وعدم إجراء تقســيم إقليمي مناســب للعمل فيما بينها، وعدم وجود برامج مشـــتركة للتبادل التجاري مبينة على التنســيق والتكامل، وكذلك عدم تعزيز إمكانات مجلس الوحدة الاقتصـــادية العربية كمنظمة قومية وتكتل إقليمي.

إن الأداء المتواضـع للسـوق العربية المشـتركة، بوضـعها الراهن والذي كان بطبيعة الحال نتيجة لصعوبات أشير إليها أعلاه، قد أدى إلى الترويج لأفكار تتلخص بان السوق العربية المشتركة تمثل " مدخل تحرير التجارة " القائم على أســـاس إلغاء القيود والرســـوم، وهو مدخل عاجز عن تحقيق الوحدة الاقتصـــادية العربية. فهل يتوجب على الدول العربية البحث عن مدخل آخر، غير الســـوق العربية المشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

– **جامعة الدول العربية و العمل الاقتصادي العربي المشترك:** اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية و تم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية و المالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس و قواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى:[60]

1. تطوير أشكال التعاون الاقتصادي و إرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون و ذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية و توظيفها في خدمة عملية التطور و النمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن.
2. تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية، و التخلص من تبعية الدول العربية و ارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى، عن طريق التصدير و الاستيراد و يتم هذا عن طريق المبادلات التجارية بين الدول العربية أو مع بقية الدول النامية.
3. و من أجل تحقيق الهدفين الأول و الثاني لا بد من عقد اتفاقيات فيما بين الدول العربية، تنظم طرق و أشكال التبادل التجاري و التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات: الزراعة و الصناعة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
4. لا بد أيضاً من تأسيس الهيئات و المؤسسات التي تعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى لأجلها الدول العربية في موضوع الوحدة الاقتصادية.

تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عام **1950**. و نصت المادة السابعة من المعاهدة على (تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها و استثمار مرافقها الطبيعية و تسهل تبادل منتجاتها الزراعية و الصناعية...و تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف). كما نصت المعاهدة على إنشاء المجلس الاقتصادي و الذي أصبح اسمه فيما بعد بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي يتبع لجامعة الدول العربية، و يتألف هذا المجلس من وزراء الدول التي وقعت على المعاهدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، و تم إنشاء إدارة في جامعة الدول العربية باسم (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) يرأسها آمين عام مساعد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

و قد تم في نطاق الجامعة العربية إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، و كان من أبرز الأعمال المبكرة في هذا المضمار عقد (اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية) للعام **1953**، و (اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال) في العام ذاته، و (اتفاق

[60] انظر، مجلة أخبار البترول و الصناعة، أبو ظبي، نوفمبر 1988 العدد 220، مقالة للكاتب، ص17.

بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية) و من تلك الأعمال ما تم في السنين اللاحقة من عقد اتفاقات عديدة بخصوص إنشاء مشروعات عربية مشتركة، كان أولها مشروع (شركة البوتاس العربية) لم ينفذ، و (الشركة العربية لناقلات البترول) و (المؤسسة العربية للإنماء) (حل مكانها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي). ومن الأعمال الجماعية أيضاً (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية).[61]

منذ قيام جامعة الدول العربية في عام **1945** و حتى يومنا هذا تأسس الكثير من المؤسسات و المنظمات التي تسعى و تعمل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منظمة التنمية الزراعية، منظمة التنمية الصناعية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي، صندوق النقد العربي، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الدول العربية مثل اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة، اتفاقية النقل الجوي، و كذلك وضع عدد من الاستراتيجيات العربية التي تهدف إلى تطوير و تعميق التعاون العربي في مختلف المجالات من سياسية و اقتصادية و اجتماعية، هنا نواجه سؤالاً هاماً جداً حول مدى مساهمة هذا الإطار المؤسسي الكثيف في صنع و تطوير التعاون العربي على طريق الوحدة الاقتصادية العربية و الوحدة الشاملة، إن معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات و الاتفاقيات و الاستراتيجيات، يقتضي التعرف عليها أولاً ثم دراسة أثرها على حركة التبادل التجاري و العمالة و رؤوس الأموال بين الأقطار العربية بعضها البعض.[62]

– **معوقات ومحددات العمل الاقتصادي العربي المشترك:** واجه العمل الاقتصادي العربي المشترك جملة من التحديات من أهمها:

أن هناك تناقضاً ظاهرياً بين مفهومي التكامل و الوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما في إطار قضية واحدة، فالتكامل يتعلق باستقلال الأجزاء، و الوحدة تتعلق بتذويب الأجزاء في إطار الجماعة، و على الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكامل هو أحد طرق التوحيد، و هنا يصبح التكامل العربي و سيلة و ليس هدفاً نهائياً في حد ذاته، و لابد للعمل العربي المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح.

(و في تحد ثان، ما زالت التنظيمات فوق القطرية و ضرورتها لتحقيق القطرية و التوحيد لا تواجه بصراحة و فاعلية على مستوى الدول العربية شأنها في ذلك شأن كل دول العالم النامي، و قد قطع بعض التكتلات شوطاً بعيداً في هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخاباً مباشراً

[61] د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص28.

[62] انظر، ملف المستقبلات العربية البديلة، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، العدد 2 القاهرة تشرين الأول 1986م ص 10.

و حقق النجاح الذي يطيب للبعض أن يستشهد به يوماً، أما نحن في التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق عليها فقط، و ما زالت توصيات المجلس الاقتصادي خاضعة للقاعدة نفسها، حتى بعد تسميتها قرارات)[63].

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الدول العربية و هي سعي مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعي فيما بينها،(مجلس التعاون الخليجي) و يسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي، و هذا يعطي الأقطار المتعاونة إمكانية تلافي نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات و هي بذلك تحقق لنفسها مزايا في مضمار التكامل الإنتاجي و التسويقي معاً.

واجه العمل الاقتصادي العربي المشترك عدد من المحددات و المعوقات مما أدى إلى إخفاقه في تحقيق أهدافه، ومن أهم هذه المعوقات:[64]

1. عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.
2. تنظيم و تخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداً لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادي العربي نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادي العالمية وإسقاطاً لآلية عملها بدون النظر إلى البون الشاسع في اختلاف المستويات والظروف و الأهداف.
3. افتقار نصوص الاتفاقيات بين الأقطار العربي إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارة الإنشائية كذلك تضمنت نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.
4. ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.
5. ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك و ضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.
6. عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.
7. المعاناة من النزوع إلى المحلية و الو لاءات السياسية في عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة و الحد من نشوء الولاء القومي.
8. ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات و تبادلها فبما بينها.

---

[63] د.عبد العال الصكبان، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، مجلس المستقبل العربي العدد 46 كانون الأول 1982 ص69

[64] إحسان هاني سمارة، التكامل الاقتصادي العربي المحددات و الآفاق، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. تونس.

9. ضعف بنية البحوث الأساسية و التطبيقية و فاعليتها، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد و قطاعاته المختلفة.

10. التناقضات التي تسود أساليب التنمية العربية.

11. التباين بين الأقطار العربية في بنية السياسات الاقتصادية و الحماية والسياسات الاقتصادية الأخرى.

12. انخفاض قابلية الأقطار العربية النفطية في تقديم الإعانات و القروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار و بالتالي إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الإيمان بالعمل العربي المشترك.

13. سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية و التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي.

14. الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربي بين الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال و التفاعل الاجتماعي على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الأقطار العربية مسافات شاسعة.

لازالت التجزئة للوطن العربي تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطري و اختلاف مستويات النمو و التطور للأقطار العربية و هذا الوضع يصعب معه إحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

– **تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك:** إن الطريق إلى تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن يتحقق عبر ثلاث عمليات متتابعة: [65]

- إرساء الإستراتيجية التي يقوم عليها العمل المشترك شريطة أن تكون فلسفة هذا العمل واضحة و معرفة بدقة لا لبس فيها و لا اجتهاد يفسر من كل جهة حسب هواها في هذه الإستراتيجية، كما يجب أن تتضمن هذه الإستراتيجية أهدافاً رئيسية واقعية، واضحة، تنسجم و إمكانات الأمة العربية. و إطلاق القوى الإبداعية المنتجة للإنسان العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل و متكافئ لأعباء التنمية ومسئولياتها و أيضاً جني ثمارها و عوائدها.
- تخطيط العمل العربي المشترك و ذلك بوضع خطة قومية طويلة الأجل تكون إطار الخطط متوسطة و قصيرة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي تم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.

---

[65] التكامل الاقتصادي العربي، ندوة، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تونس 1989، ص264.

- تنفيذ خطة التنمية القومية و ذلك من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسئولية تنفيذ المشروعات و البرامج الواردة في خطة التنمية القومية شريطة أن لا تنعكس الخلافات السياسية و آثارها السلبية على تنفيذ هذه المشاريع مع الالتزام الكامل للحكومات العربية في تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية.

كيف يمكن أن يتحقق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ؟ إنه يقوم قبل كل شيء على مبادئ التقسيم العربي للعمل، إن أشكال هذا التعاون متعددة: تنسيق خطط الاقتصاد الوطني للتنمية، التجارة، القروض و التسليف، بناء المشاريع الاقتصادية الكبيرة المشتركة التعاون في ميدان النقل و المواصلات، و من الضروري هنا تحقيق التخصص و التعاون في الإنتاج على صعيد الدول العربية، و عندما يتم دراسة و تقييم الموارد و الأيدي العاملة و توفر الخامات و غير ذلك من الإمكانيات، يتم الاتفاق فيما بين الأقطار العربية بشأن الإنتاج الذي سينتجه كل دولة منها و بأي كمية لتلبية حاجة الأقطار العربية الشقيقة الأخرى، لم يعد في الوضع الاقتصادي المعاصر بمقدور دولة واحدة بمفردها، خصوصاً إذا كان صغيراً، أن ينتج جميع أصناف المنتجات الضرورية، لأن إنتاجاً كهذا سيكون قليل الكمية و عالي التكاليف.

أن التخصص على صعيد الأقطار يتيح تركيز إنتاج سلعة ما في أحد أو عدد من الأقطار العربية، و إن تقسيم العمل على هذا النحو يؤدي إلى زيادة الإنتاج، تخفيض التكلفة، زيادة إنتاجية العمل، تحسين نوعية المنتج، كما يؤمن تطوير الاقتصاد و رفع مستوى المعيشة في جميع الأقطار العربية.

(و لم لا نكون، نحن العرب، كسائر الأمم: نركز اهتمامنا على المستقبل و تحدياته، ليمكننا تحقيق مزيد من العمل المشترك مسترشداً باحتمالات المستقبل، يمكننا توجيه جهودنا إلى مجالات أوسع رحابة، و أعمق تأثيراً، و أبعد مدى). [66]

إن العمل الاقتصادي العربي المشترك لا يمكن أن يظل دائماً مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد الأدنى لأنه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية، و لا مستقبل للعرب في ظل دويلات و كيانات ضعيفة و صغيرة في عالم الغد، إن العمل العربي المشترك و الفعال هو الممكن الوحيد للأمة العربية لكي تخرج من تخلفها و تتخلص من تبعيتها على الساحة العالمية، و الظروف العربية الراهنة من انقسام و تفارقات تدعونا أكثر من أي وقت مضى، و تدعو كل من له غيرة و انتماء عربيين للدفع أكثر باتجاه إعادة النظر في أساليب العمل الاقتصادي العربي المشترك بل إعادة

---

[66] خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في افتتاح ندوة استشراف مستقبل العالم العربي، تونس 1987/10/17.

صياغة أساليب التوحيد العربي على أساس أكثر صلابة و رصانة من الصيغ الترقيعية التي اتبعت إلى الآن[67].

– **إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:** يتطلب تفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك قبل كل شيء تحديد إستراتيجية اقتصادية عربية موحدة، و الشيء الذي يميز الإستراتيجية هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، و ما تتضمنه لتحديد مسار حركة هذا المجتمع في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف و تحقيقها.

حيث تم تحديد منطلقات و أهداف و أولويات و برامج و آليات العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، و نصت على أن فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية و تحرير الاقتصاد العربي من التبعية و رفع قدرته على التفاعل كشريك متساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي.[68]

وتم تحديد الأهداف بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له أمتنا العربية. كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة تنمية و تطوير القوى البشرية و القوى العاملة في الدول العربية و ضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الأقطار العربية و الحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الدول العربية و التوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مختلف أرجاء الدول العربية و السعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي، لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس و التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى.

و أبرز نقاط هذه الإستراتيجية يجب أن تكون:

- استخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الدول العربية و توظيفها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.
- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المساهمة في تطويرها و توطينها.

---

[67] انظر، مجلة (شؤون عربية) العدد 63، أيلول 1990.

[68] إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، و وثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982 ص 5.

- تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية.

إن آفاق العمل الاقتصـــادي العربي المشـــترك يجب ألا تقتصـــر على مجرد بناء و إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة و الأموال،لا نستطيع أبداً أن نشك في جدوى و فعالية بناء مثل هذه المشروعات، أو حدوث التدفقات المالية و البشرية فيما بين الدول العربية و لكن العمل العربي الاقتصـــادي المشـــترك يحتاج أيضـــاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضـوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي و إن الاسـتخدام الأمثل للقدرات الذاتية و العلمية و التكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين الدول العربية[69].

ويمكن تحديد أهداف إستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك بالنقاط التالية:

- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية في الدول العربية من أي سيطرة أجنبية وتوظيفها في عملية التنمية.
- تحرير الاقتصـاد العربي من التبعية الاقتصـادية للدول الصـناعية الكبرى، و بناء صـناعات متطورة.
- زيادة دور و فعالية الاقتصاد العربي و تحقيق مكانة معقولة في الاقتصاد العالمي.
- تحرير الإنسان العربي و إطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية.
- تحقيق الأمن القومي الذي يتضـــمن (الأمن الفكري، الأمن العســـكري، الأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي و الأمن المائي)
- تسريع وتائر النمو الاقتصادي، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسـب بين القطاعات و الأقاليم لتلبية الحاجيات الأسـاسـية المتنامية.

إن تحقيق أو تنفيذ الإســـتراتيجية يتطلب شـــروط ووســـائل عمل تؤدي إلى ذلك، و تتميز الإســـتراتيجية عادةً بالشـــمولية وضـــرورة التنســـيق و التكامل بين جوانبها المختلفة (الأهداف، المسـارات، الحركة، المتطلبات، والشروط) وهذا ينطبق على إسـتراتيجية العمل الاقتصـادي العربي المشترك.[70]

وهذا يتطلب (إقامة نظام اقتصـادي عربي جديد يتسـم بالتكامل المحقق للتنمية الشـاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الدول العربية، يحقق التطور و التحرر للدول العربية،و يسـتهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الدول العربية و إقامة علاقات اقتصـادية متكافئة و عادلة بين دوله.) [71]

---

[69] انظر، الاقتصاد العربي العدد الثاني 55 كانون الثاني 1981 بيروت ص 4-10.

[70] المصدر السابق.

[71] إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك مصدر سابق ص6

ترتيباً على ما تقدم يمكننا تقديم تصـــور علمي تصـــور علمي لإســـتراتيجية فعالة للعمل الاقتصـــادي العربي المشـترك يقوم على مبادئ أسـاسـية و محاور رئيسـة يتم تطبيقها كحزمة كاملة (full package) وفقاً لما يلي: [72]

بحيث تتضمن المبادئ الأساسية:تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن العمل السياسي و الخلافات الطارئة بين الدول العربية. وعدالة توزيع المنافع و الأعباء على الأطراف كافةً. وربط مراحل التكامل بمراحل التنمية الشاملة.وتوحيد الموقف تجاه العالم الخارجي.

أما المحاور الرئيسة فهي أربعة محاور:

- تنمية القوى البشرية العربية،
- تدعيم البنى الأساسية،
- التنمية الزراعية و توفير الأمن الغذائي،
- التصنيع.

و الاقتصـاديون العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضـى بالتفكير في سـيناريو عملي للعمل الاقتصـادي العربي المشـترك يؤدي إلى تفعيله و من الممكن أن تتضـمن هذا السـيناريو العمليات التالية:

- **ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفقها القومي و مد بصرها للمدى الأبعد، أي أنه في كل هذا الواقع العربي الذي يشـــهد تغليب المصـــالح القطرية الضـــيقة على المصـــالح القومية،** فليس أقل من العمل على حث كل قطر على أنه و هو يفكر في مصـــالحه القطرية ألا يضـيـف عقبة أو صـعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصـادي العربي المشـترك، بل أنه لو نظر إلى مصـالحه القطرية في الأمد الطويل، و هو الأفضـل، لعمد إلى إزاحة عقبة أو صـعوبة من العقبات أو الصـعوبات القائمة حالياً ليعجل في عملية التكامل الاقتصـادي العربي و طبيعي أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة و تكثيف الاتصـال و التنسيق بين الأنشطة و الأجهزة التخطيطية في الدول العربية.
- **اختيار و انتقاء مجموعة الأنشـطة الاسـتثمارية التي قد تتجاوز مزاياها و عوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم و دفع التنمية القومية (الأقطار الأخرى)**، مثل: الموارد المائية، مصـــادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأســاســية...الخ، ذلك أنه قد يكون من الأفضـــل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري، حيث أنها تتسم في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

[72] انظر، د.سـعيد عبد الخالق محمود، العلاقات الاقتصـادية العربية : المسـار و المصـير، مجلة شـؤون عربية العدد ص194 و ما بعدها.

- **الالتفات الجماعي حول بعض القضايا و المشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية و كذلك القدرة التنموية القومية،....** الخ، مثل تلك القضايا و المشاكل قد يكون من الصعب على أي قطر أن يواجهها بمفرده سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة و الممكنة، و إذا لم يكن هذا أو ذاك و افترضنا قيام كل دولة بالإنفاق على مثل تلك القضايا، أليس من الممكن الترشيد و تجنب ازدواجية الإنفاق.
- **لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربي إلى دور الحكومات و الأنظمة و لا ينصرف أيضاً إلى دور الشعوب و الأفراد ؟** إن إنجاز التكامل ليس مسؤولية الحكومات و الأنظمة فقط، بل إن هناك دوراً هاماً يجب أن تلعبه الشعوب في الدول العربية و الهيئات غير الرسمية و النقابات و الاتحادات و الجمعيات.

وحين انعقد مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية بتاريخ **1995/5/29** و اشترك فيه أكثر من ألف مستثمر عربي، أجمع الحضور على ضرورة مواجهة التحديات بقيام الكتل الاقتصادية بإنعاش و تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، و يعتقد المؤتمرون أن البدء بمنظمة تجارة حرة ربما تكون الخطوة الصحيحة على طريق تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ومع ذلك طل التهافت عند بعض الحكومات العربية على مشروع السوق الشرق أوسطي قائماً.

مما تقدم يتضح أن التصور العملي الذي نراه مناسباً للتكامل العربي لا بد و أن يبدأ جزئياً حتى نصل الشمولية، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية و إدارية و تنظيمية للأقطار العربية، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر و الشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع و تلك القدرات و بالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق و النجاح، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون التكامل في نشاط أو أكثر و قطاع أو أكثر و بين دولتين أو أكثر، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة و القطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي، فهذا هو الطموح الذي لا يسمح بتحقيقه الواقع و لا الإمكانات و يعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة و التحديد، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربي، و إن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردي أو الخاص المشترك بدور هام في هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى.

بما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى و الأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية و بخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) و في نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الدول العربية ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي الاقتصاد العربي المشترك و التكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة

لكافة الدول العربية، و عليه فإن العودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادي القومي، و وضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصور واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك و ميثاق العمل الاقتصادي بنوعيه القطري و المشترك، و يجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي، و من الضروري الاهتمام بتطوير و استيعاب و تكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية و تدعيم استقلال الأمة العربية و ضمان أمنها. [73]

و لتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي و فني و سياسي تسهم في تنظيمه و أعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

هل تتكامل الدول العربية اقتصادياً؟

إن توحيد الدول العربية في كيان سياسي واحد كان ولا يزال مطلباً جماهيرياً تتطلع إليه جماهير الأمة العربية لمواجهة تحديات داخلية وخارجية عديدة. وكان هذا المطلب ولا يزال يسيطر على تفكير الجماهير والنخب المثقفة والسياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر. ودخلت بعض الدول العربية في تجارب وممارسات وحدوية جزئية لتحقيق هذا الهدف وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. ورغم تعثر هذه التجارب أو فشلها، فإن المحاولات الوحدوية لا تزال مستمرة، وهو الأمر الذي يدل على حيوية وعمق هذا المطلب الجماهيري لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي يواجهها وطننا العربي منذ أكثر من قرن من الزمان. إن الاستطراد في ذكر وتعداد المقومات الطبيعية والإنسانية والثقافية والتاريخية والاقتصادية التي تؤكد أن العرب من المحيط إلى الخليج هم أمة عربية واحدة، ذات حضارة واحدة، وتاريخ مشترك واحد، وآمال ومآس واحدة رغم ما قد يوجد بينها من تنوع وخصوصية في إطار النسق العام، والتعرض لها هنا يكون تكراراً مملاً في تزويد البديهيات والكلام عن المسلمات. ولكن هذه الأمور قتلت بحثاً ودراسة وكثر فيها الكلام خلال الخمسين عاماً الماضية، من قبل الأفراد والأحزاب والحكومات.

الذي يهمنا في هذا المقام، هو الإسهام في تقديم إجابة عن السؤال المستمر منذ أكثر من قرن: إذا كان العرب أمة واحدة، وإذا كان لدى الجماهير العربية هذا المطلب في التوحد طوال هذه المدة، فما هي العوامل والأسباب التي عرقلت ولا تزال تعرقل قيام الدولة العربية الواحدة؟ وإذا كانت الوحدة السياسية التي تشمل كل العرب أمرا صعباً في الوقت الحاضر، فلماذا لم تتكامل الدول العربية اقتصادياً ؟ وهاهي العوامل التي عاقت، أو لا تزال تعيق خطوات التكامل الاقتصادي العربي؟

---

[73] انظر، التكامل الاقتصادي العربي، أوراق و مناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مجلس الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، تونس.

ولماذا لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق الأهداف المرجوة منها؟ وما هي إشكاليات السوق العربية المشتركة؟ وإقامتها مستقبلاً؟

تظل إشكاليات وآفاق بناء السوق العربية المشتركة هي موضوع البحث وقد كانت خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك تسعى لتحقيق هدفين رئيسين:

الهدف الأول: هو أن يخدم التكامل الاقتصادي العربي مطلب التوحيد السياسي للدول العربية. ويعد التكامل الاقتصادي وسيلة للوحدة السياسية للأسباب التالية:

1 ـــ إن الاتفاق في مسائل الاقتصاد في الدول العربية أكثر يسراً وسهولة عنه في مسائل السياسة. ذلك لان الوحدة الاقتصادية تحقق مزايا وفوائد مادية مباشرة على المدى القصير والمتوسط لجميع الدول العربية.

2 ـــ لا يمس التكامل الاقتصادي العربي بشكل مباشر كراسي السلطة التي تتربع عليها النخب الحاكمة في البلدان العربية.

3 ـــ عندما تسير الدول العربية شوطاً لا بأس به على طريق التكامل الاقتصادي، فإن ذلك سيعرض على النخب الحاكمة حتمية الوحدة السياسية.

الهدف الثاني: هو أن التكامل الاقتصادي العربي يخدم مطلب التنمية الشاملة لكافة الدول العربية. ويعد مطلب التنمية مطلباً جماهيرياً تفرضه الرغبة القوية في البلدان العربية للخروج من دائرة الفقر والتخلف والتبعية. وبمعنى آخر إن التكامل الاقتصادي العربي وسيلة لرفع مستوى معيشة الإنسان العربي، وتلبية حاجاته الأساسية من جهة، وإنهاء السيطرة الاقتصادية والتبعية السياسية للقوى الدولية الخارجية على مقدرات الدول العربية وثرواته من جهة أخرى.

(والأمر الذي ينبغي أن نقرره منذ البداية هو أن التكامل الاقتصادي ـــ سواء كان لخدمة هدف التوحيد السياسي أو لهدف التنمية الشاملة ينطوي على قرارات وممارسات سياسة من طرف النخب الحاكمة في المقام الأول.

وفي قراراتها تتأثر هذه النخب بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وربما كان أهم هذه العوامل على الإطلاق عامل المصلحة الذاتية لأفراد النخبة الحاكمة، كما تحدده رؤيتها هي لهذه المصالح. ومن هذه العوامل، التي لا تقل أهمية، القوى الاجتماعية الفاعلة في كل قطر من أقطار الأمة ورؤيتها لمصالحها الطبقية والفئوية، وكذلك المؤسسات والقيم وأنماط الإنتاج السائدة في كل منها ما نريد أن نخلص إليه هو أن محاولات التكامل الاقتصادي، بين الدول العربية، شأنها شأن محاولات التوحيد السياسي، تخضع كلها لقرارات سياسية، تصنعها النخب الحاكمة في هذه الدول. وفي صناعة القرار، تتأثر كل نخبة بمجموعة من المعطيات الموضوعية، كما تدركها وتفسرها هذه النخبة نفسها، في ضوء مصالحها ومصالح القوى الأخرى الفاعلة من حولها. "

منذ حصــلت البلدان العربية على اســتقلالها الســياســي وهي لا تنقطع عن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها ولم يكن شأن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي أحسن حالاً من المحاولات الشــبيهة في المجالات الســياســية والثقافية والدفاعية وغيرها. **وتمت محاولات التكامل والتعاون الاقتصــادي بين الدول العربية على مســتويات ثلاثة وهي: الأول** – محاولات ثنائية بين دولتين عربيتين. **الثاني** . محاولات جماعية اشترك فيها أكثر من دولتين عربيتين. **الثالث** . محاولات على مستوى الدول العربية في ظل الجامعة العربية.

يركز علم الاجتماع المعرفي (Sociology Knowledge) على العلاقة الثنائية بين الفكر والواقع. أما علم الاجتماع الماركسـي، فيضـيف إلى هذا الثنائي بعداً ثالثاً، وهو الفعل السـياسـي (praxis) ويوضح لنا الشكل التالي العلاقة المثلثية بين الواقع والفكر والعمل.

العلاقة بين الفكر والواقع والفعل السياسي

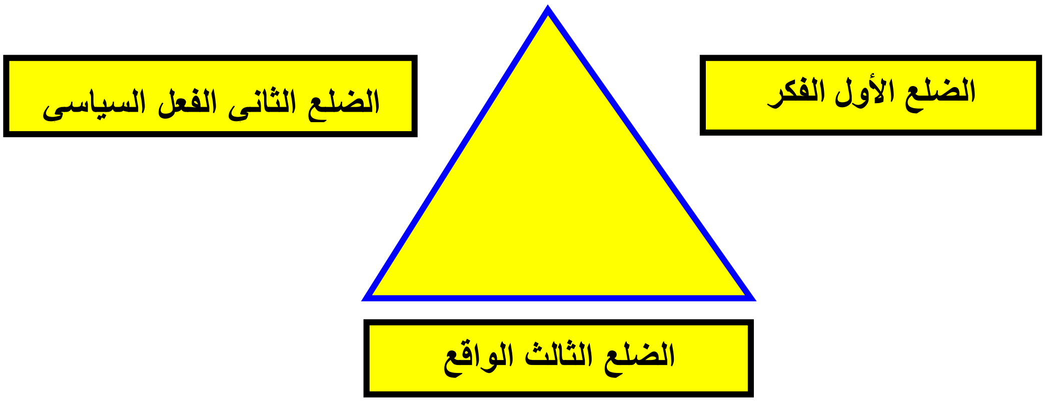

الواقع هو قاعدة المثلث، وضـلعاه هما الفكر والفعل السـياسـي، فإذا اسـتقامت العلاقة بين أبعاد المثلث وكانت متوازنـة نتج عن ذلك حركة تطور تنقل الواقع والفكر والعمل إلى مرحلـة أرقى من المرحلة التي ســبقتها... وهكذا، وإذا لم تتوازن العلاقة بين الفكر والواقع والفعل وتســتقم في مجتمع ما، فإن حركة هذا المجتمع معرضة للتخبط والدوران في المكان والانتكاس نحو الوراء.

ويبدو أن نوعاً من عدم الاتســاق بين الواقع والفكر والفعل الســياســي، ســاد الدول العربية في العقود الأربعة الماضــية، وهو الأمر الذي يفســر لنا الإخفاق التنموي والفشــل في مجابهة الغزو الصـهيوني وتعثره في تحقيق الوحدة السياسية، وتراجع العمل الاقتصادي العربي المشترك.

تضـم السـوق العربية المشـتركة، سـبع دول عربية هي: (مصـر، سـورية، العراق، الأردن، ليبيا، اليمن، موريتانيا) ويبلغ عدد الســكان في الدول الأعضــاء، في عام حوالي 1995 حوالي 119 مليون نســمة وهذا يعادل 47% من إجمالي الســكان العرب. ويمكننا فيما يلي اســتعراض أهم المؤشرات الاقتصادية الإجمالية لدول السوق الحالية.

ومن أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تمثل محاور نشاط السوق العربية المشتركة:

1 ـــ المدخل الاستثماري: تم إقرار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار. وتأسيس أربع شركات عربية مشـتركة قابضـة كبرى برؤوس أموال حكومية، في أربع قطاعات اقتصـادية رئيسـية هي: التعدين، الثروة الحيوانية، الدواء والمستلزمات الطبية الصناعة، كما تم إعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة.

2 ـــ المدخل الإنمائي: وضعت دراسات ونماذج للتنسيق والتوحيد الإنمائي، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعي. ومشروع مبدئي لاستراتيجية برامج عمل المجلس في إطار التكامل الاقتصادي العربي. للسنوات العشر القادمة.

3 ـ المدخل الفني: جرى إنشاء عدد كبير الاتحادات النوعية العربية المتخصصة (24) اتحاد حتى الآن تعمل في نطاقها عشرات القطاعات التي تمثلها مئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية / في الدول العربية). وكذلك تم إنشاء المكتب المركز العربي للإحصاء. وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس في هذا المجال.

3 ـ المدخل المالي: قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات / مؤسسات لكل من صندوق النقد العربي. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. واتفاقيات في المجال الضريبي، ومشروع اتحاد عربي للمدفوعات واتفاقية انتقال رؤوس الأموال. وأخرى لتسوية منازعات الاستثمار.

4 . مدخل النقل والمواصلات: تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت) ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البرى.

5 ـــ مدخل القوى العاملة: تم إقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء.

إن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل منطلقاً للتنمية و العمل الاقتصادي العربي المشترك، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج و الذي سارت عليه الدول الأوربية بدأً بالاقتصاد، تكتلاً و تكاملاً و توحيداً، و من ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً للتكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، و هناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته و مرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية و المواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي و المواطَني بين مختلف الدول العربية و بخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

فوائد التكتل الاقتصادي

1 - زيادة القدرة الإنتاجية لدول التكتل.

2- فتح أسواق أوسع وأكبر يؤدي إلى:

- زيادة المنافسة.
- تحريض المنتجين على زيادة الإنتاجية.
- تحريض المنتجين على تحسين نوعية الإنتاج.

3 - تشجيع وزيادة الاستثمار.

4 - زيادة اهتمام المستثمرين بدول التكتل.

5 - تحقيق وفورات الحجم.

بالنسبة للدول العربية فوائد التكتل الاقتصادي أكثر

1 - فوائد اقتصادية اجتماعية (المذكورة أعلاه).

2 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

3 - يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي طريق لتحقيق الوحدة العربية المنشودة.

الفصل الرابع

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر إيجابية فيما يتعلق بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أصبح من الضروري أن تتطور منطقة التجارة الحرة في المستقبل إلى مستويات أعلى من التعاون الاقتصادي العربي كالاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية. وتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والتجارة البينية العربية، وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. [74]

أولاً – مستويات التعاون الاقتصادي بين الدول:

يعرف التعاون الاقتصادي على أنه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها إلغاء التباين والتمايز بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول. للتعاون والتكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول مستويات ومراحل عديدة أهمها: [75]

تبدأ **بالتفضيل الجزئي**، ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.

منطقة التجارة الحرة: عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة). وتعد منطقة التجارة الحرة أحد مستويات التعاون الاقتصادي ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوربية.

الاتحاد الجمركي: [76] اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق. وهذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها،

---

74 – الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

75 – الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1996، ص 9 – 10.

76 – المصدر السابق ص ص 176 – 188.

وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة والمشــتركة على البضــائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. **ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركي:**

- يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد.
- يسـاعد على تقسـيم العمل بين الدول الأعضـاء في الاتحاد، بحيث تخصـص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

ويعد الاتحاد الجمركي أحد صــور التعاون الاقتصــادي، ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركي (السوق الأوربية المشتركة).

يتعين أن يسـهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضـاء وألا يقود إلى وضـع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضــاء. ويســتوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على جدول جمركي موحد يســري على ســلع الدول غير الأعضــاء. ترى كيف يمكن التوصــل إلى هذا الجدول الموحد بحيث لا تتضـــرر تجارة الغير؟ في أغلب الأحيان يصـــعب التوفيق بين هذين الأمرين نظرا للاختلاف الكبير في التعرفة الجمركية للبلدان العربية. وتوحيد الجداول يفترض بالضــرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة تحديد متوسط التعرفة، والمتوسـط هو الجدول الموحد، وينجم هذا التحديد عن دراسـات اقتصـادية ومالية وعن التوفيق بين المصالح المتعارضة. [77]

السوق المشتركة: اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصــر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضــائع فيما بين دول الســوق، وبذلك تكون الدول الأعضـــاء في الاتفاق ســوق موحدة يتم في إطارها انتقال الســلع والأشــخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وهي تعد أحد المســتويات العالية للتعاون الاقتصـــادي. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة، (السوق الأوربية المشتركة).

الاتحاد الاقتصـــادي: اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتســـع فيه إجراءات التعاون الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.

---

[77] – الدكتور صباح نعوش، المصدر السابق.

الاندماج الاقتصادي

أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات.

↑

الاتحاد الاقتصادي

اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتضمن بالإضافة إلى ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد،تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.

↑

السوق المشتركة

اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول لإقامة سوق موحدة فيما بينها، يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة.

↑

الاتحاد الجمركي

اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول لتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة والمشتركة على المبادلات التجارية مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

↑

منطقة التجارة الحرة

اتفاق بين دولتين أو أكثر لتحرير التجارة الخارجية بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة

على المبادلات التجارية فيما بينها، مع عدم المساس بالنظام الجمركي والقيود التي تعتمدها كل دولة

↑

التفضيل الجزئي

مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتين لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.

↑

درجات التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول

ويعد **الاندماج الاقتصادي** أعلى مرحلة من مراحل التعاون الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التعاون الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام. ومن أهم **فوائد التكتل الاقتصادي:**

1 – زيادة القدرة الإنتاجية لدول التكتل.

2– فتح أسواق أوسع وأكبر يؤدي إلى:

- زيادة المنافسة،
- تحريض المنتجين على زيادة الإنتاجية،
- تحريض المنتجين على تحسين نوعية الإنتاج.

3 – تشجيع وزيادة الاستثمار.

4 – زيادة اهتمام المستثمرين بدول التكتل.

5 – تحقيق وفورات الحجم.

أما بالنسبة للدول العربية فوائد التكتل الاقتصادي أكثر:

6 – فوائد اقتصادية اجتماعية (المذكورة أعلاه).

7 – تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

8 – يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي طريق لتحقيق الوحدة العربية المنشودة.

ومن أهم مزايا إقامة منطقة تجارة حرة بين دولتين عربيتين اختصار الفترة الانتقالية التي يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية إلى خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات. والجدير بالذكر أن هناك اتفاقات تجارية بين بعض الدول العربية يتم بموجبها إعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه المنتجات معفاة فوراً، بالإضافة إلى العمل على أن تكون القائمة السلبية للسلع التي تطلب كل دولة أرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية في أضيق الحدود.

تتسم التجارة العربية البينية بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق أخرى من العالم، سواء تعلق الأمر بدول صناعية كالاتحاد الأوروبي أم بدول نامية كأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وضعف مبادلات التجارة البينية يعني ضعف المصالح المشتركة وبالتالي غياب المواقف الموحدة في المحافل الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية. وغياب هذه المواقف وسط تكتلات اقتصادية إقليمية يقود إلى تحمل سلبيات التنظيم الجديد للتجارة العالمية دون الاستفادة القصوى من إيجابياته. وقد أبدت الأقطار العربية رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي عبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981، حيث نصت مادتها الثامنة على ما يلي: (يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لفرض

حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية).[78]

بين 1980 و1998 ارتفعت التجارة الخارجية العالمية (الصـــادرات والواردات الســـلعية) من 3802 مليار دولار إلى 10635 مليارا، أي بنســـبة 180%، في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسـها من 347 مليار دولار إلى 290 مليارا أي بنسـبة سـالبة قدرها 16%. حدث هذا التباطؤ رغم تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرســوم الجمركية ورغم الاتفاقات التفضيلية التي عقدت في التسعينيات. **ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة، أهمها:**

- ازدهار المبادلات الأوروبية والأميركية والآســيوية بمعدلات عالية جدا، في حين تدهورت الأسعار الحقيقية للنفط مما أثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية.
- كما تخبطت دول عربية بصــراعات عسـكرية عنيفة أفضـت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية فانعكس الأمر على تجارتها الخارجية وأدت إلى تفاقم مديونيتها.
- أضـف إلى ذلك تحسـن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية في حين سـجلت التجارة العربية البينية ركودا واضحا.

في حين ارتفع حجم التجارة العربية إلى حوالي 639.5 مليار دولار عام 2004 وحجم التجارة العربية البينية بنحو 64.5 مليار دولار أي حوالي 10.0% فقط من التجارة الخارجية العربية الكلية.

ثانياً – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تسـتخدم عملية فرض الرسـوم الجمركية لتوفير الحماية للسـلع والمنتجات الوطنية من المنافسـة الأجنبية، ويشترط من الناحية المبدئية أن تكون هذه الحماية محددة بمدة زمنية تستغلها الصناعات الوطنية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. بيد أن هذه الرسـوم انحرفت عن هذا الهدف إثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصـــادية لغاية منتصــف الثمانينيات حيث تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تسـتطع السـياسـات المالية للدول العربية الاعتماد على الضـرائب المباشـرة نظراً لكثرة التهرب منها وتدني مسـتويات الدخول الفردية. وأمام هذا الوضـع كان لا بد من اللجوء المتزايد للضـرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجمركية، فتحول الهدف الأساسي لهذه الأخيرة من اقتصـادي إلى مالي بحت، وأصـبحت تفرض تعرفة مرتفعة على السـلع المسـتوردة حتى عند عدم وجود سـلع وطنية مماثلة. وفي النتيجة النهائية لم تتقدم الصناعة الوطنية وتقيدت المبادلات البينية والخارجية وتعثرت الاستثمارات الأجنبية.

تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة ... فالمنطقة الحرة (مثل المنطقة الحرة في مطار دمشـق أو مدينة عدرا) هي عبارة عن تحرير منطقة ما أو مدينة أو ميناء (مثل بور سـعيد

[78] – الدكتور صباح نعوش، المصدر السابق.

في مصـــر) تجارياً بمعنى أن كل المنتجات التي تدخل إلى هذه المنطقة تعتبر منتجات مصـــدرة، وكل المنتجات التي تخرج منها تعتبر مسـتورده. وللمناطق الحرة أهداف عديدة منها تنمية صـناعة معينة أو صـناعات، وقد تكون لتنمية التجارة أو لتحقيق الهدفين معاً. أما منطقة التجارة الحرة فهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير التجارة فيما بينها، وعادة يتضمن هذا التحرير قوائم للسلع يتم تحريرها تدريجيا وسلع أخرى يتم إعفاؤها فوراً وهي السلع ذات الرسـوم الجمركية المنخفضـة، كما يتضـمن التحرير بعض السـلع التي لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمور والتي تسمى بالقوائم السلبية.

- الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

قرر المجلس الاقتصـــــادي الاجتماعي في دورته رقم 59، والتي عقدت في القاهرة، البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسـير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وإنشـاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى اعتباراً من 1998/1/1، حيث تبدأ الدول العربية بتخفيض الرســـوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى عشر سنوات (بمعدل 10% سنوياً) حتى نصـــل إلى مرحلة الإلغاء الكامل للرســـوم الجمركية في عام 2007. ويحق لمن يرغب من الدول العربية في استثناء بعض السلع التي تطلب أي دولة عربية إرجاء إعفائها خلال السنوات العشر المذكورة، وذلك لمراعاة الصـناعة المحلية فيها نظراً لاختلاف مستويات الصـناعة في هذه الدول وحرصاً على تطور الصناعات الناشئة. [79]

تحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 حزيران / يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصـادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسـراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. لذلك اتخذ المجلس الاقتصـــــادي والاجتماعي القرار رقم 1317 د.59 حول هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسـير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشـــى مبادئ منطقة التجارة الحرة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة الناظمة للتجارة الدولية. وتضـــمن القرار رقم 1317 د.59 الصـــادر بتاريخ 19/ 1997/2 م ما يلي: [80]

---

[79] - الأهرام الاقتصادي، العدد 1482، تاريخ 1997/6/2 ص 20.

[80] – انظر، الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110.

- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال مدة عشر سنوات ابتداء من أول عام 1998.
- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يتواءم وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل نهاية عام 1998 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.
- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة.
- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها.

– **القواعد والأسس:** حدد البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى الأسس والقواعد التالية: [81]

1. يعدُ البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
2. تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1.
3. تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

[81] – المصدر السابق، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110.

4. تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

5. مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

6. تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المعتمدة دولياً فيما يتعلق بمكافحة الإغراق.

7. الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8. إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1/1/1998 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة السابعة أعلاه.

9. بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج. [82]

– **تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:** يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما يطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

1. السلع العربية الزراعية (النباتية والحيوانية) والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

---

[82] – تحفظ وفد العراق على ما ورد في المادتين 5 و 6 من القواعد والأسس الواردة في "أولاً "من البرنامج ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المرجعية الوحيدة التي تحدد أحكام الفقرتين 5 و 6 في أولاً وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام بأي نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات المرجعية في إطاره بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة.

2. السـلع العربية التي أقر المجلس الاقتصـادي والاجتماعي إعفاءها قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

تحدد مواسـم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السـلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصـاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج. تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي للإطلاع عليها. لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه. تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج. [83]

– **القيود غير الجمركية:** تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته الفقرة السـادسة من المادة الأولى من اتفاقية تيسـير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهى: (التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصـائية، وتشـمل هذه القيود على وجه الخصـوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد). [84]

لا تخضـع السـلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 - د43 لعام 1987 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

قواعد المنشأ: يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن السلع كافة التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 - د 56 بتاريخ 1996/9/13، ولحين إقرار ما تتوصـل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشـأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراراه رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين.

---

[83] – انظر، الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
.http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110.

[84] – الفقرة السادسة من المادة الأولى من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ويشـترط لاكتسـاب المنتجات الصـناعية صـفة المنشـأ الوطني ألا تقل القيمة المضـافة على إنتاجها في الدول الأطراف عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، كما يجب أن تصـحب المنتجات في هذه الدول بشـهادة منشأ مصـدقة من جهة حكومية مختصـة، ويجب أن يطبق نموذج شهادة المنشأ العربية الموحدة.

– **تبادل المعلومات والبيانات:** تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشـــفافية وإخطار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصـــة بالتبادل التجاري بما يكفل حســن تنفيذ اتفاقية تيســير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية.

– **المعاملة الخاصـــة للدول العربية الأقل نمواً:** تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصـــة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسـير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضـــيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضـــمن طبيعة المعاملة التفضـــيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها. والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها. [85]

– **آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات:** المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس أن يقوم بالمهام التالية:

- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
- تشـكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضـها المجلس بعض اختصـاصـاته وصـلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التالية: [86]

لجنة التنفيذ والمتابعة وتتكون من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصـــفة مراقب إذا ارتأت ذلك. وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صـــلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراســة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج. وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي.

---

[85] – انظر، الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110..

[86] – المصدر السابق، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110..

لجنة المفاوضات التجارية: تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج. بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

لجنة قواعد المنشأ العربية: تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

الأمانة الفنية: تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. [87]

وينص البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي، على إمكانية اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على إمكانية تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذي أي في مدة تقل عن العشر سنوات. وتتجه بعض الدول العربية (مثل مصر) إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية بشكل ثنائي (مثلاً مع الكويت، تونس، لبنان).

تفترض منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء فيما بين الدول العربية. وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ. أما الدول الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها. وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ 832 سلعة. وبطبيعة الحال كلما كثر عدد الاستثناءات تضررت مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية العربية. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة. وحتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تفضي إلى فشل المنطقة الحرة وضع البرنامج الضوابط التي تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على 15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

الصنف الأول: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنويا اعتبارا من عام 1998، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

---

[87] – تحفظ وفد جمهورية العراق على الإشارة الواردة في ديباجة البرنامج التنفيذي بشأن اجتماع القاهرة في يونيو/حزيران 1996 ويعتبر أن بحث إقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية ووضع برنامج تنفيذي لها نابع من المرجعية التي بحث في إطارها هذا الموضوع وبشكل خاص ما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابقة.

الصنف الثاني: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضا الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.

الصنف الثالث: إلغاء القيود الكمية. وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فوراً. إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

تقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق تعرفة جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق تعرفة جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

ثالثاً – نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فوائد عديدة أهمها:

- حافز ومبرر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمواجهة عولمة الاقتصاد.
- تشجيع الاستثمار المشترك بين البلدان العربية.
- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- إعطاء مؤشر للمستثمرين عن وجود سوق مهمة ومتنامية على مستوى الدول العربية.
- إعطاء مؤشر عن تزايد انفتاح الدول العربية على الاقتصاد العالمي.
- تحسين شروط إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية.
- حافز للمنتجين للاهتمام أكثر في تطوير مؤسساتهم الإنتاجية لمواجهة المنافسة.
- زيادة إنتاجية العمل ووحدة رأس المال.
- استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج الدول العربية وتحفيزها للعودة.
- زيادة حجم التجارة العربية البينية.

ولا بد من معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير النفطية على هذه الرســـوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصــلاحات الاقتصــادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصــيلة الرســوم الجمركية تشكل مصدرا أساسيا من مصــادر الإيرادات العامة في كل من مصــر وسورية والأردن وتونس والمغرب واليمن. ولما كانت ميزانيات بعض هذه الدول تعاني من عجز فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أو بالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين معا.

(يتعين عدم المبالغة في حجم هذه الآثار الســيئة نظرا لضـــعف المبادلات البينية، لكن خطر تفاقم العجز قائم بســـبب التحرير التجاري. وتختلف درجة الخطر حســـب أهمية الواردات البينية، فكلما ارتفعت حصـــة هذه الأخيرة هبطت الحصــيلة الضــريبية. وعلى هذا الأســاس فإن تحســين العلاقات الاقتصادية العربية يجب أن يعوض الخسارة المالية عن طريق رفع مستويات الاستثمارات والمبادلات البينية). [88]

وقد دعا المشـــروع إلى إقامة اتحاد جمركي بين الدول العربية بحيث تعمل الدول الأطراف على وضـــع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة وإقامة (جدار جمركي) يطبق تجاه العالم الخارجي ويكون من أهداف توحيد التعرفة الجمركية توفير الحماية للمنتجات الوطنية لمواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة. كما دعا المشروع أيضاً إلى عدم خضوع المنتجات العربية التي يتم تبادلها بموجب الاتفاقية إلى أية قيود غير جمركية.

وقد نص المشـروع على ضـرورة تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بتطبيق مبدأ اتفاقية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصـــة بالتبادل التجاري بما يكفل حســـن تنفيذ هذه الاتفاقية.

ودعا المشروع إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وتسـهيل سـيل انتقالها واسـتثمارها وتوفير الضـمانات اللازمة بما يحقق القائدة لاقتصـاديات الدول المستقبلة والدول المرسلة لرأس المال،والمستثمرين، كما نص المشروع على ضـرورة إقامة أسـواق مالية عربية متطورة تهدف إلى حشـــد الموارد وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشـــاريع الإنتاجية ووفقاً لأوضاع وظروف كل دولة.

وبنفس الوقت تعمل الدول العربية على تنسـيق سـياسـاتها الاسـتثمارية وتشـريعاتها المتعلقة بالاسـتثمار بغية توفير المناخ الاسـتثماري الملائم وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشـاريع

[88] – الدكتور صباح نعوش، المصدر السابق.

المشتركة. وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها.

رابعاً – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقواعد المنشــأ: حدد قرار المجلس الاقتصــــاد والاجتماعي رقم 1336/ د /60 الصــادر بتاريخ 1997/9/17، قواعد المنشــأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيســير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القواعد العامة، وبخاصــة ما يتعلق بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكون قواعد المنشأ. [89]

يشــترط لاعتبار الســلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشــأ التي يقرها المجلس وألا تقل القيمة المضــــافة الناشــــئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

لأغراض تطبيق قواعد المنشأ العربية تم توضيح معاني عدد من المصطلحات والكلمات الواردة في الاتفاقية فالتصـنيع هو العملية أو سـلسـلة العمليات التي تخضـع لها المدخلات الإنتاجية لإنتاج المواد أو المنتجات أو السلع. أما المواد الداخلة في الإنتاج فهي المواد الخام و/أو المواد الأولية و/ أو المنتجات نصـف المصـنعة و/ أو الوسـيطة المسـتخدمة في إنتاج السـلع. والمنتج هو الذي تم تصنيعه حتى لو كان مدخلا إنتاجيا لعملية تصنيع أخرى. والسلعة هي: المنتجات النهائية الناشئة عن التعدين أو الاستخراج أو الزراعة أو الصيد أو الناشئة عن عملية التصنيع. ويتم تحديد الدول العربية الأقل نمواً استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– **معيار المنشأ الوطني:** تم تحديد معيار المنشأ بحيث تعدُ المنتجات التالية المتحصل عليها كلية في الدولة العضو المصدرة ذات منشأ وطني:

1. المنتجات التعدينية أو الخام التي تستخرج من أرضها أو مياهها أو قاع بحارها.
2. المنتجات الزراعية التي تجنى أو تحصد فيها.
3. الحيوانات التي تولد وتربى فيها
4. المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات التي تربى فيها.
5. المنتجات المتحصل عليها بالقنص أو صيد الأسماك فيها.
6. منتجات الصـيد البحري والمنتجات البحرية الأخرى التي تسـتخرج من السـلع المصـنعة لدى أي من الأطراف العربية والتي يدخل في إنتاجها مدخل "مدخلات" من منشـــأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

---

[89] – انظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصـادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110..

7. المنتجات المعدة و/أو المصـــنعة على ظهر الســفن المصـــانع التابعة لها من المنتجات المشار إليها في الفقرة (6) أعلاه على سبيل الحصر.
8. الأصناف المستعملة التي تجمع فيها ولا تصلح إلا لاسترجاع المواد الخام.
9. الفضلات والخردة الناتجة عن عمليات الصنع التي تدور فيها.
10. البضـائع المنتجة فيها على سبيل الحصـر من المنتجات المشـار إليها في الفقرات (1) إلى (9) أعلاه.

– **حساب القيمة المضافة:** يتم حساب القيمة المضافة وفقا للعناصر والأسس التالية: [90]

1– الأجور والمرتبات كافةً: وتشـــمل الأجور النقدية والعينية ونفقات التدريب والمزايا المختلفة ومكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية لعمال الإنتاج والعاملين في الجهاز الإداري والفني المتعلقين بالإنتاج مباشــرة كالمشــرفين وموظفي مراقبة الجودة والتخزين والتغليف، أو غير مباشــرة كالجهاز الإداري والمحاسبي وموظفي التسويق.

2– استهلاك الأصول الثابتة: ويشمل استهلاكات المباني الصناعية والمعدات والآلات، وكذلك المباني السكنية المملوكة للشركة التي لا تدخل في بند الإيجارات، والمتعلقة مباشرة بنشاط التصنيع، كل ذلك وفقاً لنسب الاستهلاك التي تقرها الجهات الرسمية المختصة، ولا يدخل استهلاك أي أصل في حساب القيمة المضافة متى ما وصلت القيمة الدفترية إلى صفر.

3– الإيجارات: وتشمل إيجارات الأراضي الصناعية المستخدمة المحلية والمستودعات والمباني الصناعية ومحلات تسويق المنتجات (صالات العرض الخاصة بمنتجات المصنع) وسكن العمال غير المملوكة للمنشأة.

4– تكلفة التمويل: وتشــمل إجمالي التكاليف على القروض المســتخدمة فى تمويل الأصــول الثابتة المعرفة أعلاه أو لتمويل النشــاط المباشــر للمؤســســة، أو تكاليف هذه القروض وفقاً للنظم السارية في كل دولة.

5– المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني: وتشمل المواد الخام الأساسية والمواد الوسيطة المســـتخدمة في العمليات الإنتاجية، ويغطى مفهوم المنشـــأ الوطني ما تم إنتاجه في إحدى الدول الأعضاء ويحقق صفة المنشأ الوطني.

6– نفقات أخرى منوعة: وتشـمل تكاليف التحاليل المختبرية ونفقات الأبحاث والتطوير ورسـوم التأمين والأخطار على المباني والآلات وتكاليف ورســـوم براءات وحقوق الاختراع والملكية الفكرية العربية المتعلقة بالإنتاج وتكلفة إيجار الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

---

[90] – انظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصـادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110..

7- الوقود والكهرباء والماء: وتشمل كافة نفقات الوقود والكهرباء والماء المستخدمة في العملية الإنتاجية.

8- المصروفات العمومية والإدارية: وتشمل مصروفات البريد والبرق والهاتف والمطبوعات والاشتراكات وغيرها.

كما يتم حساب نسبة القيمة المضافة وفقاً لأحد الأسلوبين التاليين: إما وفقا للصيغة التجميعية لعناصر القيمة المضافة وتكون على النحو التالي:

نسبة القيمة المضافة =	القيمة المضافة (مجموع العناصر من 1إلى 8)	100 X
	القيمة النهائية للسلعة باب المصنع	

قيمة السلعة باب المصنع = القيمة المضافة + المدخلات الأجنبية (ناقصاً الرسوم والضرائب المفروضة عليها) .

أو باستخدام القيمة النهائية للسلعة وتحسب على النحو التالي:

نسبة القيمة المضافة المحلية=	القيمة النهائية للسلعة باب المصنع – قيمة المواد المستوردة الداخلة في التصنيع (ناقصا الرسوم والضرائب المفروضة عليها)	100X
	القيمة النهائية للسلعة باب المصنع	

وتحسب القيمة المضافة وفقا لذلك باعتبارها: الفرق بين القيمة النهائية للسلعة المنتجة حتى انتهاء عملية التصنيع التي أجريت عليها وقيمة المواد المستوردة الداخلة في عملية الإنتاج (ناقصاً الضرائب والرسوم المفروضة عليها)، ولا تدخل في ذلك المواد ذات المنشأ الوطني والمستوردة من دولة عربية طرف في الاتفاقية، أو أي بلد عربي يرتبط معها باتفاق تعاون أو تكامل، وتعامل باعتبارها سلعاً أو مواد محلية.

تحسب القيمة النهائية للسلعة المنتجة على أساس (قيمة التكلفة لهذه السلعة) لا يدخل في حساب القيمة النهائية للسلعة أي مبالغ مدفوعة مقابل فرض رسوم جمركية أو رسوم إنتاج محلية تكون قد فرضت عليها أو على مدخلات إنتاجها.

وتحسب قيمة المواد الداخلة في عملية الإنتاج على أساس السعر الذي اشتريت به من الخارج "سيف" وفق القيمة الجمركية المعتمدة بمعرفة الدولة عند وصول المواد إلى بلد الإنتاج ولا تتضمن

قيمة مصاريف النقل الداخلي أو غيرها من المصروفات التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية بشكل مباشر.

يؤخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة وفق أحكام الاتفاقية كأساس لتحديد قواعد المنشأ للسلع العربية مع الأخذ في الاعتبار أي من المعيارين التاليين:

أ- معيار تغيير البند الجمركي على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية.

ب- معيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية.

أما بالنسبة لقواعد المنشأ التراكمي فتعامل مدخلات الإنتاج المستوردة من بلد عربي آخر معاملة المدخلات الوطنية إذا ما توفرت فيها نسبة الـ 40% في بلد المنشأ.

دون الإخلال بالقاعدة الثالثة من قواعد المنشأ العربية تحتسب براءات الاختراع والرسوم المدفوعة مقابل استخدامها ضمن القيمة المضافة العربية عند حسابها في الدول العربية الأقل نمواً.

وتعظيماً لاستفادة الدول الأطراف في الاتفاقية يراعى أن يتم التشاور بينهم مستقبلاً لمواءمة قواعد المنشأ مع ما سوف يتم الاتفاق عليه بين كل طرف وأي من التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك بما لا يخل بالتزامات أي منهم تجاهها.

- **عمليات التصنيع الثانوية:** تعتبر أي من العمليات التالية عمليات تصنيع ثانوية وغير كافية لإكساب المنتج صفة المنشأ الوطني:

أ- العمليات لضمان حفظ السلع لغايات النقل أو التخزين كالتهوية أو التمليح أو إزالة الأجزاء التالفة أو ما شابهها.

ب- عمليات التعبئة والتجميع البسيط وعمليات تقديم السلعة للبيع بالتجزئة كالتغليف وإعادة التغليف.

ج- عمليات تصنيع بسيطة أخرى مثل:

- الإذابة البسيطة بالماء أو بأي مذيب آخر أو المزج والخلط البسيط لمادتين أو أكثر.
- التنظيف بما في ذلك إزالة الصدأ والشحوم والدهان أو غير ذلك.
- تشذيب وقص المواد الزائدة.
- الفحص، الاختبارات، الترقيم، التعليم (علامات)، الفرز أو التدريج.
- الطلاء أو الغسيل أو التعقيم.
- عملية تزيين المنسوجات في إطار إنتاج المنسوجات كالمتعلقة بالطي، التهذيب، الزخرفة البسيطة، التطريز البسيط والعمليات الأخرى المشابهة.

ويجب ألا تمثل الإجراءات التنفيذية المتصلة بقواعد المنشأ الوطنية التي تضعها الدول العربية قيوداً على التبادل التجاري فيما بينها. كما يجب ألا يؤدى تطبيق قواعد المنشأ العربية في حد ذاتها

إلى إيجاد آثار تقييدية أو مشوهة للتجارة العربية أو مخلة بها، وهى لا تفرض شروطاً صارمة غير ضرورية أو تتطلب الإيفاء بشرط معين لا يتعلق بالتصنيع كشرط أساسي لتحديد بلد المنشأ.

تقوم قواعد المنشأ لدى الدول العربية على أساس معيار إيجابي (القواعد التي تمنح المنشأ) ويسمح بالعمل بالمعيار السلبي كجزء من توضيح معيار إيجابي أو في الحالات الفردية عندما يكون التحديد الإيجابي للمنشأ غير ضروري.

– **إثبات المنشأ:** يجب أن تكون المنتجات ذات المنشأ الوطني وفق قواعد المنشأ العربية والمتبادلة بين الأطراف ولغايات الاستفادة من الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية مصحوبة بشهادة منشأ وطنية وفقاً للنموذج المعتمد كما يجب أن تستوفى جميع حقولها. **ويتم منح وإصدار شهادة المنشأ وتصديقها وفقاً لما يلي:** [91]

1. تمنح شهادة المنشأ للسلع العربية ذات المنشأ الوطني (تحدد كل دولة الجهة التي تصدر وتصدق على شهادات المنشأ فيها).
2. يجب أن تتضمن شهادة المنشأ اسم وعنوان المصنع ورقم وتاريخ فاتورة الشحن وموقعة من قبل المصدر.
3. يجب أن يعبأ نموذج شهادة المنشأ بأحرف مطبوعة ويكون وصف البضاعة في المكان المخصص لذلك من النموذج دون مجال للشطب أو الإضافة.
4. تصدر شهادة المنشأ من بلد المنشأ لتلك السلعة عند تصدير البضاعة ويجوز في ظروف استثنائية إصدارها بعد التصدير أو من بلد مكان التصدير عندما يكون هناك خطأ أو إغفال غير مقصود في الشهادة ويجب في هذه الحالة أن تحمل الشهادة علامة خاصة تبين الظروف التي أصدرت فيها.
5. الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضاً يجب أن يحتفظ كل منهما بنسخة منها والمستندات المرفقة بها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها وذلك وفقاً للقواعد المطبقة لدى كل من الجانبين.
6. شهادة المنشأ سارية المفعول لمدة (أربعة أشهر) من تاريخ إصدارها في البلد المصدر وتقدم خلال هذه المدة.
7. شهادة المنشأ يجب أن تقدم للسلطات الجمركية في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن يكون قد مضى عليها أكثر من أربعة أشهر من تاريخ صدورها.

---

[91] - أنظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110..

8. في حال فقدان أو تلف شهادة المنشأ يحق للمصدر أن يطلب من السلطات التي أصدرت هذه الشهادة إصدار نسخة أخرى حسب نموذج وثائق التصدير الموجودة لديها وفى هذه الحالة يجب أن يدون عليها بوضوح كلمة "نسخة ثانية غير أصلية" "بدل تالف أو فاقد".

– **نموذج شهادة المنشأ العربية:** تم تحديد نموذج شهادة المنشأ العربية وشكلها ومضمونها وفقاً لما يلي (أنظر النموذج المرفق):

– أن يكون النموذج موحداً ويحمل شعار الجامعة العربية والدولة المصدره للشهادة.

– أن تتضمن شهادة المنشأ معلومات وافية عن السلعة تتضمن نوعها ووزنها وعدد الطرود والعلامات التجارية للسلعة وقيمتها.

– أن يذكر في الشهادة رقم وتاريخ الصنع.

– أن تحدد القيمة النهائية للسلعة، تسليم المصنع دون إضافة الرسوم والضرائب والأرباح.

– ألا يكون في الشهادة فراغات يمكن التلاعب بها.

– أن تكون الأختام واضحة.

– تحديد الجهات التي تصدر الشهادة والتي تصدق عليها في كل دولة، وأن يجرى إبلاغ الأمانة العامة للجامعة العربية بأسماء تلك الجهات ليجرى تعميمها على الدول الأعضاء في الاتفاقية.

يجب أن تزود الجهات المعنية " التي تصادق على الشهادات" في الدول الأطراف بعضهم البعض بنماذج الأختام المعدة للتصديق على شهادات المنشأ وعناوين الجهات المسئولة عن إصدار هذه الشهادات مع إيداع صورة منها لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.

أ– تعمل السلطات المختصة في البلدان الأطراف وتتعاون فيما بينها على مراجعة شهادات المنشأ أصلاً ومضموناً.

ب– يمكن للسلطة المختصة في أحد الأطراف أن تطلب من نظيرتها في البلد الآخر القيام بمراجعة لاحقة أولية لبيانات شهادة المنشأ مبينة في طلبها العناصر التي تستدعى إيضاحات إضافية: وفى هذه الحالة يسمح بدخول البضائع المتعلقة بشهادة المنشأ موضوع المراجعة اللاحقة إلى البلد المستورد مع تقديم ضمان مؤقت "قابل للاسترجاع" للرسوم والضرائب المستحقة للترتيبات والإجراءات المعمول بها في البلد المستورد.

ويجب أن يتم وضع دلالة المنشأ الوطني على البضاعة بشكل واضح وغير قابل للإزالة وفقاً لطبيعة البضاعة.

– **المرور في إقليم غير أقاليم الدول الأطراف:** المنتجات التي منشؤها أحد الأطراف يتم نقلها مباشرة دون أن تمر بأقاليم غير أقاليم الأطراف العربية ومع ذلك فإن تلك المنتجات يمكن نقلها

بالمرور في إقليم غير أقاليم تلك الأطراف بما في ذلك إمكانية شحنها أو تخزينها المؤقت في مثل تلك الأقاليم ما دام المرور بهذه الأقاليم تقتضيه أسباب جغرافية وما دامت المنتجات قد بقيت تحت إشراف السلطات الجمركية لبلد المرور أو الإيداع ولم تجر عليها عمليات غير عمليات التفريغ وإعادة الشحن أو أية عمليات أخرى تهدف إلى المحافظة على حالتها.

- **تسوية النزاعات:** في حال وجود خلافات أو نزاعات ناتجة عن تطبيق قواعد المنشأ العربية يحول هذا النزاع إلى لجنة تسوية المنازعات، وذلك للتحقق وعلاج الشكاوى واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها بما في ذلك حظر التعامل مع المصدر الذي يثبت إخلاله المتعمد بقواعد المنشأ أو بيانات الشهادة وذلك مع عدم إخلال بالقوانين واللوائح السارية في كل دولة طرف، على أن يتم إخطار الجانب الآخر بهذه الإجراءات في حينه.

انسجاما مع مبدأ الشفافية، تبلغ الدول العربية الأمانة العامة، خلال الفترة الانتقالية، إلى حين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية، قوانين ونظم وأحكام تطبيق قواعد المنشأ لديها. وعند إدخال تغييرات على قواعد المنشأ الوطنية أو إدخال قواعد منشأ جديدة لا تطبق الدول العربية هذه التغييرات بأثر رجعى.

يعدُ أي إجراء إداري تتخذه دولة عربية فيما يتعلق بتحديد المنشأ ويكون مخالفاً لقواعد المنشأ المتفق عليها قابلا للمراجعة من قبل جهاز فني لتسوية المنازعات متخصص في هذا الموضوع، وذلك وفق أحكام الفصل الرابع من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وتعتبر هذه القواعد ملزمة للدول الأطراف وواجبة التطبيق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القواعد العامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الدولة:.......................
....

شعار
الدولة المصدرة

شهادة منشأ
بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل
التجاري بين الدول العربية

المصدر وعنوانه:	الشركة الناقلة:
المستورد وعنوانه:	رقم وتاريخ الفاتورة:

عدد ونوع وأرقام وعلامات الطرود	نوع البضاعة	الوزن - القائم	الوزن - الصافي		القيمة بالعملة المتداولة
القيمة الإجمالية رقما وكتابة:					

بيان عناصر الإنتاج

عناصر التكلفة الأجنبية	الدولة	القيمة
مدخلات لجهة أجنبية		
المجموع		
التكلفة النهائية للإنتاج:		

تصريح المصدر: أصرح بصحة المعلومات الواردة أعلاه، وبأن البضائع هي من منشأ .... وأن نسبة القيمة المضافة تشكل نسبة .... "رقما وكتابة" من كلفة الإنتاج الكلية.
التوقيع

أشهد .... بأن السلع الموضحة أعلاه هي من منشأ .... وأن نسبة القيمة المضافة تشكل.................."رقماً وكتابة" من كلفة الإنتاج الكلية.
تحريراً في........ تصديق الجهة الحكومية المختصة

توقيع وخاتم الجهة التي أصدرت الشهادة

خامســاً – المشــاكل والصــعوبات الرئيســة التي تعترض تنفيذ الكامل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مجموعة من القيود يأتي في مقدمتها القيود غير الجمركية، التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصـيلية للسـلع العربية وصـعوبة الحصـول على التأشيرات لرجال الأعمال والمستثمرين في بعض الدول العربية.

القيود غير الجمركية: وتشمل القيود غير الجمركية القيود الإدارية والفنية والكمية والمالية:

– **القيود الإدارية وانعكاســاتها على مدة العبور وكلفة التجارة وتنافســيتها:** (تتضـمن القيود الإدارية اشـتراط تقديم طلب للحصـول على إعفاءات جمركية، والقيود الموسـمية الزراعية، واشـتراط الحصـول على رخص للتصـدير والاسـتيراد، والمبالغة في التثمين الجمركي، إلى جانب طول وتعقيد إجراءات التصـديق على وثائق شـهادات المنشأ وفواتير التصـدير والاستيراد ووثائق ضمان التأمين، والتأخير والقيود في الإجراءات الجمركية الحدودية بالنسبة إلى كل من مدة العبور والوقت المستغرق

لمراجعة المستندات ولمعانية البضائع ومطابقتها وإجراءات التفتيش، وتكرار هذه العمليات عند كل منفذ جمركي في ظل استمرار العمل بالأساليب القديمة في الكثير من المرافق الحدودية).[92]

وتعد مشكلة طول مدة العبور وبخاصة إجراءات التفتيش وطول مدتها من المعوقات التي تواجه التجارة البينية العربية في العديد من المنافذ الحدودية العربية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة العملية التجارية ويضعف كفاءتها، كما يؤثر في جودة البضائع ونوعيتها في السلع الحساسة، وبخاصة المنتجات الغذائية.

كما أن ارتفاع التكاليف الخاصة بتأمين الوثائق والمستندات اللازمة والتأخير غير المبرر على الحدود الجمركية وانتشار الرشوة تعطل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات الجمركية، كما تجعل التصدير بين الدول العربية يستغرق وقتا أطول من التصدير للدول الأخرى، مما يضعف تنافسيتها. كما يفتقر العديد من المنافذ الجمركية في الدول العربية إلى المرافق اللازمة من مختبرات الفحص والحجر.

– **القيود الفنية المغالاة في المواصفات والمعاناة في فحص العينات:** تتضمن القيود الفنية التشدد والمبالغة في تطبيق المواصفات، والمغالاة في اشتراط دلالة المنشأ، والقيود على الوزن، وطول وتعقيد إجراءات الكشف والمعاينة، بالإضافة إلى القيود الصحية، والاشتراطات البيئية.

وتعد القيود على المواصفات من أهم القيود التي تواجه الشركات التجارية العربية الخاصة. وبناء على الأحكام التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن الدول العربية الأعضاء في المنطقة ملزمة باعتماد المواصفات القياسية العربية التي يتم إقرارها، وتطبق المواصفات الوطنية على السلع المستوردة في حال عدم وجود مواصفات عربية لها. وينبغي الاّ يؤدي تطبيق الاشتراطات حول المواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول السلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة. لكن السماح بتطبيق المواصفات الوطنية على السلع التي لا تتوفر مواصفات عربية لها غالبا ما يتخذ ذريعة للمغالاة والتشدد في تطبيق المواصفات. [93]

– **القيود الكمية والمالية:** تشمل القيود الكمية منع استيراد بعض السلع، والقيود على الحصص. فيما تمارس القيود المالية من خلال المبالغة في رسوم العبور، وارتفاع رسوم التصديق على الوثائق، وتطبيق الرسوم التصاعدية، والمغالاة في رسوم الكشف والمعاينة، وكذلك بالنسبة للرسوم على تحويل العملات.

---

[92] – تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسة أعدتها السيدة مي دمشقية سرحال، بيروت شباط (فبراير) 2008.

[93] – مجلس الوحدة الاقتصادية، – الموقع على الإنترنت : www.caeu.org.eg.

وبصورة عامة هناك مغالاة في حماية المنتجات المحلية في عدد من الدول العربية وبالنسبة لبعض السلع مثل المنتجات النسيجية والدوائية. وهناك صعوبة بالغة تصل إلى حد الاستعصاء بالنسبة لتسجيل المنتجات الصيدلانية في كل من الأردن والسعودية ومصر وسوريا وعُمان. ويمارس بعض الدول فرض الرسوم أو المنع من استيراد بعض السلع، كما الحال بالنسبة لسوريا بفرض رسوم على تصدير الزيوت النباتية، ومنع استيراد مواد التنظيف المحصورة بالقطاع العام، وكذلك محضرات اللحوم والدواجن والورق المستخدم في صناعة السجائر التي يمنع استيرادها ويمنع مرورها عبر أراضيها.

وهناك أعباء مالية غير مبررة، مثل تقاضي رسوم بدل عمل إضافي خارج الدوام الرسمي ورسوم بدل ترفيق في عدد من الدول العربية، إلى جانب الرسوم المرتفعة على الشاحنات في بعض الدول العربية.

– **التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية:** يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المفترض ابتداء من 2008/1/1 تطبيق قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية المتفق عليها على أسس تفضيلية، والبدء باستخدام نموذج شهادة المنشأ العربية المعتمدة وملحقاتها.

أما بالنسبة إلى السلع غير المتفق عليها، فقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة مكونة من كل من السعودية والمغرب لإعداد مقترح لقواعد المنشأ التفصيلية لها، والتي سيطبق عليها القاعدة العامة المطبقة قبل عام 2008 المعتمدة على القيمة المضافة، بأن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40% من القيمة النهائية للسلع تسليم المصنع بصفة انتقالية ريثما يتم الاتفاق عليها. وتحتسب القيمة المضافة على أساس سعر السلعة تسليم باب المصنع مخصوما منه القيمة الجمركية لكل منتج ليس له صفة المنشأ يدخل في إنتاج السلعة. [94]

– **مشكلة التأشيرات وعراقيل تنقل الأشخاص ورجال الأعمال والمستثمرين:** يعد تحرير التنقل البيني للأشخاص وخصوصا رجال الأعمال والمستثمرين من المواضيع التي يجب التأكيد على أهميتها والعمل على تحقيقها. وهذا الموضوع يأتي في طليعة اهتمامات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ولطالما تم التأكيد عليه، خصوصا مع تعرض العديد من رجال الأعمال العرب إلى تأخير أعمالهم بسبب صعوبة التأشيرات، أو إلى التأخير والوقوف لساعات في المطارات وما ينطوي عليه ذلك من ضيق وتعب وحرج. وغالبا ما تنعكس الحساسيات والإشكاليات

[94] – سعر تسليم باب المصنع، يعني سعر المنتج الذي يتم سداده، للمُصنع تسليم باب المصنع في الدولة العربية العضو التي يتم فيها آخر عملية تجهيز أو تشغيل أو تصنيع، ويشمل هذا السعر قيمة جميع المواد المستخدمة مخصوما منها أية ضرائب أو رسوم داخلية (غير جمركية) يمكن أن يعاد سدادها عند تصدير السلعة.

السياسية بتداعيات مهينة على العمال ورجال الأعمال والأشخاص العاديين، سواء في مجال عملهم أم بالنسبة لتنقلهم بين بلد عربي وآخر. كما هناك أنواع أخرى من القيود على حركة الأشخاص بين البلاد العربية، مثل القيود التي تفرض على حركة نقل الأموال الشخصية للمسافرين في بعض الدول العربية.

وينطوي موضوع تحرير التنقل لرجال الأعمال على حساسية خاصة، بالنظر لأهميته وانعكاساته على التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية، مما يستدعي المبادرة إلى وضع آلية لتسهيل الدخول إلى البلاد العربية لرجال الأعمال والأفراد الذين يرغبون بزيارة الدول العربية للاستثمار أو لمتابعة مشاريعهم أو التعرف على فرص الاستثمار.

– **قصور البيانات والمعلومات:** تعد مسألة قصور البيانات والمعلومات مسألة مهمة للغاية نظرا للنقص الفادح في البيانات والمعلومات والإحصاءات العربية المعلنة حول إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين، وكذلك المعلومات المتصلة بالإجراءات والسياسات الجمركية، وبالسياسات المالية والنقدية وفرص التمويل والاستثمار وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون والمستوردون، لتمكينهم من وضع القرارات الصحيحة في مجال التسويق تصديراً واستيراداً.

يصدر عن المنظمات العربية المتخصصة عدد من التقارير السنوية الهامة في هذا المجال، ونذكر منها (**التقرير الاقتصادي العربي**) الذي يصدر بشكل دائم منذ عام 1961 عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية باللغتين العربية والإنكليزية، مشكلا سجلا وتحليلا موثقا عن التطورات الاقتصادية العربية على المستوى القطري لجميع الدول العربية. كما هناك (**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**) الذي يصدر سنويا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار متناولا مختلف التطورات الاستثمارية في البلاد العربية، بالإضافة إلى (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**) الذي يصدر عن أربع جهات رسمية عربية ويتناول التطورات والإحصاءات على المستوى العربي البيني. والمشكلة أن هذا التقرير بالذات يتأخر كثيرا في الصدور، بسبب إصرار الجهات الرسمية العربية على مراجعة مضمونه قبل إصداره بشكل رسمي، علما أنه بالإمكان إصدار نسخة أولية منه تسبق الإصدار النهائي الرسمي.

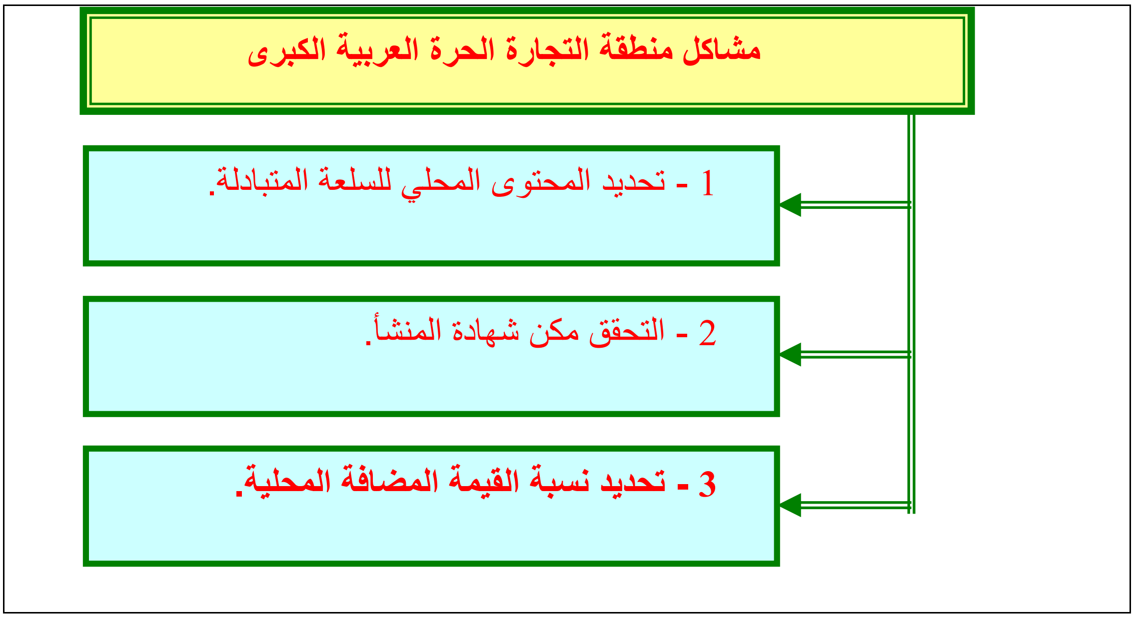

ســــادســـــاً – تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: وبهدف تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا بد من:

- تسريع العمل بإعداد مواصفات موحدة لجميع السلع العربية، خصوصا بالنسبة للسلع الأكثر تبادلاً بين الدول العربية، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية في هذا المجال.
- مراعاة توافق المواصــفات القياسـية العربية مع المواصــفات الدولية، وفي حالة عدم وجود مواصفة عربية للسلعة يتم اعتماد المواصفة الدولية لحين إصدار مواصفة قياسية عربية موحدة لها.
- تســـهيل الاعتماد المتبادل لشـــهادات المطابقة من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية في مجال السلع الأكثر تبادلاً، وتطوير أجهزة الاعتماد الوطنية، مع السعي لإنشاء جهاز عربي للاعتماد.
- اعتماد الشفافية خصوصا في تقرير النظم المعتمدة للمواصفات تجنبا لأية اتجاهات حمائية لمصالح معينة. [95]

وإلى جانب مشكلة المواصفات، تبرز مشكلة تأخر إجراءات فحص العينات وتكرارها والمغالاة في الشروط. وتأخذ المدة المستغرقة لإجراءات فحص العينات والتحاليل المخبرية للسلع والمنتجات وقتا طويلا نسبيا، حيث تتراوح هذه المدة ما بين 45 – 60 يوما في بعض الدول العربية.

بعد أن قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية بما يتفق مع مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية، تقدمت الجمهورية العربية الســـورية بمشـــروع اتفاقية لإقامة سوق عربية مشتركة، **واستناداً للمشروع تهدف الاتفاقية إلى ما يلي:**

95 – تصـــورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسة أعدتها السيدة مي دمشقية سرحال، بيروت شباط (فبراير) 2008.

1. (تعميـــق وتطويـــر العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية. والأطراف وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

2. زيادة وتوسيع التجارة العربية البينية.

3. تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

4. تنسـيق السـياسـات التجارية والتعاون والتنسـيق في المجالات الصـناعية والزراعية والطاقة والنفط إضـافة إلى تنسـيق الخطط الإنمائية بهدف الوصـول إلى التكامل الاقتصـادي بين الدول الأطراف.

5. تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

6. دعم التعاون الفني وتبادل المعلومات وتيسير الاتصالات بين المراكز المتخصصة.

7. توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.

8. تشـجيع المؤسـسـات التمويلية العربية والمصـارف المتخصـصـة في تمويل التجارة العربية البينية.

9. التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.

10. تنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية خلال فترة لا يتجـــاوز الخمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية). [96]

وتنص المادة التاسعة عشرة على ضرورة توفير الصيغ المناسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال، وبخاصة حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية الانتقال والإقامة والعمل، وحرية التملك والإرث والوصـــية. [97] وقد نصـــت المادة الرابعة من الاتفاقية على تحرير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية الأعضـــاء للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصـــناعية التي يتم إنتاجها في أي من الدول الأعضـــاء. وتعامل جميع هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية. أما المنتجات الصـــناعية العربية فيتم تبادلها بين الدول الأعضـــاء في الاتفاقية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي وعن طريق تخصيص الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بنسبة مئوية سنوية محددة، إلى أن يتم الإلغاء الكامل للرسوم والضرائب بأنواعها خلال فترة زمنية محددة.

[96] – صحيفة تشرين العدد 6846 تاريخ 1997/6/26.

[97] – جميع هذه الحريات قد وردت في ديباجة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة رقم 17 تاريخ 1964/8/13.

المنافع التي تجنيها الدول العربية من قيام منطقة التجارة الحرة

1 – حافز ومبرر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية فى الدول العربية لمواجهة عولمة الاقتصاد.

2 – تشجيع الاستثمار في الدول العربية.

3 – تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

4 – إعطاء مؤشر للمستثمرين عن وجود سوق مهمة ومتنامية فى الدول العربية.

5 – إعطاء مؤشر عن تزايد انفتاح الدول العربية على الاقتصاد العالمى.

6– تحسين شروط إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية.

7 – حافز للمنتجين للاهتمام أكثر في تطوير مؤسساتهم الإنتاجية لمواجهة المنافسة.

8 – زيادة إنتاجية العمل ووحدة رأس المال.

9 – استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة وتحفيزها للعودة.

10 - زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية.

سابعاً – ملحق

درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي عن طريق التجارة الخارجية:

تعرضت بيئة التجارة الدولية في الفترة الأخيرة إلى تغيرات قوية (و ريدكالية) وأضحى أمام كل دول العالم في التعامل مع السوق العالمي التجارية أحد خيارين، الأول – **الاندماج** في السوق العالمية، والثاني – **العزلة**.

إما الاندماج في السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية مع باقي دول العالم. فمن الممكن أن يكون اندماجاً إيجابياً، إذا انخرطت الدولة في المبادلات التجارية الدولية بشكل فاعل ومؤثر في التغيرات في بيئة العلاقات التجارية الدولية، وبخاصة إذا استطاعت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع السوق العالمية.

ويكون الاندماج اندماجاً إيجابياً إذا حاولت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع التغيرات في بيئة التجارة الدولية وتقبل ما يحقق مصالحها ويعظم مكاسبها وترفض ما يتعارض مع مصالحها أو تتحايل عليه. ويكون الاندماج سلبياً إذا قبلت الدولة كل ما يفرض عليها من البيئة التجارية الدولية وتتحول إلى متلق في علاقاتها التجارية، تنفذ لكل ما يطلب من الأطراف الفاعلة في ساحة العلاقات التجارية الدولية.

إن بدء تطبيق اتفاقيات الغات والتي تتضمن التحرير التدريجي للتجارة الدولية مع بداية عام 1995، يعني أن اقتصادات مختلف دول العالم ستكون مترابطة من خلال الحركة في أسواق دولية مفتوحة نسبياً. كما أن خيار الانضمام إلى اتفاقيات الغات والاندماج في العولمة الاقتصادية يعني فتح الأسواق الدولية أمام منتجات الدول الأخرى وفتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتنا. وهذا يعني تعرض الاقتصادات الوطنية في أي دولة وبكافة قطاعاتها لضغوط المنافسة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار بعض فروع الصناعة، وبخاصة الصناعات ذات الكفاءة المنخفضة والتي كانت قائمة استناداً إلى مبدأ الحماية. كما يوفر الاندماج فرصاً كبيرة لنمو وتطور الصناعات ذات الكفاءة العالية والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية عالية. وفي المحصلة يؤدي الاندماج في علاقات اقتصادية قوية إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويوفر إمكانية الحصول على تكنولوجيا متقدمة وعالية من الدول الأخرى بصورة أسهل، بما يزيد من القدرة على مواكبة احدث التطورات التكنولوجيا في العالم.

وفي الاندماج التجاري من الممكن أن تسمح المنظمة العالمية للتجارة (W. T. O) ببعض أشكال الحماية المؤقتة لبعض الصناعات الوطنية، وبخاصة في الدول التي تقوم بإصلاحات اقتصادية وتتجه نحو إعادة هيكلة تلك الصناعات ورفع قدرتها التنافسية، لتتمكن منتجاتها من المنافسة في أسواق مفتوحة. صحيح أن عدم الانضمام إلى اتفاقيات الغات والمنظمة العالمية للتجارة والانعزال عن بيئة التجارة الدولية والتغيرات التي تحصل فيها يحقق ضمانة وحماية

للصناعات الوطنية في أي دولة ويصبح لها فرصة النمو دون مواجهة ضغوطات المنافسة من منتجات الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، إلا أن خيار العزلة يقود إلى تخفيض كفاءة إدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية، ويؤدي إلى التخلف التكنولوجي وتراجع حوافز رفع الكفاءة. نظراً لغياب المنافسة والتحديات الخارجية وستكون محصلة النتائج للدولة التي تختار العزلة وعدم الاندماج سلبية.

ما هي درجة نزوع وميل الدولة للاندماج بالاقتصاد العالمي وإقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى. هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات التي توضح لنا ذلك وهي:

. مؤشر الميل للتجارة الخارجية.

. مؤشرات الميل للتصدير.

. مؤشرات الميل للاستيراد.

. مؤشرات عامة تعكس رغبة أو ميل أي دولة للتجارة مع الدول المختلفة.

1 – مؤشر الميل للتجارة الخارجية: يتم تحديد مؤشر الميل للتجارة الخارجية بطريقتين، كما في مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات. الأولى عن طريق الميل المتوسط للتجارة الخارجية، والثانية عن طريق الميل الحدي للتجارة الخارجية. ويتم حساب **الميل المتوسط للتجارة الخارجية** بقسمة إجمالي قيمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) على إجمالي الناتج المحلي في سنة معنية مع ضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية:

$$\text{م م ت خ} = \frac{\text{ق ت خ}}{\text{ق}} \times 100 \quad \text{.........................} \quad (1)$$

م م ت خ = الميل المتوسط للتجارة الخارجية.

ق ت خ = قيمة التجارة الخارجية.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الميل الحدي للتجارة الخارجية** فيمثل العلاقة بين التغير في قيمة التجارة الخارجية والتغيير في قيمة إجمالي الناتج القومي. ويتم حسابه بقسمة الزيادة أو النقص في قيمة التجارة الخارجية على الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية مقارنة بالسنة التي سبقتها وضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية.

$$م\ ح\ ت\ خ = \frac{(ق\ ت\ خ\ ن) - (ق\ ت\ خ\ ن-1)}{(ق\ ن) - (ق\ ن-1)} \times 100 \quad .... \quad (2)$$

م ح ت خ = الميل الحدي للتجارة الخارجية.

ق ت خ ن = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن.

ق ت خ ن ـ1 = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن ـ 1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن ـ 1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن_1.

وإذا أردنا استخدام مؤشر ميل التجارة الخارجية الحدي والمتوسط فانه ينبغي أن نأخذ متوسط الميل الحدي للتجارة الخارجية لدولة معنية خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، لتلافي الحصول على نتائج منحرفة عن الواقع بسبب الظروف الطارئة والاستثنائية عندما يحدث التغيير في قيمة التجارة الخارجية أو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومفاجئ.

2 ـــ مؤشر الميل للتصدير: يتم تحديد الميل للتصدير عن طريق مؤشرين الأول – هو **الميل المتوسط للتصدير**، والثاني – هو **الميل الحدي للتصدير**.

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للتصدير** بنسبة قيمة صادرات الدولة إلى قيمة الناتج الإجمالي فيها.

$$م\ م\ ت = \frac{ق\ ص}{ق} \times 100 \quad .... \quad (3)$$

م م ت = الميل المتوسط للتصدير.

ق ص = قيمة الصادرات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – مؤشر **الميل الحدي للتصدير:** ويتم حسابه بنسبة حجم الزيادة أو النقص في قيمة الصادرات إلى حجم الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي خلال سنة ميلادية محددة، وضرب الناتج بمائة، فتكون النتيجة النسبة المئوية للميل الحدي للتصدير الذي يوضح العلاقة بين التغير في قيمة الصادرات والتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ق ص ن – ق ص ن–1

م ح ت = ------------------ × 100 ....(4)

ق ن – ق ن –1

م ح ت = الميل الحدي للتصدير.

ق ص ن = قيمة الصادرات في السنة ن.

ق ص ن –1 = قيمة الصادرات في السنة ن –1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن–1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن –1.

ونظراً لتعرض الصادرات أحياناً لظروف طارئة تؤدي إلى تغير حاد واستثنائي سلبي أو إيجابي في قيمتها، فانه توخياً للدقة يتم حساب الميل المتوسط للتصدير والميل الحدي للتصدير لعدة سنوات (خمس أو عشر سنوات). ومن أهم فوائد حساب مؤشر الميل للتصدير، بناء توقعات مستقبلية لصادرات أي دولة للإسهام في تحديد السياسة التجارية المناسبة.

3 . مؤشر الميل للاستيراد: يتم تحديد مؤشر الميل للاستيراد بطريقتين، الأولى عن طريق **الميل المتوسط للاستيراد** والثانية **الميل الحدي للاستيراد.**

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للاستيراد** بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال سنة ميلادية وضرب الناتج بمائة لتصبح النتيجة نسبة مئوية.

ق س

م م س = ------ × 100 .... (5)

ق

م م س = الميل المتوسط للاستيراد.

ق س = قيمة المستوردات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – أما **الميل الحدي للاستيراد** فهو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الواردات إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، خلال فترة زمنية محددة. أي التغير الذي يحصل في العام الحالي مقارنة بالسنة السابقة:

$$\text{م ح س} = \frac{\text{ق س ن} - \text{ق س ن}-1}{\text{ق ن} - \text{ق ن}-1} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (6)$$

م ح س = الميل الحدي للاستيراد.

ق س ن = قيمة الواردات في السنة ن.

ق س ن −1 = قيمة الواردات في السنة ن −1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن−1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن −1.

ويفضل حين حساب الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد لدولة في عدة سنوات ماضية، تلافياً للوقوع في الأخطاء الناجمة عن التغيرات الطارئة والمفاجئة التي يمكن أن تحدث للواردات أو للناتج المحلي الإجمالي.

الملاحظ من التحليل التاريخي أن المجتمعات التي كانت ترغب في العزلة في علاقتها الاقتصادية مع المجتمعات الأخرى وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي قد عانت من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات التنمية. في حين استطاعت المجتمعات التي كانت ترغب بعلاقات اقتصادية واسعة وتسعى للتكامل اقتصادياً وتجارياً مع مجتمعات أخرى أن تحقق نفوذاً اقتصادياً شاملاً وواسعاً عندما كان اندماجها إيجابياً في علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى كما حققت دول أخرى تدهورا اقتصادياً عندما كان اندماجها هذا اندماجاً سالباً.

الفصل الخامس

تحدي التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تواجه معظم الدول العربية تحديات خطيرة على الصعيد الاقتصادي ومن أهمها الحاجة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة عليها عند مستويات تضمن عدم حدوث التراجع في مستوى المعيشة للسكان بل تؤدي إلى **تحسن مستوى المعيشة للمواطن في كافة الدول وذلك عن طريق:** [98]

- الحد من معدلات النمو السكاني التي تفوق حاليا نظيراتها في العديد من دول العالم.
- إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العناصر الشابة المتعلمة.
- تأمين الموارد اللازمة للمحافظة على نوعية الحياة في المدن الكبيرة التي تشهد ازديادا مضطرداً في رقعتها وعدد القاطنين فيها.
- ترشيد استهلاك الموارد المائية والمحافظة عليها.
- تحقيق الأمن الغذائي وبخاصة في ظل انحسار مستمر في مساحة الأراضي الزراعية.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والسعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا غنى عنها للدول العربية بهدف الحصول على التقنية الحديثة والعالية وكذلك لتأمين فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- التصدي لمشكلات التلوث البيئي المتزايدة.

وهناك إجماع على أن مستوى الأداء في المنطقة العربية لمواجهة هذه التحديات كان ضعيفا بوجه عام خلال العقود الماضية. والسبب الرئيس يعود في الغالب إلى:

- افتقار السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية للمرونة وتركيزها على البحث عن تجارب أو حلول ووصفات يتم تحضيرها في الخارج فتكون غير مناسبة لتطبيقها في الداخل.[99]
- عدم الاندماج بالاقتصاد العالمي بما يحقق مصالح الدول العربية، وبخاصة في ظل تزايد الانفتاح الاقتصادي.
- استفحال البيروقراطية وضعف آليات اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- ضعف أواصر التعاون بين القطاعين العام والخاص.

كانت الدول العربية في الثمانينات من القرن العشرين، تعاني من التخلف والتجزئة والتبعية، بدرجة أقوى مما عانت منه في منتصف هذا القرن. وتزايد الانفتاح الاقتصادي على الغرب لبعض الدول أدى إلى تعاظم اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي (من موقع تابع، ومستغل،

---

98 – صحيفة البعث، دمشق http://www.albaath.com/Thursday/local014.htm

99 – وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عبر آليات متعددة يســـري بعضـــها، وأخبثها، في أدق خلايا الكيان العربي). وأخذ يتعاظم أحكام طوق التخلف والتجزئة والتبعية، على رقبة التنمية في البلدان العربية.

ولكن هذا لا يعني أن الدول العربية على مدى ثلاثة عقود لم تحقق شـــيئاً، وكان حصـــــادها هشيماً. لا ريب أنه قد حدث تطوير "متفاوت" في بعض جوانب الحياة في المجتمعات العربية خلال هذه الفترة. وإن كانت هذه التنمية أحياناً عالية التكاليف.

إن التنمية كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يتطلب التركيز حول أربعة محاور رئيسة وبخاصة التبعية والاستقلال:

1)- المفهوم النظري للتنمية الشاملة.

2)- دراسة تجارب وخبرات مختارة في دول العالم الثالث.

3)- دراسة الخبرات والتجارب التنموية في الأقطار العربية على المستويين القطري والقومي.

4)- وتناول المحور الرابع مستقبل التنمية في الدول العربية من منظور استهدافي. [100]

إن إعمال الفكر الجاد والملتزم بقضايا الأمة المصيرية هو من أهم **مساهمات المثقفين العرب، وأن قيمة العمل الفكري تعظم بقدر ما يساهم بفعالية في الحركة المتصاعدة على درب التقدم. أن من بين ما نهدف إليه:** [101]

– الإجابة عن السؤال حول نوع التنمية التي نريد، ومن يتولى أمرها وكيف يمكن أن تضمن لنا حياة أفضل.

– المســاهمة في تعميق وتوضـيح مفهوم "التنمية المســتقلة" وماهيتها، ووضــع اللبِنات الأولى لمدرسة عربية في التنمية المستقلة.

– كيف يمكن تحقيق عملية "التنمية المســـتقلة" في الدول العربية ؟ وهل يمكن تحقيقها على المستوى القطري ؟ أم أن التكامل والوحدة العربية أساس لتحقيقها.

(أن التنمية المســـتقلة هي عملية تاريخية أكثر منها حالة). لذلك فإن تعريف وتحديد ملامح التنمية المستقلة يتم من خلال منظور طويل الأجل. مع إمكانية تحديد مستوى التطور وحالة التنمية المسـتقبلة لبلد ما، عند نقطة زمنية محددة. ويضـيف الأسـتاذ الفرجاني (ليسـت التنمية المسـتقلة في تقديري سمة توجد أو لا توجد، وإنما يحتمل تصورها أن توجد بدرجات متفاوتة. وعلى هذا لا يصح

---

[100] – التنمية المسـتقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشـات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسـات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيســان 1986 منشــورات مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت 1987.

[101] – الدكتور خير الدين حســيب، التنمية المســتقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيســـان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

في نظري، بغض النظر عن مشكلة القياس، القول بأن مجتمعها ما قد حقق التنمية المستقلة، بينما يتمكن من تحقيقها مجتمع آخر. وإنما المقبول أن نحاول تحديد موقع مجتمع ما على متصل يتراوح بين الصــــفر والمائة مثلاً، يعبر عن مدى الاســــتقلال التنموي) [102] **ويمكننا تحديد أبعاد التنمية المستقلة وفقاً لما يلي:**

1)- أهداف التنمية المســـتقلة هي: تحقيق أعلى درجة من الرفاه المادي والمعنوي لكافة المواطنين مع ضمان تطوره باستمرار.

2)- مضمون التنمية المستقلة الأساسي هو: الاعتماد على الذات وبناء القدرات الإنتاجية التي تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطن.

3)- ووســـيلة التنمية المســـتقلة في الدول العربية هي: تنمية القدرات البشـــرية، وتأطيرها، ومشاركتها الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرار.

4)- والوعاء الوحيد الكفيل بتحقيق درجة عالية من التنمية المستقلة في الدول العربية هي: كافة الموارد والإمكانيات التي تملكها الدول العربية، ووحدته الحضارية، واتساع سوقه.

هذه هي أهداف وأبعاد التنمية المســتقلة، التي تطمح الأقطار العربية إلى تحقيقها. إضـــافة إلى كون التنمية المستقلة عملية مركبة ومتعددة الأبعاد.

التنمية هل هي خبيثة ؟ أم أنها طيبة ؟

أن توضـيح هوية التنمية يعد محاولة لتحديد مفهوم مجهل. هل هي خبيثة ؟ أو أنها طيبة ؟ ولا بد من التسليم بأن التنمية تكون طيبة أو لا تكون تنمية أصلاً.[103]

ويجب أن يكون تعبير التنمية دالاً على التغيير الإرادي في مقومات المجتمع، بغض النظر عما إذا كانت نتائج هذا التغيير خيراً أم شــــراً، ولمصـــــلحة من من فئات المجتمع يكون هذا التغيير. فالتنمية المســـتقلة هي: التغيير الإرادي المقصـــود الذي يحرر شـــعوب الدول المتخلفة من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها.

وتحديداً لما يجب أن تكون عليه التنمية المستقلة نقول:

- يجب أن تكون تنمية متمحورة حول الذات لمواجهة النهب الاســـتعماري والاســـتغلال التي تتعرض له الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ومن خلال التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ.

---

[102] - نادر الفرجاني يضـــع تصـــوراً للتنمية المســـتقلة في الوطن العربي، التنمية المســـتقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987. ص14 .

[103] - إســـماعيل صـــبري عبد الله، التنمية المســـتقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشـــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســـات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيســـان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 ص26.

– يجب أن تسعى إلى تحقيق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، من أجل القضاء على التفاوت في المجتمع.

– ضرورة المشاركة الشعبية في إقرار وتنفيذ خطة التنمية.

– استقدام التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية ومستوى التطور الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني.

–الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة العربية.

وبذلك نصل إلى النتيجة التي تعرف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس. (يعني اعتماد مجتمع معين على نفسه أول ما يعني الاعتماد على قدراته الخاصة. والمجتمع إنما هو مجموع أفراد. ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده. وبهذا فإن المدخل للتنمية هو الإنسان، ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقي. أن التنمية تضطرد وتتسارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن، وإذا توالى ارتفاع إنتاجية العمل. ومن هنا يصبح توفير الصحة والتعليم، أو ما سميناه بلغة علم المعلوماتية (Soft ware) التنمية أهم من اقتناء الآلات وتشييد المنشآت أو (Hard ware) التنمية. [104]

إن التنمية المستقلة لكل مجتمع – وفقاً لما يراه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله – يجب أن تكون مشروعاً حضارياً متمايزاً عن الرأسمالية إلى حد بعيد. والابتعاد عن القيود والحدود التي رسمها الاستعمار، التي تعرقل المشروع الحضاري. ومن الضروري تحديد المقومات الحضارية المشتركة التي تجعل من الوارد تزايد تقارب البلدان إلى مستوى الاندماج حين يمكنها تصور مشروع حضاري مشترك يبعدها عن جاذبية قلب النظام الرأسمالي. [105]

التنمية المتمحورة على الذات:

ينادي الدكتور سمير أمين بالتنمية المتمحورة على الذات، التي تعني السيطرة الوطنية على التراكم. بل تعني "فك الارتباط" ويضيف (ليس مفهوم فك الارتباط تعبيراً آخر مرادفاً للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع "طرفي" [106].

[104] – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص37 .

[105] – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987 ص53.

[106] – المصدر السابق، ص167.

إن دراسة سريعة للتاريخ تؤكد أن الارتباط بين الدول الغنية القوية (المركز)، وبين الدول الفقيرة الضعيفة (التخوم)، هو ارتباط موجود على مر العصور، رغم أنه ارتباط غير متكافئ. وهذا الارتباط هو محور علاقة التبعية التي يتم من خلالها نقل ثقافات وسلوك وقوانين ولغات دول المركز إلى دول التخوم. لذلك نلاحظ أن انتقال بعض أنماط الاستهلاك من الدول الغنية إلى الدول النامية من النتائج الطبيعية للعلاقة غير المكافئة، ولكن الحتمية، بين المركز والأطراف. هل يكون الحل في القضاء على هذه العلاقة غير المكافئة (التبعية) هو المطلوب (فك الارتباط) أم الدعوة التي يتحول المجتمع العربي إلى مركز هام في العلاقات الدولية ؟ [107].

وقد انتهى الدكتور سمير أمين في تحليله للتطور الاقتصادي الاجتماعي لدول العالم الثالث في إطار النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي الراهن، إلى أن البرجوازية المحلية في بلدان العالم الثالث – مع استثناءات قليلة – لم تنجح في السيطرة على عملية التراكم الداخلي لعناصرها المختلفة، وأنها ظلت مرتبطة بالمصالح الاقتصادية "لمراكز" النظام الرأسمالي العالمي، ولم تنجح في إقامة تحالفات مع القوى الشعبية المحلية، لذلك نادى الباحث بالتنمية الاقتصادية المستقلة، لا بل نادى بـ "فك الارتباط" (وفتح مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض إلى الاشتراكية). [108]

أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية:

عندما تبدأ الدول العربية في تجربة بناء الاقتصاد الوطني تواجه شكلين لتجربة البناء الاقتصادي في الدول المتطورة وهما النظام الرأسمالي القائم على أساس الاقتصاد الحر والنظام الاشتراكي القائم على أساس الاقتصاد المخطط. وعندما تحاول الدول العربية أن تختار منهجاً لعملية التطور الاقتصادي الاجتماعي وبناء الاقتصاد الوطني لا بد أن تهتم بعملية تفاعل شعوبها مع هذا المنهج. وتعبئة كل الطاقات في معركتها ضد التخلف وتحقيق أعلى وتائر للنمو فيها.

ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية. ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها وهذه هي التنمية الاقتصادية المطلوبة وتواجه التنمية الشاملة في الدول العربية عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها:

- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية.
- النقص في الكوادر الوطنية.

---

[107] – المصدر السابق، ص201.

[108] – المصدر السابق، ص204.

- التبعية وأهمية قطاع النفط.
- التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي.
- انخفاض مستوى الادخار وتراكم رأس المال.
- التجزئة وإعاقة التنمية في الدول العربية.

إن ترتيب هذه الصعوبات حسب أهميتها، قد لا يكون واقعياً كما ورد أعلاه. ففي الدول العربية على سبيل المثال قد يكون العامل الخامس قبل العامل الأول وهذا مرتبط بالظروف العامة لكل دولة، وتختلف درجة تأثير أحد هذه العوامل من دولة لآخر.

– ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية:

العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الدول العربية هي ارتفاع معدل تزايد السكان، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو أقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. لقد استطاعت بعض الدول العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعض الدول العربية التي لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها. فبينما بلغ مجمل السكان في بدء العقد الحالي (السبعينات)، نحو 170 مليون نسمة. قدر حجم قوة العمل بنحو 45 مليون مشتغل. أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 26.5% ويعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان وضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل والأسرة[109].

إضافة إلى ذلك، يتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية بانخفاض إنتاجية العمل وخاصة في قطاع الزراعة. وهذا طبعاً يعود إلى ضعف مؤهلات ومهارات القوى البشرية، طبيعة التقنية المستخدمة ومدى كفاءة إدارة النشاط الاقتصادي.

ويخرج التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية برئاسة فيلي براندت والذي نشر عام 1980 باستنتاج مفاده (أن التنمية تقلل من معامل الولادة). أن الصلة بين الولادات والتنمية تبرز في اتجاهين، من جهة كلما كان مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أعلى انخفض أكثر معامل الولادة واقترب من المستوى الذي نشأ في الدول المتطورة صناعياً. ومن جهة أخرى، كلما كان معامل الولادة أعلى، لدى الظروف الأخرى المتماثلة، صعب أكثر تحقيق مؤشرات أعلى للتنمية، وخاصة بالنسبة

(109) – د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، الطبعة الثانيةص137 .

للفرد من السكان. وفي نهاية المطاف تتوقف وتائر نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للفرد من السكان. وفي نهاية المطاف تتوقف وتائر نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة للفرد من السكان (أي المؤشر الاقتصادي للبلاد وقدراتها) سواء على حجم الإنتاج ووتائر نموه أو على وتائر النمو السنوي للسكان[110].

من المظاهر الإيجابية بالنسبة للسكان والقوى البشرية في الدول العربية، أن (أبرز أنواع الإنتاج العربي المستمر على سوية عالية هو "الإنتاج البشري" أي تزايد السكان. أما المظاهر المقلقة للناحية السكانية في الدول العربية هي: أن قوة العمل لا تزال تمثل بين 25 و 30% من مجموع السكان، وقد تزيد في بعض الدول وتنقص في أخرى، إلى أنها تظل منخفضة جداً مقارنة بالدول المتقدمة[111]. والأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل هي:

1- عدم دخول المرأة العربية معترك العمل والإنتاج بصورة مقبولة.

2- زيادة عدد الأطفال والسكان المعالين (دون سن العشرين).

3- البطالة بأشكالها المختلفة.

(لا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، إذ على خلال الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، ليست المنطقة العربية غنية، في الأجل الطويل، إلى بالبشر، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع التنمية). [112]

وعملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الدول العربية، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق، التعليم وتطويره، وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع، إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان إلى رفع المستوى الصحي، توفير الغذاء الكامل، تأمين الوقاية والعلاج من الأمراض، أي بصورة إجمالية تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان.

إن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي يؤثر ويتأثر في المعدل السنوي لنمو السكان، حيث يلاحظ أن الدول ذات المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي تتميز، كقاعدة عامة، بمعدل عالي سنوي لتزايد السكان. وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد التفاوت في حصة الفرد من الناتج المحلي.

---

(110) – ماي فولكوف، اشتداد التفاوت في التطوير، سلسلة البلدان النامية، قضايا وآفاق العدد /2/ لعام 1984، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو 1984، ص133 .

(111) – أنظر. د. يوسف صايغ، التنمية العربية : إنجازاتها وقضاياها وتطلعاتها، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1975، م1 ع1 ص56 .

(112) – التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي/6/ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984 ص62

كما أن التفاوت في مستوى التطور وعدد السكان في البلدان العربية يعدُ من العوامل الهامة التي تعيق عملية التنسيق والتكامل والتعاون فيما بين هذه البلدان.

ويمكننا تقسيم الدول العربية من حيث عدد السكان إلى المجموعات التالية:

1- **المجموعة الأولى** - وتضم البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن خمسة ملايين نسمة وتحتاج هذه الدول لتأمين احتياجات مواطنيها إلى بناء بعض فروع الصناعة مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، صناعة مواد البناء، الطاقة إلخ.

2- **المجموعة الثانية** - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين 5 و10 ملايين نسمة وتتسع هنا إمكانية بناء بعض الصناعات الهامة لإنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات لتأمين ما تحتاج إليه السوق المحلية، وتتميز هذه البلدان بأنها مرتبطة بصورة قوية مع الدول الأخرى ذات المستوى المماثل من النمو الاقتصادي الاجتماعي.

3- **المجموعة الثالثة** - وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين 10 و 15 مليون نسمة، وتحتاج هذه البلدان إلى قيام بعض الصناعات الهامة والمتخصصة أحياناً لتأمين حاجة السوق من السلع والمواد، والتخصص هنا يشمل القطاعات التقليدية في الصناعة والقطاعات الحديثة.

4- **المجموعة الرابعة** - وتضم البلدان التي يزيد عدد سكانها عن 15 مليون نسمة.

وتكون لدى هذه المجموعة إمكانية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد أقل من بقية المجموعة الأخرى، وقد يمكنها هذا العدد من السكان من بناء قاعدة صناعية تشمل كافة الفروع الأساسية للإنتاج.

- النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية:

إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة والتعليم بصورة خاصة، فعلى الرغم من كون إعداد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلى أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة هو هروب الأدمغة، أو ما يسمى بالإنكليزية (brain drain) إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأهم العوامل التي تساعد على هجرة الخبرات من الدول العربية الظروف المادية الأفضل التي توفرها لهم الدول التي تستقبلهم وخاصة الرأسمالية، وتقدم هذه الدول من المغيرات لسرقة الأدمغة من البلدان العربية التي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها. إن أفضل وسيلة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة هي بناء شبكة من المدارس التعليمية الفنية ولقد استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق نتائج معقولة في هذا المجال.

وحيث أن الدول العربية مرغمة على استيراد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة فهي تعاني حالياً من مشكلة جديدة: ما هي درجة التقنية والتكنولوجيا التي يجب أن تستوردها، بحيث تعطيها

أفضل النتائج في زيادة إنتاجية العمل وتناسب مرحلة النمو والتطور التي تمر بها هذه البلدان؟ [113] وللإجابة عن هذا السؤال يجب تحديد دور ومكانة الثورة التكنولوجية العلمية في تسريع عملية التطوير والنمو في الدول العربية. وتعبر الثورة العلمية التكنولوجية أهم العوامل التي تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي الاجتماعي وبمعنى أدق تهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات.[114]

تبدو عملية استيراد التكنولوجيا ليست عملية سيئة بحد ذاتها، إلا أن عدم توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية المناسبة سيكون عائقاً في عملية الاستفادة من الثورة العلمية التكنولوجية وسيؤدي بالتالي إلى نتائج سلبية على عملية التنمية وتجدر الإشارة هنا إلى نسبة تحديث وإدخال التكنولوجيا إلى مختلف القطاعات لا ينمان بدرجة واحدة وإنما يتمان في الدول العربية بدرجات متفاوتة، ففي حين نجد أن بعض القطاعات الاقتصادية تعمل وتستفيد من التكنولوجيا العالية المستوردة نرى هناك قطاعات ما زالت تعمل بطرق بدائية، وهذه نتيجة وقوع الدول العربية دائماً ضحية استيراد هذه التكنولوجيا الحديثة في صنعها.

- **التبعية وهيمنة قطاع النفط في الدول العربية:**

تختلف درجة اعتماد الاقتصاد على النفط وتبعيته من دولة إلى أخرى ولكننا نستطيع أن نقول إن معظم الدول العربية وأعضاء الأوابك خاصة تعتمد في اقتصادها الوطني على النفط ويبدو ذلك واضحاً من خلال حصة النفط في إجمالي الصادرات أو في إجمالي الدخل أو في إجمالي الناتج القومي، تراوحت حصة النفط في صافي الدخل القومي في خلال الفترة(1970-1980) بين 56.3% و82.7% والجدير بالذكر أن حصة النفط في إنتاج الدخل القومي تزداد باستمرار، لقد زاد نصيب النفط في إنتاج الدخل القومي في المملكة العربية السعودية من 5507% عام 1970 إلى 70.9% عامي 1973-1974، أما في ليبيا فلقد تراوحت حصة النفط بين 51.3% و61.2%، ولقد شمل هذا الاتجاه – ازدياد حصة النفط في إجمالي الناتج القومي –بقية الدول النفطية العربية.

لقد أصبحت معظم الدول العربية الغنية بالنفط تشكل مكاناً اقتصادياً مناسباً لرأس المال الأجنبي الذي بدأ يغزو هذه الدول لاستثماره في استخراج النفط، وكان الهدف الذي يسعى إليه رأس المال هذا هو تحقيق أكبر الأرباح لأصحابه ومصالح الدول الأجنبية التي قدم منها دون أي اهتمام بمصالح الدول المنتجة للنفط، أن الربحية العالية التي كانت تعطيها الاستثمارات في مجال النفط جعلت الرأسمال الأجنبي لا يهتم أبداً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. لقد استطاعت شركات النفط الاحتكارية بفضل قوتها ومكانتها الاقتصادية أن يكون لها أثر كبير في الحياة السياسية

---

(113) – ي. روتكوفسكا وت. روتكوفسكي، مشاكل الاقتصاد العالمي المعاصر، كييف –وارسو 1976، باللغة البولونية ص127 .

(114) – المصدر السابق .

والاقتصادية للدول العربية النفطية، لقد كانت معظم الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بهذه البلدان مسيرة إلى درجة كبيرة من قبل شركات النفط الاحتكارية وبما يخدم مصالحها قبل مصالح الدول صاحبة العلاقة بهذه الأحداث، ونجم عن ذلك اعتماد اقتصاد هذه الدول بصورة كاملة على استخراج وتصدير النفط الخام، أن اقتصاديات هذه البلدان أصبحت بالكامل تعتمد على إنتاج النفط الخام وبيعه للدول الصناعية الكبرى، وبالتالي أصبحت البلدان العربية النفطية تابعة للسوق العالمية للنفط، أي أن هذه الدول أصبحت عبارة عن مصدر كبير للنفط الخام حيث أنهم لا يملكون بصورة عادية أي إمكانيات أخرى للحصول على الكميات الكبيرة من القطع الأجنبي التي يحتاجون إليها من أجل دفع قيمة المستوردات التي يشترونها، كما أنهم لا يملكون صناعة وطنية لتأمين حاجة السوق الداخلية من السلع ولذلك فهم مضطرون لتغطية ما يحتاجون إليه من سلع، صناعية كانت أو زراعية، استهلاكية أو إنتاجية، عن طريق الاستيراد.[115] إن القضاء على التبعية الاقتصادية يتطلب تنفيذ شروطاً ثلاثة على الأقل وهي:

1- يجب أن يكون هيكل الإنتاج عاملاً مساعداً على النمو وملبياً حاجات الاقتصاد الوطني.

2- يجب أن يكون تنويع وتوزيع التجارة الخارجية لبلد ما بدرجة معينة بحيث تكون عاملاً مساعداً على النمو أيضاً.

3- إن التنمية وإدارتها يجب أن تكون بيد الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في التنمية.[116]

ونرى أن الدول العربية ان لم تكن تفتقر لهذه الشروط الثلاثة فهي تفتقر بالتأكيد إلى أحدها وبذلك فهي تعاني من مشكلة التبعية الاقتصادية واعتماد اقتصادها على النفط الخام. والجدول التالي يوضح مدى اعتماد اقتصاديات بعض الدول العربية على النفط وتبعيتها له.

وتقوم حالياً الدول العربية ببناء المشاريع التي وجدت أنها ضرورية للقضاء على التبعية للسوق التجارية العالمية (التجارة الخارجية) والهدف من قيام هذه المشاريع هو تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط الخام وحده، أن تنفيذ مثل هذه السياسة يجب أن يحقق الأهداف التالية:

1- زيادة حصة المنتجات الصناعية في إجمالي الصادرات وخفض حصة النفط الخام.

2- تهيئة وإيجاد قاعدة متينة تساعد على تحقيق التطور والنمو في مختلف المجالات.

3- بناء الصناعات الضرورية والقادرة على منافسة البضائع والسلع المستوردة.

4- تحسين شروط التبادل التجاري في التجارة الخارجية والتي يجب أن تكون وسيلة تخدم عملية استخراج الاحتياطات والثروات المعدنية وألا تكون التجارة الخارجية غاية بحد ذاتها.

([115]) – د. مصطفى العبد الله، حدود التنمية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية العدد(1) تشرين الثاني 1989 ص93.

([116]) – أفريقيا، الاقتصاد والمجتمع، مجموعة مؤلفين تحت إشراف إ. كوكلينسي: كييف/وارسو 1979 ص26و27 باللغة البولونية .

إن النتائج الاجتماعية والاقتصـادية لهذه العمليات سـوف تختلف من بلد لآخر، وهذا يعتمد قبل كل شـيء على الإمكانات والظروف المتوافرة والتي تسـاعد على النمو، وعلى مفهوم التنمية وتحديد هيكلها وأهدافها السياسية والاجتماعية ومدى فعالية النمو والتطور بالنسبة إلى هيكل العام للاقتصاد الوطني.[117]

ويقتضـي العمل على إشباع الحاجات الأساسية في إطار الاعتماد على النفس، تطوير النسق الإنتاجي القائم حالياً في الدول العربية ليتوجه، في الزراعة والصناعة والخدمات، وبالتفاعل مع بناء القدرة التكنولوجية الذاتية، لإنتاج (قيم الاســتعمال) المطلوبة للوفاء بالحاجات الأســاســية للناس وبالتركيز على الاســتهلاك الجماعي بدلاً من الفردي، وذلك عوضــاً عن نمط الاســتهلاك المقلد للغرب والذي يقوم على تنوع كبير في السـلع المصـممة لمجموعات الدخل العليا، ويتطلب اسـتيراداً واسـع النطاق للتكنولوجيا المجسـدة في السـلع والمعدات، وواضـح أن هذا التوجه يؤدي بدوره لدعم التحرر من التبعية التكنولوجية، وتطوير القدرة الذاتية في التكنولوجيا.

آليات التبعية: يبدأ الدكتور إبراهيم ســعد الدين عبد الله، من القبول العام لمقولـة "التبعيـة" باعتبارها صـياغة نظرية (تصـف حقيقة أن دول العالم الثالث قد أخضـعت خلال فترة معينة لم تزل ممتدة حتى الآن لسـيطرة النظام الرأسـمالي العالمي، وأن الهياكل الاقتصـادية والاجتماعية في هذه الدول قد أعيد تشـكيلها بواسـطة القوى الرأسـمالية المسـيطرة ولصـالحها. وقد أنتجت تلك العملية التاريخية آثاراً اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، حيث أدت إلى تفكك وتحلل العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصـاد الوطني في الدول التي خضـعت للسيطرة الرأسـمالية، وارتباط الدول الخاضـعة بالدول الرأسمالية المتقدمة بعلاقات غير متكافئة يعاد تجددها باستمرار، وأن بوسائل مختلفة، وذلك بهدف أن يستمر امتصـاص جانب هام من الفائض الاقتصـادي من الدول التابعة لصـالح رأس مال الدولي) [118].

وبذلك نلاحظ أن علاقات التبعية بين دول المركز ودول التخوم هي علاقات تاريخية وجدلية، نشأت نتيجة للسيطرة والاستغلال الاستعماري.

حيث ما تزال الدول العربية ترتبط بنيوياً بالسـوق الرأسـمالي العالمي في إطار التقسـيم الدولي السائد للعمل، ومن خلال الدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

([117]) – انظــر، الدول النفطيــة، صعوبات ونتائــج، دراسة لعدة مؤلفين صدرت باللغــة البولونيــة بإشراف ز. بومبليفسكي.

[118] – بحوث ومناقشـــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســـات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987ص93 .

- **التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية:**

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية – الديمغرافية.

بيد أن الدول العربية كافة يوحدها عدد من العوامل، اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الثقافة العربية، الشعب العربي، الوطن الواحد، المصالح الاقتصادية المشتركة إضافة إلى عامل مهم جداً وهو أن أمامها جميعاً مهمة التنمية الشاملة، وتسريع وتائر النمو، وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز الدول العربية واشتداد التفاوت في تطورها إضافة إلى التمايز والتفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية، فإننا نجد مجالاً ثانياً للتفاوت، وهو التمايز بين الدول العربية والدول النامية، ومجالاً ثالثاً بين الدول العربية والدول المتقدمة.

ويمكننا تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

– المؤشرات الديمغرافية: (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، عدد الوفيات).

– المؤشرات الاقتصادية: (مقارنة معدلات النمو، بخاصة معدل نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول العربية، خلال فترة زمنية طويلة).

نشأت بسبب التفاوت في التطور الاقتصادي بين الدول العربية، هوة كبيرة وعميقة من حيث مؤشر الدخل الفردي، حيث نلاحظ أن الدخل الفردي في الكويت يصل إلى 12700 دولار في عام 1979 بينما لم يتجاوز في مصر مبلغ 310 دولار. بالتأكيد كان هذا الفرق الكبير في درجة التفاوت بين دخل الفرد في مصر مثلاً ودخل الفرد في الكويت وقطر، ناجم عن المبالغ والعوائد الكبيرة التي تحصل عليها الدول العربية الغنية بالنفط مقابل تصدير كميات كبيرة من هذه الثروة المعدنية.

وتنشأ نتيجة لعملية التمايز – الذي يتزايد أكثر فأكثر مع مرور الوقت – وتعاظم عدم التوازن في تطور الدول العربية. مجموعات من الدول المتباينة من حيث مستوى التطور الاقتصادي، وفي النتيجة يكون لها أثر سلبي على التكامل الاقتصادي العربي، وقيام الوحدة العربية الشاملة.

كما يؤدي التفاوت وعدم التكافؤ المتزايد، إلى أضعاف الجبهة الموحدة للأقطار العربية مع بقية الدول النامية في مواجهة النهب الإمبريالي، وفي سبيل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

– **التراكم، الادخار والاستثمار في الدول العربية:**

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول النامية، وفي مرحلة تحديث الاقتصاد القومي واستيراد التكنولوجيا، يُكّون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم.

الاستثمار هو الإنفاق الذي يجبر به رب العمل كي يقيم أو يحفظ ويطور الجهاز الإنتاجي، ويعبر عنه عادة بتحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال منتج (تحويل مبلغ من المال إلى وسائل عمل وإنتاج). والاستثمار على مستوى المنشأة أو المصنع يختلف عنه على مستوى الاقتصاد الوطني، ففي حين نلاحظ أن شراء مصنع في حالة العمل يشكل استثماراً بالنسبة للشاري، وتوقف عن الاستثمار بالنسبة للبائع، بينما هذا الإجراء لا يشكل أي الاستثمار جديد بالنسبة لمجمل الاقتصاد الوطني. [119]

والاستثمارات الخارجية هي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواءً قام بذلك الأفراد أو المؤسسات. ونعني بالاستثمار دائماً، ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة.

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن تستحدم كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار، (قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات وهي السعودية، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الجزائر، العراق) إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية على حالة من الفقر لا تسمح لهم مجرد التفكير بالادخار. مع العلم أنه كلما اشتد الفقر في أي دولة عربي، اشتدت الحاجة في هذا الدولة إلى ادخار وتراكم رأس المال لخلق فرص استثمار جديدة، (إلا أنه كلما اشتد فقر الدولة تعذر على الشعب أن يدخر، ومن أهم واجبات التنمية الاقتصادية أن تكسر هذه الحلقة المفرغة).[120] والطريق الوحيد لكسر هذه الحلقة المفرغة هو استخدام عوائد النفط في تمويل عملية التنمية.

إذا كان معدل الدخل الفردي في بلد ما منخفضاً لا يتجاوز 500 دولار سنوياً، فإن ذلك يعني أن ليس هناك ثروات كبيرة يملكها بعض المواطنين، إن العمال والفلاحين في الدول العربية لا ينالون كدخل فردي إلا أدنى درجات المعدل الوسطي، بينما يتمتع أفراد الطبقات الغنية بدخل مرتفع، يمكن استخدامه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

---

(119) – انظر الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب عاد عبد المهدي ود. حسن الموندي، دار ابن خلدون بيروت 1980 ص38 و39 .

(120) – انظر الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب عاد عبد المهدي ود. حسن الموندي، دار ابن خلدون بيروت 1980 ص38و39 .

(لقد شكل وجود رأس المال أو الوسائل المادية للإنتاج الوسيلة التي انتقل بواسطتها الإنسان من البدائية إلى تكوين الحضـارات، وما زال رأس المال، على الرغم من تناقص أهميته بالنسـبة للتنظيم الاجتماعي للإنتاج والتقنية، يمثل المقومات المهمة التي ترتكز عليها القاعدة الإنتاجية للتنمية. ولذلك فإن تكوين رأس المال المجتمعي من وسائل الإنتاج المادية المباشرة وغير المباشرة وتحسين نوعية هذه الوسـائل، يمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة والنامية على حد سـواء، وتكوين رأس المال في بداية عملية التنمية يحتاج إلى كثير من التضـحيات، فشـد الأحزمة على البطون قد يكون ضرورة، وتخصيص معدل مرتفع نسبياً من الناتج المحلي الجاري للاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي، يصبح نتيجة منطقية للسياسة الإنمائية).[121]

إن أهم ما يحتاج إليه المجتمع في بداية مسـيرته التنموية هو تكوين بنية تحتية مناسـبة إضـافة إلى إنشاء وتأسيس وحدات إنتاجية عصرية (المزارع، المصانع، منشآت الإنتاج الأخرى) التي تقوم بتأمين السلع والخدمات الضرورية، وهذا يحتاج طبعاً إلى تخصيص جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاسـتثمار لخلق وتطوير وسـائل الإنتاج المادية، التي تسـاهم في إنتاج السـلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية، وهذا يؤدي إلى تحاشي الوقوع في قطب التبعية.

إن انعدام الموارد المالية، وضـعف التراكم والاسـتثمار في الدول العربية يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة، أو خلق وسائل إنتاج مادية جديدة.

ومن المشـاكل التي تؤدي داخلياً إلى ضـعف التراكم والاسـتثمار، أنه لا توجد أمام المواطن العادي طريقة مناسبة يدخر بها الأموال التي يوفرها إذا وصل إلى مستوى كاف من الدخل، وعندما يرغب هذا المواطن في ادخار واسـتثمار الفائض الذي تجمع لديه إما أن يتورط مع المرابين أو النصابين الذين يستولون على أموال الناس، ثم بعد فترة يعلنون إفلاسهم فتذهب هذه المدخرات إلى جيوب المسـتغلين والطفيليين، وعندما تتوفر مؤسـسـات ائتمان وادخار أمينة محترمة، يسـتطيع المواطن حينذاك أن يثق بهذه المؤسسات ويتحاشى المستغلين.

ولا يكفي أن تتوفر مؤسـسـات الائتمان، لأن مشكلة الائتمان ليست مشكلة مؤسـسات، بل في حالة نفسـية وعقلية، فإن عدم الثقة متأصـل تأصـلاً عميقاً في عقل المواطن العادي، ويمكن أن يحدث نتيجة لتجارب تاريخية أو قلق سـياسـي فلا بد من تغيير هذا الشـعور لدى المواطن قبل إصلاح وتأسيس مؤسسات الائتمان.

---

(121) – علي خليفة الكواري، سـلسـلة كتب المسـتقبل العربي /6/ مراكز دراسـات الوحدة العربي بيروت 1984، ص94 .

ثمة عقبة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية في الدول العربية هي التجزئة التي تعيشها أقطار الأمة العربية، وخاصة الحواجز التي تقام في وجه حرية التبادل التجاري بين الدول العربية (ضعف وتراجع التجارة البينية العربية).

(أن التطورات والتحولات التي عرفها العالم العربي منذ حصول أقطاره على استقلالاتها السياسية لم تمكنه عملياً من تحقيق تنميته المستقلة، فكل بلد عربي مندمج في السوق الرأسمالي العالمي بانفصال عن الدول الأخرى، كما أن الأسس التاريخية وكيفيات ودرجة هذا الاندماج – وهي متغيرة في كل بلد – تشكل عوامل موضوعية تتعارض مع أية خطة تنمية طموحة وأي اندماج اقتصادي عربي منشود، وبالتالي يصعب أن نتكلم في الظروف الراهنة على (اقتصاد عربي) بالمعنى الصحيح، بل نستطيع أن نتكلم فقط على مجموعة تنظيمات اقتصادية متناقضة داخل إطار واحد.[122]

ويعتبر حل المشكلة النقل والموصلات بين أقطار الوطني العربي من العوامل المساعدة في عملية التطور والتنمية، أن الطرق الجيدة والقنوات، والأنهار الصالحة للملاحة، والموانئ الحديثة، بما تحققه من ربط للأقطار العربية وخفض في تكلفة النقل، وتكون قد قربت بين أجزاء الوطن العربي المتباعدة فأصبحت في مستوى الدولة الواحدة، وتتضمن مشكلة النقل أولاً وقبل كل شيء التكلفة، ثم سلامة ما ينقل، سرعة النقل التي تسمح بقيام أسواق محلية وعربية كبيرة بدلاً من الأسواق الصغيرة المتباعدة كما وأن تطور وسائل النقل يساعد على توحيد أنماط الاستهلاك بين الدول العربية. إن التنمية الشاملة تفيد حتماً من المسيرة القطرية للتنمية ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدانية إذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط إنمائي قومي.[123]

تتطلب التنمية، كما هو معروف، زيادة الإنتاج المادي، وهذا يعني زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة الإنتاج الزراعي، وحيث أن الصناعة حديثة العهد، تبدأ اليد العاملة بالانتقال من المزارع إلى المعامل لتشغيلها، وفي الوقت الذي تنتقل فيه الأيدي العاملة من المزارع يطلب من الذين يبقون فيها أن ينتجوا مزيداً من المنتجات الزراعية (الغذائية وغيرها)أكثر من أي وقت مضى، أما إذا لم يُنتج الفلاحون المزيد من المواد الغذائية يؤدي ذلك إلى عدم الاكتفاء الذاتي مما يضطر الدولة النامية لاستيراد المواد الغذائية لإطعام مواطنيها، من البلدان الأخرى، (وهذا يتنافى مع مصلحة البلاد، لأنه يجب ألا ينفق النقد الأجنبي في شراء الطعام الإضافي بل ينبغي توفير هذا النقد لتسديد قيمة ما تحتاج إليه البلاد من الآلات المستوردة من الخارج، وغير ذلك من المواد التي لا بد من الحصول عليها لتحقيق التنمية المطلوبة.

([122]) – مجلة الوحدة، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 28 كانون الثاني 1987 ص124 .

([123]) – ديفيد كوشمان كويل، مصدر سابق، ص121 .

أي أن استيراد المواد الاستهلاكية يشكل عبئاً على عملية التنمية الاقتصادية، في حين يكون استيراد الآلات والأدوات ومستلزمات الإنتاج الأخرى عوامل مساعدة على النمو والتطور. لا شك أن لقطاع الزراعة دوراً مهماً في عملية التنمية، ويستطيع أن يقوم بهذا الدور من خلال تحقيق الأهداف العامة للسياسة الزراعية التالية:

1- توفير حاجات المواطنين من السلع والمواد الغذائية.

2- زيادة المحاصيل الزراعية التصديرية لتوفير القطع الأجنبي، اللازم لشراء الآلات والتكنولوجيا الحديثة من الدول الأخرى.

3- تأمين حاجات الصناعة من المواد الأولية الزراعية لتشغيل معاملها.

4- توفير السيولة النقدية للفلاحين، عندما يكون القطاع الزراعي عبارة عن سوق للسلع غير الزراعية (استهلاكية أو إنتاجية).

5- توفير فرص العمل للمواطنين والمساهمة في إنجاح خطة اليد العاملة.

هل تحقق الزراعة هذه المهمات في اقتصاديات الدول العربية؟

أمر لا يزال موضع الدراسة وتقويم في مختلف الدول العربية.

وهناك المشاريع العامة التي تحتاج الدول العربية إلى إقامتها، بسبب أهميتها، (مثل الطرقات، السكك الحديدية، المطارات، المياه، المدارس، الكهرباء، المرافق الصحية) إلا أن إنجاز هذه المشاريع يتطلب عدة سنوات، وهي لا تعود بفوائد عاجلة على جماهير المواطنين لتثبت لهم أن حكومتهم تعمل، وتحقق في طريقها تحسين مستوى المعيشة للمواطن، أن ما يهم المواطن هو تحقيق المنافع العاجية التي يمكن أن يدركها سريعاً ويلمسها بنفسه دون انتظار طويل، وخاصة على الصعيد الصحة والغذاء، حينذاك يعرف المواطن بأنه يكتسب فوائد شخصية حقيقية ناتجة عن عملية التنمية التي تهتم بها وتنفذها الحكومة.

وسواء أكانت الحكومة مستبدة أم ديمقراطية عادلة، فإن نجاح أي تطور عصري يعتمد في الدرجة الأولى على تأييد الشعب وتعاونه ولكي يتسنى للحكومة اجتذاب فكرة وكسب تأييده يجب إصلاح الأحياء الفقيرة في المدينة، وتحسين مستوى المعيشة في الريف مما يمكن أن يظهر للشعب بصورة واضحة أن هذا الإصلاح وهذا التحسين ليسا إلى خطوة في طريق التقدم، وليس إلى تنفيذاً للوعد الذي أعطته الحكومة لتحسين الأوضاع تحسيناً ذا بوادر قريبة.[124]

([124]) – ديفيد كوشمان، التنمية القومية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ص43 .

(لذلك من الضروري أن تعمل الحكومة على كسب تأييد الشعب وتعاونه من خلال الإنجازات التي تحققها في ســبيل التنمية. إن التنمية الشــاملة تفيد حتماً من المســيرة القطرية للتنمية ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدانية إذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط إنمائي قومي).[125]

هذه أهم المشــاكل والصــعوبات التي تتعرض لها عملية التنمية في مختلف الدول العربية من حيث عدم تحديد هوية النظام الاقتصــادي الاجتماعي في بعض الدول أو تحديد الهدف الرئيســي للنشــاط الاقتصــادي الاجتماعي، ولا بد أن تكون عملية التنمية الاقتصــادية الاجتماعية موضــع اهتمام الفئات والطبقات الاجتماعية كافة، وهذا يتطلب تحقيق مصالح مختلف فئات الشعب ويرتبط مســـار التطور في الدول العربية كما في بقية الدول النامية بالظروف الداخلية للبلد وكذلك بعوامل خارجية خاصة التجارة الخارجية.

([125]) – إســتراتيجية العمل الاقتصــادي العربي المشــترك منطلقاتها .. أهدافها.. أولوياتها.. برامجها .. آلياتها، جامعة الدول العربية، وثائق اقتصادية رقم (1) تونس 1982 ص 4 و5.

الفصل السادس

مناخ الاستثمار ومحفزاته في الدول العربية

تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ المناسب لجذب للاستثمارات الأجنبية [*]

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإزالة الإجراءات المقيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إنها الشروط التي تضعها القوانين الداخلية كأن تفرض عليها استخدام مواد محلية للقيام بعملياتها أو إنتاج نسبة معينة مخصصة للاستهلاك المحلي وأخرى للتصدير. وبمقتضى الاتفاق المتعدد الأطراف لجولة أوروغواي يجب إلغاء هذه الإجراءات خلال سنتين في الدول الصناعية وخمس سنوات في الدول النامية وسبع سنوات في الدول الأقل نموا وذلك اعتبارا من عام 1995. يظهر بوضوح أن هذا الاتفاق لا يعكس العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية والتي تؤثر بشدة في تجارتها الخارجية. [126]

للمناخ الاستثماري دور أساسي في اجتذاب الاستثمارات وتعبئة المدخرات كما أن للإعفاءات الضريبية والحوافز ومناطق التصدير الحرة دورها. ولكن لا يمكن أن يقوم سياسة استثمارية ناجحة وسليمة تعتمد فقط على الإعفاءات والامتيازات لأن المحدد الأساسي لسياسة الاستثمار هو المناخ الاستثماري الذي يتضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وضمان العدالة واحترام الأنظمة والقوانين التي تحكم سياسات الدولة والتعهدات التي تلتزم بها.

- **مناخ الاستثمار (عوامل الجذب والعوائق):** (يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير)[(127)]، إلا أنه قد أمكن حصر مجموعتين من العناصر تؤثر كل منها باتجاه محدد في مناخ الاستثمار العناصر المحفزة للمستثمر، و العناصر المعوقة للاستثمار والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري:

آ- مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار: [(128)]

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملات المحلية.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف.
- إمكانية تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل للاستثمار للخارج.

(*) - التقرير السنوي (مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988م) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1989م. والتقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2004.

126 - الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

(127) - تقرير مناخ الاستثمار، المصدر السابق، ص45.

(128) - المصدر السابق ، ص44-47.

- توفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي.
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار.
- احترام البلد المضيف للاتفاقات التي يعقدها مع الغير.
- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية.
- نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف.
- توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية.
- توفير الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.

ب – **مجموعة العناصر المعوقة للاستثمار:** تختلف العناصر المعوقة للاستثمار في الدول العربية من قطر لآخر. ويمكننا تحديد هذه المعوقات وفقاً لما يلي:

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم توفر البنى التحتية (الأساسية) ومحدودية السوق المحلية.
- عدم وضوح قوانين الاستثمار وكثرتها وتضاربها.
- عدم توفر سوق منظم للأوراق المالية.
- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج.
- تفشي الفساد الإداري وخاصة في الإدارة الاقتصادية.
- عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة.
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- عدم وجود حوافز كافية للصناعات المحلية.

ويتم قرار الاستثمار عادة في المشاريع التي يكون فيها معدل العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة. وبذلك يعتمد حجم الاستثمار المحلي على حجم المشاريع الاستثمارية التي يفوق معدل العائد المتوقع منها معدل الفائدة. وكلما كثرت أمثال هذه المشاريع، كلما ارتفع مستوى الاستثمار المحلي. والعكس صحيح كلما علا معدل الفائدة كلما انخفض مستوى المحلي.

أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب المزايا الاقتصادية النسبية لكل دولة، إذ إن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنتاج سلع قليلة ومتشابهة في الدول العربية يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة دون الحصول على نتائج إيجابية. لا شك في أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من تأسيس منطقة التجارة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل

تحسين القدرة الإنتاجية. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتنمية الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية.

تمنح غالبية الدول العربية مزايا وتسهيلات وإعفاءات مغرية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبخاصة الإعفاءات الضريبية التي تصل أحياناً إلى 15 سنة وتتناول مختلف أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. (لكن الدراسات التي قامت بها "إدارة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي" التابعة للبنك العالمي تبين أن هذه الإعفاءات غير ضرورية لتشجيع الاستثمار الجاد، فهي تربك مالية المستثمر الأجنبي لارتفاع العبء الضريبي عند انتهاء مدة الإعفاء، كما أصبحت البلدان النامية تتنافس في منح الامتيازات الضريبية وغير الضريبية للأجانب دون المواطنين مما يتعارض مع مبادئ الإنصاف. ويشجع هذا الأسلوب على هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. وقد تدخل مرة أخرى إلى البلد بصفتها استثمارات أجنبية. ومن زاوية أخرى أوضحت التجارب أن ضرورة موافقة السلطات المختصة على تقرير الإعفاءات الضريبية أدت إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإلى تزايد الرشوة. لقد بات من اللازم إلغاء هذه الإعفاءات والاستعاضة عنها بضرائب ثابتة وملائمة لنمط الاستثمار. وبات من الضروري لتنمية التجارة العربية البينية والخارجية التصدي للأسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات الأجنبية). [129]

تعمل كافة الحكومات العربية على تشجيع الاستثمار وتوسيع إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الشاملة ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (عام، خاص، أو مشترك). وتتركز فرص الاستثمار المتاحة في مختلف الدول العربية وبشكل بارز في القطاعات الرئيسة التالية:

1-القطاع الصناعي: ويلاحظ أن فرص الاستثمار تتمركز في مجال الصناعات التي تهدف إلى استخدام الطاقة الإنتاجية غير المستقلة وخاصةً في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات. بحيث يتم التركيز على:

- الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالمية التي تعزز التكامل الصناعي والترابط الأمامي والخلفي على المستويين القطري والقومي.
- الصناعات التي تسهم في استغلال المواد الأولية والخامات المحلية.
- الصناعات التي تسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة.
- الصناعات التصديرية.

---

[129] - الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

2 – **القطاع الزراعي:** تتبنى الحكومات العربية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى توسيع إمكانيات الاستثمار في هذا القطاع. وهي بذلك تسعى إلى زيادة مساحة الأراضي المروية عن طريق بناء مشروعات الري والصرف. ثم التوسع في زراعة النباتات العلفية والاهتمام بالثروة الحيوانية، وزيادة مساحة الأراضي التي تنتج القمح ومختلف أنواع الحبوب.

3– **قطاع السياحة:** وتتمثل أهم فرص الاستثمار العربية في هذا القطاع في المجالات التالية:

– تطوير المواقع الأثرية والتاريخية والصحراوية وتشجيع السياحة والرياضة.

– تطوير واستثمار الشواطئ وتنشيط السياحة.

– إنشاء المساكن والفنادق والمنشآت السياحية المختلفة ونشر القرى السياحية في المناطق المناسبة.

– توفير الخدمات والمرافق السياحية التي تؤمن للسائح رغباته.

– إنشاء الاستراحات السياحية.

– إقامة وإدارة مدن ألعاب سياحية في المناطق المناسبة.

– نشر المنشآت السياحية الشعبية وتطويرها.

وفي قطاع الخدمات لا بد من الاهتمام بالمناطق الحرة التجارية التي تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية.

وقد سجل عام 2004 زيادة في حجم تدفق الاستثمارات العربية الخاصة بين الدول العربية. حيث وصلت قيمة جملة الاستثمارات العربية الوافدة التي تم الترخيص بها خلال هذا العام نحو 5898.4 مليون دولار أمريكي مقابل نحو 3843.6 مليون دولار في عام 2003 أي بزيادة نسبتها 53.4%. وتوزعت هذه الاستثمارات على أربعة عشرة دولة عربية كان نصيب قطاع الخدمات نحو 75.0% من إجمالي الاستثمارات ونصيب قطاع الصناعة 23.0%.

لقد سجل عام 2003 وعام 2004 مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى العربي وعلى مستوى كل دولة على حدة من الدول العربية كان من أبرزها الجهود الهادفة إلى تشجيع انتقال الأموال العربية لاستثمارها في مختلف الدول العربية. وعقد (الملتقى العربي للاستثمار في البحرين) خلال شهر آذار 2005، طرحت خلاله عدداً من المشروعات الاستثمارية. ناقش خلالها تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العربية، ودور البنوك التقليدية والإسلامية في تمويل المشروعات. كما ناقش المشروعات المعروضة للترويج موزعة بين قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة والخدمات.[130]

---

[130] – مناخ الاستثمار في الوطن العربي خلال عام 2004، بالاستناد إلى التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2004 م.

من الضـــــروري تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي، والقروض التي تخلق المديونية. ويجب أن لا تضـطر الدولة إلى الاقتراض الخارجي بأكثر من طاقتها، لأن ذلك سيؤدي إلى تراكم المديونية، وزيادة أعباء خدمة الدين.

لقد كان النفط وما يزال يشـكل المصـدر التمويلي الرئيســي للاســتثمار في كافة الدول العربية الغنية بالنفط. إلى جانب كونه مصدراً رئيساً للقطع الأجنبي اللازم لتمويل عملية الاستيراد الواسعة التي تحتاجها عملية التنمية الشاملة. ويبدو واضحاً أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط قد تأثر بأوضاع النفط، إنتاجاً وصادرات وعوائد.

وأخيراً لا يتوفر العالم العربي على جهاز إعلامي فاعل لجلب الاســـتثمارات الأجنبية، فالمراكز الوطنية مؤسـسـات دعائية وحكومية لا تبين إلا الجوانب الإيجابية لبلدانها وتروج لأنشـطة تحتاجها الدولة دون النظر إلى جدواها للمســتثمرين الأجانب. وتقتصـــر الجهود الجماعية على المؤســســة العربية لضـمان الاســتثمار رغم أن دورها الأســاســي هو التأمين ضـد المخاطر التي تتعرض لها الاســـــتثمارات العربية البينية. إنها المنظمة العربية الوحيدة التي تهتم بالمعلومات المتعلقة بمناخ الاســتثمار. لكن هذه المعلومات صـــادرة مباشـــرة من الحكومات ولا تتضـــمن ســـوى المؤشـــرات الاقتصـــادية الكلية بصــورة مقتضـبة يصـعب على المسـتثمر توظيفها والاعتماد عليها. وبات من اللازم إنشاء جهاز إعلامي عربي موحد تشرف عليه مؤسسات القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصـصـة، يتمتع بحرية واسـعة في تقدير المناخ العام للاستثمار، ويتولى توفير المعلومات عن المشــــاريع المختلفة المراد تمويلها باســـــتثمارات أجنبية وحجم رأس المال والامتيازات المالية والضريبية والسوق الداخلية والخارجية والبنية التحتية ومعدلات الأرباح المتوقعة. وبطبيعة الحال لن تؤدي بالضـــرورة وفرة ومصـــداقية وحداثة المعلومات إلى تكالب الاســـتثمارات الأجنبية، لكن غياب هذه المعلومات يؤثر سلبيا في تدفق هذه الاستثمارات ويقود بالتالي إلى ضعف الأهمية التجارية للبلدان العربية. [131]

سياسات تشجيع الاستثمار في الدول العربية:

يعتبر معدل التراكم الرأسمالي هو المتغير الأسـاسـي الذي يحدد معدل النمو في الاقتصـاد في خلال الأمد المتوسـط، هذا بينما يعتبر تخصـيص موارد الاسـتثمار بين القطاعات والأنشـطة هو العمال الحاسم في تحديد مدى النمو و التوازن طويلي الأجل و مدى استمرارهما.

يبني المستثمر قراراته في توظيف الأموال و الاستثمار بالاستناد إلى اعتبارات و عوامل محددة أهمها فرص تحقيق الربح، اســـتقرار النظام القائم، حرية تحويل الأموال و الأرباح بالإضـــافة إلى المناخ العام للاستثمار والذي يشمل وضوح السياسات و القوانين، مدى توفر المعلومات حول فرص

[131] – الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

الاستثمار المتاحة، درجة الالتزام بتنفيذ التعهدات المتفق عليها، ولا بد من التأكيد على توفر البنية الأساسية التحتية في البلد المرشح للاستثمار. [132]

تأتى أهمية هذه الاعتبارات من إن سوق المال التي تستقطب المدخرات للاستثمار لم تعد مجزأة كما كانت عليه من قبل لأنه أصبحت تتسم الآن بخاصية العالمية التي تتيح للمستثمرين الاستفادة من فرص الاستثمار في جميع أنحاء العالم نتيجة للتطور الهائل في مجال جمع المعلومات وتوزيعها إلكترونيا الأمر الذي يضع مختلف المناطق في وضع تنافسي قوي لإقناع رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ومما يزيد من حدة التنافس على اجتذاب المزيد من الاستثمارات تركز معظم المدخرات العالمية في الدول المتقدمة والدول الغنية بالنفط وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ونظرا لضخامة الإمكانات المالية فإن المستثمرين الأوروبيين واليابانيين على درجة كبيرة من الحذق والتحوط أمام فرص الاستثمار المتاحة في مختلف دول العالم.

وإذا كان توافر الحوافز والعوامل التي تشجع على الاستثمار في الدول العربية يختلف بين دولة وأخرى خاصة في مجال مستوى التطور الاقتصادي وعدد السكان (حجم السوق) والمساحة (الموارد الطبيعية) والبنية الأساسية فان دولا في جنوب شرق آسيا قد تمكنت إلى حد كبير ممن تذليل عوائق الاستثمار فيها مثل تايلاند، ماليزيا سنغافورة إندونيسيا كوريا الجنوبية. الأمر الذي مكن تلك الدول من الفوز باهتمام الكثير من المستثمرين الأجانب خاصة في اليابان وهذا بالطبع يزيد من حدة التنافس لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن صعوبة استقطابها للدول العربية إلا إذا توافرت فرص و ظروف مماثلة على الأقل.

حتى نهاية القرن العشرين ظلت حصة القطاع العام 0 الاستثمارات الحكومية) في العديد من الدول العربية تمثل نسبة عالية من مجموع الاستثمارات فتبلغ نحو 70 % كالجزائر و مصر و السودان و سورية و اليمن. و في البلاد التي تمثل فيه الاستثمارات العامة نسبة مرتفعة يسيطر القطاع العام على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية فالنظام المصرفي و التأمين و التجارة الخارجية و الصناعة الحديثة و التعدين و التشييد و المرافق العامة و النقل بأنواعه المختلفة.

---

132 – سياسات الاستثمار في البلاد العربية، تحرير: سعيد النجار، منشورات: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي. مؤسسة دار الهلال للطباعة والتوزيع. الكويت 1989 عدد الصفحات 456.

و يرجع هذا الوضـع إلى أسـباب مختلفة كالاعتبارات الأيدلوجية واسـتخدام الفوائض في تمويل العملية الإنتاجية أو عدم وجود قطاع خاص قادر على إنشـاء وإدارة المشـروعات الكبرى أو رغبة الدولة في الاستيلاء على ما يسمى بالقطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد القومي.

و تتمثل نقطة البداية في إصـلاح هذا الوضـع بالاعتراف بأن قدرة القطاع العام لوحده على إدارة النظام الاقتصـادي لها حدود لا يمكن تخطيها و هناك من الدلائل ما يشـير إلى أن حجم القطاع العام قد تجاوز تلك الحدود في بعض الدول العربية وان ثمة حاجة ماسـة إلى إعادة النظر بالحجم الأمثل للقطاع العام بما يتماشـى مع الاحتياجات الحقيقية للتنمية و في وضـوء الإمكانات الإدارية و المالية المتاحة و من المسـلم به إن الدولة سـوف تسـتمر بالقيام بدور هام في النظام الاقتصـادي و هذا أمر لا مفر منه إذا أخذنا بعين النظر ضـيق السـوق المحلية في كل دولة على حده والقيود المفروضـة على انتقال عناصـر الإنتاج، لذلك ظل حجم للقطاع العام يتجاوز بكثير ما يمكن تبريره على أسـاس هذه الاعتبارات و من الصـعب تبرير اسـتمرار قيام الدولة في عدد من البلاد العربيـة امتلاك و إدارة محلات لتجـارة التجزئـة و بيع المواد الغذائيـة و مخـابز الطحين و مطابع و محلا ت لبيع الكتب و فنادق و وكالات للسـاحة و السـفر و الشـركات للإعلان و تربية الدواجن ومصايد الأسماك...

لا شـك هناك أنشـطة اقتصـادية ينبغي إن تترك بطبيعتها للقطاع العام منها وجوب قيام الدولة بخدمات التعليم و الصـحة و الدفاع و الأمن بالإضـافة إلى وظائفها التقليدية بل إن القطاع العام في اغلب البلدان العربية يجب إن يتولى شؤون البنية الأساسية وبخاصة تأمين المياه و الكهرباء و المواصلات و الصحة و الطرق و الري.

دور الضمان في جذب الاستثمارات:

إن دور الضـمان في جذب الاسـتثمارات دور تكميلي و إن تحسـن مناخ الاسـتثمار في جوانبه المختلفة السياسـة و الاقتصـادية و المؤسسـاتية هو العامل الأسـاسـي لجذب الاسـتثمارات المباشرة الوافدة من المنطقة العربية، إن عملية تحسـين مناخ الاسـتثمار عملية في غاية التعقيد و يصـعب معالجتها على المدى القصير و لكن من الأمور المشجعة إن هذه المسالة قد أخذت مكان الصدارة في النقاش الدائر علنيا حول مشـكلات التنمية عموما و مشـكلة المديونية على وجه الخصـوص و الرأي السائد حول هذا الموضوع كما يبدو هو إن تحسين مناخ الاستثمار بإعادة هيكلة و تصـحيح الاقتصـادات التي تعاني من مشـكلات مزمنة في اتجاه تحرري كفيل بجذب المزيد من الاسـتثمارات المباشرة التي تجلب معها تقنية جديدة و خبرات إدارية نافعة. أي إن مزيدا من التدفقات الاستثمارية هي من المداخل الهامة لحل مشـكلة المديونية و في النهاية مشـكلة التنمية و لا شـك في إن مضـاعفة جهود و عون المجتمع الدولي و الإقليمي شـرط أسـاسـي لإحراز تقدم ملموس في هذا المجال و لكن تبقى الجهود الذاتية للدول المعنية هي العامل الحاسم.

لقد كان للاتجاه غير المتماثل في الزيادة في الأسعار آثار سيئة على تخصيص المدخرات و الاستثمارات، كما شجع أنشطة المضاربة و الاكتناز و هروب رأس المال بدلا من الاستثمار في القطاعات المنتجة. و في مواجهة الاختلال الهيكلي، وضعت الحكومات العربية في منتصف الثمانينات برنامجا للإصلاح و التثبيت الاقتصادي، وقد كانت الأسعار و أسعار الصرف و أسعار الفائدة و الإنفاق من أهم أدوات هذا الإصلاح. أما بالنسبة لسياسات الاستثمار، تعمل الحكومات على تهيئة مناخ أكثر تحررا ومنافسة، بحيث يمكن جذب المزيد من المستثمرين. [133]

الاستثمار العام ليس له بديل يحل محله على الأقل في بعض القطاعات، كما أن هناك تكامل بين الاستثمار العام والخاص فإذا لم يحترم هذا التكامل فقد يؤدي ذلك عاجلا أم آجلا إلى وقف تقدم الاستثمار الخاص و أخيرا فان الرصيد المتوفر من المال العام لم يعد يصان بالقدر الكاف و هناك ضياع للكفاءة و تبذير الموارد و لذا فلابد من إعطاء دفعة جديدة للاستثمار و التنمية فالتصحيح الهيكلي أسهل و تأثيره على النمو أسرع و هو ادعى إلى النمو منه إلى الركود بل ادعى إلى السلام الاجتماعي و لكن لا بد أيضا من دفعة جديدة إذا أريد مواجهة مشكلة كبيرة كالدين الخارجي إذ يلتهم معظم الفائض الاقتصادي و الدول العربية فقد حباها الله الكثير من الثروات الطبيعية و البشرية التي يمكن أن تبنى منها أسس التقدم الاقتصادي إذا ما توفرت الاستثمارات المناسبة. فبالإضافة إلى المدخرات المحلية هناك أيضا موارد مالية ضخمة تقع خارج العالم العربي يمكن اجتذاب بعضها للمشاركة في استغلال الموارد العربية وتنميتها و الواقع أنها بالرغم من أهمية تعبئة المدخرات المحلية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، للمشاركة في التنمية العربية، فإننا لم نقم بما فيه الكفاية، وما زلنا بعيدين عن الغاية المرجوة. كما أن هناك عددا من العوائق التي تحتاج إلى النظر فيها واستعراض ما وراءها بصراحة ودقة.

الدول العربية بحاجة إلى طاقات جديدة أفضل لذلك يجب أن تتجه الأولويات نحو استقطاب الاستثمارات العربية ومن ثم الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي. **وبذلك يمكننا تقديم المقترحات التالية:**

- يجب أن تتصف التشريعات الاستثمارية بالديناميكية والعمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها حسب المتغيرات الاقتصادية.

---

[133] – سياسات الاستثمار في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، منشورات: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي. مؤسسة دار الهلال للطباعة والتوزيع. الكويت 1989 ، ص239.

- تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه من خلال إتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار.
- تشجيع إنشاء شركات مساهمة استثمارية متخصصة في إقامة مشاريع محددة ضمن التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلاد.
- تطوير عمل النظام المصرفي. وإعادة تأهيل المصارف المتخصصة. تشجيع المصارف الخاصة والحكومية على المشاركة في عمليات الاستثمار المختلفة والمحاصصة في إقامة بعض المشاريع التنموية الهامة.
- تطوير الدور التسليفي للمصارف وإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة وتمويلها بالكامل. وبخاصة للشباب المهتمين بهذا النوع من المشروعات.
- تقديم قروض متساهلة لصغار المستثمرين والحرفيين والمزارعين والتجار.
- إقامة مصارف إسلامية من أجل استقطاب كتلة كبيرة مكتنزة موجودة في أيدي الجماعات التي تحرم الفائدة. والسماح للبنك الإسلامي بفتح فروع له في المدن الرئيسية لامتصاص رؤوس الأموال المجمدة من المنازل أو المكاتب لدى بعض الناس من أجل استثمارها لصالحهم.
- تحديد سعر فائدة الإقراض المصرفي أقل 1% فقط من سعر الفائدة على الادخار شريطة التوظيف في استثمارات مجدية أو معلن عنها. وجعل سعر الفائدة متحركا لمعالجة حالتي التضخم و الانكماش.
- توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وفق مقتضيات المصلحة العامة وحسب النتائج التي تقدمها الدراسات الرياضية حول ذلك.
- إن الاهتمام بالادخار ينطلق من أهمية كونه المدد الأساسي للاستثمار.
- جعل علاقة المستثمر مع جهة رسمية واحدة فقط وليس مع جهات متعددة.
- سياسة الإعفاءات يجب أن تكون مبررة علميا واقتصاديا.
- دراسة الأسواق قبل الإنتاج و تقديم أفكار تسويقية ذات أداء عالي.
- تأسيس مناطق استثمارية متخصصة تكون عامل جذب للاستثمار.
- تحديد معدلات لضريبة الدخل والأرباح بسيطة ومختصرة تمكن المكلف من دفعها وتزيد من موارد الدولة الضريبية. **ويمكن اختصارها إلى نوعين من الضرائب:**

أ – ضريبة مداخيل الأشخاص وتحدد بنسبة 10%.

ب – ضريبة على أرباح شركات الأموال وتحدد بنسبة 15-20%.

- تطوير مشاريع البنية التحتية مع إمكانية إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطويرها.

- إعادة تأهيل القطاع العام، والتخلي عن بعض شـركاته لصـالح القطاع الخاص وبخاصـة منها شركات التجزئة واللحوم والخضار والفواكه.

إقامة ندوات ومؤتمرات للترويج للاستثمار. وإنجاز بعض الدراسات الترويجية التي تساعد على جذب الاستثمارات. ودراسة أفضل طريقة لترويج استثمارات المغتربين والشركات العربية والأجنبية. استطلاع ميداني لتوقعات المغتربين للاستثمار.

- استثمار الموقع الاستراتيجي للدول العربية وهذا الموقع كاف لتحقيق مصدر ريعي كبير.
- إقامة المناطق والمدن الصـــناعية من قبل القطاعين العام والخاص وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة لأنشطة الاستثمار من مياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي ومحطات معالجة وطرق وفروع مصرفية.
- إمكانية إقامة مناطق اقتصـادية متخصـصـة: صـناعية و تكنولوجية وعلمية تسـهم في دعم التنمية الاقتصادية وتوطين التكنولوجيا والمعارف والاستثمارات وتوفر فرصاً أكثر للعمل.
- وضع برنامج داعم لتشجيع وقيادة الإبداع والابتكار المنتجات.
- التركيز على إقامة المشـاريع الاسـتثمارية الأكثر جدوى اقتصـادية في إطار الإسـتراتيجية الاقتصـادية الشـاملة، و منح الحوافز والميزات الإضـافية للمشروعات، ذات القيمة المضـافة العالية، أو التي تنتج سـلعا جديدة (لم تنتج سـابقا)، أو سـلعا معدة للتصـدير، أو التي توفر فرصـاً أكبر للعمل.
- إعطاء المشـــاريع الاقتصـــادية التي تقام في المناطق الريفية والمناطق النائية أهمية ومزايا إضـــافية وزيادة في مدد الإعفاء من ضـــرائب الدخل عن المناطق الأخرى.. حيث يتســـنى توطين المشـاريع الاقتصـادية في مناطق الكثافة العمالية، وخلق توازن في إقامة المشـروعات بين مختلف المحافظات.
- يجب أن تتوفر عقلية منفتحة جدا مع المستثمرين وهذه العقلية هي أهم حوافز الاستثمار.

هناك حاجة ملحة لوجود هيئة للاســـتثمار متخصـــصـــة تكون المرجعية الوحيدة بالعلاقة مع المســـتثمرين. ويجب أن تمتلك هذه الهيئة خدمة النافذة الواحدة الكفيلة بتقديم الخدمات للمســـتثمرين وتقليص الزمن اللازم للحصول على الموافقات والتراخيص إلى أقصى حد ممكن. و يجب أن تتوفر خدمات أخرى تتعلق بالترويج للاســتثمار عربياً وعالمياً وتقديم الخدمات الاســتشــارية للمســتثمرين (إعداد دراسـات الجدوى الاقتصـادية، و أبحاث السـوق.. الخ). كما يجب أن تلعب هيئة الاسـتثمار دور مركز المعلومات الذي يزود المستثمر بكل ما يحتاجه من إحصاءات وفرص استثمارية وقوانين جديدة وقضايا قانونية وغيرها.

إن نجاح الدولة في اجتذاب الاســتثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على حد ســواء، يتطلب توفير مناخ اسـتثماري سـليم ومسـتقر، لأن ذلك هو العامل الأكثر أهمية في حسـابات المسـتثمر

المحلي والأجنبي. فارتفاع معدلات التضـــخم، أو المغالاة في قيمة العملة الوطنية، أو الخفض المفاجئ والحاد في قيمتها، أو التحديد الإداري لأسعار الفائدة أو ضعف الجهاز المصرفي، كل هذا لا يهيئ الظروف الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتشير التجارب إلى أن نوعية السياسات الاقتصادية الكلية تفوق في أهميتها كثيراً الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها من الرسوم. فبعض الدول التي تمنح مزايا قليلة للغاية أو التي لا تمنح مزايا على الإطلاق استطاعت أن تنجح في اجتذاب قدر كبير من الاستثمارات، ومنها هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية، كما أن هناك عدد كبير من الدول النامية التي فشـلت في اجتذاب رؤوس الأموال على رغم ما تمنحه من حوافز ومزايا ســخية. وفي كل الأحوال فان نوعية الســياســات الاقتصادية الكلية هي العامل المؤثر.

ولابد من متابعة مسيرة الانفتاح الاستثماري بما يوفره من إطار صحي لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار ومعالجة القضايا التي يواجهها المستثمرون بروح التعاون والتفهم المتبادل مما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات وخلق فرص العمل الجديدة من خلال إشراك القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي في عملية التنمية.

كما إن تطوير القضاء وضمان استقلاليته والثقة بدوره من أهم عناصر تعزيز ثقة المستثمر واطمئنانه لسلامة استثماره. ولا بد من متابعة الإصلاح الإداري على كافة المستويات. وإطلاق النشاطات الاقتصادية أمام القطاع الخاص وتحرير جزء كبير من موارد الدولة لاستخدامها في مجالات أخرى. منوهين بأهمية الاستثمار في البنى الأساسية للاقتصاد الجديد بالتعاون مع الشركات العربية والأجنبية في قطاع الاتصالات والإنترنت.

أن زيادة حجم الاستثمار كما ونوعا أمر أساسي لتفعيل عملية النمو الاقتصادي وان القوانين والأنظمة والقرارات التي تشجع وتضمن الاستثمار لا تكفي لوحدها لكسب ثقة المستثمر وزيادة ضخ التدفقات الاستثمارية وإنما يجب توفير المناخ الاستثماري الملائم بعناصره القانونية والمادية والبشرية والمصرفية، مما يحفز الأفراد ومؤسسات القطاع العام والخاص والمشترك على القيام بالمبادرات الاستثمارية التي تحقق لهم عائدا ملائما وتعود بالنفع على الوطن بأسره.

الفصل السابع

صندوق النقد العربي

ومؤسسات العون الإنمائي في الدول العربية

تحتاج عملية التنمية الاقتصـادية الاجتماعية في الدول العربية إلى قيام هذه الدول باسـتثمارات كبيرة تمكنها من استغلال مواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل، وأول ما تحتاج إليه هو بناء الهياكل الأسـاسـية للاقتصـاد الوطني للدخول في مرحلة الانطلاق والنمو المسـتمر، والقيام بمثل هذه الاستثمارات الأساسية يحتاج إلى تمويل وبشروط ميسرة أفضل بكثير مما هو سائد في الأسواق المالية الدولية، وتبدأ عملية الانطلاق ببناء مشـاريع إنتاجية كبيرة وهي أيضـاً تحتاج إلى تمويل ضخم لآجال طويلة، ولا تستطيع الأسواق المالية الدولية التقليدية أن توفر الأموال اللازمة بالأسعار والشـروط التي يمكن للدول العربية القبول بها والاستفادة منها، وهنا يأتي دور المؤسسـات المالية العربية في دعم وتمويل عملية التنمية الاقتصـادية الاجتماعية في الدول العربية الفقيرة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لبناء المشـاريع الإنمائية في مختلف القطاعات والعمل على توازن طرفي ميزان المدفوعات.(134)

لقد أدى وجود فوائض مالية لدى الدول العربية إلى ظهور نوع جديد من العلاقات الاقتصادية لم يكن مألوفاً من قبل، ويتمثل هذا النوع الجديد من العلاقات في قيام بعض الدول النامية الغنية (النفطية) بتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة عن طريق القروض والمنح لمساعدتها في تأمين الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصـادية الاجتماعية وسـد العجز في موازين المدفوعات لهذه الدول. وأنشأت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك مؤسسات مالية للإشراف على هذه المسـاعدات وتنظيمها من أجل تحقيق الأهداف التي تقدم من أجلها. كما وتسـهم الدول العربية النفطية في معظم الصـناديق والمؤسسـات التمويلية الدولية مثل صـندوق الأوبك للتنمية الإسلامي للتنمية وغيرها.(135)

بدأت الدول العربية المصـدرة للنفط بتقديم المسـاعدات المالية للدول النامية مع بداية العقد السـادس من هذا القرن، عندما أخذت تحقق فائضـاً مالياً. وبلغت قيمة التدفقات المالية من الدول العربية المصـدرة للنفط من معونات مالية للدول النامية في عام /1970/ حوالي /393/ مليون دولار. ووصـلت هذه المعونات في عام /1973/ مبلغ /2108/ مليون دولار. وقد بلغ حجم العون الإنمائي العربي خلال الفترة 1970-1987 حوالي 84 مليار دولار.

---

(134) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989، تحرير صندوق النقد العربي –أبو ظبي ص23 .

(135) – إبراهيم شـحاتة وروبرت مايرو ، معونات دول الأوبك –دراسـة تحليلية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الأول العدد الرابع /1978/، ص100

وتختلف المعونات المالية التي تقدمها الدول العربية المصـــدرة للنفط للدول النامية الأخرى عن المعونات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة من حيث المصدر والأهداف، إذ يمثل العون المالي الذي تقدمه دول الأوبك لبقية دول العالم الثالث انتقالاً للموارد من دول نامية إلى دول نامية أخرى، ومصـــدر هذه الأموال من مورد طبيعي ناضـب وليس من مورد صـناعي متجدد وترتبط المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية بأهداف سياسية وإستراتيجية للدول التي تقدم هذه المعونات.

ولم تقتصر المعونات المالية العربية على تقديم القروض الإنمائية التي تقدمها مؤسسات العون الإنمائي العربي، بل بدأت الدول العربية الغنية، بعد مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم 1967، بتقديم دعم مالي في شـكل منح لكل من مصـر وسـوريا والأردن. ولم يكن تقديم هذا الدعم المالي مرتبطاً بتمويل مشـروعات معينة أو خطة إنمائية محددة، وإنما قدم كدعم مباشـر للميزانية.

ومع بداية السـبعينات من هذا القرن بدأت الدول العربية المصـــدرة للنفط بتخصـيص جزء من الفوائض المالية التي تملكها لمعاونة الدول العربية النامية الأخرى، وفي عام /1980/ وصـلت هذه المعونة إلى أعلى مستوى.

وبذلك بلغت القيمة التراكمية لإجمالي **المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب)** المقدمة من الدول العربية الغنية إلى الدول النامية خلال الفترة /1970-2005/ حوالي /129200/ مليار دولار، اسـتخدمت في مختلف المجالات لمسـاعدة الدول النامية التي تفتقر لوسـائل التمويل أثناء عملية التنمية الشاملة.

والجدول التالي يوضـح لنا حجم المسـاعدات العربية الإنمائية الميسـرة (صـافي السـحب) خلال الفترة 1970-2005.

المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب) 1970-2005

السنة	70- 74	75- 79	80- 84	85- 89	90 - 94	95 - 99	2005/70
مليون دولار أمريكي	7696	31870	35372	16367	13650	6820	129200

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، تحرير صندوق النفط العربي، أبو ظبي ص401.

يتأثر حجم العون الإنمائي العربية بالأوضـاع الاقتصـادية في الدول العربية المقدمة للمسـاعدات الإنمائية، وخلال فترة الثمانينات تراجع حجم العون الإنمائي العربي بسـبب التطورات السـلبية لأوضـاع الاقتصـاد العالمي وبخاصـة ما يتعلق بأسـواق النفط لما لها من تأثير كبير على حجم العوائد النفطية.

وكنسـبة من الناتج، بلغ حجم العون الإنمائي العربي في عام 1984 نحو 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسـبة 2.1% في العام الذي سـبقه. وكانت هذه النسـبة أعلى من ذلك

بكثير خلال السنوات 980 و 1982. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة بلغت في عام 1984 في كل من الكويت والسعودية 4.5% و3.0% على التوالي، ولمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي 2.6%.

– **التوزيع القطاعي للقروض:** "اتجهت قروض مؤسسات التمويل العربية إلى التركيز على قطاعات البنية الأساسية إذا خصص لقطاعات المواصلات والطاقة والمياه 57 بالمائة من إجمالي الالتزامات (28.2% للطاقة، 24.1% للنقل والاتصالات، 4.7% للمياه والمجاري). وكانت حصة الصناعة والتعدين 16.5 بالمائة والزراعة والثروة الحيوانية 16 بالمائة، وخصص للأغراض المختلفة التي تشمل موازين المدفوعات وخدمات الصحة والتعليم والتدريب 1.5 بالمائة). (136)

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2005

البيـان	مجموع المساعدات مليون دولار	حصص القطاعات %	حصة الدول العربية مليون دولار
النقل والاتصالات	**1658.9**	**42.3**	**960.6**
الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز)	**769.7**	**19.6**	**655.8**
المياه والصرف الصحي	**271.4**	**6.9**	**137.2**
الزراعة والثروة الحيوانية	**213.4**	**5.4**	**41.4**
الصناعة والتعدين	**92.3**	**2.4**	**84.5**
قطاعات أخرى	**916.3**	**23.4**	**499.2**
المجموع	**3922.0**	**100.0**	**2378.7**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، المصدر السابق 216.

تتميز المساعدات الإنمائية العربية سواءً الثنائية منها أومتعددة الأطراف بارتفاع عنصر المنحة في مجموع قروض المساعدات الإنمائية الرسمية، وقد تصل أحياناً إلى حدود 50% من إجمالي القروض. لذلك يعد العون الإنمائي العربي من مصادر التمويل المهمة والمتميزة للدول المستفيدة العربية منها وغير العربية. ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

– تميز العون الإنمائي العربي بشروط مالية وقانونية ميسرة مع ارتفاع عنصر المنح في عملياته.

(136) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق ص275 .

– عدم تقيد القروض المقدمة في إطار العون الإنمائي العربي بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة. كما لا يصاحبها تدخل فيما يتعين إتباعه من سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية.

– نظراً لكونها مســـاعدات من دول نامية إلى دول نامية أخرى (جنوب /جنوب) فهي لا ترتبط بعلاقات سابقة ولا تهدف إلى الاستغلال المباشر أو غير المباشر.

– **أنواع مؤسسات التمويل الإنمائي:** مؤسسة التمويل الإنمائي هي المؤسسة التي يغلب على طبيعة عملها التمويل الإنمائي المتوسـط أو الطويل الأجل سـواء كانت عامة أو خاصــة الملكية، **نلاحظ وجود ثلاثة أنواع من مؤسسات التمويل الإنمائي في الدول العربية:**

1– مؤســـسات التمويل الإنمائي القطرية: أنشـأت معظم الدول العربية، كل دولة على حدة، مؤسسة، أو أكثر، للتمويل الإنمائي، سواء من قبل القطاع العام أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك، ووصل عدد هذه المؤسسات في مختلف أنحاء الوطن العربي في عام 1980 حوالي 68 مؤسسة متخصصة.

بحيث بلغ عدد مؤسسات تمويل الائتمان العقاري في 21 دولة عربية 15 مؤسسة، (137) يليها مؤسسات التنمية الزراعية وعددها 10، ثم مؤسسات التنمية الصناعية وعددها 9 والباقي هو عبارة عن مؤسسات (مصارف) تنمية متعددة الأغراض، كما وتشمل الإيداع والتسليف والادخار والإنماء التعاوني. إن هذا العدد، بطبيعة الأمر، ليس هو المؤشـــر الصـــحيح لانتشـــار التمويل الإنمائي المتخصص. فتونس ولبنان والأردن والسعودية والمغرب، على سبيل المثال، تستحوذ على عدد من مؤســسات التمويل المتخصص يجاوز الخمسة لكل منها إلا أن بعض الدول العربية الأخرى، قد يتوفر لديها عدد أقل من المؤسسات ولكن بحجم ومقدرة تمويلية أكبر. (138) ويتسع نشاط مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية ليشمل كافة القطاعات، الزراعة، الصناعة، السكن والعقارات، السياحة، والصناعات الحرفية، وكذلك القطاع التعاوني والخدمات الاجتماعية والفردية للمواطنين.

إضافة إلى مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية، وهي التي تهتم بتمويل المشاريع التنموية داخل دولة من الدول العربية، دون أن يكون لها أية نشــاطات خارج حدود الدولة الواحدة، أنشــأت بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عدداً من الصناديق ومؤسسات العون الإنمائي بهدف مساعدة الدول النامية (العربية وغير العربية)(139).

---

(137) – كافة الدول العربية باستثناء قطر، إذ لا يوجد بها أية مؤسسة .

(138) – محمد سـعيد النابلسـي، دور مؤسـسـات التمويل الإنمائي القطرية في تمويل عمليات الإنماء في الوطن العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1983 ، م9 ع2 ص56 .

(139) – يقول الأستاذ محمد سعيد النابلسي: أن المفهوم الشائع لمؤسسة التمويل الإنمائي على أنها المؤسسة التي يغلب على طبيعة عملها التمويل الإنمائي المتوسط أو الطويل الأجل سواء كانت عامة أو خاصة الملكية.

الصناديق القطرية التي أسستها بعض الدول العربية منفردة لمساعدة الدول العربية وهي:

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1962).
- صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي (1974).
- الصندوق السعودي للتنمية (1975).
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1978).
- المصرف الليبي الخارجي (1973).

2- مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية، وهي التي قامت لتهتم بعملية تمويل المشاريع التنموية في مختلف أرجاء الوطن العربي وخارج حدود الدولة الذي تنتسب إليه المؤسسة، كما ويوجد بعض المؤسسات الإنمائية العربية التي يتعدى نشاطها حدود الدول العربية ليشمل بعض الدول النامية في آسيا وأفريقيا. وهذا المؤسسات هي:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1968).
- صندوق النقد العربي (1976).
- البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (1974).
- البنك الإسلامي للتنمية (1975).
- صندوق الأوبك للتنمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى مشاركة بعض الجهات غير العربية في كل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية. وتبلغ المساهمة العربية في رأس مال الأولى حوالي (70%) بينما تصل إلى حوالي (50%) في صندوق الأوبك.

تعتمد الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك على عائدات النفط كمصدر رئيسي لدخلها، وحرصت هذه الدول على دعم ومواصلة مسيرة المساعدات التي تقدمها للدول النامية العربية وغير العربية. لقد مرت فترة ازدادت فيها الأهمية التي تعلقها المؤسسات الإنمائية على التمويل المشترك للمشروعات. ولقد نشطت مؤسسات التمويل، بخاصة العربية منها في المساهمة بتمويل عملية التنمية الدول النامية.

3- مجموعة البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.D) إحدى المؤسسات الدولية التسعة التي تشكل العمود الفقري لعمليات الأقراض والتمويل الدولية. تأسس البنك الدولي في عام 1944 وهو إحدى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر برتن وودز إضافة إلى مؤسسات أخرى أنشأها المؤتمر مثل صندوق النقد الدولي.

يهدف البنك الدولي إلى تقديم القروض للدول الأعضاء عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية في تلك الدول وخاصة سد احتياجاتها من العملات الأجنبية عند إنشاء تلك المشروعات. ويقوم البنك الدولي بتمويل جميع الأشكال والهياكل الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية، الاتصالات

السلكية واللاسلكية، ومرافق المياه والكهرباء وتمويل المشاريع الإنتاجية ومشاريع الخدمات في شتى المجالات.

التهويل المغرض بشأن الثراء العربي: حدث في منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبعد ارتفاع أسعار النفط. تهويل مغرض بشأن الثراء العربي المتولد من العائدات التي كانت تحصل عليها الدول العربية النفطية لقاء تصدير النفط. وحاولت وسائل الإعلام الغربية التهويل والتهويش في هذا الموضوع لدرجة، تم تصوير الأموال العربية النفطية على أنها الغول الذي سبب الكساد الاقتصادي في أوروبا، وهدد مواطني الدول الغربية بالشتاء البارد. ليس هذا فحسب بل ظهرت حملة لمحاربة الأموال النفطية وإمكانية استثمارها في الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة غير ذلك، ونستطيع أن توضح هذه الحملة الظالمة ضد الدول العربية، من خلال المقارنة بين الناتج المحلي للدول العربية، ورقم مبيعات بعض الشركات الكبرى في الدول الصناعية. "فظهر أن أكبر الدول العربية – ثراء– وهي السعودية، كان ناتجها المحلي الإجمالي يقل عن مبيعات سنة واحدة لشركة جنرال موتورز، بأكثر من ألفي مليون دولار لصالح الشركة. (140)

والجدول التالية يبين تقديرات مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية مقارنة مع قيمة مبيعات بعض الشركات الأمريكية.

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أدناه أن مبيعات شركة فورد موتور لعام 1977 قد بلغت ضعف الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية، أما شركة إيكسو فكانت مبيعاتها تعادل ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي لليبيا. كما تزيد مبيعات شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا عن قيمة الناتج الإجمالي في الكويت بحوالي 8900 مليون دولار. أما مبيعات 21 شركة أمريكية كبرى خلال عام 1977، فكانت تزيد عن مجموع الناتج الإجمالي لــ 21 دولة عربية بمقدار /223801/ مليون دولار، أن هذه الأرقام وهذه المقارنة تبين لنا مقدار الظلم للعرب وتشويه صورة الثراء العربي أن كان هناك ثراء !

(140) – د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص49 .

تقديرات قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية

مقارنة مع قيمة مبيعات بعض الشركات الأمريكية (مليون دولار أمريكي)

الدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي 1976	قيمة مبيعات الشركات 1977	أسماء الشركات
السعودية	**52900**	**54961.30**	**جنرال موتورز**
ليبيا	**17017**	**54126.22**	**إيكسون**
مصر	**16031**	**37841.50**	**فورد موتور**
العراق	**15777**	**32125.83**	**موبل**
الجزائر	**15760**	**27917.33**	**تكساكو**
الكويت	**12080**	**20917.33**	**ستاندر أويل (كاليفورنيا)**
الإمارات	**11060**	**18133.18**	**انتر ناشنال بزنس ماشين**
المغرب	**9219**	**17840.00**	**غالف أويل**
سوريا	**6170**	**17518.61**	**جنرال الكتريك**
السودان	**6005**	**16708.30**	**كرايسلر**
مجموع الدول العربية	**179176**	**402977.00**	**مجموع 21 شركة أمريكية**

المصدر: د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984 ط3، ص.50

4 – صندوق النقد العربي:

تأسس صندوق النقد العربي في عام 1976 وتعود فكرة إنشائه إلى عام 1974 عندما قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دراسة إلى مجلس المحافظين، توصي بتوسيع وتنسيق الأسواق المالية العربية واستخدام الدينار العربي في المعاملات الدولية.

واستجابة للقضايا التي طرحتها دراسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتحليل تلك الدراسة، وقدم توصياته التي أوضحت أن الظروف الاقتصادية والمالية في الدول العربية تتطلب إنشاء صندوق نقد عربي يشكل إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما يقابل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ووضعت الصيغة النهائية لاتفاقية صندوق النقد العربي في اجتماع الرباط في المغرب في نيسان من عام 1976. وبدأ العمل بالاتفاقية في شباط من عام 1977.

وقد ورد في اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي، أن حكومات الدول العربية، رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية، فقد اتفقت على إنشاء هيئة عربية تسمى "صندوق النقد العربي". وتكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، كما يكون له حق التملك والتعاقد والتقاضي. وتقرر أن يكون مقر الصندوق في

مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلك تأسس صندوق النقد العربي كهيئة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة. [141]

– **أهداف صندوق النقد العربي:** يهدف صندوق النقد العربي إلى الإسهام في تحقيق الأغراض التالية: [142]

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار المصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.
- تقديم المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد التقنية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حينما يطلب منه ذلك.
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية. [143]

"وإذا أمعنّا النظر في أحوال الدول العربية في الوقت الحاضر، واستشرفنا ما يمكن أن يسهم به الصندوق في المستقبل القريب في تحسين تلك الأحوال وتوجيهها، بما يتفق والطموحات والآمال التي أوحت بفكرة إنشاء الصندوق منذ البداية، فإننا نجد أن حاجات الدول العربية التي تتسم بأولوية خاصة تنضوي تحت أربع مجموعات: أولها أنها بحاجة إلى ما يساند جهودها لعلاج الاختلالات الاقتصادية التي تعيق مسيرة التنمية، وثانيها توثيق العلاقات وزيادة الترابطات الاقتصادية فيما بينها، وثالثها توفير المزيد من الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تعبئة مدخراتها على المستويين الوطني والعربي لدعم التنمية في إطار تكاملي، ورابعها تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتنسيق النقدي والمالي".[144]

([141]) – صندوق النقد العربي أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1983/1977 ، إصدار الصندوق ، أبو ظبي 1984، ص6 .

([142]) –المصدر السابق ص 8 و9 .

([143])– اتفاقية صندوق النقد العربي –المادة الرابعة.

([144])– صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989 أبو ظبي ص13 .

– **وسـائل تحقيق أهداف صـندوق النقد العربي:** وفي سـبيل تحقيق الأهداف المذكور أعلاه يعتمد الصندوق وسائل عديدة ومتنوعة منها: تقديم التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضـاء بهدف مسـاعدتها في تمويل العجز الحاصـل في موازين مدفوعاتها. كما يقوم الصـندوق بإصـدار الكفالات للصـالح الدول الأعضـاء تعزيزاً لاقتراضـها من مؤسـسـات الإقراض والتمويل الأخرى.

ويعمل الصندوق على تنسيق السياسات النقدي للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية التجارية وتنميتها، وتشجيع حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما يقوم الصـندوق بعقد مشـاورات دورية مع الدول الأعضـاء بشـأن أحوالها الاقتصـادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية. [145]

وقد نصت المادة السادسة في اتفاقية الصندوق على ضرورة التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه وهذا يقتضي أن يقوم كل عضو بما يلي:

أ – (الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية).

ب– (العمل على تحقيق القدر الضـروري من التنسـيق بين السـياسـات الاقتصـادية ولا سـيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة). ص 11 من الاتفاقية.

ويعمل الصـندوق على تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصـرفية في الدول الأعضـاء بهدف التنسـيق فيما بينها والوصـول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية.

العضـوية في الصـندوق مفتوحة لجميع الدول العربية التي تصـادق على اتفاقية الصـندوق وقد بلغ عدد الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية حتى نهاية عام 1988 إحدى وعشـرين دولة عربية، وهي تشمل الدول العربية الأعضاء كافةً في جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي.

ويتعامل الصندوق كهيئة مستقلة مع الدول الأعضاء بواسطة وزارة المالية والمصرف المركزي في كل منها أو أية هيئات مماثلة يحددها أعضـاؤه، وللصـندوق أن يطلب من الدول الأعضـاء تزويده بالبيانات والإحصـائيات الضـرورية واللازمة للصـندوق ليتمكن من القيام بوظيفته وتحقيق أهدافه على الوجه الأكمل. ويشمل ذلك تقديم التقارير والبيانات الدورية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء.

---

(145)– اتفاقية صندوق النقد العربي، المادة السادسة.

– **موارد صندوق النقد العربي:** تتكون موارد الصندوق من رأس المال، الاحتياطيات، القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين. وجميع موارد الصندوق هي عملات قابلة للتحويل ومقبولة منه.

أ– رأس المال: وقد نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على أن يحدد رأسمال الصندوق المصرح به بمقدار (600.000.000) ستمائة مليون دينار عربي حسابي. يقسم إلى (12000) اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها (50000) خمسون ألف دينار عربي حسابي. [146]

وقد بلغ رأس المال المكتتب به من كافة الدول العربية في نهاية عام 1988 نحو 334.40 مليون دينار عربي حسابي.

ب– الاحتياطيات: تقرر وفقاً لاتفاقية الصندوق المادة السادسة عشرة أن ينشئ الصندوق احتياطياً عاماً أو احتياطيات خاصة من الدخل السنوي الصافي للصندوق حسب ما يقرره ويحدده مجلس المحافظين.

ج– القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق: يحق للصندوق أن يقترض من الدول الأعضاء ومن المؤسسات والأسواق المالية والنقدية العربية وغيرها لتمويل عملياته، وله الحق أن يصدر سندات لهذا القرض، ولا يجوز أن تتجاوز مديونية الصندوق بما في ذلك المبالغ المقترضة والكفالات نسبة قدرها 200% مائتان بالمائة من مجموع رأس المال المصرح به والاحتياطي العام.

– **النشاط الاستثماري للصندوق:** يقوم صندوق النقد العربي باستثمار موارده المتأتية من رأسماله المدفوع أو الاحتياطات التي تتراكم لديه، بفرض تنميتها وللحصول على عائد يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته. ويعتبر هذا النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يقوم بها سعياً لتحقيق أهدافه وإنجاز مهامه كافة والنهوض بها. ولتحقيق ذلك يتبع الصندوق سياسة استثمارية متوازية، تتفق وطبيعته كمؤسسة نقدية عربية وقد بُنيت هذه السياسة على المبادئ الآتية:

- سلامة الاستثمارات المختارة.
- حرية تحويل العملة المستثمر بها.
- سهولة الأصول المستثمر بها، بما يتيح للصندوق تحويل هذه الأصول إلى نقد عند الاقتضاء.
- تحقيق العائد الأقصى المتاح في ضوء المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه.

---

(146) – يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، وهي تعادل ثلاثة دولارات أمريكية تقريباً.

ولتنفيذ السياسة الاستثمارية هذه وضع الصندوق عدد من المعايير والمؤشرات والضوابط التي تحمي استثمارات الصندوق من تقلبات أسعار الصرف.

– **اســتخدام الموارد "الإقراض"**: من أهم الوظائف التي يقوم بها صـــندوق النقد العربي، تقديم القروض للدول الأعضـاء وقد نصت المادة التاسعة عشرة على ما يلي: (يقدم الصندوق لأعضائه قروضاً قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل لمدة لا تزيد عن سبع سنوات وتحدد مدة كل قرض منها على حدة) وتخضـع هذه القروض للشـروط والأوضـاع المنصـوص عليها في اتفاقية الصـندوق. وعندما تتقدم دولة من الدول الأعضــاء بطلب قرض من الصـــندوق، فإن الصـــندوق عند فحص طلبات الاقتراض توطئة للبت فيها وكذلك **لتحديد أوضاع القروض وشروطها يأخذ الصندوق بعين الاعتبار العناصر الآتية:**

1- ظروف الصندوق المالية والبرامج التي يرسمها لقروضه ونشاطه المالي.

2- مدى حاجة الدولة العضو إلى القرض في ضوء احتياطاتها وظروفها المالية الاقتصادية.

3- قدرة الدولة طالبة الاقتراض على الوفاء بالقرض في الميعاد المحدد، وقدرتها على الاقتراض من المؤسسـات المالية المشـابهة ومبلغ القروض المسـتحقة عليها لهذه المؤسسـات أو للصندوق.

4- حجم اقتراض الدولة العضو من الصندوق منسوباً إلى اكتتابها المدفوع، وفترة سداد القرض المطلوب.

5- درجة نمو المبادلات الاقتصادية للدولة العضو مع بقية الدول العربية.

6- مدى اسـتنفاذ العضـو لحقوقه التلقائية في الاقتراض من مؤسسـات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة.

لا يجوز للدولة العضـو اسـتخدام موارد الصـندوق لمواجهة نزوح رؤوس الأموال بكميات كبيرة وبصيغة مستمرة إلا في الحالات الاستثنائية وفقاً لما يحدده مجلس المديرين التنفيذيين من معايير، كما لا يجوز أن يزيد مبلغ القروض التي تحصـل عليها أحدى الدول الأعضـاء خلال سـنة واحدة عن مثلي اكتتابها المدفوع. ويجب أن لا تزيد قيمة القروض القائمة في ذمة أحد الأعضــاء في أي وقت عن ثلاثة أمثال اكتتابه المدفوع. ويجوز لمجلس المحافظين أن يقرر زيادة هذا الحد إلى أربعة أمثال الاكتتاب المدفوع بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية للدول الأعضاء.

أسـاس التسـهيلات التي يقدمها الصـندوق للعضـو هو معالجة العجز في ميزان مدفوعات ذلك العضـو خلال السـنة السـابقة لتقديم الطلب، مع احتمال تطور العجز خلال الفترة المقبلة. لذلك نصت المادة الثانية والعشرون على ما يلي: (يهدف القرض في الأحوال العادية إلى تحويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات العضـو بما لا يزيد عن (75%) من اكتتابه المدفوع. ويقدم هذا القرض للعضو تلقائياً).

أما بالنسبة للفوائد والعمولات فإن الصندوق يقدم للدول الأعضاء قروضاً وتسهيلات بفوائد وعمولات ميسرة وموحدة. وتكون الفائدة على اقتراض العضو لتمويل جزء من العجز الكلي في ميزان مدفوعاته الناجم عن مبادلاته التجارية مع الدول العربية أكثر تيسيراً، وتستثنى من هذه المعاملة التفضيلية المبادلات النفطية.

ويتم تحديد أسعار الفائدة والعمولات التي يطبقها الصندوق في عملياته من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، آخذاً في الحسبان مدة القرض ونوعه وحجمه وتكاليف موارده وأية اعتبارات مؤثرة في هذا الصدد، كما يحدد مجلس المديرين التنفيذيين الفوائد التي تستحق عن التأخير في سداد القروض المستحقة. والجدول التالي يوضح لنا أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق.

أسعار الفائدة التي يتقاضاها صندوق النقد العربي

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
1 – 2	4.25	4.25	5.50
2 – 3	4.75	5.55	5.80
3 – 4	–	5.85	6.10
4 – 5	–	–	6.40
5 – 6	–	–	6.70
6 – 7	–	–	7.00

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، ص 59.

ويقدم الصندوق للأعضاء عدة أنواع من القروض وهي: [147]

– القرض التلقائي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات في الأحوال العادية.

– القرض العادي، فيما إذا فاقت حاجة العضو الحد المذكور في القرض التلقائي يمكن منحه قرضاً عادياً لدعم برنامج مالي يتفق الصندوق عليه مع الدولة العضو.

– القرض الممتد: ويمكن منح هذا القرض بعد إتمام استخدام القرض التلقائي وفي حال وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناتج ع خلل هيكلي في اقتصاد الدولة العضو طالبة الاقتراض وتتحدد مقداره في ضوء حجم العجز في ميزان المدفوعات عن السنة التي يتم الإقراض خلالها أو

---

(147) – صندوق النقد العربي، أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1977–1981 منشورات الصندوق ، أبو ظبي.
المصدر صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي 1989 ، ص53 .

عن تلك السـنة وسـنوات تالية. ويجب أن لا يزيد حجم القرض عن 325% من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

– القرض التعويضـي: ويمنح هذا القرض لتمويل عجز طارئ في ميزان المدفوعات ناتج عن هبوط في عائدات الصـادرات من السـلع والخدمات أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية بسبب انخفاض مؤقت بالإنتاج المحلي أو ارتفاع طارئ بالأسعار العالمية لتلك المنتجات.

ويقدم الصندوق للدول الأعضاء المشورة والنصح، كما يتفق مع الدولة العضو طالب القرض علماً برنامج وإجراءات محددة تهدف إلى إصـلاح الخلل في ميزان المدفوعات وتقليل العجز، ويتابع الصندوق بالتعاون مع العضو تنفيذ البرنامج موضوع الاتفاق.

6- دور الصـندوق في تطوير أسـواق المال العربية: عانت وتعاني أسـواق المال في بعض الدول العربية من قلة الموارد المالية الكافية لتمويل المشـاريع التنموية، بينما اضـطر البعض الآخر إلى توجيه جانب كبير من الفوائض المالية إلى الاسـتثمار في أسـواق المال الأجنبية والعالمية وبخاصة أسواق أوروبا وأمريكا.

والسـبب الرئيسـي في توجه الفوائض المالية إلى الأسـواق العالمية هو قصـور الأسـواق المالية العربية عن اسـتيعاب الفوائض أو عدم توفر الحوافز والضـمانات الضـرورية لاجتلابها. لذلك من الضروري تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاح بعضها على البعض الآخر، بما يفسح السبيل في المستقبل إلى قيام سوق مالية عربية (إقليمية) موجودة يجري فيها التعامل بالأدوات المالية العربية.

إن إنشاء سوق مال إقليمية عربية لا يتم بمجد توفر الرغبة بذلك، أو بمجرد إصدار قرار، بل لا بد وأن تتوفر له مجموعة من الشروط المهيئة لذلك منها:

– وجود شركات مساهمة ذات ربحية إنتاجية.

– توفر الحجم الكافي من المدخرات المعروضة للاستثمار.

– وجود المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة في تعبئة وتوظيف المدخرات.

– توفير الغرض الاسـتثمارية وبلورتها على شـكل مشـروعات محددة ذات جدوى اقتصـادية وربحية مجزية.

– الترويج لهذه المشروعات بشكل وافي.

– التوسط بين المدخرين والمستثمرين لتحقيق التقاء العرض بالطلب في سوق المال العربية.

– ابتكار الأدوات الاسـتثمارية المتنوعة وتطويرها لتأمين فاعلية السـوق وضـمان اسـتمرار وتوسعه.

وبذلك نلاحظ أن تحديد المعوقات التي تحول دون تطوير الأسـواق المالية العربية وانفتاحها على بعضـها، واقتراح الخطوات العملية الواجب اتخاذها لتذليل هذه المعوقات هو السـبيل الناجح لدعم الربط بين هذه الأسـواق وزيادة انفتاحها على بعضـها. وهذا يتطلب أيضـاً إعادة النظر في

الهياكل المؤسسية للأسواق المالية العربية والقوانين التجارية والمالية وتشريعات الإصدار للأدوات المالية، والإجراءات النقدية والمصرفية، والمحاسبية السائدة في الدول العربية كافةً.

وضع صندوق النقد العربي برنامجاً للإسهام في تطوير أسواق المال العربية والتنسيق والربط فيما بينها، ويرى الصندوق أنه من الضروري لتحقيق التنسيق بين أسواق المال العربية وإيجاد الصلات والروابط بينها لا بد من أن تستوفي كل سوق وطنية مقومات وجودها ولا بد من تحقيق قدر من التشابه فيما بينها في تنظيم العمل في الأسواق المالية العربية.

وتتضمن إستراتيجية الصندوق في تنظيم العمل في الأسواق المالية العربية العناصر التالية:

- تقديم الخبرات الفنية اللازمة لتطوير وتنمية الأسواق المالية المحلية في كل بلد عربي لديه سوق مال حالياً أو احتمالات لقيام مثل هذه السوق.
- تنشيط سوق إقليمية عربية للأوراق المالية.
- الربط بين الأسواق المالية العربية.
- تحسين المناخ الاستثماري في الدول الأعضاء.
- يتم تدخل الصندوق لتطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ثم العمل على الربط بينها من خلال برامج المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء.
- دعم وتطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجال الدولي والإقليمي.

ولتحقيق هذه الأهداف يعمل الصندوق على حصر الأوضاع القانونية والتنظيمية المتعلقة بأسواق المال في الدول العربية وجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

كما يتضمن برنامج عمل الصندوق في هذا المجال إعداد نظام قانوني نموذجي لسوق مالية عربية، لتنظيم السوق وتحديد كيفية الرقابة عليها وتنظيم الجهات العاملة في نطاقها مثل الوسطاء وشركات الأوراق المالية وضمان الاكتتاب، وكذلك أدوات التعامل في السوق مثل الأسهم والسندات وغيرها.

ويسعى الصندوق لإنشاء قاعدة بيانات (Data Base) عن الأسواق العربية الأعضاء بالصندوق. (ويعمل الصندوق على تكوين خبرة داخلية به يمكنها تنفيذ برامج المعونة الفنية في المجالات المتصلة بتطوير أسواق المال).[148]

7- دور الصندوق في تعزيز التبادل التجاري العربي: لقد أولى صندوق النقد العربي منذ إنشائه اهتماماً كبيراً للعمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية انطلاقاً من طبيعة تكوينه وأهدافه الأساسية، وقد نص على ذلك صراحة اتفاقية الصندوق.

---

(148)- المصدر السابق ص24 انظر صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1986 أبو ظبي ، ص18 .

ما يزال حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ضـــئيلاً، ولا يتجاوز (7) بالمائة من إجمالي التجارة العربية الخارجية في الوقت الراهن، وهذا يتطلب تطوير الإمكانات والوسائل اللازمة للارتقاء بها وزيادة حجمها وهناك مجموعات من العوامل تســاعد على ذلك وأهمها بروز طاقات إنتاجية وتصديرية كبيرة لمجموعة متنوعة من المنتجات في عدد من الدول العربية كثمرة لسياسات توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والاهتمام الموجه لقطاعات التصدير، وسياسات تنشيط القطاع الخاص، ضمن سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي التي اتبعتها هذه الدول. كما أن تزايد النزعات الحمائية والحواجز المقامة في وجه صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، كل هذه المؤشرات تؤكد ضرورة الإلتفات إلى الأسواق العربية كمنفذ طبيعي لتسويق المنتجات العربية.

ولزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية لا بد من تحرير المبادلات التجارية من العوائق الجمركية وغير الجمركية، ولا بد كذلك من تطوير خدمات التمويل والضـمان والنقل والإعلام التجاري، وتحسين قنوات التسويق في الدول العربية وحيث أن تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية وتطويره من الأهداف الأساسية لصندوق النقد العربي، فقد كثف الصندوق نشاطه لإيجاد الوسائل المناسبة لإنجاز هذه المهمة.

(ولقد بذل الصندوق، منذ السنوات الأولى لإنشائه ولا يزال، الجهد على عدة محاور لوضع الأسس التي يمكنه من خلالها المساهمة في هذا المجال، ويرى الصندوق أن تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتطلب جهوداً مكثفة ومشتركة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، وأن معالجته من جانب واحد كجانب التمويل مثلاً، دون مشاركة أو قيام الجهات الأخرى المهتمة بتنمية هذا التبادل بدورها، سوف لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة).

وتركزت الجهود التي بذلها الصـندوق في تطوير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على محورين رئيسيين:

1- الدراسات التي أعدها ويعدها الصندوق حول التجارة البينية العربية.

2- الجهود التي يبذلها الصندوق للبحث عن الوسيلة الملائمة لتشجيع وتنمية التبادل التجاري بين العرب.

وقد أحدث الصندوق تسهيل مالي خاص للتبادل التجاري بين الدول العربية، هدفه تدعيم وتنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق، وفي سبيل ذلك، يقوم الصندوق بتمويل كل أو بعض العجز الحاصل في الميزان التجاري لدولة عضو مع بقية الدول العربية. (وبموجب هذا

التسهيل قدم الصندوق أحد عشر قرضاً، استفادت منه ثماني دول أعضاء، بلغ مقدارها 250 مليون دولار). [149]

ويهدف برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أقره مجلس محافظي صـــــندوق النقد العربي في اجتماعه السـنوي الثالث عشـر، إلى تنمية التجارة بين الدول العربية وتحقيق أهداف اتفاقية تيسـير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي سبيل ذلك يسعى البرنامج إلى توفير التمويل للتجارة بين الدول العربية وتزين القدرة التنافسية للمصدر العربي.

وقد تم في عام 1989 خلال اجتماع مجلس محافظين الصـندوق السـنوي الثالث عشـر الذي عقد في عمان، إقرار النظام الأســاسـي برنامج تمويل التجارة العربية، والاكتتاب بمبلغ 250 مليون دولار وهو ما يعادل نصـف رأسـمال البرنامج المصـرح به، ويعتبر إقرار المجلس للنظام الأسـاسـي بمثابة إشارة بالبدء للبرنامج للتحضير للمرحلة التالية المتعلقة بإنجاز المهام التي تمهد السبيل أمامه للشروع في عمليات تمويل التجارة العربية، حيث تنص المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي على أن يبدأ نفاذ البرنامج وممارسـة عملياته عند إقرار نظامه الأسـاسـي من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي. [150]

ويتم التعامل مع برنامج تمويل التجارة العربية من خلال الوكالات الوطنية التي تعينها الدول العربية الأعضــاء لذلك الغرض، حيث يوفر البرنامج خطوط ائتمان لهذه الوكالات تقوم من خلالها بإعادة تمويل الائتمان الذي تكون قد قدمته للمصــدرين والمسـتوردين المتعاملين في التجارة العربية المؤهلة للتمويل من قبل البرنامج، إما مباشـرة، أو بطريق غير مباشـر عبر المؤسـسـات المصـرفية الأخرى، وقد طلب الصــندوق من المحافظين تسـمية الوكالات الوطنية لدولهم لدى البرنامج، وقد قامت بعض الدول العربية بتسـمية الوكالات الوطنية التي سـتمثلها لدى البرنامج، [151] وأوضــح التقرير السنوي لعام 1989 أن صندوق النقد العربي يقدم معونة فنية للأجهزة النقدية المصـرفية في الدول العربية الأعضاء. وتعتبر المعونة الفنية إحدى الوسائل المتاحة للصندوق للإسهام في إرساء خطوات التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء والمعونة الفنية إلى:

– الإسهام في إعداد الكوادر ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمالية العربية.

– إقامة دورات تدريبية في موضوعات مالية ونقدية متخصصة.

– تطوير أساليب إعداد البيانات النقدية والمالية وإجراء التحليلات والمناقشات بهدف المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية.

---

(149) – أسامة جعفر فقيه، دور صندوق النقد العربي، مصدر سابق ص9 .

(150) – صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989 ، مصدر سابق ص21 .

(151) – المصدر السابق ص22 .

- إقامة تعاون أوثق بين الصندوق والأجهزة النقدية والمالية والمصرفية في الدول الأعضاء.
- استمرار الاتصال وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء.

ويتعاون الصندوق مع الدول الأعضاء، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في تبادل الخبرات والمعونة الفنية وتنظيم الدورات التدريبية في مجال النقود والمصارف والأجهزة المالية.

يقوم صندوق النقد العربي بإصدار التقرير السنوي للصندوق باللغتين العربية والإنكليزية، يتضمن عرضاً لأهم أنشطة الصندوق وفي مقدمتها نشاط الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية، كما يتضمن نشاطات معهد السياسات الاقتصادية وملخصاً لنشاط أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الدولية. ويحتوي التقرير على حزمة كاملة للبيانات المالية الموحدة للصندوق ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي:

تتكون إدارة الصندوق العليا من مجلس المحافظين وهو بمثابة الجمعية العمومية لصندوق، ومجلس المديرين التنفيذيين برئاسة المدير العام رئيس المجلس.

مجلس المديرين التنفيذيين: المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين إضافة إلى سبعة أعضاء يمثلون الدول العربية الأعضاء في الصندوق وتستمر عضويتهم ثلاث سنوات مثلاً 2004/07/01 - 2007/06/30.

- **المستشارون ومدراء الدوائر:** مستشار الصندوق، مستشار / مدير دائرة الشؤون الإدارية، مدير معهد السياسات الاقتصادية، مدير دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، مدير الدائرة الاقتصادية والفنية. إضافة إلى مدير مكتب التدقيق الداخلي بالوكالة، ومدير مكتب المدير العام رئيس مجلس الإدارة.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي

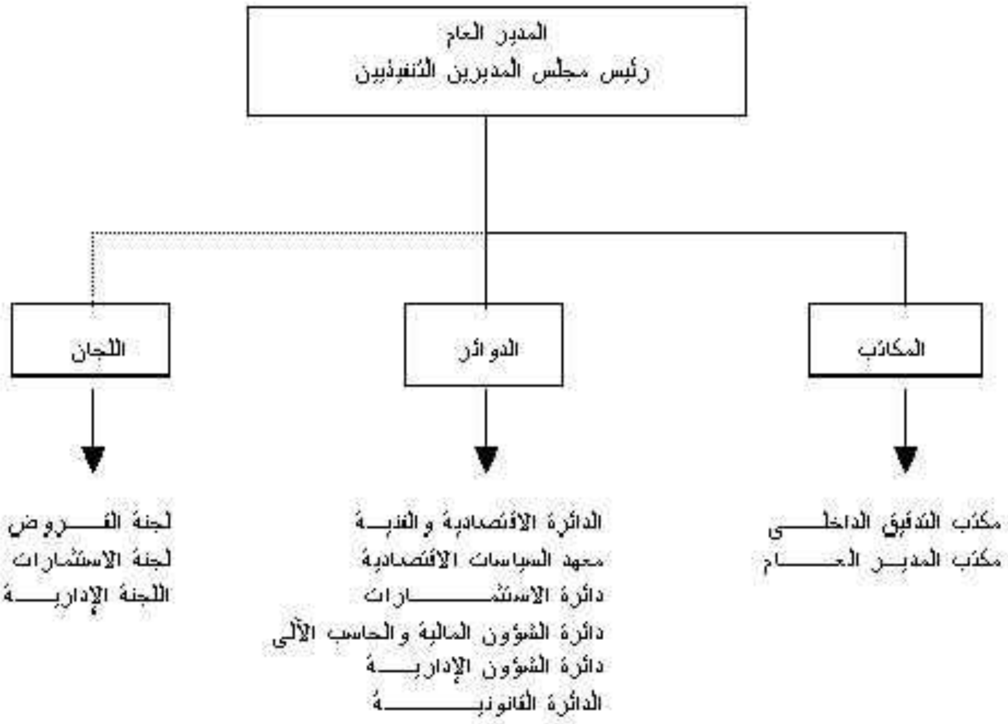

خمس وعشرون سنة انقضت على تأسيس صندوق النقد العربي. ففي السابع والعشرين من نيسان أبريل عام 1976 قامت 21 دولة عربية بالتوقيع في مدينة الرباط بالمملكة المغربية على اتفاقية إنشاء الصندوق ليكون هيئة عربية مالية إقليمية متخصصة تعكس رغبة الحكومات الموقعة في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. [152]

وتعتبر الصناديق العربية للعون الإنمائي إحدى القنوات المتعددة التي يمر خلالها العون الإنمائي الدول العربية الفقيرة والدول النامية الأخرى، ويمر هذا العون من خلال مؤسسات دولية، بالرغم من الاختلاف بين أهداف المعونات التي تقدمها الصناديق العربية وأهداف المعونات التي يقدمها البنك الدولي.

---

[152] – http://www.amf.org.ae/vArabic/showPage.asp?objectID={55CD531A-6154-4CB4-8E0C-3FABC3795CE0

والعون الذي تقدمه المؤسسات العربية للدول، ليس إلى جزءاً من جملة العون العربي المالي. (ولإيضاح علاقة هذا الجزء بالكل، من المفيد الإشارة إلى أنه خلال الفترة (1974-1981) بلغ مجملة الالتزامات الثنائية المقدمة من الدول الأخرى حوالي /45/ مليار دولار، ... في الوقت الذي بلغ مجمل عمليات التمويل الإنمائي لمؤسسات التنمية العربية، الوطنية والإقليمية، حتى نهاية عام 1982 حوالي 16.5 مليار دولار.

ويتميز العون الإنمائي العربي بشروطه الميسرة، وبخاصة ما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أو طول فترة السماح والسداد بالمقارنة مع الشروط التجارية السائدة في السوق المالية العالمية. وهذا يتيح للجهة المستفيدة إمكانية استغلال وإدارة تلك الموارد وبتكلفة أقل ومرونة أكبر تتفق وخطط التنمية الوطنية.

لقد حدد صندوق النقد العربي من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد برنامجاً يهدف إلى تطوير دور وفعالية المعونات الإنمائية العربية ليصبح آثاراً إيجابياً وهامة في عملية التنمية الشاملة على مستوى الوطن العربي. كما حدد مجالات متعددة للتطوير نذكر منها: [153]

1- جعل المعونة العربية أكثر إيجابية في وضع ضوابط الاستفادة من التمويل الخارجي خاصة فيما يتعلق باختيار نوع التقنية الملائمة بما يكفل استغلال ما هو متاح على المستوى المحلي والإقليمي من خبرات وموارد طبيعية، ولا شك في أن ذلك سوف يساهم في تطوير هذه الخبرات ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة في المنطقة العربية مما يؤكد دور الاتجاه إلى الاعتماد على الذات تنموياً.

2- زيادة الاهتمام بالمعونات الفنية جنباً إلى جنب مع المعونات المالية خاصة في مجالات بناء وتنمية القدرات والكفاءات البشرية، وتطوير كوادرها ودعم الأطر المؤسسية القادرة على إدارة التنمية بكفاءة ودعم المؤسسات المتخصصة في مختلف مجالات العلوم والتقنيات والمعرفة الفنية. ففي كثير من الأحيان تؤدي المعونة الفنية إلى تكلفة تمويلية أقل للمشروعات بما يسهم على المدى الطويل إسهاماً يفوق إيجابياً الآثار المترتبة على المساهمة في التمويل المادي للمشروع.

3- زيادة توجيه المعونات لإنشاء وتطوير المشروع القومية المشتركة مما يعضد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية البينية. ويشمل ذلك التركيب على مشروعات ربط البنى الأساسية كالطرق والاتصالات وكذلك المشروعات الإنتاجية والاستثمارية المشتركة.

([153]) – د. محمد العمادي ، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي م 9 ع ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1983 ص14.

4- توسيع مجال استفادة المؤسسات الإنمائية القطرية وكذلك أجهزة التخطيط والتنمية من خبرات المؤسسات التمويلية بما لتلك الأخيرة من مدى جغرافي وقطاعي أوسع. ويساعد في إتمام ذلك إيجاد القنوات اللازمة لحوار وتفاعل بين الجهات المستفيدة والمؤسسات المانحة.

5- دعم البرمجة المسبقة للمشروعات المستفيدة وتنسيقها قطرياً وقومياً بما يمكن المؤسسات التمويلية من وضع برامجها البحثية والتمويلية اللازمة وجدولة تنفيذها. ويتطلب ذلك تعاوناً أكبر فيما بين الدول المستفيدة والمؤسسات المانحة.

6- ربط المعونات الميسرة بقضية أولويات اختيار المشروعات التي وأن كان تحديدها هو من اختصاص الدول المستفيدة، إلى أن ضمان الموضوعية والاختيار السليم للاستثمارات وتوجيهها لأكثر المشروعات جدوى اقتصادياً واجتماعياً، يعتبر ركناً أساسياً من أركان نجاح فعالية المعونات الإنمائية. فدورها الحقيقي هو في المساهمة في إعادة هيكلة الاقتصاد إنتاجياً، وهي في ذلك تختلف عن المعونات التي تتجه إلى دعم الموازنات العامة والموازين الخارجية.

7- إعطاء أهمية خاصة لعنصر التيسير في المعونات المقدمة للدول الأقل دخلاً بالنظر للأهمية النسبية للمعونة في هذه البلدان ولشدة الحاجة إليها. وكذلك بسبب الإمكانات الواسعة للتنمية لصغر القاعدة الإنتاجية في هذه البلدان، إضافة إلى عبء المديونية الخارجية وخاصة أعباء خدمة الديون من مصادر خاصة.

8- استنباط صيغ جديدة ملائمة للأطراف ذات العلاقة لوصول المعونات والتدفقات المالية بشروط مناسبة إلى مؤسسات القطاع الخاص لتوسيع دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9- تبسيط الإجراءات لتحويل الالتزامات إلى مدفوعات والتخفيف من شروط المعونة بما يساهم في رفع درجة الاستفادة. ومن جانب آخر، فإن البلدان المستفيدة يقع عليها عبء تطوير إدارة الموارد الخارجية في إطار أهداف المخططات الوطنية وتكييف السياسات الاقتصادية الكلية المتصلة بالأسعار والضرائب والتجارة الخارجية، إضافة إلى دقة متابعة المشروعات وإزالة عوائق تنفيذها وتخفيض التكلفة كلما أمكن ذلك.

10- تطوير التنسيق بين المؤسسات التمويلية المانحة تجاه بلورة رؤية مشتركة وأساليب موحدة لدعم برامج التمويل المشتركة لأقطار عربية معينة في فترات محددة و/أو لقطاعات معينة تقتضيها المصلحة القومية، وكذلك لخلق حوار مع المستفيدين لإثراء جهود التنسيق من حيث ملاءمتها لطبيعة احتياجات الدول العربية وبما يوفر مدخلاً من شأنه أن يضمن مزيداً من الحياد والتأثير الإيجابي لعمليات العون وتنسيقها.

إن دراسة مؤسسات العون الإنمائي العربي من المواضيع الهامة في بحث قضايا التنمية الشاملة، وذلك بسبب عدد من **العوامل التي فرضت نفسها على الساحة الاقتصادية العربية والدولية، خلال العقدين الماضيين. ومن هذه العوامل:**

1- تبني معظم الدول العربية خطط طموحة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

2- ضـــرورة حشـــد وتوفير الموارد المالية العربية واســـتقطاب الموارد الأجنبية لتمويل عملية التنمية.

3- التقلبات الملحوظة في أسواق المال العالمية وخاصة ما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة.

4- تزايد كلفة الاقتراض الخارجي. مما دعا إلى ضرورة الاعتماد على موارد التمويل المحلية.

(... إن طموحات الإنماء الاقتصـادي العربي تسـتدعي حشـد ما أمكن من موارد محلية عربية وأجنبية. إلى أن تكاشـف القيود على إمكانيات المؤسـسـات المالية المتخصـصـة من حيث صـعوبة اســـتقطاب الموارد المحلية والأجنبية. يجعل الأهمية بمكان الوقوف على وضـــعها الحالي بهدف وضـع تصـور لمتطلبات دعم مسـيرتها المسـتقبلية ليتسـنى لها مواكبة مسـيرة الإنماء العربي ولربما المشاركة في زيادة هذه المسيرة). [154]

قدمت الدول العربية الغنية بالنفط إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى وعن طريق الصناديق العربية للمســـاعدات، قروض ومســـاعدات تنموية كبيرة جداً تزيد عن 100 مليار دولار حتى عام 1987. وكان نصـيب الدول العربية حوالي 84 مليار دولار. وكانت مسـاهمة الصـندوق السـعودي والصـندوق الكويتي من أكبر المسـاهمات حيث وصـلت نسـبة مجموع المسـاعدات المقدمة منهما حوالي 44% في إجمالي القروض التي حصلت عليها الدول النامية. وتم استخدام هذه المساعدات والقروض في الدول النامية لبناء وتطوير الهياكل الأسـاسـية (الطاقة، المياه، النقل، المواصـلات) ثم في الصناعة وتلتها الزراعة. [155]

ولم يكون الدور الذي قامت به مؤسسات التمويل العربية قاصراً على تلبية الاحتياجات التمويلية لمشـاريع التنمية في الدول العربية بل امتد ليشـمل المسـاهمة في تمويل مشـاريع التنمية في الدول النامية غير العربية.

---

(154) – محمد سـعيد النابلسـي، دور مؤسـسـات التمويل الإنمائي القطرية في تمويل عمليات الإنماء في الوطني العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1983 ، م9 ع2 ص54 .

(155) – انظر، د. عبد الإله أبو عياش، الفوائض المالية والواقع الاســـتثماري في الوطن العربي مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث 1986 م، ص87 .

الفصل الثامن

الإصلاح الاقتصادي

والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية

خلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت معظم الاقتصادات العربية مرحلة جديدة تسمى مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وقطعت شوطاً كبيراً في الاتجاه نحو إقامة اقتصادات تستند إلى "اقتصاد السوق". وقد رافق هذا التحول تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وتزايد عدد الأغنياء وعدد الفقراء، وازداد الأغنياء غناً والفقراء فقراً. وقد حاولت معظم الدول العربية الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برامج التثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، الذي كان هدفه الحد من النتائج المذكورة في البلدان العربية، لذلك ظلت التحديات كبيرة جداً كما توضحها المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها معظم الدول العربية. ماذا تحقق من تقدم ؟ وما هي ملامح المستقبل الاقتصادي للبلدان العربية ؟ قبل الإجابة على هـ>هـ الأسئلة لابد من الإشارة إلى أهم القضايا الاقتصادية الملحة في البلدان العربية.

قضايا اقتصادية ملحة في الدول العربية أهمها:

1 . تسريع وتائر التنمية الشاملة وتوسيع دائرة انتشارها.

2 . معالجة موضوع عدم المساواة في توزيع الدخل.

3 . توفير المناخ المناسب لتدفقات رؤوس الأموال.

4 . الحد من التضخم.

5 . الإصلاح الإداري والتنظيم وسياسات الأجور.

6 . إصلاح القطاع المصرفي، والسياسات المالية والنقدية.

7 . إصلاح المشروعات العامة وتطويرها.

8 . تطوير الميزانية وقيودها وإجراء الإصلاح الضريبي.

9 . الاهتمام بموضوع الاقتصاد الموازي والاقتصاد السري.

10 . دور الحكومة المتغير.

11 . الاهتمام بالتنمية البشرية.

12 . تحديات العقد القادم من الألفية الثالثة.

يعد موضوع الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق من مواضيع الساعة في الدول العربية، حيث يوضح لنا هذا الأمر علاقة التنمية الاقتصادية بالتصحيحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكيف يؤدي هذا التحول إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي

وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات، وهل يؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة ؟ وبالتالي خفض العبء الضريبي على المواطن، والتخلص من الآثار السلبية للتضخم؟ وهل يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار ؟ وهل تؤدي عملية إشاعة ملكية الأسهم بين صغار المدخرين والمستثمرين إلى تحقيق عدالة أكبر واستغلال اقتصادي أفضل ؟

أولاً – اقتصاد السوق المصطلح والمفهوم: لم يعد مصطلح السوق يعني المكان الذي تباع فيه السلع وتشترى كما هو الحال في سوق اللحوم، ولا يعني المراحل التي تمر بها السلع بين المنتج والمستهلك **أقنية التسويق**، بل يعني الطريقة المجردة التي تتم بموجبها عمليات بيع السلع وشرائها وتحديد أسعارها. وباستخدام المصطلح بهذا المعنى فإنه ينطبق على القرارات التي لا حصر لها والتي يتخذها منتجو السلعة الذين يخلقون **العرض**، ومستهلكو السلعة الذين يخلقون **الطلب**، والتي تسهم في تحديد مستوى سعر السلعة. ينطبق مصطلح السوق على قرارات الإنتاج والاستهلاك التي تتخذها الأسر والأفراد والتي تسفر مؤثراتها المشتركة عن تعيين سعر السوق للسلعة.

يدل التعريف على أن مصطلح **السوق** مفصول عن أية تغطية جغرافية معينة. إذ أن المجال الجغرافي للمصطلح يعتمد على السياق الذي يستخدم فيه، فربما ينطبق على الوضع المحلي في جزء ما من الاقتصاد الريفي أو ربما ينطبق على الدولة كلها، أو على المنطقة، أو حتى على الاقتصاد العالمي. وهكذا فإن عبارة **السوق العالمية** تنطبق على عملية تشكل السعر على الصعيد العالمي للسلع التي خضعت للعمليات التجارية بين دول العالم.

تعمل الأسواق بطرق عدة بحسب عدد المساهمين على كل جانب من جوانب السوق وحجم هذه المساهمة، وبحسب كفاءة انسياب المعلومات بين المشترين والبائعين، وبحسب البنية التحتية الطبيعية كالطرق والسكك الحديدية، التي تنقل بوساطتها السلع، ويستخدم الاقتصاديون مصطلح **السوق التنافسي** لوصف الحالة التي يوجد فيها بائعون ومشترون كثر، كل منهم صغير بمفرده بحيث لا يؤثر مباشرة على سعر السوق.

أما مصطلح **السوق الناقصة** أو مصطلح **فشل السوق** فهو يعني أن بعض مكونات الوضع التنافسي في السوق غائب، فعلى سبيل المثال، يمكن لمشتر أو بائع واحد كبير جداً، أن يؤثر مباشرة على سعر السوق بقرارات بيع أو شراء يتخذها، وهذه حالة تعرف بـــ الاحتكار. كما أن المعلومات حول الأسعار واتجاهاتها يمكن أن توزع بشكل غير متساو، الأمر الذي يصب في صالح بعض المشتركين في السوق دون سواهم. وكذلك يمكن للأسواق أن تتجزأ بسبب سوء وسائل

النقل والاتصـــالات، أو يمكن أن تختفي بســـبب ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية وفشـــل تبادل المعلومات وأسباب أخرى. [156]

ثانياً – آليات الســـوق وإمكانية تطبيقها في الدول العربية: تقوم فلســـفة الســـوق كما هو معروف في الاقتصاد السياسي على عدد من الفرضيات أهمها:

1. وجود اقتصـــاد يقوم على الملكية الخاصـــة لوســـائل الإنتاج، والتخصـــص وتقســـيم العمل، والتبادل النقدي السلعي على نطاق واسع.
2. يتيح هذا الاقتصـــــاد حرية التملك والعمل والإنتاج والتحول والتنقل والتبادل، من خلال مؤسساته القائمة وتنظيماته والتشريعات والقوانين النافذة.
3. كما يتيح حرية اتخاذ القرارات بما يهيئه من إمكانية وحرية للاختيار. [(2)]
4. وحتى تكتمل هذه الفرضـــيات فإن مفهوم الســـوق يســـتند إلى مبدأ كمال الســـوق، وهذا المبدأ يعني سيادة الحالة الطبيعية للسوق، وهي ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آلياته بكفاءة.

(هذه الفرضيات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. والتي تأسيساً عليها قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج الفرد والمستهلك الفرد، وفي تفاعل قوى العرض والطلب من أجل بلوغ الأسعار التوازنية على مستوى السلعة والسوق. كما قدمت تصوراً للرفاهية الاجتماعية مبنياً على هذه القوانين الجزئية. كما قدمت مفهوماً معمماً للكفاءة في توظيف واستخدام الموارد وعوامل الإنتاج وفي توزيع عائد العملية الإنتاجية). [(3)]

ووجدت النظرية الاقتصـــادية النيوكلاســـيكية أن في ســـعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن، وسعي المستهلكين لتحقيق أقصـى إشباع ممكن في حدود الإمكانات المتاحة، يمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد وأفضل توزيع لعائد العملية الإنتاجية بين من اشترك بهذه العملية. وهذا ما يسمى بعمل اليد الخفية في اقتصاد السوق. فهل هذا صحيح ؟

إن تقييم النموذج التاريخي للنمو الرأسـمالي، وفقاً لآليات السـوق يبرز لنا ظاهرتين أســاســيتين هما: [(4)] الأولى – إهدار الموارد المتاحة. الثانية – تدمير البيئة نتيجة الاســـتخدام الجائر. وهذان الأثران نتيجة طبيعية للعمل وفقاً لمعيار الســعي لتحقيق أقصــى ربح ممكن، وهو المعيار الرئيســي

---

156 – فرانك إيليس، الســياســات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة الدكتور إبراهيم الأطرش، منشــورات وزارة الثقافة، دمشق 1997، ص 8 و9.

(2) – انظر كتاب ساموليسون. أ.، أسس التحليل الاقتصادي 1947 وكتاب كوانت ر.ي Microeconomic Theory (1985).

(3) – د. سعد حافظ، سياسات التكيف وآليات السوق، مصدر سابق ص 6.

(4) – د. سعد حافظ، المصدر السابق ص17–18.

في ظل اقتصـــاد الســـوق. بل أكثر من ذلك فإن الســـعي لتحقيق أعلى ربح ممكن قد لعب ويلعب باستمرار دوراً بارزاً في تشكيل فنون الإنتاج بما يتلاءم مع هذا القانون، وليس بما يتلاءم مع حماية البيئة أو مع احتياجات المجتمعات والتنمية المستدامة فيها.

لو قبلنا بالصـــحة النظرية لمفهوم الســـوق النيوكلاســـيكي وآليات عمله في دول المركز والدول الرأسمالية المتقدمة (وهي أحياناً أمور تحتاج إلى إقامة الدليل عليها والبرهان)، فإلى أي مدى يمكن قبول وتطبيق نفس المفهوم ونفس الآليات بالنسـبة للدول العربية ؟ **إن تطبيق وتقبل آليات الســوق في الدول العربية يرتبط بعدد من العوامل أهمها:**

1 . مدى واقعية شروط السوق.

2 . الإطار الاجتماعي والاقتصادي لهذا السوق.

3 . تقسيم العمل الدولي وتنظيم الأسواق العالمية.

4 . أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني.

5 . البنية الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لكل دولة عربية، وللدول العربية مجتمعة.

والسؤال المطروح هل يمكن تطبيق مفهوم السوق النيوكلاسيكي في كل دولة عربية على حدة ؟ هل يمكن أن يطبق هذا المفهوم على صـــعيد الوطن العربي بكامله ؟ ســـؤال مازال يثير الاهتمام. الجدير بالذكر أن كفاءة عمل آليات الســوق رهن بطبيعة هذا الســوق وخصــائصــه ودرجة اتســاعه ونماء مؤسساته.

إن اقتصـاد السـوق لا يعني ترك إدارة النشـاط الاقتصـادي أو غالبيته للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، ويفترض توفر المعلومات وسـرعة وحرية تداولها. كما يفترض أن تكون الأسواق حرة، والوصول إليها متاحاً لجميع الناس. كما أن وجود نظام الســوق يجب أن يتيح المنافســة. إلا أن هذا غير موجود في الدول النامية بشـكل عام أو في الدول العربية.

ثالثاً – الاختلالات الهيكلية التي تحول دون قيام الســـــوق في البلدان العربية: عملية التنمية عملية تاريخية وديناميةـ، تفرض التغيير على كل عناصـــــر المجتمع، وتقييم عملية تقدم التنمية في أي دولة، مهمة معقدة في جميع المجالات، وبخاصـــــة في مجال التنمية الاقتصـــــادية. لكن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وزيادة الإنتاجية يعد موضوعاً مفيداً موحداً للتقييم. ذلك لأن صناع السياسة الاقتصادية يلقون أهمية كبيرة على نمو الإنتاج والناتج وتأثيره المباشر على رفاهية الجميع.

ما هي العوامل التي تشجع أو تثبط زيادة الإنتاج وتوسعه ؟

وكيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة والسليمة ؟

يرى بعض الاقتصــاديين أن تحقيق تنمية اقتصــادية ســليمة ومتواصــلة يتطلب عدداً من الشروط منها:

. تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار والتحول إلى اقتصاد السوق.

. زيادة فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل.

. تحقيق الاستقرار الاقتصادي. واستخدام أدوات غير مباشرة في التوجه نحو اقتصاد السوق.

ـــ توفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات، تحقق الكفاءة الاقتصادية. (يرى البعض أن هذه الإدارة تتحقق عن طريق الخصخصة).

ـ فرض قيود متشددة على الميزانية، الأمر الذي يؤدي إلى توفير شروط الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

. إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية.

. سيادة القانون ومنع التجاوزات.

. الشفافية وبخاصة في القواعد التنظيمية للتحول إلى اقتصاد السوق.

لا يوجد نمط واحد يميز التجارب التنموية في الاقتصادات العربية. بل هناك تباين واختلافات كبيرة بين البلدان أو مجموعات البلدان العربية. ويمكننا تقسيم البلدان العربية من حيث سرعة واستمرار النمو الاقتصادي في ثلاث مجموعات رئيسة هي:

. الدول التي لديها معدل نمو مستمر وعالي.

. الدول التي لديها معدل نمو سالب.

. الدول التي لديها معدل نمو قليل جداً أو لا تحقق معدل نمو على الإطلاق.

يلاحظ وجود العديد من الاختلالات الهيكلية التي قد تحول دون قيام سوق بالمعنى الاقتصادي المطروح في دولة عربية ما أو على صعيد الدول العربية وفي مقدمة هذه الاختلالات:

1 ـ عدم كفاية الإنتاج المحلي للوفاء باحتياجات المجتمع، وبخاصة إذا لاحظنا المعدل المرتفع للنمو السكاني في الدول العربية. إضافة إلى تشويه نمط الاستهلاك تحت تأثير التقليد الأعمى للغرب.

2 . الطابع الغالب للسوق في البلدان العربية هو الاحتكار، ويأخذ مظاهر متعددة أبرزها:

احتكار القطاع العام لقسم هام من الإنتاج والتجارة.

احتكار بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة لوكالة الواردات الأجنبية وبخاصة في مجال السلع الغذائية.

تقاسم كل من القطاعين العام والخاص احتكار السلع الوسيطة الأساسية وخاصةً مصادر الطاقة ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

ارتباط حركة التجارة الخارجية للدول العربية بالأسواق الاحتكارية على الصعيد العالمي (الحبوب، النفط، القطن).

3 ـــ تعاني مؤسسات السوق نفسها من عدم نضج أو تشوهات، كالضعف النسبي في سوق الأوراق المالية، وعدم استيعاب النظام النقدي لكفاءة عمليات التدفقات النقدية. غموض القوانين الناظمة لعمل السوق وتضاربها أحياناً، وبخاصة قوانين التجارة والضرائب وتنظيم البنوك والأسعار وحتى أحياناً شكل ملكية وسائل الإنتاج. إضافة إلى هيمنة الاقتصاد الموازي والسري على بعض مقومات السوق، وتعاظم وزن الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الحقيقية، توظيف الفائض خارج حدود الدول العربية (تهريب رؤوس الأموال).

4 ـــ تلازم إجراءات إطلاق آليات السوق مع انتشار مظاهر الفساد التي تنجم عن حدة الاختلالات الاقتصادية والمالية. قصور وضعف مؤسسات السوق بسبب ضعف الرقابة وتراجع دور الدولة في ظل عمل اقتصاد السوق.

5 ـــ تتعرض الأسعار في معظم الاقتصادات العربية للتشوهات من خلال الفرق بين الأسعار الفعلية والأسعار الحقيقية التي كان من الممكن أن تسود في ظل ظروف السوق الطبيعية. ومن أمثلة هذه التشوهات اختلاف أسعار المنتجات الصناعية وكذلك مدخلاتها الفعلية عن الأسعار الحقيقية بسبب الحماية، والمبالغة في تقدير أسعار المنتجات الغذائية وبعض المنتجات الصناعية والطاقة في السوق المحلية بأقل من قيمتها نتيجة للدعم واحتكار الدولة للتجارة الداخلية، وكذلك تشوهات أسعار الصرف نتيجة التحديد الإداري (السعر الرسمي). وكذلك تشوهات الأسعار الناتجة عن التحديد المركزي من قبل الدولة لهيكل الأجور والفائدة. ويظل المصدر الرئيسي لتشوهات الأسعار هو تدخل الدولة في تحديد الأسعار سواء من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج والهيمنة المباشرة عليها، أو من خلال مفاتيح السيطرة والهيمنة ممثلة في احتكار أنشطة كالتسويق والتوزيع، والتوريد الإجباري، وتشغيل العمالة، أو ملكية البنوك، أو من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية. [5]

يشير الأستاذ جلال أمين إلى وجود مدرستين فكريتين في مصر لتفسير الاختلالات التي حدثت فيها خلال عقد الثمانينات وطرق معالجتها:

الأولى – تؤمن بالفكر الليبرالي وتأييده للاعتماد على قوى السوق في عملية التصحيح والتنمية.

الثانية – تميل إلى التدخل الحكومي وإتباع سياسة تنموية تؤمن بالاعتماد على الذات والتوجهات الداخلية. ويرى أن تفسير المدرستين للاختلالات واقتراحهما للحلول ينبع من موقف أيديولوجي. ولا يوافق على الانضواء تحت لواء أي من المدرستين.

ويؤكد أن السياسة الاقتصادية السليمة لابد من أن يتوفر فيها شرطان رئيسيان:

---

(5) – سعد الحافظ، المصدر ص7.

الأول – (أن تكون منسجمة مع الظروف الداخلية والدولية. فتحرير التجارة الخارجية مثلاً يشكل سياسة سليمة إذا حدث في وقت كان الاقتصاد العالمي فيه مزدهراً وكانت هناك تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية. مع استقرار المناخ السياسي الداخلي. من ناحية أخرى قد يكون الالتجاء إلى درجة عالية من الحماية هو السياسة السليمة إذا كان البلد يواجه كساداً في الاقتصاد العالمي وتقلصاً في الاستثمارات الأجنبية واضطراباً في المناخ السياسي الداخلي.

الثاني – أن يكون هناك حد أدنى من التوافق بين العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية. ويقول: إن أسوأ السياسات هي تلك التي تحاول تحقيق أهداف متعارضة في نفس الوقت.) [6]

إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية:

أدركت الدول العربية أهمية الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي، من خلال السياسات التجارية المتبعة في معظم الدول العربية، وسعى عدد متزايد منها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي انبثقت عن اتفاقيات الغات بعد انتهاء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في عام 1994. [1] وتشهد الاقتصادات العربية جهودا مكثفة لتحرير التجارة الخارجية ونظم الصرف، وجعل الأنظمة المتعلقة بها أكثر شفافية. واستطاعت بعض الدول العربية من خلال برامج التصحيح التي تطبقها أن تخطو خطوات كبيرة على هذا الطريق، حيث تم إلغاء الكثير من القيود على التجارة الخارجية، كما تم إدخال التوازن في المعاملة بين القطاعين الخاص والعام، وتحرير سعر الصرف وصولاً به، في بعض الدول، إلى تحقيق قابلية عملاتها للتحويل.[2]

ويحتل إصلاح القطاع العام مكانة هامة في برنامج إعادة الهيكلة والتصحيح والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية. لأن الحاجة ماسة لتحسين مستوى الأداء والكفاءة الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام وإعادة النظر في أولويات النفقات والاستثمارات الحكومية. ولابد من خلق مناخ مناسب للاستثمار العام والخاص المحلي والأجنبي. في سياق إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، نستطيع أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية:[3]

---

[6] – ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص33.

[1] اقتصرت عضوية الدول العربية في الغات على خمس دول هي : تونس والكويت ومصر والمغرب وموريتانية وانضمت كل من الإمارات والبحرين وقطر إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة وتتفاوض حالياً كل من الأردن والجزائر والسعودية والسودان للانضمام إلى المنظمة .

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص71.

[3] – ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي1987، ص 20–22.

المجموعة الأولى – وتضـــم الدول العربية المصـــدرة للنفط مثل الكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية الســـعودية والإمارات العربية المتحدة. وعلى دول هذه المجموعة أن تواجه الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط، لذلك فإن التصحيح فيها ضروري في اتجاهين:

أ ــــ المحافظة على سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية التي بدأ تطبيقها في منتصف السبعينات بما يقلل من اعتمادها الكبير على النفط.

ب ــــ القيام بالترتيبات اللازمة لمواجهة الانتقال من وضع كان فيه دخلها من عوائد النفط يبلغ مائتي مليار من الدولارات إلى وضع انخفضت فيه العوائد إلى أقل من ستين مليار دولار.

ونتيجة لذلك تواجه دول هذه المجموعة عجزاً محســـوســـاً في الموازنة الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية. لذلك عليها أن تعمل على تخفيض العجز في الموازنة الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية إلى المستوى الذي يمكن احتماله.

المجموعة الثانية – وتضـم الدول العربية متوسـطة الدخل مثل الجزائر ومصـر والأردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس. ودول هذه المجموعة ليست متجانسة تماماً. حيث نلاحظ فوارق كبيرة بين بلدانها من حيث حجم السكان أو عوائد النفط أو مستوى دخل الفرد. ويتراوح حجم السكان بين أقل من 4 ملايين نسمة وأكثر من 50 مليون نسمة. كذلك يتراوح متوسط دخل الفرد بين أقل من 800 دولار ســـنوياً في بعضـــها وأكثر من 1500 دولار ســـنوياً في البعض الآخر. إلا أن دول هذه المجموعة تشـــترك بعدد من الخصـــائص تبرر اعتبارها مجموعة واحدة. فهي تتمتع بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً كما أنها تمتلك مؤسسات مالية واقتصادية متطورة إلى حد ما.

تواجه دول هذه المجموعة ظروفاً اقتصـــادية على درجة كبيرة من الصـــعوبة. وخاصـــةً الآثار السلبية الناجمة عن تراجع أسعار النفط وتراجع تحويلات العاملين في دول النفط. وكذلك الصعوبات الناشـئة عن الظروف غير المواتية والتي تسـود الاقتصـاد العالمي، وبخاصـة كسـاد أسـواق المواد الأولية وتدهور شـــروط التبادل التجاري. الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدمتها. كما رافق ذلك عجز في الموازنات الحكومية. فلجأت الحكومات إلى تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصـــارف، وأدى ذلك إلى تزايد كمية النقد المتداول مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضـــخم والمبالغة في أســـعار الصـــرف، بالإضـــافة إلى ذلك تعاني دول هذه المجموعة من اختلالات هيكلية تتمثل في تشـوهات الأسـعار وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الكفاءة في القطاع العام الذي يسطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي.

المجموعة الثالثة – وتضـم الدول العربية منخفضـة الدخل مثل موريتانيا والصـومال والسـودان واليمن. وتعتبر مســـألة إعادة الهيكلة والتصـــحيح في دول هذه المجموعة أكثر تعقيداً منها في المجموعتين السـابقتين. فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على سـلعة واحدة أو عدد محدود جداً من السـلع ومن ثم فهي أكثر تعرضـاً للصـدمات الخارجية. وهي تعاني من مديونيات خارجية ثقيلة وحجم من

عبء خدمة الديون الخارجية لا يتناسب مع قدراتها الاقتصادية. يضاف إلى ذلك العجز المزمن في الموازنة الحكومية والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومعدلات تضخم مرتفعة جداً. كما أن دول هذه المجموعة تعاني من ضعف البنية التحتية والمؤسسات المالية والاقتصادية وانخفاض متوسط دخل الفرد فيها.

لقد ارتفع عدد الدول العربية التي أصبح لديها القناعة بأهمية سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة وضرورة الاستمرار فيها. (وفي هذا الصدد انضمت الجزائر إلى الدول العربية التي تطبق برامج تصحيح شاملة، حيث تبنت برنامج تصحيح بمساعدة المؤسسات الدولية والعربية، وعمدت في إطار ذلك ولأول مرة، إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية.) [4]

كما يقوم السودان بتطبيق برنامج تصحيح اقتصادي يهدف لإزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. واستمرت دول أخرى في جهود إعادة الهيكلة والتصحيح في كل من مصر المغرب تونس والأردن، وأعلنت عن قابلية تحويل عملاتها لأغراض معاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كما استمرت دول مجلس التعاون في الخليج العربي في تطبيق السياسات التي انتهجتها منذ عدة سنوات للتكيف مع عوائد تصدير النفط المنخفضة وإمكانية تنويع مصادر دخلها.

يمكننا تحديد أهم عناصر سياسات التكيف وإعادة الهيكلة في الدول العربية وفقاً لما يلي:

ـــ إحداث تعديلات في هيكل ملكية وسائل الإنتاج حيث طرحت بعض المؤسسات العامة والشركات الحكومية في بعض الدول العربية للبيع، وبيع بعضها بالفعل في مصر والأردن وتونس والجزائر. كما صدرت قوانين بإحداث الشركات القابضة والشركات التابعة لها وقوانين أخرى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر لبعض المؤسسات.

ـــ إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية. مع إمكانية تداول أسهم وسندات المشروعات الخاصة والمشروعات العامة.

ـــ إحداث تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة وبخاصة ما يتعلق منها بتحديد أسعار المنتجات (تحريرها)، وكذلك تحرير أسعار الصرف وتوحيدها، اعتماد مبدأ التمويل الذاتي، إنشاء صناديق وبنوك الاستثمار الوطنية وتفعيل نشاطها، إعادة تنظيم مجالس الإدارة ومنح الإدارة مرونة وبخاصة في موضوع تحويل الملكية والدمج والتصفية.

ـــ (تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال برنامج انكماشي للإنفاق الاجتماعي وتقليص الدعم، لإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها في بلوغ التوازن من ناحية ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى).

---

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995، المصدر السابق.

ــــ رفع القيود الجمركية عن الواردات والسماح باستيراد السلع المحظورة كلياً أو جزئياً. وذلك بإتاحة عمل الآليات بشكل مطلق وإلغاء الحماية تدريجياً. بالرغم من معارضة بعض المنتجين وبخاصة في القطاع الخاص لمثل هذه الإجراءات لأنها تؤثر على صناعاتهم الوليدة علماً بأن الحماية تدفع المنافسة خارجاً. لذا لابد من إشاعة المنافسة بشكل عام.

أوردنا بعض عناصر سياسات التكيف وإعادة الهيكلة في الدول العربية على سبيل المثال لا الحصر، وهي تسعى لضمان سلاسة واتساق عمل آلية السوق في الدول العربية، وقد أخذت هذه التعديلات شكل الحزمة دفعة واحدة مع الاهتمام بالجوانب النقدية والمالية في السوق بصفة أساسية. ولكن هل هذه العناصر والإجراءات وحدها كفيلة بتفعيل آلية السوق في البلدان العربية؟.

مكونات برامج التكيف الهيكلي والتصحيح: لقد أضحت مكونات برامج التكيف الهيكلي والتصحيح معروفة ويمكننا حصرها بمكونات رئيسة ثلاثة هي:

3 إخضاع عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بصورة كاملة لقوى السوق.

3 رفع جميع القيود عن المبادلات مع الخارج.

- التخصيص، أي نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة ومتواصلة يتطلب عدداً من الشروط منها:

. تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار والتحول إلى اقتصاد السوق.

. زيادة فعالية تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل.

. تحقيق الاستقرار الاقتصادي. واستخدام أدوات غير مباشرة في التوجه نحو اقتصاد السوق.

ــــ توفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات، تحقق الكفاءة الاقتصادية. (يرى البعض أن هذه الإدارة تتحقق عن طريق الخصخصة).

ـ فرض قيود متشددة على الميزانية، الأمر الذي يؤدي إلى توفير شروط الحوافز لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

. إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية.

. سيادة القانون ومنع التجاوزات.

. الشفافية وبخاصة في القواعد التنظيمية للتحول إلى اقتصاد السوق.

من السهل لأي بلد يقوم بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يجد نفسه في حلقة مفرغة بعد القيام بالخطوات الأولى للإصلاح الاقتصادي والتي تخلق فرصاً للبحث عن الربح بالطرق غير المشروعة وللفساد أيضاً.

وبسرعة فائقة يرسخ أصحاب المصالح المكتسبة الذين استفادوا من هذه الفرص أنفسهم ويقاومون اتخاذ المزيد من خطوات الإصلاح، وبخاصة الدخول الحر للسوق، تعزيز المنافسة،

العمل من اجل التحرير الكامل، إرساء سيادة القانون، فيظهر الاقتصاد السري الذي يقود إلى تقدم اقتصادي بطيء وانتكاس النمو وانهيار الاستقرار المالي.

الاستثمار وحده لا يضمن النمو والانتعاش السريع لأي دولة، ولا يمكن إحداث النمو الاقتصادي السريع قسراً بزيادة الاستثمارات. فالاستثمارات اليوم تستغرق وقتاً حتى تنتج، ومن الطبيعي أن يتبع الزيادة في الاستثمارات زيادة في النمو ولكن بعد سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل. ويمكن للنمو المبكر والسريع أن يحدث نتيجة مكاسب الكفاءة الناتجة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المناسبة، التي تولد حوافز لدى أصحاب المشروعات لكي يزيدوا من إنتاجيتهم. طبعاً هذا لا يعني أن الاستثمار ليس مهماً، بل إن الاستثمار الجديد ضروري جداً في بعض القطاعات أو على مستوى الشركات، وبدون ذلك لا يتحقق النمو، وعندما يحدث الانتعاش يصبح من المهم توفير مستوى أعلى من الاستثمار حتى يتواصل النمو، فالاستثمار وحده لن يوفر النمو المتواصل ولكنه ضروري لتحقيق ذلك.

– **أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية:** تهدف برامج التصحيحات الهيكلية على المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك من خلال الضغط على الطلب الداخلي، وتتخذ عادة بعض الحكومات إجراءات عاجلة خاصة تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية، وخفض الإنفاق العام عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات.

وتتحدد الأهداف على المدى الطويل لتطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من أن يشمل الإصلاح: النظام المالي والنقدي، التجارة الخارجية سياسة الأسعار والأجور، النظام الضريبي، سياسات الاستثمار وغير ذلك. ولابد من مراجعة طرق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يوضح لنا التطور التاريخي لسياسات التكيف والتصحيح الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق، في معظم الدول العربية أنها قد مرت بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى – يتم خلالها تهيئة أرضية التحول لآليات السوق بتحييد القيود الإدارية في السياسات المالية والنقدية. وقد اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بإلغاء الدعم تعويم أسعار صرف العملات الوطنية تجاه العملات الأجنبية، تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة، مع الإبقاء على الهيكل الجامد للأجور. وتمتد هذه المرحلة من منتصف السبعينات في بعض الدول العربية وحتى بداية التسعينات.

المرحلة الثانية – تم في هذه المرحلة السعي وبمعدلات عالية (أقرب إلى نظام الصدمة) إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكية وسائل الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني، (التخصيص) والعمل على توفير شروط آلية السوق، وفق الإطار النيوكلاسيكي. وتمتد هذه المرحلة

منذ بدء التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا. ويرى بعض الاقتصاديين أنها لازالت في بدايتها رغم تسارعها.

أما من ناحية معالجة الاختلالات الهيكلية فإن أغلب البلدان العربية تطبق سياسات سعرية تتسم بالجمود ولا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث تشوهات في الأسعار وانحراف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الفعلية. ففي حالات كثيرة نجد أن مستوى الأسعار الداخلية يختلف كثيراً عن مستواها في السوق العالمية. ويمكن أن نضرب مثالاً بأسعار القمح في سورية حيث تقوم الدولة بشراء القمح من الفلاحين بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، في حين يتم بيعه للأفران لصناعة الخبز بأسعار أقل من التكلفة بكثير بسبب دعم سعر الخبز فيها.[157] ومثال آخر أسعار الطاقة في مصر ظلت إلى نهاية الثمانينات تمثل 20% من أسعارها العالمية. وتوجد أنواع أخرى من التشوهات في الأسعار. ففي بعض الحالات نجد أن للسلعة الواحدة أسعاراً متعددة بحسب المجموعات المختلفة من المستهلكين. ولاشك أن هذه التشوهات تنطوي على قدر كبير من الهدر والضياع الاقتصادي. ويلاحظ أن تشوهات الأسعار بأنواعها ليست مقصورة على مصر وسورية بل نجدها في بلاد عربية أخرى مثل تونس والجزائر وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يرى أن تخفيض سعر الصرف عديم الفاعلية في سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة وعالي التكلفة أيضاً. وانتقد هذا الفريق الدور الذي تقوم به أسعار الفائدة في أغلب البرامج التصحيحية وإعادة الهيكلة ورأيهم أن الاقتصادات في الدول النامية لا تستجيب للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة. كما أن هناك بعض الاعتبارات الحضارية والدينية تقيد من استخدام أسعار الفائدة في عملية التصحيح وإعادة الهيكلة.

تتمحور الأهداف الرئيسية لعمليات التصحيحات الهيكلية وعناصرها حول النقاط التالية:

ـ إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ـ التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

ـ تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

---

5 – أتبعت سورية هذه السياسة لتشجيع الفلاحين على زراعة القمح ونجحت هذه السياسة وتحولت سورية من دولة مستوردة للقمح إلى دولة مصدرة.

ــــ خلق مناخ الاستثمار المناسب، تشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

(ومن بين الأهداف الهامة للتصحيح الهيكلي تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال. وترتبط مسألة الكفاءة بالتسعير الملائم لعناصر الإنتاج ولكنها أشمل من ذلك. (فعلى سبيل المثال إن الكفاءة في استخدام الاستثمارات العامة والجهود الحكومية لتشجيع تنمية الموارد البشرية والتغيرات التكنولوجية يمكن أن تشكل عناصر هامة في تحسين استجابة الاقتصاد لعملية النمو، وذلك بصرف النظر عن وجود تشوهات حادة في الأسعار). [6]

وهكذا فإن سياسات التصحيح الهيكلي تتعلق بالعوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. مع العلم أن بعض الاقتصاديين يرى أن سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي تتداخل وتكمل كل منها الأخرى.

– **وصفة صندوق النقد الدولي في برامج إعادة الهيكلة والبرنامج البديل:** لقد أصبح التدويل الاقتصادي (عولمة الاقتصاد) واقعاً ملموساً، وإن مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي أطلقت الدعوة لما سمته بالسياسات التصحيحية والتحول إلى اقتصاد السوق، وتعظيم دور القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي. مع (التركيز على الجانب المالي ـ النقدي باعتباره جوهر المشكلة، وهو في الواقع، كما نرى أحد مظاهر الأزمة المركبة للتنمية في البلدان النامية). [7]

ومن هنا يتبين بأن هذا التوجه المندفع نحو الخصخصة من الخارج لا يعبر بالضرورة عن حاجة موضوعية، أي أنه لم يكن كنتيجة لتقييم جاد لأداء القطاع العام وبيان قصوره، مما يستدعي نقل ملكيته للقطاع الخاص، بافتراض أنه الأقدر على تحقيق التنمية. فالموضوع بحاجة إلى دراسة معمقة لمعرفة مدى الحاجة للخصخصة في الواقع القطري، [8] في مختلف البلدان العربية.

الاختلالات التي يلحظها صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول العربية هي حصيلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة أصلاً. ويكمن خطأ تلك السياسات في أنها قيدت المبادرات الخاصة وضيقت المجالات المفتوحة أمام القطاع الخاص، وحالت بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد الوطني، وأطلقت العنان للقطاع العام فدخل مجالات لا تتفق مع طبيعته،

---

[6] برفيز حسن، المصدر السابق ص71.

[7] د. مجيد مسعود، الخصخصة من منظور تنموي في الواقع القطري، بحث مقدم إلى ندوة توجهات وآفاق الخصخصة في دولة قطر، 6 – 7 نيسان 1996، ص4.

[8] مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي العدد 44 صيف / خريف 1996، دمشق ص 274.

وعزلت الاقتصـاد الوطني عن الاقتصـاد الرأسـمالي العالمي من خلال التدخل في تحديد مسـتويات الأسـعار والأجور، وإقامة أسـوار حماية الصـناعة المحلية من المنافسـة الأجنبية، ونشـرت مظلة الحماية الاجتماعية فوق قطاع عريض من الشـــعب بالدعم والتأمينات الاجتماعية والمشـــاركة بالأرباح مما أفقده الحافزية للعمل والإنتاج. (9)

لذلك جاء العلاج الذي يقترحه الصـندوق من خلال برامج التصـحيح وإعادة الهيكلة التي قدمها وتستهدف تحرير الاقتصاد، أي جعله يسير على مذهب الاقتصاد الرأسمالي الحر (اقتصاد السوق) مع إدماجه دمجاً عضـوياً في النظام الرأسـمالي العالمي. وأضـحت المهمة المطلوبة هي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي. والهدف الأكثر مباشرة لبرامج التصحيح التي يقترحها الصندوق هو تحسين وضع ميزان المدفوعات. والعلاج هو الوصـفة (الروشـيتة) التي وضـعها الصـندوق والتي تتضـمن تحرير الاقتصـاد، تخفيض سـعر الصرف، تخفيض الإنفاق العام، بيع القطاع العام للقطاع الخاص، إلغاء الدعم.

ومن الممكن تقديم التوصيات التالية:

ـ ضرورة استقرار الاقتصاد الكلي المتواصل في البلدان العربية أي التحكم في معدلات التضخم ومنع تزايدها.

ــ عدم تأجيل الإصلاحات الاقتصادية لأن تأجيلها يمكن بالفعل أن يؤجل المعاناة، ولكنه يؤجل الانتعاش المتواصل والتقدم أيضاً، ويزيد من مخاطر انتكاس النمو.

ـــ لا يوجد طريق ملكي للإصلاح يمكن تطبيقه في كل الاقتصادات ولا يستطيع أي مكون من مكونات الإصـلاح بمفرده أن يحدد الطريق. لكل مكونات برنامج الإصـلاح تأثير وعلاقة إيجابية بالنمو ولكن ليس لأي منها تأثير طاغ يحدد الطريق. ومن الضـروري تنفيذ كل مكونات الإصـلاح، لان النمو يأتي نتيجة جهود كبيرة جداً يبذلها عدد كبير من الناس يقومون بالأعمال الصحيحة على مدى زمني طويل.

ـــ ضرورة التطوير المؤسسي لإنشاء إطار قانوني يلعب دوراً مهماً في عملية الإصلاح، وهذا يعني سيادة القانون، الانضباط، ضمان حقوق الملكية، والتي بدونها لن تسفر الإصلاحات الأخرى عن فوائد كبيرة. 158

. ضرورة توفر الإرادة السياسية في تنفيذ برنامج الإصلاح لأنها العامل الحاسم في تنفيذه.

---

(9) انظر، د. إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه، بحث مقدم إلى ندوة (السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي)، المعهد العربي للتخطيط الكويت من 20 – 22 شباط 1982، ص226.

158 – مجلة التمويل والتنمية، العدد الصادر في حزيران 1999 ص 15 .

إن مفهوم التكيف والتصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق، يضع مسألة التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أحد محاور (الإصلاح الاقتصادي) وإطلاق آلية السوق. وأكثر من ذلك نرى أن بعض الاقتصاديين ينادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحجيمه في الدور التقليدي للدولة فقط، ولكن الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة وخاصةً القابلة للنضوب والحيلولة دون تبديدها، وحماية البيئة من التلوث والتدمير، والمواءمة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية، والموائمة بين المصالح الوطنية والمصالح الأجنبية يتطلب عدم تحجيم دور الدولة لذلك فإن دور الدولة سوف يتحول ولا ينتفي. بل ربما يزيد هذا الدور عن ما كان عليه سابقاً.

إن تحقيق الاستقرار في السياسات المختلفة، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية والاستثمارية. تكاد تكون من معطيات السوق ذاته. وهذا لا يستطيع أحد أن يقوم به سوى الدولة. مما يعطيها مبرراً لتنامي دورها في النشاط الاقتصادي حتى في ظل اقتصاد السوق.

التعددية الاقتصادية هي المناخ المناسب والوعاء المؤسسي الأمثل للتنمية الشاملة في الدول العربية، ليسهم كل قطاع بدوره في عملية التنمية في إطار تقسيم للعمل يحدد دور كل قطاع بوضوح، ويوفر المناخ الضروري للتنافس الإيجابي فيما بين مؤسساتها، ويحقق التكامل والانسجام فيما بين مصالح كل منها مع الصالح العام، إنني لا أرفض فكرة الخصخصة، وإنما أرفض فكرة تحجيم القطاع العام ودور الدولة الإنمائي في الدول العربية وبخاصة في هذه المرحلة من تطورها، ومع زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي كشريك للقطاع العام وليس على حساب تحجيمه أو تصفيته، لأن التنمية الشاملة وأهدافها الطموحة تحتاج إلى تضافر جهود جميع قطاعات الملكية (العام، الخاص، المشترك والتعاوني). [15]

وتبدأ عملية معالجة الاختلالات الكلية في الاقتصادات العربية بتصحيح الاختلالات الحاصلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وإزالة العجز في الموازنة الحكومية، ففي أغلب البلدان العربية نجد أن أسعار الصرف تنطوي على نسبة كبيرة من المغالاة، كما أنها لا تتغير تبعاً للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني. وتعتبر المغالاة في أسعار الصرف المسؤول إلى حد كبير عن ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وهي في نفس الوقت تشجع على الاستيراد وتعرقل القدرة على التصدير. كما أن أسعار الفائدة في الدول العربية تتحدد عند مستويات منخفضة ولا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا معدلات التضخم. ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي في الواقع على أسعار فائدة حقيقية سلبية، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما يضعف الحافز على الادخار. ولاشك أن اجتماع أسعار الفائدة

---

[15] من المفيد هنا الاستفادة من تجربة سورية في موضوع التعددية الاقتصادية في سورية التي تسير بخطوات متوازنة منذ عام 1970 وبخاصة بعد عام 1985 وصدور قوانين تشجيع الاستثمار فيها.

الحقيقية السالبة مع المغالاة في أسعار الصرف هما المسؤول الحقيقي عن هروب رؤوس الأموال للخارج مما يزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات ويحرم البلدان المعنية من هذه الموارد النادرة. كما أن العجز في الموازنات الحكومية في البلدان العربية مسؤول عن الضغوط التضخمية المزمنة مما يشوه آلية الأسعار ويضعف القدرة التنافسية ويفرض عبأً ثقيلاً على أصحاب الدخول المنخفضة.

من السهل لأي بلد يقوم بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أن يجد نفسه في حلقة مفزعة بعد القيام بالخطوات الأولى للإصلاح الاقتصادي والتي تخلق فرصاً للبحث عن الربح بالطرق غير المشروعة وللفساد أيضاً. وبسرعة فائقة يرسخ أصحاب المصالح المكتسبة الذين استفادوا من هذه الفرص أنفسهم ويقاومون اتخاذ المزيد من خطوات الإصلاح، وبخاصة الدخول الحر للسوق، تعزيز المنافسة، العمل من اجل التحرير الكامل، إرساء سيادة القانون، فيظهر الاقتصاد السري الذي يقود إلى تقدم اقتصادي بطيء وانتكاس النمو وانهيار الاستقرار المالي.

الاستثمار وحدة لا يضمن النمو والانتعاش السريع لأي دولة، ولا يمكن إحداث النمو الاقتصادي السريع قسراً بزيادة الاستثمارات. فالاستثمارات اليوم تستغرق وقتاً حتى تنتج، ومن الطبيعي أن يتبع الزيادة في الاستثمارات زيادة في النمو ولكن بعد سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل. ويمكن للنمو المبكر والسريع أن يحدث نتيجة مكاسب الكفاءة الناتجة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المناسبة، التي تولد حوافز لدى أصحاب المشروعات لكي يزيدوا من إنتاجيتهم. طبعاً هذا لا يعني أن الاستثمار ليس مهماً، بل إن الاستثمار الجديد ضروري جداً في بعض القطاعات أو على مستوى الشركات، وبدون ذلك لا يتحقق النمو، وعندما يحدث الانتعاش يصبح من المهم توفير مستوى أعلى من الاستثمار حتى يتواصل النمو، فالاستثمار وحده لن يوفر النمو المتواصل ولكنه ضروري لتحقيق ذلك.

إن مفهوم التكيف والتصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق، يضع مسألة التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أحد محاور (الإصلاح الاقتصادي) وإطلاق آلية السوق. وأكثر من ذلك ترى أن بعض الاقتصاديين ينادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحجيمه في الدور التقليدي للدولة فقط، ولكن الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة وبخاصة القابلة للنضوب والحيلولة دون تبديدها، وحماية البيئة من التلوث والتدمير، والمواءمة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية، والموائمة بين المصالح الوطنية والمصالح الأجنبية يتطلب عدم تحجيم دور الدولة لذلك فإن دور الدولة سوف يتحول ولا ينتفي. بل ربما يزيد هذا الدور عن ما كان عليه سابقاً.

إن تحقيق الاستقرار في السياسات المختلفة، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية والاستثمارية. تكاد تكون من معطيات السوق ذاته. وهذا لا يستطيع أحد أن يقوم به سوى الدولة. مما يعطيها مبرراً لتنامي دورها في النشاط الاقتصادي حتى في ظل اقتصاد السوق.

التعددية الاقتصادية هي المناخ المناسب والوعاء المؤسسي الأمثل للتنمية الشاملة في الدول العربية، ليسهم كل قطاع بدوره في عملية التنمية في إطار تقسيم للعمل يحدد دور كل قطاع بوضوح، ويوفر المناخ الضروري للتنافس الإيجابي فيما بين مؤسساتها، ويحقق التكامل والانسجام فيما بين مصالح كل منها مع الصالح العام، إنني لا أرفض فكرة الخصخصة، وإنما أرفض فكرة تحجيم القطاع العام ودور الدولة الإنمائي في الدول العربية وبخاصة في هذه المرحلة من تطورها، ومع زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي كشريك للقطاع العام وليس على حساب تحجيمه أو تصفيته، لأن التنمية الشاملة وأهدافها الطموحة تحتاج إلى تضافر جهود جميع قطاعات الملكية (العام، الخاص، المشترك والتعاوني). [10]

وتبدأ عملية معالجة الاختلالات الكلية في الاقتصادات العربية بتصحيح الاختلالات الحاصلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وإزالة العجز في الموازنة الحكومية، ففي أغلب البلدان العربية نجد أن أسعار الصرف تنطوي على نسبة كبيرة من المغالاة، كما أنها لا تتغير تبعاً للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني. وتعتبر المغالاة في أسعار الصرف المسؤول إلى حد كبير عن ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وهي في نفس الوقت تشجع على الاستيراد وتعرقل القدرة على التصدير. كما أن أسعار الفائدة في الدول العربية تتحدد عند مستويات منخفضة ولا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا معدلات التضخم. ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي في الواقع على أسعار فائدة حقيقية سلبية، الأمر الذي يؤدي إلى الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما يضعف الحافز على الادخار. ولاشك أن اجتماع أسعار الفائدة الحقيقية السالبة مع المغالاة في أسعار الصرف هما المسؤول الحقيقي عن هروب رؤوس الأموال للخارج مما يزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات ويحرم البلدان المعنية من هذه الموارد النادرة. كما أن العجز في الموازنات الحكومية في البلدان العربية مسؤول عن الضغوط التضخمية المزمنة مما يشوه آلية الأسعار ويضعف القدرة التنافسية ويفرض عبئاً ثقيلاً على أصحاب الدخول المنخفضة.

---

[10] من المفيد هنا الاستفادة من تجربة سورية في موضوع التعددية الاقتصادية في سورية التي تسير بخطوات متوازنة منذ عام 1970 وبخاصة بعد عام 1985 وصدور قوانين تشجيع الاستثمار فيها.

الفصل التاسع

الأمن الغذائي العربي

الأمر عاجل جداً ولا يحتمل التأجيل، البحث في مســــألة الأمن الغذائي العربي، الأرقام تثير الفزع، والدول العربية تسير نحو مستقبل مخيف فيما يتعلق بندرة الغذاء وارتفاع أسعاره. لقد أخذت أسـعار المواد الغذائية في الدول العربية ومنذ منتصــف عام 2007 ترتفع بوتائر عالية جداً. كيف نواجه هذا الأمر بعد أن أصــبح عدد سـكان الوطن العربي أكثر من 318 مليون نسـمة؟. إن هذا الأمر يحتاج إلى وضـع سياسـة عربية شـاملة لزيادة الإنتاج الغذائي في الوطن العربي، تهدف إلى تجنب المجاعة التي تضــعها أمامنا الأرقام، وتحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج واســتهلاك الحبوب والزيوت واللحوم والألبان. [159]

أصـبحت مشـكلة الغذاء على رأس قائمة الموضـوعات والمشـاكل التي تعاني منها الدول النامية بصـــورة عامة، والدول العربية بصـــورة خاصـــة، كما أخذت هذه المســألة تحتل مكاناً بارزاً في الســياســات الاقتصــادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد ســواء. وتوجه الهيئات الدولية والإقليمية جزءاً كبيراً من جهودها لبحث تلك المشـكلة وتقديم المقترحات والحلول بشـأنها. ورغم هذا الاهتمام الكبير فإن الإنجازات الحقيقية في هذا الشـأن على الصـعيد الدولي تعد متواضـعة إلى حد كبير خاصة إذا ما قيست بحجم المشكلة وأبعادها المستقبلية. [160] أنه لمن المفيد إنذار الدول النامية والدول العربية وتحديد حجم المخاطر التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي.

تتجلى أزمة الغذاء في الدول العربية في النقص العام في المنتجات الغذائية الأمر الذي يؤدي إلى جوع الملايين من الناس، وانتشـار ظاهرة سـوء التغذية والمرض. يظل معدل ما يسـتهلكه الفرد الواحد من الأغذية في أكثر البلدان النامية أقل من الحد الأدنى الضــروري لكل فرد والذي يعادل . حســب تقديرات خبراء منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (فاو) – حوالي 2400 سـعرة حرارية باليوم. ويعاني 60% من سـكان البلدان النامية من الجوع الواضـح وغير الواضـح. ويموت نسـبياً بسـبب الجوع وسـوء التغذية ملايين الأشـخاص وخاصـةً الأطفال. (ويتحدد اكتمال

---

[159] – الغذاء هو عبارة عن مجموعة عناصر تغذية أساسية تشتمل على البروتينات والدهون والنشويات والمعادن والأملاح والفيتامينات. ويشكل تناول المواد الغذائية التي تحتوي هذه العناصر مع بعضـها البعض الغذاء السـليم للإنسان، كما يمثل استهلاكها بالكفاية المطلوبة والكيفية الملائمة أساس التغذية السليمة. و يجب أن يكون الغذاء خالياً من كافة أنواع الملوثات الكيمائية والبيئية. فالبيئة المحيطة بالغذاء تنتج أنواعا عديدة من العناصـر الملوثة التي قد تصـــل إلى الغذاء في مختلف مراحل تداوله. كالاســتعمال غير الرشــيد للمبيدات الكيمائية والأســمدة الكيمائية، واستخدام المواد الملونة ومواد الحفظ وغيرها.

[160] – حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1985، ص 23.

القيمة الغذائية للأطعمة بالمستوى الذي يؤمن أحسن صورة لقيام أعضاء الجسم بوظائفها ويسمح لها باستعادة نشاطها وقدراتها على العمل دون ما أضرار بالصحة).[161]

وتبدو أزمة الغذاء واضحة في الوطن العربي من خلال المؤشرات التالية:

1 . انخفاض ما يخص الفرد من سعرات حرارية في معظم الدول العربية دون المستوى العالمي. وتجدر الإشارة إلى تفاوت كمية السعرات التي يحصل عليها السكان من دولة لأخرى.

2 ـــــ اتساع الهوة بين واردات وصادرات الوطن العربي من السلع والمنتجات الغذائية وتزايد اعتماد الدول العربية على الاستيراد لتأمين ما تحتاج إليه.

3 ـــــ تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج الوطن العربي. وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي بين دولة وأخرى.

يقول باتريك سيل مع ظهور أزمة رغيف الخبز في بداية 2008 (من بين المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم أيضاً، أن العديد من دول العالم لا تتمتع بالأمن الغذائي، أي أنها غير قادرة على تغذية شعوبها، وتعتمد في ذلك اعتماداً كلياً على الواردات التي تدفع من أجلها أموالاً طائلة. فمصر على سبيل المثال تستورد 50 في المائة من القمح الذي تستهلكه، وتدفع قيمة وارداتها من هذه المادة الغذائية الأساسية، من عائداتها بالعملات الصعبة من قطاعي السياحة وقناة السويس، ومن صادراتها من السلع المختلفة. وقد أرغمت أزمة الأرز العالمية مصر على إصدار قرار بحظر تصدير الأرز لمدة 6 شهور، تبدأ في الأول من إبريل في محاولة لإبقاء أسعار الأرز المحلية عند مستوى منخفض).

توفر السلع والمنتجات الغذائية في معظم الأسواق العربية أو عدم توفرها، وإقبال الناس على شرائها أو عدم قدرتهم على الشراء، لا ينفي وجود الأزمة الغذائية، والتي تكمن في الاعتماد على الاستيراد لتوفير البضائع والمنتجات الغذائية. أن خطورة الأزمة الغذائية في الوطن العربي تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من المواد الغذائية. وبخاصة عندما لا يستطيع المستورد التحكم في أسعار المواد المستوردة، وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة أو أداة للضغط على البلاد لحملها على اتخاذ موقف معين.[162]

تتضمن مناقشة أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية عرضاً وتحليلاً لأهم مؤشرات الأمن الغذائي ومن بينها:

المحددات الرئيسية للمعروض من الغذاء في الدول العربية،

المتاح من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية،

---

[161] – ماركوف، مشكلة التغذية وسياسة الإمبريالية، دار التقدم، موسكو 1975 ص 18.

[162] – محمد علي الفرا، واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر والعدد الثاني 1987، ص 16.

حجم الإنتاج والميزان التجاري لكل منها،
إمكانات الحصول على الغذاء ومستويات الاستهلاك ،
معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ،
نصيب الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون.

ولا بد من مقارنة هذه المؤشرات على المستوى العام فيما بين الدول العربية وعلى المستوى العالمي.

ثورة التطلعات في الدول العربية:

يتطلع المواطن في جميع الدول العربية إلى التقدم الاقتصادي، لنفسه ولأسرته ولعشيرته، ولأمته . بل ويتوقع أن يتحقق التقدم فعلاً . لا أن يتطلع إليه فقط بل هو يعمل لأجل ذلك. فالبقال في اليمن ولبنان والموظف في تونس والكويت والفلاح في مصر والسودان والأردن، وعامل المصنع في سوريه والجزائر، وطالب الجامعة في المغرب وليبيا، ورجل الأعمال في السعودية والعراق والإمارات وقطر . كل هؤلاء يتطلعون إلى تحسين الحالة المعاشيه لهم ولأسرهم في السنوات التالية مباشرة، أما تحديد هذه التطلعات بالدقة فيختلف من دولة إلى دولة ــــ ولكن توقع التحسن الملموس في مستوى المعيشة ظاهرة عامة في كل الوطن العربي، بل في كل أنحاء العالم.

الجميع يطالبون بأن يحصلوا هذا العام ــــ وليس العام القادم ــــ على غذاء أوفر وأفيد للصحة، وخدمات تعليمية وطبية أفضل، ووسيلة نقل أجود، وحاسب الكتروني، وبعض السلع الكمالية. لقد تعرف الجميع على هذه الطلبات، واعتقدوا بأنهم يستطيعون الحصول عليها، فادخلوها في حساباتهم كطلبات ملحه ومستمرة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز عقدين من الزمن، وكان هذا كله يمثل (ثورة التطلعات) التي اكتسحت الدول العربية.

لقد كانت ثورة التطلعات أكثر حده في المناطق الحضرية، وذلك بسبب قوة العوامل الدافعة لها. بينما كانت في المناطق الريفية أقل حده، وذلك بسبب ضعف العوامل الدافعة أو انعدامها في الريف. كذلك فإن ثورة التطلعات أقوى ما تكون بين الشباب، أضعف ما تكون بين الكهول. ولهذا نجد أن تطلعات فئات المستهلكين المختلفة في الوطن العربي ليست كلها في مستوى واحد. حيث نرى أن تطلعات الشباب في المناطق الحضرية في الوطن العربي تصل إلى أعلى درجات الحماسة في الحصول على ثمار التقدم المادي.

وتراكمت تطلعات المواطنين في الدول العربية، نتيجة لتفاعل قوى عديدة، إلى نقطة جعلتهم يتوقعون تحسين مستوى المعيشة بشكل كبير خلال السنوات القليلة القادمة والواقع أن اقتصاديات أكثر الدول العربية تتقدم بدرجة جيدة، لكن مستوى الإنتاج فيها يبلغ من الضآلة حداً لا يمكنها من إنتاج كافة السلع التي يتطلع إليها سكانها خلال الحقبة التالية أو حتى خلال فترة طويلة نسبياً. حيث نلاحظ وجود هوة واسعة بين ما يتطلع إليه المواطن العادي في المدنية، وبين ما يستطيع

اقتصاد دولته أن ينتج خلال فترة زمنية محددة. وقد نتجت هذه الهوة (الفجوة) عن الثورة التي حدثت في تطلعات الجماهير في الوطن العربي.

كما تتطلع الجماهير إلى أن تجني لنفسها مكاسب مادية ملموسة في سنوات المستقبل القريب المباشر. لقد سمع الشباب بوسائل شتى أن من حقهم أن يأخذوا نصيبهم مما يوفره الإنتاج العلمي الحديث، كما أنهم يعلمون أن الخدمات والسلع الجديدة متوافرة وسريعة الانتشار في مختلف أنحاء العالم، وأن لهم أن يتوقعوا توافر تلك الخدمات والسلع في بلدانهم والحصول عليها خلال حياتهم.

هل تتمكن الحكومات العربية من توفير الغذاء الضروري لسلامة وصحة جميع مواطنيها؟ وهل يمكن تبرير العجز عن توفير الغذاء الضروري بالجهل أو بقسوة الطبيعية؟ ولتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي يلزم أن يتضاعف إنتاج الغذاء مرات ومرات. ويمكن بشيء من العلم والإرادة الراسخة والإدارة العلمية، توفير الغذاء لكافة لمواطنين. مع التأكيد أن العمل لتحقيق هذا الهدف على مستوى الوطن العربي ككل سوف يكون أكثر فائدة وتكاليف.

التصادم بين التطلعات والواقع في مجال الأمن الغذائي:

تظل مشكلة الغذاء بالنسبة للمواطن العربي أكثر حده وأكثر إلحاحاً من أية مشكلة أخرى، وهي تتطلب الحل السريع فالجوع وسوء التغذية لا يمكنهما الانتظار، لأن آثارهما المعرقلة لعملية التنمية آثار مباشرة وفوريه. فالمواطن العادي يتطلع إلى طعام أفضل ويحتاج إليه، ويطلب أن يتحرر من أنياب الجوع وسوء التغذية، لكن إمكانيات الإنتاج الحالية في كل دولة عربية على حده لا تسمح بتزايد الإنتاج الغذائي السريع الذي يلبي التطلعات.

تحققت خلال العقود الماضية مكاسب هامة بالنسبة للمتاح للفرد من الموارد الغذائية ومن المتوقع أن تحقق الدول العربية مكاسب أكبر خلال العقد القادم. لكن الموارد الغذائية لن تصل في كثير من الدول العربية إلى الحد الأدنى لتطلعات غالبية المواطنين واحتياجاتهم. وبذلك تبقى الهوة بين التطلعات والإنجازات في مجال الغذاء أضيق منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة. كما أن الوقت اللازم للقضاء على الجوع وسوء التغذية في معظم الدول العربية أقل كثيراً منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة.

إن المواطن العادي في الدولة العربية غير مستعد للانتظار 50 أو 100 سنه لكي يجني ثمار التنمية، بعد أن رأى كيف يعيش قرينه في البلدان المتقدمة، وقد قال له زعماؤه في بلاده والمنظمات السياسية الوطنية والقومية والعالمية أنه يجب ألا يقبل الفقر على أنه قدر مرسوم له. لذلك فإنه يصر ويتوقع أن يفلت من أغلال الفقر والجوع خلال فترة قصيرة نسبياً. وهو يطمح أن يبدأ حياة مثل حياة الفلاح أو عامل المصنع أو الموظف في أوروبا أو اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية. لكن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية لا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوثبة خلال الفترة الزمنية المحددة. وهكذا فإن تطلعات المواطن العادي تصطدم حالياً بالواقع الاقتصادي، ومن

المتوقع أن تكون الصـــدمة أكبر في المرحلة القادمة، مع اختلاف درجة الصـــدمة من بلد إلى آخر نتيجة للظروف الخاصـــة بكل بلد، ولكن من المتوقع أن تتضـــمن الفترة القادمة خيبة الأمل، وهبوط الروح المعنوية، بسـبب قيام نظام اقتصـادي عالمي جديد، يضـع في أولى أولوياته الاهتمام بالدول المتقدمة.

إن الإخفاق في تلبية تطلعات المواطنين بالنســبة لتحســين الغذاء وأســاليب التغذية في الأمد القريب سـيكون له أكبر الأثر في الروح المعنوية، وأكثر تأثيراً في الإخفاق في تلبية تطلعات الأفراد في الاســتهلاك غير الغذائي. وذلك لأن سـوء التغذية والجوع مؤلم، والأشـد إيلاما أن ترى أطفالك يعانون من الجوع أو نقص الغذاء، كما أن سوء التغذية والجوع يزيدان من استعداد الإنسان للإصابة بالأمراض المعدية، إضـافة إلى أن زيادة الإنتاج الغذائي بسـرعة أمر صـعب جداً، ذلك لأنه يلزمنا الكثير من الوقت للربط بين عناصــــر الإنتاج الغذائي في الزراعة بحيث تؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء.

إن زيادة الإنتاج الغذائي عملية معقدة وتتم ببطيء، لذلك فإن قطاع الزراعة والغذاء يمثل في الوطن العربي مشـكلة عنيدة قابله للانفجار في أي وقت، فالجوع وسـوء التغذية منتشـران في معظم الدول العربية إلى حد لا يمكن معه الشــك في خطورة الموقف، ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى أطعمه أفضل والتطلع إليها أصبح على درجة من الشمول والقوة بحيث أدى ذلك إلى زيادة المشكلة الغذائية حده وقابلية للانفجار.

تبقى مشـكلة تطلعات المواطنين هي التي تصـبغ وتؤثر في كل قرار سـياسـي واقتصـادي في الدول العربية. وهي التي تجعل التنمية الشاملة السريعة التزامات وطنيه وقومية، ولكنها أيضاً تؤدي أحياناً إلى اليأس والتشـاؤم بالنسـبة للمختصـين بعملية التنمية. وما هي قيمة القرارات السـياسـية والاقتصــادية المتعلقة بعملية التنمية، حينما يعترف الجميع بأنه لا يمكن تحقيق أي شـــيء يطابق تطلعات المواطن العادي، فمســتوى المعيشــة لا يمكن أن يكون بمســتوى التطلعات؟ وكيف يمكن الاقتناع بنجاح عملية التنمية إذا ظلت نتائج هذه التنمية عاجزة عن تحقيق وتلبية تطلعات المواطن العادي في الدول العربية؟

قدرة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي العربي أحد أهم المكونات الرئيسـة للأمن الاسـتراتيجي العربي. (إذ تتلخص مشــكلة الأمن الغذائي العربي في عدم الاطمئنان إلى اســتمرار توافر مواد وعناصــر الاســتهلاك الغذائي العربي، أو زيادتها بالكميات والمعدلات المطلوبة، وذلك بصـرف النظر عن افتقار مسـتوى التغذيـة الحـالي إلى بعض أنواع وكميـات الغذاء الضـــروريـة، كـالبروتينـات الحيوانيـة وغيرهـا من

الأغذية الوافية).[163]

تكمن خطورة الوضـــع الغذائي في الوطن العربي، حين نرى أن الدول العربية لا تســـتورد مواد غذائية يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الفواكه والخضراوات، وإنما تستورد مواد غذائية أساسية تدخل في صــلب الأمن الغذائي لسكانها. وتشـمل المواد التي تسـتوردها: القمح، اللحوم، الحليب ومشتقاته، وهي تشكل المواد الأساسية في نمو الإنسان، إضافة إلى استيراد السكر والزيوت والمواد الأخرى.

إذاً لا بد للدول العربية من إعادة النظر في خططها التنموية وإيلاء القطاع الزراعي الأهمية القصوى ومضاعفة الاستثمارات في هذا القطاع لكي تضمن أمنها الغذائي وتحقق الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الزراعية والغذائية، وخير وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي:[164]

1) ـــ توجيه رأس المال العربي للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية، وتحسين أنظمة الري والصرف، ومكننة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة، مما يحقق فوائد للدول العربية صـاحبة رأس المال ويؤمن تمويل المشـاريع الزراعية للبلدان العربية الفقيرة ويمتن التنسـيق الاقتصـادي والتكامل بين أقطار الدول العربية بالإضـافة إلى أن هذه المشـاريع تحقق مصـلحة كافة الأطراف.

2) الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية ووضـــع برامج علمية للاستفادة من مصـادر المياه وتنميتها أو استخدام المكننة في الزراعة والأسمدة ووسـائل المكافحة التي تزيد من الإنتاجية وتعطي محاصيل وفيرة.

3) رداً على التهديدات المستمرة من قبل الاحتكارات والكارتلات العالمية التي تتحكم في أسواق المنتجات الزراعية وخاصــة بما يتعلق بالأسـعار لا بد للدول العربية من التكتل والتنسـيق فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والقمح. وتجدر الإشارة إلى ضرورة تأمين مخزون استراتيجي من هذه السلع تحقيقاً لسياسة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

4) تطوير العمل العربي المشـــترك والمشـــاريع العربية المشـــتركة في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الزراعية بين الدول العربية، وتقديم كافة التســـهيلات والدراســـات بينها للاســـتفادة القصـوى في مجال تنمية المشـاريع الزراعية العربية، ويطالب اتحاد الغرف العربية بإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي. وقد ورد في المذكرة التي قدمها الاتحاد إلى مؤتمر القمة العربية:

تحتاج الدول العربية في الميدان الزراعي إلى برنامج متكامل يوفر لها الأمن الغذائي، انطلاقاً

163– د. إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985 ص 71.

164 – انظر مذكرة اتحاد الغرف العربية إلى مؤتمر القمة المنشـــورة في مجلة "الاقتصـــاد العربي" بيروت العدد /55/ عام 1981م.

من أن هناك مناطق واسـعة يمكن أن تنمى زراعياً بحيث تكفي كافة الدول العربية حالياً ولفترة طويلة في المسـتقبل. وهذا يطلب تأمين بنية أسـاسـية متكاملة للقطاع الزراعي، بدءا من تحسـين أنظمة الري والصـرف، إقامة المزارع وتصـميم شـبكات الطرق البرية وسـكك الحديد بين المناطق الزراعية والموانئ، تحسين النقل البحري، والنقل الجوي في ما يخص نقل اللحوم الطازجة أو المبردة وتوفير جميع مدخلات الإنتاج الزراعي، وتوفير وسائل التخزين للمنتجات الزراعية خاصة صوامع الغلال، التي بدونها لا يمكن تأمين حد أدنى من الاحتياطي للمواد الغذائية من الحبوب، وتوزيعها على مراكز في مختلف أنحاء الدول العربية. ولا بد من ردف هذه الجهود بإقامة سـلسـلة من الصناعات الغذائية لحفظ الإنتاج الغذائي وتحويله.

ولا بد من تكثيف العمل المشـترك في مجال الأمن الغذائي. ويتم تحقيق ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية وتوسـيع طاقات إنتاج المواد الغذائية لتحقيق الاسـتقلالية في إشـباع الحاجات الغذائية الأساسية للمواطن. كما لا بد من القضاء على الهدر والتبذير في مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع إضافة إلى ضرورة تحسين شروط التبادل التجاري للمواد الغذائية بين الدول العربية وبينها وبين العالم الخارجي على النحو الذي يحمي المسـتهلك ضـد التضـخم المتزايد في أسـعار المستوردات وعدم الانتظام في حجمها. [165]

العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي:

أنا مؤمن بأن الوطن العربي إقليم اقتصادي واحد ومن السـهل جداً تطوير المنطقة العربية مع وجود خطة تنمية عربية متكاملة شـاملة، في الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية من عجز غذائي كبير، يتصـاعد سـنة بعد أخرى، والذي ينشـأ معظمه من عجز في الإنتاج الزراعي، هذه لا تفتقر الدول العربية على الإطلاق إلى الموارد الطبيعية الكافية لإحداث دفعات قوية في الإنتاج، وهذا يشـمل طبعاً كافة الموارد الطبيعية من حيث الأراضـي الصـالحة للزراعة، أو الموارد المائية المتاحة، أو الثروة الحيوانية أو مسـاحة الجرف القاري للوطن العربي. كما يمتلك الوطن العربي ثروات بشـرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، لا بل قادرة على تحقيق فائض في المنتجات الغذائية الدول العربية وموارد مالية كبيرة تمكنها من تنفيذ البرامج الإنمائية الطموحة في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي.

يعد النمو السكاني من أهم العوامل التي تؤثر على الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه. فالزيادة السكانية تعنى زيادة نسبية في حجم الطلب مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية نتيجة محدودية الموارد الزراعية وندرتها، وثبات إنتاجية الوحدة من تلك الموارد، إضافة إلى أثر الزيادة

---

165 – انظر، إسـتراتيجية العمل الاقتصـادي العربي المشـترك ومنطلقاتها، أولويتها.. برامجها.. أهدافها آلياتها... جامعة الدول العربية، وثائق اقتصادية رقم (1)، تونس /1981/ ص 7و8.

السكانية في ارتفاع الأسعار. الأمر الذي يعني صعوبة الحصول على تلك السلع. تعد معدلات نمو السكان في الدول العربية من المعدلات العالية على المستوى العالمي حيث بلغ متوسط النمو السنوي للسكان في الوطن العربي خلال الفترة 1990–2000 حوالي 2.48% مقارنة بنحو 1.44% على المستوى العالمي خلال ذات الفترة.

من المتوقع أن يستمر العجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية، حتى مع ثبات نسب الاكتفاء الذاتي أو تحسنها، سيزداد الحجم المطلق للعجز، ومن المتوقع حدوث عجز رئيسي في الحبوب، وبخاصة القمح والسكر والزيوت النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية.

يبدو إن حل مشكلة الغذاء في الدول العربية والقضاء على الفجوة الغذائية لا يمكن أن يتحقق في ظل السياسات القطرية الحالية التي تتبعها معظم الدول العربية، بل يتطلب عملاً عربياً مشتركاً في مجال التنمية الزراعية وفي ظل سياسة عربية تنفذ على مستوى الوطن العربي. ويعتبر العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي سواء بالنسبة لزيادة إنتاج الغذاء أو توفير مستلزمات إنتاجه، يعتبر ضرورة حتمية لا بد منها لضمان توفير وتبادل الاحتياجات الغذائية، وتحقيق مخزون استراتيجي غذائي عربي، وهذا لا يتم إلا بوضع سياسة عربية لإنتاج الغذاء متناسقة ومترابطة مع السياسات القطرية العربية. [166]

(كما يعتبر القطاع الزراعي أحد المصادر الرئيسية لعرض الغذاء في الوطن العربي. وبطبيعة الحال يتأثر عرض الغذاء في الوطن العربي بالعديد من المحددات التي تؤثر على أداء القطاع الزراعي. فبجانب المحددات الفنية والاقتصادية التي تؤثر على هذا القطاع ، وعلى مقدرته على توفير الغذاء ، هناك المحددات الطبيعية التي تعتبر من أهم محددات عرض الغذاء في الوطن العربي نسبة لتأثيراتها المباشرة على أداء القطاع الزراعي. ومن أهم تلك المحددات المياه وحالة الجفاف، ومساحة الأراضي الزراعية المتاحة ، وقطيع الثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية. ومن ثم يستعرض هذا الباب تلك المحددات، إضافة إلى استعراض تطور المساحات المحصودة من مختلف المحاصيل الغذائية الرئيسية، والتغيير في حجم المخزونات العالمية من السلع الغذائية المختلفة).

(إن قضية الأمن الغذائي العربي ليست هي قضية تطوير الإنتاج الزراعي فحسب لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي " القومي/القطري " بل أيضاً وبالضرورة تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي العادي على المستوى الفردي. وهذا يقتضي بدوره طرح قضايا ترشيد أنماط الاستهلاك وتحسين نمط توزيع الدخول في المنطقة العربية، حيث يمرض البعض نتيجة سوء التغذية، بينما يعتل البعض الآخر نتيجة التخمة الناجمة عن نمط الاستهلاك الغذائي المفرط. فالطرح الشامل والناجز لإستراتيجية الأمن الغذائي العربي لا بد أن يشمل البعدين معا: البعد

[166] – انظر، مجلة الاقتصاد، دمشق، العدد 298، تشرين الثاني 1988 ص 110.

الإنتاجي، والبعد ألتوزيعي للمشكلة).[167]

تمثل الأراضـــي المتاحة للزراعة إحدى المحددات الطبيعية الرئيســية لعرض الغذاء في الوطن العربي، حيث يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً مباشراً بنوعية ومساحة الأراضي المنزرعة. وتتحصر معظم مســـاحة الوطن العربي في بيئات جافة تعتمد على الأمطار في ريها. وتعادل مســـاحة الأراضــي الزراعية في الوطن العربي نحو 0.48 من مساحة مثيلتها على المستوى العالمي. كما تتعرض الأراضــي الزراعية في الوطن العربي باســتمرار للعديد من مظاهر التدهور مثل تعرضــها للملوحة والتغدق والتصحر، مما يؤثر سلباً على قدرتها الإنتاجية. كما أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي لا تتم زراعتها بسبب شح الأمطار.

تعتمد زيادة الإنتاج الزراعي والغذاء المتوقعة في الدول العربية على زيادة موارد المياه واســتخدامها بشــكل فعال أكثر مع إقحام مســتلزمات الإنتاج أخرى كالأســمدة إضــافة إلى التكثيف المحصولي. لذا فإن زيادة كفاءة استخدام المياه في الأراضــي الزراعية في الدول العربية تمثل نقطة التركيز الأساسية للبحوث والدراسات العلمية.

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن عرض الغذاء يتأثر بأوضاع الثروة الحيوانية والسمكية ومصادر الغذاء الحيواني في الوطن العربي. وفي هذا الصـــدد تجدر الإشـــارة انه وبالرغم من أعداد الثروة الحيوانية الضـــخمة وتنوعها في الوطن العربي، فإن إنتاجها لا يفي بكامل الاحتياجات الغذائية من المنتجات الحيوانية. وتشكل واردات الوطن العربي من اللحوم الحمراء والألبان عبئاً ثقيلاً في موازين المدفوعات للعديد من الدول العربية ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية لتدني إنتاجية الوحدة الحيوانية من تلك المنتجات.

وتشــكل الثروة الســمكية مكوناً هاما في قاعدة الموارد العربية التي يمكن أن تســاهم في ســد الفجوة الغذائية من البروتين الحيواني، إذ أن موارد الثروة الســمكية في الوطن العربي تتيح مجالات أوسـع لزيادة حجم الإنتاج والفائض التصـديري الذي يحققه قطاع إنتاج الأسـماك، وبما يسـاهم في تعزيز مســـارات الأمن الغذائي وفي زيادة حصـــيلة النقد الأجنبي بالنســـبة للدول العربية المنتجة الرئيسية للأسماك.

يتم حالياً إنتاج الثروة الحيوانية في معظم الدول العربية بصـــورة متوســـعة جداً ويعتمد الإنتاج على الرعي في المناطق الأكثر جفافاً، في خلوات واسـعة تعرف بمناطق الرعي المشـاع. لذلك لا يمكن أن تتحقق زيادات كبيرة في الإنتاج الحيواني دون إحداث تغييرات جذرية في طريقة إدارة الإنتاج والتقنيات المستخدمة، وبخاصة ما يتعلق منها باتخاذ إجراءات وقائية واسعة ضد التأثيرات البيئية غير المواتية التي تتعرض لها قطعان الماشية.

---

[167]– د. إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985 ص 77.

(تولي الدول العربية اهتماما خاصا بتطوير بناء مخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية وبخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب والتي من أهمها محصول القمح. ووفقاً للسياسات المتبعة في الوطن العربي بشأن تلك المخزونات فإن الدول تسعى لتطوير الطاقات التخزينية وتخصص موارد مالية لشراء محاصيل الحبوب كالقمح والأرز والذرة الرفيعة والاحتفاظ بها ليتم توفيرها في أوقات الندرة. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي لحاجة الدولة لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وفي سنوات الوفرة يتم إحلال المخزون بمحصول الموسم الجديد من الإنتاج المحلي أو الاستيراد. وبجانب محاصيل الحبوب يشمل المخزون سلعاً أخرى تختلف بين الدول العربية، وتتضمن الزيوت النباتية والسكر والبطاطا والحليب وغيرها. وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار).

تبين الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى ندرتها أو توفرها، وهى بذلك تعتبر من المؤشرات التي تعكس أوضاع الأمن الغذائي فيما يتصل بما يطرأ على المعروض من السلع الغذائية وإمكانات الدول لتوفيرها. وبمقارنة أوضاع الحركة في حجم المخزون من محاصيل الحبوب على المستويين العربي والعالمي، يتبين أن التغير في حجم المخزون من تلك المحاصيل كان سالباً أحياناً وموجباً أحياناً أخرى على المستويين العالمي والعربي.

إن الاكتفاء الذاتي في الغذاء محدد كهدف في سياسة كافة الدول العربية، وسيكون هذا الهدف صعب المنال وربما مهمة متعذرة التنفيذ خلال السنوات الباقية من هذا القرن. لذا فإن اعتماد الدول العربية على استيراد الغذاء لمواطنيها سيستمر. بيد أن ذلك يمكن أن يكون قضية نسبية. يظل الاستثمار الكبير في مجال الزراعة ضرورياً، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الدول العربية التي تواجه تحديات هامة في تنظيم القطاع الزراعي تنظيماً يعني بمتطلبات الاقتصاد المتنامي، وسيكون الحل المناسب هو تحسين البنية التقنية والأحوال الاقتصادية للقطاع الزراعي، والصناعات الغذائية.

برامج الأمن الغذائي العربي:

مشكلة الأمن الغذائي العربي قضية عربية لا تتجزأ وتتطلب انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول العربية، وقيام صناعة عربية لمستلزمات الإنتاج والتصنيع الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة، ودفع كل ذلك بتيار من الاستثمارات عن طريق العمل العربي المشترك.

بناء على القرار رقم (4) الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورة انعقادها السابعة و العشرين في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة 2002 ، فقد تم تكليف الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تصور عن برنامج متكامل لتحقيق الأمن

الغذائي على المستويين القطري والقومي استنادا إلى الأوضاع الزراعية في الدول العربية، بعدها قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة المنظمة وعضوية كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة و البنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، حيث تم إعداد تقرير حول التنمية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تهدف استراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي العربي المعتمدة على اعتبارات منبثقة من الإستراتيجية العامة إلى: [168]

- تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تخفيف حدة العجز الغذائي.
- زيادة الفائض في بعض المنتجات الغذائية لتصديرها.
- تحسن الأوضاع الغذائية للمواطن في الوطن العربي.

هل تستطيع الدول العربية المختلفة وبعدد سكانها الذي يزيد عن 300 مليون نسمة وزيادة قدراتهم المالية ومستوياتهم الثقافية والتي تنعكس على أنماطهم الغذائية، أن تصل إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الزراعية الرئيسية؟ الجواب نعم. لكي تستطيع الدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والزيوت والسكر والإنتاج الحيواني والدواجني يلزمها استثمارات كبيرة في ظل برامج الأمن الغذائي المقترحة وذلك أخذاً في الاعتبار النتائج التي اتضحت من دراسة الإمكانيات الحالية والمستقبلية من الموارد الأرضية والمائية التي يمكن أن تستغل على امتداد المنطقة العربية.

وتتكون برامج الأمن الغذائي العربي من ستة برامج رئيسية وهي: برنامج الحبوب، برنامج محاصيل البذور الزيتية، برنامج إنتاج السكر، برنامج الإنتاج الحيواني والداجن، برنامج الإنتاج السمكي، برنامج المخزون الإستراتيجي القومي.

وتقسم هذه البرامج إلى مشروعات لها صفة التخصيص وتضم 145 مشروعاً موزعة على ثلاثة عشرة دولة عربية. ويتم تنفيذ مثل هذه المشاريع في مختلف الدول العربية. ومشروعات لها صفة التعميم التي يتم تنفيذها في أكثر من دولة عربية. ويشمل نشاطها عدداً من الدول. ويبلغ عدد هذه المشاريع (المشروعات المشتركة بين الدول العربية) ثمانية مشروعات منها أربعة مشاريع للإنتاج السمكي وثلاثة مشروعات للإنتاج الحيواني ومشروع للمخزون الغذائي الاستراتيجي القومي. ويجب أن تركز برامج الأمن الغذائي والبرامج الزراعية في الوطن العربي على النواحي التالية:

[168] – انظر، د. مصطفى العبد الله، عرض كتاب د. حسن فهمي جمعة، مجلة الاقتصاد، العدد 298، دمشق تشرين ثاني 1988، ص 110.

- قيام الحكومات بدور يتناسب مع الأهمية الحيوية لقطاع الزراعة وتوفير البنى التحتية والمرافق ووضع وتنفيذ السياسات الزراعية المناسبة.
- إنشاء هيئة عربية لتتبع التنمية الزراعية وأوضاع أسواق الغذاء العالمية.
- ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.
- توفير المعلومات عن أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي وبخاصة من خلال شبكة المعلومات وشبكة الانترنيت.
- إيلاء التدريب والتأهيل والتعليم الزراعي الاهتمام اللازم وبخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق.
- الترويج للمشاريع الزراعية العربية المشتركة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وتأمين الغذاء في الوطن العربي.
- تطوير وتفعيل دور مراكز البحث العلمي العربية في مجال الزراعة وتعزيز التعاون فيما بينها.
- زيادة التعاون والتنسيق والتواصل فيما بين المؤسسات الزراعية العربية فيما بينها والتواصل مع المراكز والمؤسسات الإقليمية والدولية.

ولا بد من تكثيف العمل المشترك في مجال الأمن الغذائي. ويتم تحقيق ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية وتوسيع طاقات إنتاج المواد الغذائية لتحقيق الاستقلالية في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية للمواطن. كما لا بد من القضاء على الهدر والتبذير في مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع إضافة إلى ضرورة تحسين شروط التبادل التجاري للمواد الغذائية بين الدول العربية وبينها وبين العالم الخارجي على النحو الذي يحمي المستهلك ضد التضخم المتزايد في أسعار المستوردات وعدم الانتظام في حجمها. [169]

[169] – انظر، إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنطلقاتها، أولويتها.. برامجها.. أهدافها آلياتها... جامعة الدول العربية، وثائق اقتصادية رقم (1)، تونس /1981/ ص 7و8.

الأرقام القياسية للسكان وقيمة الإنتاج الزراعي

في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2000 –2001

السنوات	السكان		الإنتاج الزراعي	
	الوطن العربي	العالم	الوطن العربي	العالم
1990	100	100	100	100
1991	103	102	112	101
1992	106	104	130	104
1993	108	106	127	104
1994	110	107	133	107
1995	111	108	134	109
1996	113	110	146	114
1997	116	111	148	117
1998	119	112	160	118
1999	125	114	158	122
2000	127	115	155	123
2001	131	117	155	124
2002*	133	119	157	126

تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (22)، 2002.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للإنتاج ، المجلد (55)، 2001.

متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2000 –2001

المصدر	المكون الغذائي	2000	2001	معدل التغير بين عامي (%) 2001-2000	نسبة المكون عام 2001(%)	
					النباتي	الحيواني
الوطن العربي جملة	سعرات	2894.53	2913.73	0.66	86.65	13.35
	بروتين	79.83	80.60	0.97	67.94	32.06
	دهون	81.37	81.15	0.27-	67.66	32.34
نباتي	سعرات	2499.07	2524.73	1.03	100.00	
	بروتين	53.78	54.76	1.82	100.00	
	دهون	54.58	54.91	0.60	100.00	
حيواني	سعرات	395.47	389.00	1.64-		100.00
	بروتين	26.05	25.84	0.79-		100.00
	دهون	26.79	26.24	2.04-		100.00
العالم جملة	سعرات	2804.00	2807.00	0.11	83.61	16.39
	بروتين	75.70	76.00	0.40	63.03	36.97
	دهون	76.30	76.30	0.00	55.31	44.69
نباتي	سعرات	2344.00	2347.00	0.13	100.00	
	بروتين	47.50	47.90	0.84	100.00	
	دهون	42.20	42.20	0.00	100.00	
حيواني	سعرات	460.00	460.00	0.00		100.00
	بروتين	28.20	28.10	0.35-		100.00
	دهون	34.10	34.10	0.00		100.00

* كميات البروتين والدهون بالجرام في اليوم.

المصدر: FAO, Food Balance Sheets 2003.

الأرقام القياسية لنمو الإنتاج الزراعي والسكان

في الوطن العربي والعالم خلال عامي 2000 –2001

الوطن العربي

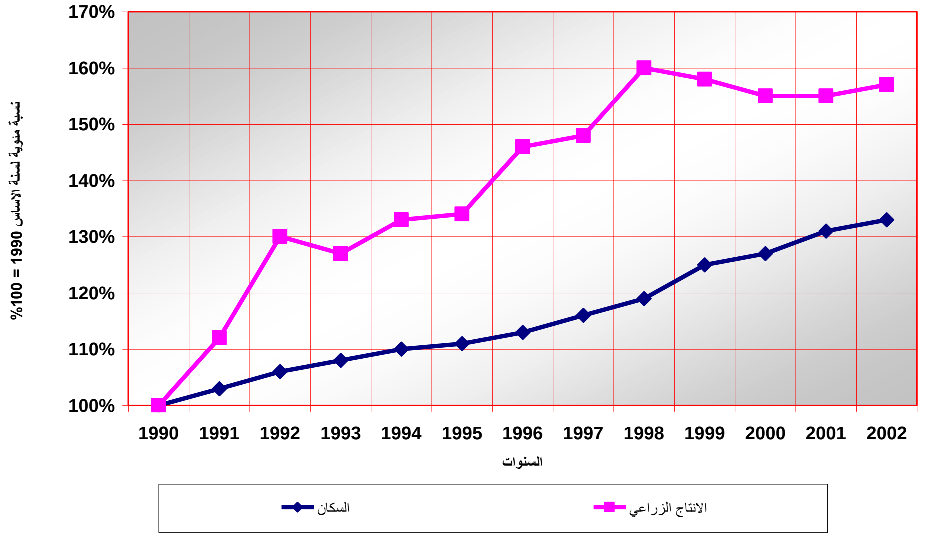

العالم

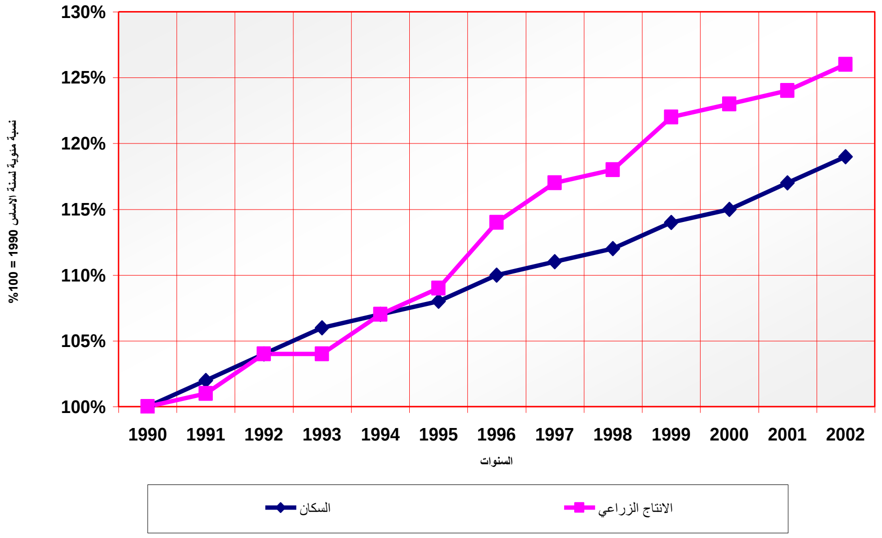

المتاح للاستهلاك ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية على المستويين العربي والعالمي عامي 2001 – 2002

المجموعة السلعية	المتاح للإستهلاك (ألف طن)				نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك (كجم/ للفرد)			
	الوطن العربي 2001	الوطن العربي 2002 *	العالم	نسبة الوطن العربي للعالم عام 2001 (%)	الوطن العربي 2001	الوطن العربي 2002*	العالم	نسبة الوطن العربي للعالم عام 2001 (%)
مجموعة السلع منخفضة الاكتفاء الذاتي:								
الحبوب	86049	85133	1904116	4.5	296.5	288.1	310.4	95.5
السكر	6922	68994	122729	5.6	23.9	23.33	20.0	119.5
الزيوت النباتية	3895	3675	78748	4.9	13.4	12.44	12.8	104.7
مجموعة السلع متوسطة الاكتفاء الذاتي:								
البقوليات	2142	2244	53778	4.0	7.4	7.6	8.8	84.1
الألبان	27892	28924	582783	4.8	96.1	97.9	95.0	101.2
اللحوم الحمرا	3935	4049	71070	5.5	13.6	13.7	11.6	117.2
مجموعة السلع مرتفعة الاكتفاء الذاتي:								
البطاطس	6503	7342	314684	2.1	22.4	24.8	51.3	43.7
الفاكهة	25545	27869	471386	5.4	88.0	94.3	76.8	114.6
الخضر	34938	44443	774332	4.5	120.4	150.4	126.2	95.4
الأسماك	3282	3153	120015	2.7	11.3	11.0	19.6	57.7

* * تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: حسبت من: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (22) ، 2002. – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية، الإحصاءات الزراعية.

الفصل العاشر

التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية

انطلاقاً مما يمثله مشروع الشرق الأوسط الكبير وما تمثله التسوية بالنسبة إلى المشروع الصهيوني في فلسطين من جهة مقابل أوضاع العرب الاقتصادية والسياسية الحالية من جهة ثانية، والجهتان موضوعتان في سياق النظام العالمي الجديد في جانبه الاقتصادي المتطرف في ليبراليته، يبدو لنا أن السيطرة الاقتصادية للدول الكبرى من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير واحتلال العراق والسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة هي الوجه الآخر للتسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي وإعادة رسم خريطة المنطقة العربية كيفما كانت هذه التسوية، عادلة أم مجحفة. لكن ذلك لا يعني أبداً أن النظام الإقليمي الاقتصادي الجديد الذي يسعى مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة صياغته على النحو الذي ذكرنا هو قدر محتم أمام العرب لا مفر لهم منه.

بدأت معظم الاقتصادات العربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين مرحلة جديدة تسمى مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وقطعت شوطاً كبيراً في الاتجاه نحو إقامة اقتصادات تستند إلى آلية " اقتصاد السوق". وقد رافق هذا التحول تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وتزايد عدد الأغنياء وعدد الفقراء، وازداد الأغنياء غناً والفقراء فقراً. وقد حاولت معظم الدول العربية الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برامج التثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، الذي كان هدفه الحد من النتائج المذكورة في البلدان العربية، لذلك ظلت التحديات كبيرة جداً كما توضحها المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية. ماذا تحقق من تقدم؟ ما هي أهم التحديات التي تواجه الدول العربية؟

1 – تحدي السكان: مازال معدل النمو السكاني في الدول العربية عالي حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ما بين 410 و 459 مليوناً في عام 2020، ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين وتقل فيه نسبة الأطفال. وبقدر ما تطرح السمات السكانية الجديدة تحديات متعددة بقدر ما توفر في الوقت نفسه فرصا كثيرة. فحجم السكان والنمو السكاني والتوزيع العمري، يمكن أن تكون نعمة أو نقمة ديمغرافية، وسيحسم أي السبيلين ستنتهج، قدرة البلدان العربية على بناء القدرات البشرية وإفلاحها في استخدامها لتلبية تطلعات الشعب لحياة كريمة. والسكان في الدول العربية أصغر سنا من المتوسط من سكان العالم بأسره. وتشكل الهجرة داخل البلدان العربية ومنها وإليها مظهراً ديموغرافياً هاماً، إضافة إلى التحضر، حيث نجد أن نصف عدد السكان يعيش اليوم في المدن بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام 1950.

شكل 1

التوزيع العمري لسكان العالم العربي مقارنة ببلدان أخرى والعالم

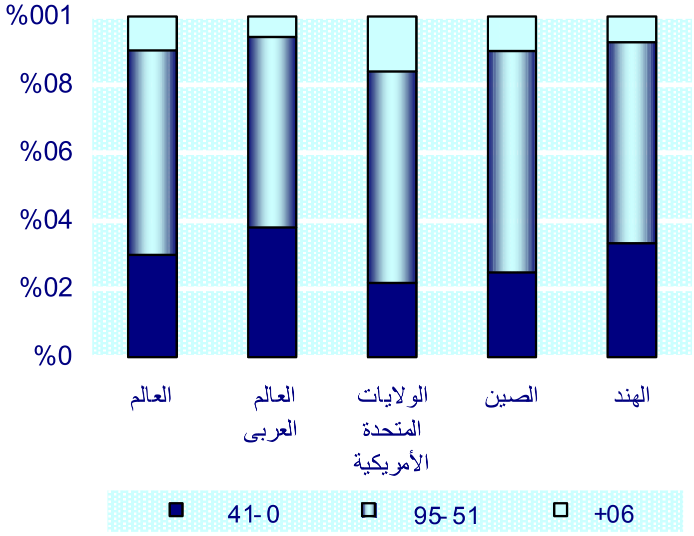

ونلاحظ أن عدد الأطفال والشـــباب في الدول العربية أكبر من أية منطقة أخرى في العالم. فمعدل العمر الســكاني أقل بكثير من المعدل العالمي، حيث نجد أن (38 %) من الســكان تحت سن الرابعة عشر.

2 – **البطالة وتحدي التشــغيل الكامل:** تعد البطالة من أخطر المشــكلات التي تواجه الدول العربية، حيث تعاني من أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام 2004، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و 20%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2003، أن متوســط نســبة البطالة في العالم وصــل إلى 6.2%، بينما بلغت النســبة في العالم العربي في العام نفســه 12.2%. وتتزايد سنويا بمعدل 3%. ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل في البلاد العربية عام 2010 إلى حوالي 25 مليون شــخص. وما يجعل هذه القضــية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين. [170]

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بــ"الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصــــادات العربية ضـــخ نحو 70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا، حتى تتمكن من التغلب على هذه المشــكلة الخطيرة، ويتم اســتيعاب الداخلين الجدد في ســوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين .

---

[170] – البطالة في العالم العربي.. أسباب وتحديات، إعداد : أحمد الليثي.

لذلك يتوجب على صـنـاع القرار في الدول العربية، التخطيط لتوفير ما بين 80 و 100 مليون فرصـة عمل حتى العام 2020، حيث يبلغ حجم القوى العاملة في الدول العربية حاليا 120 مليون نسمة، يُضاف إليها كل عام ثلاثة ملايين و400 ألف عامل من الداخلين حديثاً إلى سوق العمل.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصـنة ضـد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية ـــ أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين– نحو 15%، وفي سلطنة عُمان 17.2%، وفي قطر 11.6%. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيرا. [171]

هناك حاجة ماسـة للتصـدي لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضـد المرأة في سـوق العمل بما في ذلك فروقات الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يسـتند إلى إزالة الفروقات ما بين الذكر والأنثى في نظم التعليم والتدريب. ويتعين توفير قدرات مؤسـسـية وإنسـانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، حيث أن نسبة الأسر الفقيرة التي تسـتطيع حاليا الحصـول على الخدمات المالية لا يتجاوز 2%. وينبغي أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل. وفوق ذلك، يجب توسيع شبكة الضمان والأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق عليها من 2،0% إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

3 – تحدي التنمية الإنسانية – التنمية الإنسانية في الدول العربية لا ترقى لمستوى غناها:

تتوافر للدول العربية قاعدة اقتصـادية متينة لتحسـين التنمية الإنسـانية. فالمردود لكل فرد أعلى منه في معظم المناطق النامية. وفي حين يتفوق العرب على أفريقيا جنوب الصـحراء وجنوب آسـيا في التنمية الإنسـانية، ما زالوا أقل من أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وشـرق آسـيا في مقياس التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي.

---

[171] – "المنتدى الاستراتيجي العربي" الذي عقد في دبي في ديسمبر 2004.

شكل 2

موقع البلدان العربية من مناطق العالم النامي على مؤشرات التنمية البشرية، 1998

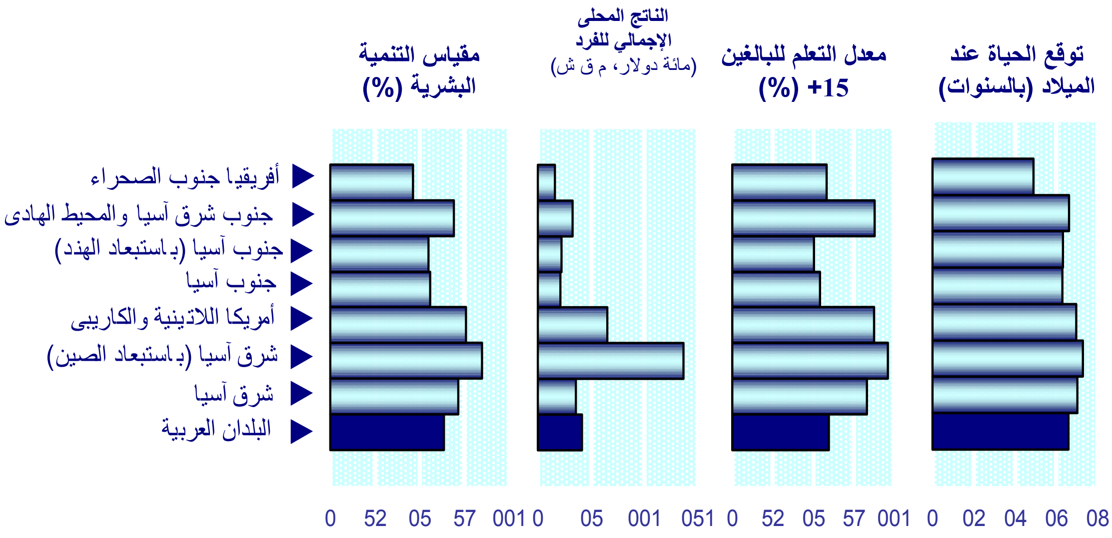

والمعروف أن الدول العربية الغنية تدين بثرائها للنفط، إن النفط هو نعمة ونقمة في الآن ذاته. حيث لا يعاد استثمار عوائد النفط بشكل دائم ومنتج في هذه البلدان أو في المنطقة العربية. لذلك نجد أن النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية غير النفطية التي تملك اقتصاداً أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط، كمصر أو سورية مثلاً، قد نمت أسرع نسبياً خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع الدول النفطية. والحقيقة أن الفكرة الشائعة عن ثراء المنطقة العربية، بسبب الثروة النفطية العربية، خاطئة.

هناك اختلافات كبيرة بين الدول العربية في مستوى التنمية البشرية، حيث حصلت الكويت على أعلى معدل بين الدول العربية في مقياس التنمية البشرية العالمي وهو أقل بقليل من كندا التي كان ترتيبها في قمة المؤشر مراراً. في حين نجد أن جيبوتي التي حصلت على أدنى علامات ليست أفضل من سيراليون التي حصلت على أقل قيمة بين بلدان العالم حسب مقياس التنمية البشرية.

شكل 3 قيم مقياس التنمية البشرية، البلدان العربية، 1998

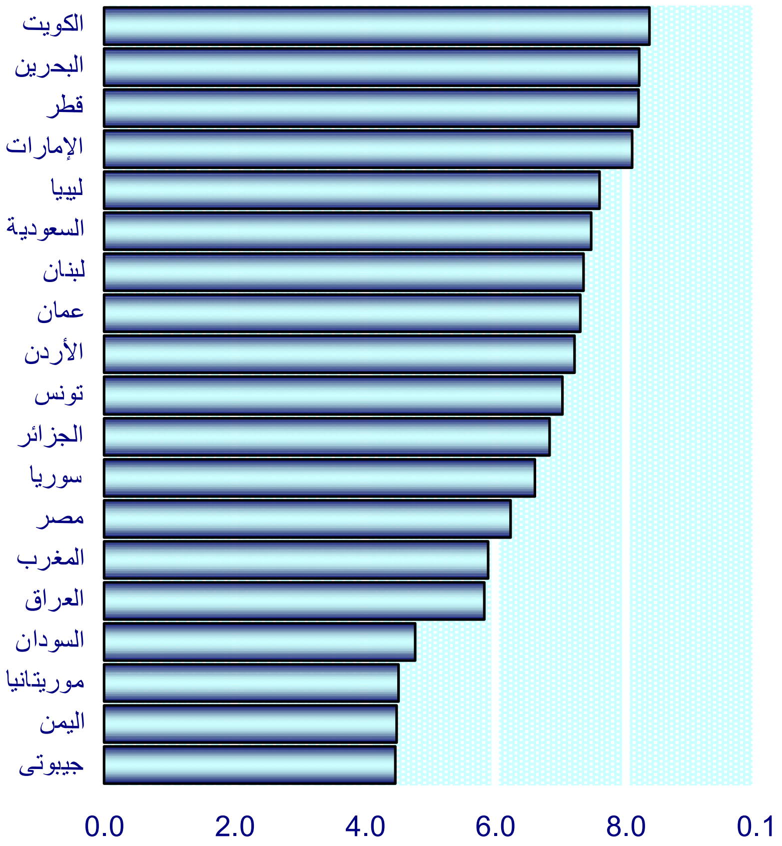

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2000)

حققت الدول العربية تقدم بين في إرســاء قواعد متينة في قطاعات الصــحة والســكن والتعليم. ويشــهد على ذلك ما أنجزته في مجال الحد من الوفيات والتوســع الكمي الضــخم في التعليم. فقد ارتفع مثلا، معدل توقع الحياة عند الميلاد بنحو 15 عاماً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وانخفض معدل وفيات الأطفال بنحو الثلثين. لكن الأمر الذي يدعو للتفاؤل أن النمو في المنطقة العربية قد نزع إلى محاباة الفقراء، حيث أن مســـتويات الفقر المدقع في المنطقة العربية (المعرف بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم) الأقل بين جميع مجموعات الدول النامية. [172]

4 – تحدي نقص المعرفة في الدول العربية: بالإضافة للنقص في القدرات الذي تسببه نواقص النظام التعليمي هناك ثغرات خطيرة في المعرفة على صعيد الدول العربية ككل أهمها:

شكلت النفقات العلمية عام 1996 نسبة 14،0% فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع 26،1% لكوبا و9،2% لليابان في عام 1995. كما نجد أن الاســـتثمار في البحث والتطوير أقل من ســبع المعدل العالمي. إن اســتخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في

[172] – تقرير للتنمية الإنسانية العربية 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

العالم، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت 0،6%، ويملك 1،2% فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً.

لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين الدول العربية والعالم المتقدم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيرا إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكانا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة. وما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وسيؤدي قلة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.[173]

شكل 5 مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية ومناطق أخرى من العالم النامي

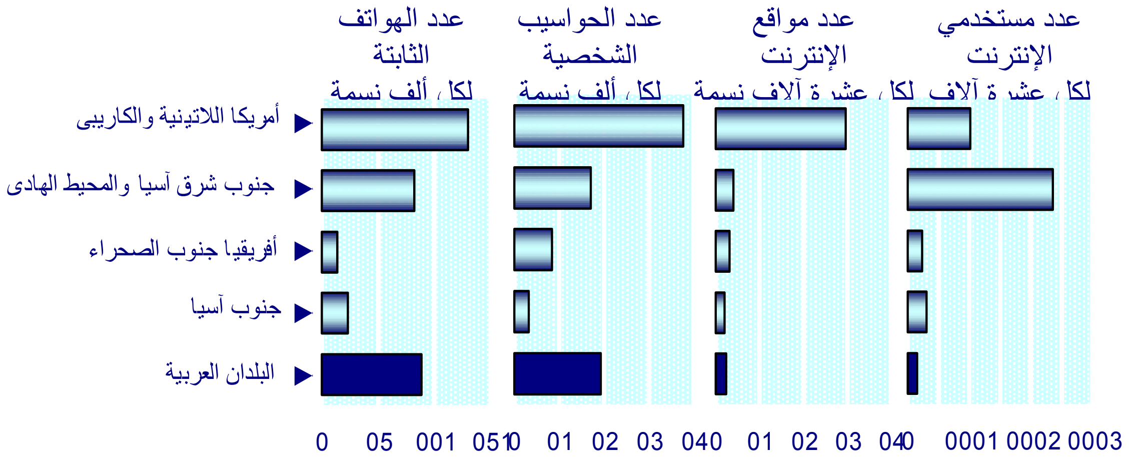

المصدر: (البنك الدولي، بالإنجليزية، 2001)

يتوجب على الحكومات النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات على الأقل، وتوسعة نطاق التعليم بعد الأساسي باطراد. واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة وإلى دعم التعلم الذاتي وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم

---

173 – المصدر السابق.

والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية. كما يشير التقرير إلى وجود فرصة أخرى للعرب للتعاون في مجال التعليم، خاصة في مجالات التعليم العالي، وتطوير المناهج، وتطوير المقررات وتدريب المعلم وهي مجالات يوطد التعاون فيها جميعا وحدة اللغة العربية المشتركة. ويكمن محرك التغيير في تطوير نسق للحوافز المجتمعية يدعم التجديد والإبداع ويوفر الحوافز لمن يتبنون التطوير ويكافئ المبدعين والعلماء ويوفر لهم فرصاً حقيقية للربح المادي والتميز في المكانة الاجتماعية.

ويبدأ الاستثمار في المعرفة بوضع برنامج واضح للاستثمار في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير. ولا بد من زيادة حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من مستواها المتواضع والذي يقل عن 0،5% لتصبح 2% في نهاية العقد الحالي. وتستطيع المنطقة أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال التركيز في مجال البحث والتطوير على الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وكذلك المتعلقة على سبيل المثال بندرة المياه والنفط والصحة والمواصفات والمقاييس. كما يجب على الحكومات والمؤسسات أن تستقطب خبرات مليون عربي مؤهل يعملون في الدول الصناعية.

شكل 6

عدد طلبة التعليم العالي لكل مائة ألف من السكان،

البلدان العربية ومناطق مختارة من العالم، 1980–1995

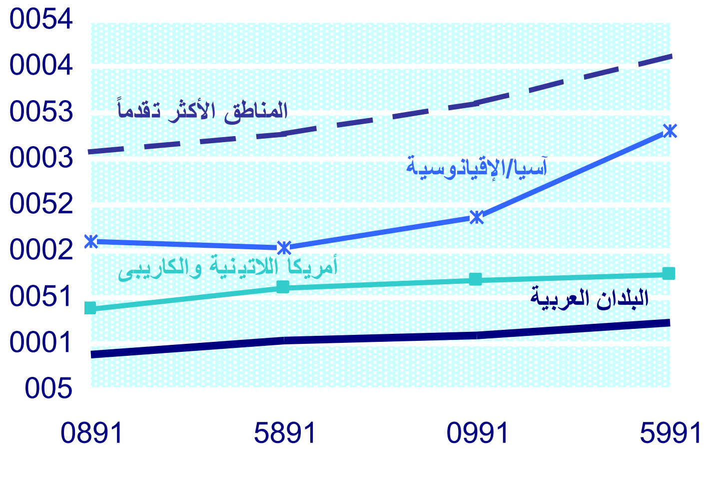

المصدر: (اليونسكو، بالإنجليزية، 1996، 1998أ)

وتستطيع الدول العربية البناء على التجارب الناجحة في بعض البلدان وخاصةً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدينة دبي للإنترنت والقرية الذكية في مصر، لنشر تقانات المعلومات والاتصالات، إضافة إلى أنه يجب إعادة هيكلة قطاع الاتصالات بحيث يضمن تخفيف القيود ويفتح المجال أمام المنافسة لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

5 – تحدي النمو الاقتصادي السريع: يرتبط تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل وسريع بشكل وثيق بكل من آلية وأهداف التنمية الإنســـانية. فتحقيق نســـب نمو اقتصـــادي مرتفعة هو شـــرط ضـــروري، ولكنه ليس كافيا لمواجهة تحدي التشـغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشـرية ولمكافحة الفقر. إن إنعاش الاقتصـادات العربية يتطلب منهجا متعدد الأبعاد ويعتمد بشكل كبير على ترسيخ التنمية الإنسانية.

شكل 7

معدل النمو السنوي في الناتج المحلى الإجمالي وسعر النفط (أسعار 1995)، العالم العربي، 1976–1998

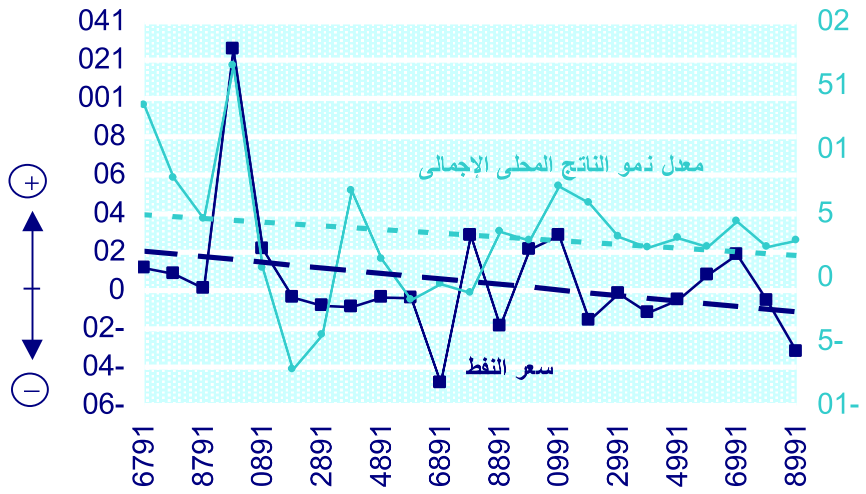

من الضروري تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة وبيئة ضبط حميد، إضـــــافة إلى ذلك يتعين بخلق ظروف تمكن من العمل المشـــــترك بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير بحيث يتم التركيز على مجالات البحث والتطوير التقاني كثيفة المهارات البشـــرية عوضـــا عن تلك كثيفة رأس المال، وخاصـــةً في مجال العلوم المعلوماتية مثل التقانة والرياضـــيات والفيزياء والنظريات الاقتصـــادية. أما الحكومات، فيجب أن تتخلى عن معظم النشـــاطات الإنتاجية بينما تقوم على تقوية دورها التنظيمي لضـــمان الانفتاح والتنافس. ويجب أن يكون الهدف تشجيع التنافس ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل عالميا.

إن شـرعية الدول ومؤسـساتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على حشـد الموارد في الحرب ضـد الفقر. ويقتضي ذلك اعتماد نهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسي من محاور خطط التنمية الاقتصادية. فالتنمية الإنسانية هي عنصر حيوي لنجاح المنطقة في تحقيق الانتعاش الاقتصــادي وأن أولوية هذه السـياسـة في الأقطار العربية يتجسـد في خلق حلقة حميدة بين النمو والتنمية حيث يؤول النمو الاقتصادي إلى تقوية التنمية الإنسانية وتؤول هي بدورها إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

وفي نفس الوقت، هناك خطوات يجب اتخاذها لتحقيق النمو دون المســاس بالبيئة والعمل على حمايتها وإعادة إحيائها حسب رأي وزراء البيئة العرب في شباط 2001 – اتفاق أبو ظبي.

6 – تحدي انخفاض الإنتاجية في الدول العربية: فإنتاجية العامل العربي ما زالت متدنية وتتجه نحو الانخفاض ومن أهم المؤشرات على ذلك:

- انخفاض معدل نمو دخل الفرد في الدول العربية.
- انخفاض إنتاجية عناصــر الإنتاج في الوقت الذي تســارعت فيه في مناطق أخرى في العالم، والفجوة آخذة في الاتساع.
- انخفاض إنتاجية العامل الصـــناعي العربي من إنتاجية مثيله في أمريكا الشـــمالية ولا زالت تتدنى.
- تدهور في الأجور الحقيقية، الذي فاقم بدوره من الفقر.

إن استخدام المعايير الكمية والنوعية يوضح لنا أن الدول العربية لم تنم بالسرعة التي نمت فيها المناطق النامية الأخرى. فحين ننظر بعيون التنمية الإنسانية، ستبدو لنا مشاهد التنمية الإنسانية في البلدان العربية وقد اكتنفتها عوامل إضعاف تحتاج إلى إملاء النظر وإجراء العمل.

لقد كانت إنجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشـــرية، خلال العقد الأخير، أقل من المتوسـط العالمي. غير أن إنجازات الدول العربية على صـعيد مؤشـرات الدخل كانت أفضـل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى.

شكل 8 الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للفرد، في العالم العربي ومناطق مختارة،1975 – 1998

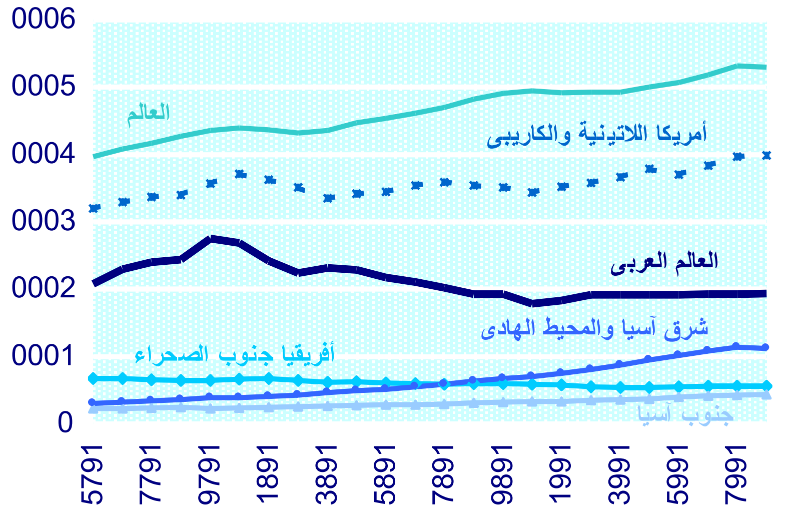

ومازالت معظم الدول العربية تعتمد بشكل كبير على النفط الذي يشكل 70% من الصادرات.

7 – تحدي التبعية الاقتصـــادية في الدول العربية: التبعية حالة تاريخية محددة، تظهر بين بلدان متباينة نوعياً أو غير متكافئة على مســتوى التطور التاريخي العام، وترتســم على صـــورة

علاقات غير متوازنة تؤلف آليات أساسية لاستغلال البلدان التابعة، وأما السبب العام للتبعية، فهو التطور التاريخي اللامتكافىء القائم بين البلدان النامية – التابعة والبلدان الأكثر تقدماً – المتبوعة، حيث ترتبط هاتان المجموعتان من الدول فيما بينها بشبكة من العلاقات على المستوى العالمي. وبحكم المنطق الجدلي للواقع الاجتماعي، فإن كل شكل من أشكال التبعية يرتبط بدوره بأشكال فرعية متعددة أخرى، كل منها هو، بآن معاً، سبب لغيره ونتيجة له.[174]

ومن أهم أشكال أو مظاهر التبعية الاقتصادية:

أ – **التبعية الغذائية:** هذه التبعية هي أخطر أشكال التبعية الاقتصادية، لأن الغذاء هو من الحاجات المادية الضرورية لحياة الكائنات الحية كافة، وفي طليعتها الإنسان، ولأنها خطيرة على هذا النحو، فهي من أهم أسباب الأشكال الأخرى للتبعية الاقتصادية وللتبعية بشكل عام.

وبما أن قطاع الزراعة هو المصدر الأول للمواد الأولية الضرورية لضمان الغذاء الإنساني المناسب، فقد قاد إهمال هذا القطاع في معظم تجارب التنمية في الدول العربية إلى عجزه عن توفير هذه المواد وضمان الغذاء، ولسوف تتفاقم الفجوة الغذائية في البلدان العربية طالما بقي هذا النمط من التنمية التابعة والمشوهة.

إن عامل النمو السكاني المرتفع والاستهلاك الفوضوي يؤدي دوراً خطيراً في نشوء التبعية الغذائية وتفاقمها، ففي الوقت الذي ينمو فيه معدل إنتاج الغذاء في الدول العربية بنسبة /2%/ سنوياً، فإن معدل النمو السكاني يصل إلى حوالي /3%/ سنوياً. وتحتل السلع الغذائية المرتبة الأولى بين السلع التي تستوردها الدول العربية.[175]

إن مظاهر الاستقطاب المتفاوت للغذاء أو لوسائل الحصول عليه على الصعيد العالمي عديدة، ففي الوقت الذي يؤلف فيه سكان الشمال خمس سكان العالم فقط، ويستهلكون عشرة أضعاف ما يستهلكه باقي السكان في العالم، وبهذا الصدد يؤكد بعض الباحثين أن الحيوانات في بلدان الشمال المتقدمة تستهلك ربع الإنتاج العالمي من الحبوب، أي ما يعادل استهلاك البشر في الصين والهند معاً.[176]

ب – **التبعية التجارية:** إن الأشكال الغذائية والتقنية والمالية للتبعية الاقتصادية تفرض الشكل التجاري لهذه التبعية، وتنعكس التبعية التجارية في الأشكال الأولى للتبعية الاقتصادية كنتيجة ضرورية لتلك الأشكال التي تنعكس بدورها في الشكل التجاري للتبعية الاقتصادية بوصفها الأسباب الرئيسية لهذا الشكل، ويتجلى تفاعل أو تداخل الأشكال المتعددة للتبعية الاقتصادية بواقع أن الدول

---

[174] – أنظر، د . فيصل سعد التبعية الاقتصادية في البلدان العربية...الأسباب والنتائج، البعث 16 10 2002.

[175] – المصدر السابق.

[176] – سوزان جورج.

التي تتبعها الدول العربية على المستويات الغذائية والتقنية والمالية هي نفسها الدول المتبوعة على المستوى التجاري، ومعدل تجارة الدول العربية مع الدول الصناعية هو تماماً بقدر تبعيتنا الغذائية والتقنية والمالية للبلدان نفسها.

ومؤشرات التبعية التجارية في الدول العربية عديدة ومتداخلة، وهي تعكس بوضوح أزمة التجارة الخارجية والداخلية بالنسبة لكل دولة وفيما بين الدول العربية، وبينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة.. إن أزمة التجارة داخل كل دولة تعبر عن نفسها بواقع أن حركة السلع والرساميل فيما بين القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات) هي أقل بكثير من تلك القائمة بين القطاع الحديث للاستيراد والتصدير داخل البلدان العربية، كل منها على حدة، وبين اقتصادات البلدان المتقدمة صناعياً، فعلى سبيل المثال نجد أن سلعة النفط أو عائدها المالي في البلدان العربية المنتجة لهذه السلعة لا تنعكس في بناء أو تنشيط علاقات التكامل والتفاعل بين قطاعات الاقتصاد داخل كل من هذه البلدان، بل تنعكس بقوة في تفعيل وتعميق العلاقات التجارية بين البلدان العربية النفطية والبلدان الصناعية المتقدمة.[177]

8 – تحدي البيئة والمياه والتنمية الزراعية في الدول العربية: الماء من أهم الموارد الطبيعية في أية دولة من دول العالم. عليه ترتكز أنشطة المخلوقات عامة وخاصةً الإنسان. كما إن الزراعة والصناعة وتربية الحيوان ترتبط أيضا بالماء. ويختلف الماء عن باقي الموارد الطبيعية لان كمياته على سطح الأرض وفي البحار والمحيطات ثابتة على طول الزمن بفضل الدورة المائية القائمة على التوازن بين الفاقد والمكتسب لأي نظام مائي.

تعد الزراعة من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفتها البشرية، كما تعد من أكثر الأنشطة أهمية، ذلك لأنها تشكل مصدراً لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع (الغذاء والكساء والمأوى)، وتستوعب قسماً كبيراً من الموارد البشرية، لذا نلاحظ أن تنمية مجمل الاقتصاد الوطني ترتبط بالتنمية الزراعية. **وتبدو أهمية تحدي التنمية الزراعية والموارد المائية في الدول العربية من خلال العوامل التالية:** [178]

- يعد النشاط الزراعي النشاط الإنتاجي الأول للإنسان على هذه الأرض.
- للزراعة دور رئيس في تطوير كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

---

[177] – د .فيصل سعد التبعية الاقتصادية في البلدان العربية...الأسباب والنتائج، البعث 16 10 2002.

[178] – أنظر، د. مطانيوس حبيب و د. رانية الدروبي، اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق 1997 ص 14.

- لم يعد النشاط الإنتاجي في قطاع الزراعة نشاطاً بدائياً يعتمد على هبات الطبيعة من موارد مياه وأراض صالحة للزراعة وسواها، بل أخذ الإنسان يستخدم التطور الثقافي والتقدم العلمي في الزراعة ووصل هذا النشاط إلى مرحلة التصنيع.
- تعاظم قدرة الإنسان على الاستفادة من الموارد الطبيعية في قطاع الزراعة.
- استخدام التحليل الاقتصادي في النشاط الزراعي بهدف اختيار طرق الإنتاج وفنونه الملائمة وذات المردود الاقتصادي الأعلى.
- يشكل العاملون في قطاع الزراعة نسبة عالية من قوة العمل في مختلف بلدان العالم. ويشغل الزراعيون نسبة عالية من مجمل سكان العالم.
- لا يزال قطاع الزراعة يسهم بنسبة عالية من مجمل الإنتاج العالمي وتؤمن المنتجات الزراعية الغذاء للإنسان ومادة أولية للصناعات الغذائية.
- يخضع النشاط الاقتصادي الزراعي في نتائجه إلى مؤثرات خارجة عن إرادة الإنسان المنتج، وهذا يشكل خصوصية في ضرورة التعامل مع هذا النشاط.

يعد الدول العربية من المناطق ذات الموارد المائية المحددة قياساً بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، أو قياساً بالموارد المائية المتوفرة في البلدان الغنية بالمياه. يقوم حجم الموارد المائية في الدول العربية بنحو 155 مليار متر مكعب سوياً موزعة حسب مصادرها من الأمطار والأنهار والمياه الجوفية.

وتطرح المتغيرات الدولية الجديدة تحديات هامة أمام تطوير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء في الدول العربية يهدف زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتطوير ورفع الكفاءة التسويقية وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وهذا يستوجب انتهاج أنماط جديدة في السياسات الزراعية والاستثمار والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من القرص الجديدة في مجال تحرير التجارة وفي مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات. [179]

تقع 15 دولة عربية تحت خط الفقر في مصادر المياه – أقل من 1000 متر مكعب للشخص في السنة – ونجد أن تلوث اليابسة يحدث انحساراً في الشواطئ البحرية مما يكلف الدول بين بليون وبليوني دولار سنوياً جراء الخسارة في مجال السياحة. وقد انخفضت نسبة الأرض الزراعية للفرد في الدول العربية من 4،0 هكتار عام 1970 إلى 24،0 هكتار عام 1998. وقد أسهمت الصراعات والحروب في الإضرار بالبيئة. فلا غرو من الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات لحماية

---

[179] – أنظر، احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية،دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 1997 ص 3.

البيئة، لوضـــع حد للتدهور البيئي من خلال تشـــجيع عمليات الإنتاج والممارســـات العامة المحابية للبيئة.

9 – التحديات التي تواجه المصارف العربية في ظل عولمة الخدمات المصرفية:

يواجه القطاع المصـرفي في الدول العربية مع دخول الألفية الثالثة تغيرات جذرية إذ سـيصـبح التمييز بين المصـارف والوسطاء وشركات التأمين وصـناديق الاستثمار اقل من ذي قبل مع توفير الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الانترنت، حيث أن العملاء أصبحوا اليوم يفضلون استخدام قنوات الخدمة الذاتية لانجاز أعمالهم المصرفية.

لذلك من المتوقع أن تركز المصـارف العربية على تعظيم العائد على حقوق المسـاهمين الأمر الذي يتطلب التخلص التدريجي من النشـاطات التي لا تغطي عائداتها كلفة رأس المال المخصـص لها وتحويل المزيد من رأس المال للأعمال المصـــرفية التي ترتفع عائداتها مع الوقت. ويمكن زيادة الربحية عن طريق تقليص النفقات التشـغيلية من خلال الاسـتخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت إذا أرادت أن تواجه المنافسة الشرسة القادمة من الخارج. وإذا كان هناك من شك في مدى تأثير هذه المنافسة على الأسواق المحلية، فما علينا سوى أن نلقي نظرة على ما حدث في عمليات تداول الأسهم عبر الانترنت خلال السنوات الأخيرة.

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تغييرات هيكلية كبيرة وأصبحت الأسواق الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال مترابطة على نحو متزايد. في ظل هذه التغيرات تواجه الاقتصـــــادات العربية تحديات كبيرة أبرزها التحول في الفكر الاقتصـادي وأشكال التعاون والتكتل الاقتصـادي. ولا تسـتطيع الدول العربية أن نبقى بمنأى عن التفاعل والاندماج بالاقتصـاد العالمي الجديد. والمنطقة العربية بموقعها الاسـتراتيجي وثرواتها المختلفة وأسـواقها المسـتقبلية المحتملة لن تكون قادرة على العزلة أو الانغلاق، وبالتالي لا يمكن أن تبقى خارج الاقتصـــاد العالمي. مع التأكيد على أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية الذي شهد تغيرات مهمة استجدت على القطاع المالي الإقليمي والعالمي، يُتوقع أن يكون لها أثر بالغ على القطاع المصرفي وهي: [180]

أ – تحرير وعولمة الخدمات المصرفية: يبدو أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض على الدول العربية منح المصارف الأجنبية معاملة المصارف المحلية نفسها، وسيصبح باستطاعة المصـارف الأجنبية دخول الأسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصـرفية متطورة قد لا تكون متوافرة في السوق المحلية. كما سهّلت العولمة وتحرير الخدمات المصرفية على

---

180 – أنظر، هنري توفيق عزام، كبير الاقتصـاديين وعضـو منتدب مجموعة الشـرق الأوسـط للاسـتثمار، المصـارف العربية وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات المسـتجدة، التحرير وعولمة الخدمات المصـرفية، الشـرق الأوسط العدد 13751 تاريخ 4 / 11 / 2000 الصفحة 13.

المصارف في الدول الصناعية الدخول إلى أسواق الدول الناشئة واستغلال النمو المتوقع لهذه الأسواق، حيث قامت المصارف الاسبانية على سبيل المثال بالتوسع في أميركا اللاتينية والمصارف الألمانية في أوروبا الشرقية والمصارف الأميركية في منطقة شرق آسيا.

يثير تحرير الخدمات المالية والمصرفية في العالم القلق في القطاع المصرفي العربي بسبب التخوف من أن المؤسسات المالية الأجنبية أكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي فهي قادرة على السيطرة تدريجياً على القطاعات المصرفية المحلية. ولكن هذا القلق ليس صحيحاً دائماً، فالمصارف الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة لكن معرفة المصارف العربية لأسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الأجنبية، إضافة إلى أن منظمة التجارة الدولية تسمح بتطبيق التحرر المالي على مراحل إذا ما احتاجت المصارف المحلية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.

ب – التحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف العربية: في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة في القطاع المصرفي ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق، وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد، وتعتمد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلاً من العمل بانفراد. وستعتمد المصارف بشكل متزايد في مجال العمليات المساندة والبحث والتكنولوجيا والمنتجات المالية وغيرها من مؤسسات خارجية تستطيع أن توفر هذه الخدمات بكفاءة اكبر. فمثل هذه الشراكة موجودة الآن لكن ستكون الحاجة إليها اكبر في ظل الثقافات الإدارية الجديدة وستصبح إدارة شبكات معقدة من الشراكة والعلاقات الخارجية بأهمية إدارة العمليات الداخلية للمصارف.

في ظل الثقافة الإدارية الجديدة ستدرك المصارف أن التكنولوجيا لا تمكنها من انجاز الأعمال بكفاءة أكبر فحسب لكنها تعطيها المقدرة لتطوير إعمالها بشكل متواصل، والأمر يتعلق باستخدام آخر إصدارات برامج الكومبيوتر كما يتعلق بالثقافة والعقلية السائدة. فالتكنولوجيا يجب أن لا تصبح هدفاً بحد ذاتها ولكن أحد عوامل زيادة الكفاءة للبنك، ولا بد للإدارة العليا أن تكون إدارة إلهامية تثمن الأداء المميز للموظفين وتشجعهم على ابتكار أفكار وخدمات مصرفية جديدة.

ج – انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: أصبحت الخدمات المصرفية الذاتية أو قنوات التوزيع المباشر مفضلة لدى العملاء، وتقدمها كل المصارف في العالم. وفيما يتعلق بالمصارف العربية فقد استثمرت الملايين لتطوير أجهزة الصرف الآلي لديها ونقاط البيع والبنك الناطق، ويتجه معظمها الآن نحو تقديم الخدمات عن طريق الانترنت (بنك أون لاين). لذا نجد أن استخدام

الفروع اخذ يتراجع بشكل تدرجي، وقدرت كلفة إنجاز المعاملة المصرفية بواسطة جهاز الصراف الآلي بـ10 في المائة فقط من تكلفة انجازها عن طريق الفرع، وتنخفض هذه الكلفة إلى 1 في المائة إذا تم انجازها من خلال الهاتف أو البنك الناطق وإذا قدمت الخدمة نفسها من خلال الانترنت فإن التكلفة تنخفض إلى ما دون ذلك بكثير. لقد استطاع سيتي غروب من خلال 10 فروع فقط في الهند وباستخدام أجهزة الصراف الآلي والبنك الناطق أن يصبح اكبر مصدر للبطاقات الائتمانية في الهند.

لا تزال المصارف العربية متأخرة كثيراً عن المصارف الأميركية والأوروبية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى عدم انتشار الانترنت في هذه الدول ، حيث أن اقل من 10 في المائة من السكان العرب يستخدمون الانترنت مقارنة مع أكثر من 50 في المائة من السكان في أميركا. وكل المصارف الأميركية له مواقع على الانترنت والعديد منه يقدم خدماته من خلال هذه الشبكة، وتشمل هذه الخدمات إدارة الحسابات الجارية بما فيها دفع فواتير وإصدار البطاقات الائتمانية وتوفير القروض السكنية الشخصية وتقديم خدمات الوساطة لشراء الأسهم والسندات إضافة إلى صناديق الاستثمار المشترك.

لقد تشكل في المنطقة العربية كونسورتيوم مؤلف من بنك الكويت الوطني وبنك دبي الوطني وبنك مصر التجاري الدولي والبنك العربي في الأردن والبنك السعودي – الأميركي ليقوم بتطوير سوق الكترونية إقليمية لتبادل الخدمات بين الشركات (B2B)، وصياغة شبكة دفع تابعة له على مستوي المنطقة ككل.

د – ازدياد الحاجة لعمليات الاندماج بين المصارف العربية: ستواجه البنوك العربية منافسة شرسة من البنوك الدولية العملاقة والتي أخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت. فهذه البنوك لا تحتاج إلى أن يكون لها وجود فعلى وهي تقدم خدماتها بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب أفضل العملاء. ولا تملك المصارف العربية اليوم سوى خيار الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل الأسواق المالية العالمية المتحررة، وسيساعد الاندماج على خفض تكاليف التشغيل وتقليل عدد الفروع، وتقليص التشابه والتكرار في الأعمال وتوزيع نفقات التكنولوجيا العالية على قاعدة اكبر، وإتاحة المجال للاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم.

(يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي العربي مزيداً من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بين المصارف المحلية سعياً وراء الحصول على حصة اكبر في السوق، أو بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف إلى التوسع خارج سوقها المحلية.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من صفقات الاندماج والشراء غير أن معظم المصارف التي تتحدث عن الاندماج والحياة تبقى توجهاتها حبراً على ورق إذ لم يتحقق حتى الآن

ســوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة...ويبدو أن الاندماج المصــرفي في الدول العربية لن ينجح إلا إذا تدخلت السلطات النقدية وأجبرت المصارف الضعيفة على الاندماج). [181]

وأصــبح من الضــروري إنشـــاء أنظمة رقابية متطورة لتكون أكثر فاعلة وقادرة على مجاراة التطورات المستجدة في الأسواق المالية الدولية وسيؤدي الطلب المتزايد للشفافية في الأسواق الدولية إلى تسريع تطوير أنظمة الرقابة في دول المنطقة. وستشعر السلطات النقدية أن قدرتها على التحكم في حجم الكتلة النقدية قد ضــعف مع انتشـــار الخدمات المصــرفية عبر الانترنت والتوســع في استعمال الدفع الالكتروني في عمليات التجارة على الشبكة العالمية.

وتستطيع المصارف المركزية تنفيذ سياساتها النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة بدلاً من التأثير على حجم الكتلة النقدية. لهذا الســبب أصــبح من الضــروري لدول المنطقة تطوير أســواق الســندات المحلية حيث أن توافر ســوق ثانوية للســندات الحكومية ســيتيح للبنك المركزي اســتخدام عمليات الســوق المفتوحة لتحديد أسـعار الفائدة حتى في اقتصـاد يصـعب فيه السـيطرة على الكتلة النقدية المتداولة.

كما تحتاج الدول العربية إلى تطوير سوق السندات للشركات لتشكل مصدراً آخر للتمويل عند الحاجة، وذلك لتعويض التراجع في نشاط البنوك الاقراضـي عند حدوث أزمات اقتصـادية للحد من آثار هذه الصدمات، حيث أن وجود سوق سندات فعال للشركات يؤدي إلى تقليل آثر الأزمات، كما أن وجود مصـــادر تمويل غير مصـــرفية أمام الشـــركات يؤدي إلى تخفيف أثر الأزمات التي قد تتعرض لها البنوك العاملة (في حال حدوث أزمة أو انهيار الأســـعار في ســـوق العقارات). وبالمقابل نجد أن الدول التي تعتمد الشـركات فيها بشـكل رئيسـي على التمويل من البنوك وبشـكل قليل جداً على سوق السندات قد أخذت وقتاً أطول لحل أزماتها المالية.

9 – تحدي التعاون العربي: كان حلماً وأصبح ضرورة للبقاء والمنافسة

في الواقع تبدو المنطقة العربية، نظريا، إحدى أكثر المناطق تقارباً وتكاملاً في العالم في كل المجالات كالدفاع والثقافة والاقتصـــاد وحرية الحركة للبضـــائع والناس. وجامعة الدول العربية هي إحدى أقدم الهيئات الإقليمية التي تمتــــــلك العديد من اللجان والمواثيق والاتفاقيات. لذلك نجد أن نطاقات التعاون العربي المحتمل مخطط لها بشكل جيد جداً وإن كانت لم تطرق بعد.

الأسواق المحلية العربية أصـغر من أن توفر قاعدة متينة لتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصــناعة. ولهذا الســبب، فإن التعامل المجدي مع العولمة يتمثل في الانفتاح والاندماج البناء في الاقتصـــاد العالمي بحيث تشـارك في تشـكيله الدول العربية مجتمعة من ناحية، وتسـتفيد منه من ناحية أخرى. ولهذا فإن الهدف من التكامل العربي هو ضـمان القدرة على المنافسـة والبقاء في عالم

---

[181] – هنري توفيق عزام، المصدر السابق.

اليوم، والذي يتطلب إما خلق اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة. ويمكن أن يجلب تعاون العرب قيمة إضافية إذا ما تم التركيز في المنطقة على عدد قليل من مراكز التميز المتخصصة حيث تتوافر طاقات متفوقة. ويشمل ذلك تحلية المياه في دول الخليج العربي، وبرمجة الكمبيوتر في مصر والأردن ولبنان، وصناعة الفوسفات في المغرب وتونس، والبتروكيماويات في المملكة العربية السعودية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية

البيان	1998	2003	2005
1 . المساحة (كيلومتر مربع) نسبتها إلى العالم %	**14.2** **10.2**	**14.2** **10.2**	**14.2** **10.2**
2 – عدد السكان (مليون نسمة)	**266**	**300**	**309.9**
3 . حجم العمالة العربية (مليون عامل)	**97.0**	**110**	**111.7**
4 . قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	**589.0**	**722.9**	**1066**
5 . متوسط نصيب الفرد من الناتج بسعر السوق (دولار)	**2182.0**	**2492**	**3558**
6 . نسبة القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية %	**15.6**	**28.3**	**38.8**
7 . نسبة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية %	**11.5**	**10.9**	**9.8**
8 . نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي %	**61.2**	**59.3**	**59**
9 . نسبة احتياطي في الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي %	**21.4**	**30.5**	**29.4**
10 . إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	**20.6**	**20.2**	**22.8**
11 . نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي %	**28.3**	**29.7**	**31.7**
12 . نسبة إنتاج الغز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي %	**13.9**	**13.9**	**11.4**
13 . قيمة الصادرات السلعية فوب (مليار دولار)	**134.0**	**303.2**	**559.4**
14 . نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية %	**2.4**	**4.1**	**5.5**
15 . الواردات السلعية سيف (مليار دولار)	**147.5**	**198.7**	**314.1**
16 . نسبة الواردات إلى الواردات العالمية %	**2.6**	**2.5**	**3**
17 . إجمالي الصادرات البينية (مليار دولار)	**14.6**	**24.9**	**45.3**
18 . نسبة التجارة البينية إلى أجمالي التجارة الخارجية %	**9.7**	**9.1**	**10.3**
19 . قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية (مليار دولار)	**72.4**	**168.5**	**252.5**
20 . قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية (مليار دولار)	**151.4**	**147.1**	**149.3**
21 . قيمة خدمة الدين العام (مليار دولار)	**12.0**	**17.2**	**18.8**
22 . نسبة خدمة الدين إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات %	**15.4**	**16.2**	**10.8**

المصـدر: التقرير الاقتصـادي العربي الموحد لعام 1999 وعام 2004 الصـفحة د، وعام 2005 الصـفحة ج، الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي.

رسالة المؤلف إلى القمة العربية العشرين بدمشق

قمة التضامن العربي [182]

(أرقام تعكس وضعاً اقتصادياً عربياً غير طبيعي)

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

بناءً على الدعوة التي وجهها السيد الرئيس بشار الأسد للزعماء العرب لحضور القمة العربية العادية العشرين المقرر عقدها بدمشق يومي 29- 30 آذار 2008، يبدأ الضيوف من القادة والملوك والرؤساء العرب بالوصول إلى العاصمة السورية التي تحتضن القمة العربية في الثامن والعشرين من آذار، حيث تبدأ القمة أعمالها صباح اليوم التالي بجلسة افتتاحية تتلى فيها كلمات الافتتاح، ثم تدعى الوفود العربية لاجتماعات الطاولة المستديرة التي يعقدها القادة العرب بحضور وزراء الخارجية والوفود، وتستمر حتى اليوم التالي.

يبدأ برنامج عمل القمة العربية على مستوى الخبراء والفنيين، باجتماع المندوبين وكبار المسؤولين يومي 24 و 25 آذار للإعداد لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري ولاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التحضيري. يلي هذا الاجتماع في اليوم التالي 26 آذار اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة العرب، وفي 27 آذار، يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً للإعداد النهائي للقمة ودراسة البيان الختامي.

منذ تأسيس الجامعة العربية في عام 1945 مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بعدة مراحل تعد في حقيقتها محاولات لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية وتنمية المبادلات التجارية للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، فهل استطاعت الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية؟

تبلغ مساحة الدول العربية مجتمعة 14.2 مليون كم وهي تشكل 10.2 بالمائة من مساحة العالم، ويتوزع سكان الوطن العربي البالغ عددهم 318.3 مليون نسمه في عام 2006 بين قارتي آسيا وأفريقيا نسبتهم إلى سكان العالم 4.8 بالمائة، وبلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية 118.9 مليون عامل أي بنسبة تزيد عن 30 بالمائة من إجمالي السكان. وتعد الدول العربية من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز حيث تصل نسبة احتياطي النفط المؤكد 57.6 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي 29.5 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وبلغ حجم إنتاج الدول العربية من النفط 23.00 مليون برميل يومياً بنسبة تصل إلى 31.7 من الإنتاج العالمي، كما بلغت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية 419.1 مليار دولار، وهي تشكل أكثر

182 – نشرت في صحيفة بلدنا أثناء انعقاد القمة العربية العادية العشرين بدمشق 30/29 آذار/مارس 2008.

من 65 بالمائة من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية التي بلغت 659.6 مليار دولار، في حين وصلت قيمة الواردات السلعية العربية إلى 373.0 مليار دولار تشكل نسبة 3.00 بالمائة من الواردات العالمية، في عام 2006. وتمتد السواحل العربية حول محيطات وبحور وخلجان ليصل طولها إلى حوالي 22828 كم.

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية 1276.3 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 16.9 بالمائة، ومعدل نمو 5.7 بالمائة بالأسعار الثابتة، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 4142.00 دولار في عام 2006.

بلغت قيمة التجارة الخارجية بين الدول العربية (التجارة العربية البينية) 55.4 مليار دولار تشكل نسبة 11.2 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2006م.

من الصعب تحديد حجم الأموال العربية المهاجرة خارج الوطن العربي بسبب تعدد أشكال ومناطق الاستثمارات العربية إضافة إلى السرية التي تحيط بكثير من الحسابات. تتفاوت التقديرات حول حجم الثروات العربية المهاجرة والتي تقدر ما بين 800 – 2400 مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة اغلبها من الدول العربية المصدرة للنفط.

توضح لنا هذه الأرقام والإحصائيات رغم التباين في تقديراتها وضعاً اقتصادياً عربياً غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذا يعني فشل الدول العربية في التغلب على انقساماتها السياسية وتحييد المصالح الاقتصادية المتبادلة عن تقلبات السياسة العربية، ولم تتمكن الحكومات العربية من تفعيل عمل اقتصادي عربي مشترك وتكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال.

ترغب الجماهير العربية أن تكون قمة دمشق العربية قمة التضامن العربي والتعاون الاقتصادي الفعال، الذي ينعكس إيجابا على أوضاع العرب بما يعزز وحدتنا ومنعتنا في مواجهة المشروع الاستعماري الجديد الذي يستهدف منطقتنا وامتنا. والجماهير العربية تتطلع إلى قمة دمشق لتعمل على توحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات التي تعصف بالوطن العربي في العراق وفلسطين ولبنان والصومال والسودان.

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

alkafry@scs-net.org

المراجع (ببليوغرافي):

1. د. أحمد يوسف أحمد، مستقبل العلاقات العربية العربية، السيد يسين، وأحمد فخر (محرران)، موقع الوطن العربي علي خريطة القرن الحادي والعشرين، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات الإستراتيجية، القاهرة 3-2 ابريل 1966، دمشق المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1996.
2. د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية 1981-45، دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
3. لطفي الخولى (محرر) المأزق العربي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر 1986.
4. د. محمد السيد سعيد، هيكل العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي، في مجموعة من الباحثين، النظام العربي في بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني الذي عقد بالقاهرة في الفترة من 10-8 يناير 1989، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1989.
5. مجموعة من الباحثين، النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول الذي عقد بعمان في الأردن بالتعاون بين مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر 1987، القاهرة، 1989.
6. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1986.
7. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.
8. محمد حسنين هيكل، حرب أكتوبر: السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
9. محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، 3 كتب، القاهرة، دار الشروق، 1996.
10. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة وأوهام النصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
11. نجده فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولي، يناير 1992.
12. د. هاني الحوارني، التسوية السلمية ومستقبل الصراع العربي العربي الإسرائيلي، في مجموعة من المؤلفين، موقع الوطن العربي علي خريطة القرن الحادي والعشرين .

13.جميل مطر ود. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الرابعة1983،.

14.المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1988-80 القاهرة، دون ذكر دار النشر ،1994.

15.د. جمال زكريا قاسم، د. يونان لبيب رزق) محرران(، العلاقات العربية- الإيرانية، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث العربية،1993.

16.لطفي الخولي، الانتفاضة والدولة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة، القاهرة، دون ناشر ،1989.

17.لطفي الخولي، الخليج تشريح سياسي في أزمة مستمرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،1992.

18. د. مصطفي كمال السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية جديدة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،1992.

19. د. أحمد الرشيدى (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة1991.

20. د. أحمد الرشيدي، تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك كمدخل لبناء مشروع قومي عربي جديد، د. نادية محمود مصطفي (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد .

21. تقرير حال الأمة الذي يصدر سنويا عن المؤتمر القومي العربي، منذ عام1991 وحتى الآن، حيث يخصص التقرير مساحة وافية لتحليل التغيرات في دول الجوار الجغرافي وآثارها على المنطقة العربية. انظر نص التقرير عام 1996، في المستقبل العربي، العدد219، مايو ،1997، ص:49 ص120. نص التقرير عام 1998، المستقبل العربي، العدد242 ابريل1999 ص:67 ص146.

22. باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإسلامية علي العلاقات العربية، في د. جمال زكريا قاسم ود. يونان لبيب رزق(محرران) العلاقات العربية- الإيرانية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية،1993.

23. د. نيفين عبد المنعم مسعد، العلاقات السياسية بين العرب وإيران.

24. خالد العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992.

25. د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

26. د. موسي بريزات، التحديات الخارجية للنظام العربي، في مجموعة من الباحثين، النظام العربي في بيئة دولية متغيرة.

27. رضا هلال، لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، القاهرة، سينا للنشر،1992.

28. د. محمود عبد الفضيل. النفط والوحدة العربية، تأثير النفط علي مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة القاهرة،1982.

29. د. سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي1995..

30. جميل مطر و د. علي الدين هلال، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة،1993.

31. جميل مطر و د. علي الدين هلال، الجامعة العربية الحاضر والمستقبل، القاهرة المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، كراسات بحثية 1992.

32. د. عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية1987.

33. د. عبد المنعم قدورة، الوحدة العربية: واقع وآفاق تحديات القرن الحادي والعشرين، في مجموعة من المؤلفين، النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن وتحديات القرن الحادي والعشرين.

34. لستر ثارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد204، ديسمبر1995.

35. د. سعد الدين إبراهيم، حسن أبو طالب، وحيد عبد المجيد، مصر والعرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 58، 1984.

36. مالكوم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ترجمة، د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين العدد 96 1997.

37. طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد233، يوليو1998،.

38. السيد يسين، التقرير الاستراتيجي العربي87،86،85، القاهرة مؤسسة الأهرام.

39. د. محمد سعد أبو عامود، العراق النظام العربي: شروط الاندماج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد136، ابريل1999.

40. د. محمد الرميحي، الدول العربية الصغيرة والدول الكبيرة ، تعليقات هادئة علي ندوة أبو ظبي، الحياة، لندن12 نوفمبر .1997

41. د. أحمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانيات تعزيز العمل العربي المشترك، شئون عربية، القاهرة، العدد77، مارس1994.
42. د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984.
43. جميل مطر، المسألة العربية بين قرنين، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد230 ابريل1998.
44. د. سعيد عبد الخالق عمرو، العلاقات الاقتصادية العربية: المسار والمصير، مجلة شئون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد مارس1995.
45. د. علي محافظة، وسائل دعم التعاون الثقافي بين الدول العربية، المجلة العربية للثقافة، تونس، العدد28، مارس1995.
46. د. محمد سعد أبو عامود، جامعة الدول العربية والنشاط الأهلي العربي، مجلة شئون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد86 يونيه1996.
47. د. أسامة الباز، موقع الوطن العربي علي خريطة القرن الحادي والعشرين، في مجموعة من الباحثين، أعمال المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية.
48. لطفي الخولي، سؤال الوقت: العرب للعرب أم العرب أعداء العرب، سلسلة مقالات نشرت بجريدة الأهرام،1996.
49. نجيب عيسي، النفط والمجال الاقتصادي العربي: دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية العربية، بيروت، معهد الإنماء العربي،1991.
50. فايز سارة، العرب في المرحلة الراهنة وآفاق العمل العربي المشترك، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطة، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد15، ربيع1995.
51. د. نديم البيطار، من التجزئة إلي الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، الطبعة الخامسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987.
52. د. أحمد يوسف أحمد، مصر وتحديد المشروع القومي العربي، رؤية ذاتية في د. نادية محمود مصطفي (محرر).
53. د. عيسي درويش مداخلة في مؤتمر موقع الوطن العربي علي خريطة القرن الحادي والعشرين.
54. عبد الله نقرس، استراتيجيات التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي، في السيد يسين، نحو تأسيس نظام عربي جديد، عمان، منتدى الفكر العربي،1992.
55. ميشال نوفل، إعادة صوغ السياسة التركية والدينامية الجديدة العربية التركية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد15 ربيع1995.

56. عوني فرسخ، جدلية الوحدة والتجزئة في الواقع العربي المعاصر ، المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد226، أكتوبر1998.

57. كريم مروة، الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، في (مجموعة من المؤلفين) موقع الوطن العربي علي خريطة القرن الحادي والعشرين.

58. مجموعة من المؤلفين، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.1998

59. فؤاد محمد شبل، دراسة للتاريخ لارنولد توينبى، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

60. د. خير الدين حسيب (مشرف) مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات. التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

61. محمود مراد (محرر) نحو مشروع حضاري عربي، القاهرة، وكالة الأهرام، الطبعة الأولي نوفمبر1994.

62. د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد179، يناير،.1994

63. د. محمد سعد أبو عامود، العرب ومرحلة ما بعد التسوية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطة، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد15، ربيع 1995.

64. د. علي الدين هلال، الديمقراطية في إطار النظام العربي، السيد يسين (محرر)، آفاق التعاون العربي في التسعينات .

65. د. أسامة الغزالي حرب، نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية في السيد يسين (محرر)، نحو تأسيس نظام عربي جديد.

66. ملف المستقبل العربي: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد236، أكتوبر1998.

67. حبيب حداد، الوحدة العربية إلي أين ؟، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 240.

68. إسماعيل المعلم، التراث ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية، الناشر العربي العدد الثامن، طرابلس شباط 1987.

69. عبد اللطيف يوسف الحمد، الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك، المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1987.

70. د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.

71. مجلة "المستقبل العربي" العدد 129 تشرين الثاني 1989، بيروت ص34، مقالة محمد الأطرش، البيريسترويكا والاشتراكية الرأسمالية.
72. محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.
73. محمد لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981.
74. التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي /6/ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.
75. د. نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي /6/، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.
76. نادي روما، وقف النمو، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1997.
77. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت 1986.
78. مجلة دراسات عربية، العدد الخامس، بيروت آذار 1969.
79. ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، الكويت آذار 1981.
80. ندوة التركيب الاجتماعي والتنمية، مجلة المستقبل العربي العدد /32/، تشرين الأول 1981.
81. د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، كتاب الهلال العدد 585 أيلول 1999.
82. يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، الأبعاد والنتائج، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية – تونس 1989، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995.
83. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
84. الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، إلى الدورة الثانية و الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، الرباط 5 _ 8 أيار 1992.
85. تقرير الدورة الثانية والثلاثون لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
86. د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.
87. ملف المستقبلات العربية البديلة، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، العدد 2 القاهرة تشرين الأول 1986.

88. د.عبد العال الصــــكبان، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصـــادية العربية الجديدة، مجلس المستقبل العربي العدد 46 كانون الأول 1982.
89. إحســـان هاني ســـمارة، التكامل الاقتصـــادي العربي المحددات والآفاق، ندوة التكامل الاقتصـــــادي العربي، الخرطوم 1989، رابطـة المعاهد والمراكز العربيـة للتنميـة الاقتصـــــاديـة والاجتماعية. تونس.
90. التكامل الاقتصـــادي العربي، ندوة، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تونس 1989.
91. خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشــاذلي القليبي، في افتتاح ندوة اســتشــراف مستقبل العالم العربي، تونس 1987/10/17.
92. مجلة (شؤون عربية) العدد 63، أيلول 1990.
93. إســتراتيجية العمل الاقتصــادي العربي المشــترك، وثائق اقتصــادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982.
94. الاقتصاد العربي العدد الثاني 55 كانون الثاني 1981 بيروت.
95. التكامل الاقتصادي العربي، أوراق و مناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصـــادية و الاجتماعية و مجلس الأبحاث الاقتصـــادية و الاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
96. ســعد طه علام، الشــرق أوســطية والتكامل الإقليمي، ندوة متطلبات التنمية في الشــرق الأوسط(المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الإسماعيلية أيلول 1996.
97. مســتقبل العلاقات العربية الأوروبية، حلقة نقاشــية، ورقة العمل للباحث ناصــيف حتي، مجلة المستقبل العربي، العدد 3 م1996.
98. عوديد فرانوت ودافيد ليبكني، مجلة (عكســيم)، ترجمة حلمي موســـى، جريدة الســفير العدد الصادر في 1996/9/6
99. الدكتور إجلال راتب، التعاون الإقليمي في الشــرق الأوســط مع التركيز على قمة عمان، ندوة متطلبات التنمية في الشــرق الأوســط (المشــرق ـــــ المغرب) في ظل المســتجدات المحلية والعالمية، الإسماعيلية 24 - 26 أيلول 1996.
100. أســامة غيث، مؤتمر القاهرة الاقتصــادي، مظاهر الغياب وظواهر الحضــور؟!، الأهرام العدد الصادر بتاريخ 1996/11/16.
101. د. أحمد جلال، هل كان عقد المؤتمر الاقتصادي أفضل الحلول؟ الأهرام، العدد الصادر بتاريخ 1996/11/20.

102. د. مصطفى محمد العبد الله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك والمشاريع الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، بحث مقدم للندوة العلمية الثانية التي تنظمها كلية الاقتصاد بجامعة دمشـق وكلية العلوم الاقتصـادية وإدارة الأعمال بالجامعة اللبنانية حول: دعوات السـوق الشـرق أوسطية وأبعادها الاقتصادية على المنطقة العربية وبخاصة سورية ولبنان، الجامعة اللبنانية، بيروت 22 – 23 أيار 1997.

103. إسماعيل صبري عبدا لله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آب 1997.

104. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسـات الوحدة العربية بيروت 18 – 20 كانون الأول 1997 نشرتها مجلة المستقبل العربي، العدد 229 آذار 1998.

105. د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق العدد رقم 4، تموز/آب 1997.

106. د. علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب،دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14.

107. د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟،ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت 18 – 20 كانون الأول 1997، نشـرت في مجلة المستقبل العربي العدد229 آذار 1998.

108. د. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصـاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1993.

109. د. علي علي حبيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1998.

110. السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 شباط 1998.

111. الهادي مقبول وطاهر حسـين و عبد القادر اللاوي، العولمة وانعكاسـاتها على العالم العربي – الرهانات والآفاق، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط، الإسماعيلية 1996.

112. ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي1987.

113. د. مجيد مسعود، الخصخصة من منظور تنموي في الواقع القطري، بحث مقدم إلى ندوة توجهات وآفاق الخصخصة في دولة قطر، 6 – 7 نيسان 1996.

114. مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسـات الاشـتراكية في العالم العربي العدد 44 دمشـق صيف / خريف 1996.

115. التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

116. الدكتور خير الدين حسيب، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

117. نادر الفرجاني يضع تصوراً للتنمية المستقلة في الوطن العربي، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

118. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

119. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، في عمان خلال الفترة 29/26 نيسان 1986 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

120. ماي فولكوف، اشتداد التفاوت في التطوير، سلسلة البلدان النامية، قضايا وآفاق العدد /2/ لعام 1984، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو 1984.

121. د. يوسف صايغ، التنمية العربية: إنجازاتها وقضاياها وتطلعاتها، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1975، م1 ع1.

122. ي. روتكوفسكا وت. روتكوفسكي، مشاكل الاقتصاد العالمي المعاصر، كييف – وارسو 1976، باللغة البولونية.

123. د. مصطفى العبد الله الكفري، حدود التنمية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية العدد(1) تشرين الثاني 1989.

124. أفريقيا، الاقتصاد والمجتمع (مجموعة مؤلفين تحت إشراف إ. كوكلينسي: كييف/وارسو 1979 باللغة البولونية.

125. الدول النفطية، صعوبات ونتائج، دراسة لعدة مؤلفين صدرت باللغة البولونية بإشراف ز. بومبليفسكي.

126. الموسوعة الاقتصادية، مجموعة من الاقتصاديين، تعريب عاد عبد المهدي ود. حسن الموندي، دار ابن خلدون بيروت 1980.

127. علي خليفة الكواري، سلسلة كتب المستقبل العربي /6/ مراكز دراسات الوحدة العربي بيروت 1984.

128. مجلة الوحدة، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية،العدد 28 كانون الثاني 1987.

129. ديفيد كوشمان، التنمية القومية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ص43.

130. إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك منطلقاتها.. أهدافها.. أولوياتها.. برامجها.. آلياتها، جامعة الدول العربية، وثائق اقتصادية رقم (1) تونس 1982.

131. يوسف محمد بادي، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، الأبعاد والنتائج، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – تونس 1989، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995.

132. خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات... والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

133. النظام المرابي العالمي، مجموعة مؤلفين، دار المستقبل دمشق 1991.

134. تقرير وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة منعكسات اتفاقية الغات على الاقتصادات العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة 7.4 تموز 1994.

135. الدكتور عدنان شوكت شومان، اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل دمشق 1996.

136. نتائج جولة الأورغواي آثارها على اقتصاديات الدول العربية،دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي،أبو ظبي 1995.

137. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1955 صادر عن صندوق النقد العربي.

138. فرانك إيليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة الدكتور إبراهيم الأطرش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1997.

139. ساموبلسون. أ.، أسس التحليل الاقتصادي 1947 وكتاب كوانت ر.ي Microeconomic Theory (1985).

140. ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي1987.

141. د. إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه، بحث مقدم إلى ندوة (السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي)، المعهد العربي للتخطيط الكويت من 20 – 22 شباط 1982.

142. محمد خالد، حول تقرير للبنك الدولي عن آفاق النمو في الدول النامية والاقتصادات العربية، جريدة الحياة، العدد: 13782.

143. نجيب عيســى، التحديات الاقتصــادية للتســوية، مجلة أبعاد، العدد الرابع: كانون الأول/ ديسمبر 1995.

144. تقرير للتنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

145. د. فيصل سعد التبعية الاقتصادية في البلدان العربية...الأسباب والنتائج، البعث 16 10 2002.

146. د. مطانيوس حبيب و د. رانية الدروبي، اقتصــاديات الزراعة، منشـورات جامعة دمشـق 1997.

147. احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية،دراســة من إعداد مي دمشــقية سرحال، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 1997.

148. السيد يسين، تجديد المشروع القومي العربي: التشخيص والتصور والإستراتيجية، في د. نادية محمود مصـطفي) محرر (، مصـر ومشـروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة،1997،.

149. كمال غالي، ميثاق جامعة الدول العربية، دراســـــة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، القاهرة

150. د.محمد السعيد القاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية بيروت 1983.

151. د.محمد طلعت الغنيمي، الجامعة العربية، دراســة قانونية وســياســية منشــأة المعارف الإسكندرية 1974

152. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1974 طبعة (2.

153. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها و توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.

154. الدراســــة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، إلى الدورة الثانية و الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، الرباط 5 _ 8 أيار 1992.

155. مجلة (شؤون عربية) العدد 63، أيلول 1990.

156. التكامل الاقتصادي العربي، أوراق و مناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصـــادية و الاجتماعية و مجلس الأبحاث الاقتصـــادية و الاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، تونس.

157. الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

158. مجلة "المسـتقبل العربي" العدد 129 تشـرين الثاني 1989، بيروت ص34، مقالة محمد الأطرش، البيريسترويكا والاشتراكية الرأسمالية.

159. محبوب الحق، ســـتار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.

160. نادي روما، وقف النمو، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة دمشق 1997، ص198 وما بعدها.

161. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت 1986،.

162. التقرير السنوي (مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988م) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1989م. والتقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2004.

163. سياسات الاستثمار في البلاد العربية، تحرير: سعيد النجار، منشورات: الصندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي، وصـندوق النقد العربي. مؤسـسة دار الهلال للطباعة والتوزيع. الكويت 1989.

164. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آب 1997.

165. "المنتدى الاستراتيجي العربي" الذي عقد في دبي في ديسمبر 2004.

166. تقرير للتنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

167. د .فيصل سعد التبعية الاقتصادية في البلدان العربية...الأسباب والنتائج، البعث 16 10 2002.

168. د. أحمد يوسف أحمد، تطور المؤسسات في منطقة الاسكوا، في رياض طبارة (محرر)، منطقة الاسـكوا: خمسـة وعشـرون عاما 1974-1999 التطورات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1999.

169. د. أحمد يوسـف أحمد، قمة عمان وتطوير الجامعة العربية: رؤية نقدية مقارنة، شـئون عربية، عدد 106، يونيو/ حزيران 2001، ص ص 15-22.

170. د. أحمد يوسـف أحمد، واقع النظام العربي بين الهيكلية والإرادة السـياسـية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: النظام العربي إلى أين؟ الجزائر 10-11 حزيران / يونيو 2000.

171. جميل مطر وآخرون، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشـــروعات التطوير، القاهرة: المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ومركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.

172. د. على الدين هلال ود. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص ص 26-28.

173. د. مفيد شـــهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص ص 5- 20، ص ص 99-118.

The Middle East Pease Process and The Mediterranean ،Shimon Peres .174
January 1995 P. 14.،Malta Rewie of International Affairs No 6،Basin
IMF;، October 1999،World Economic Outlook .175
1997; ،International Financial Statistics .176
1997; ،Unified Arab Economic Report .177
،several Economic Intelligence Unit Country Reports .178
1999;،International Financial Statistics .179
1999;،Human Development Report .180
United Nations Food and ،State of Food and Agriculture 1998 Electronic Product .181
Agriculture Organization October 1998.
Foreign ، Misunderstanding Europe، and Jan Zielonka،William Wallace .182
pp.65:70.،1998،6 November/DECEMBER، No،Vol77،Affaign
(editors) Rich and Poor States in ، and El Sayed Yassin،Malcolm H. Kerr .183
1982.، The American University in Cairo Press. Egypt، Cairo،the Middle East